

مَصْنَعُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ الْأَصْرَقِي الْمَوْفِقُ

السَّيِّحُ أَخِيَارِضَانِ مُحَمَّدُ هَادِي الْهَمْدَرَانِي

الْمَشْرِقِيَّةُ ١٣٢٢ هـ

الْجُزْءُ الثَّانِي

مُحَقَّقُ

لِلْمَوْسِسَةِ الْجَعْفَرِيَّةِ لِأَحْيَاءِ التَّرَاثِ

« مَرْكَزُ الْفَتَاةِ »

مِصْبَاحُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ
الْفَقِيهُ أَبُو صُرَيْفٍ الْمُعَقِّنُ
الْشَيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ
مَرْجِيَّةُ الشَّرَفِ سَنَةِ ١٣٢٢ هـ

الْجُزْءُ الثَّامِنُ

بِتَحْقِيقِ
لِلْوَسِيَّةِ الْجَعْفَرِيَّةِ لِإِخْيَاءِ التَّرَاثِ
« فَرْمِ الْقَسَمَةِ »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بِسْمِ تَعَالَى

طبع هذا المجلد من كتاب

«مصباح الفقيه»

لذكرى هؤلاء الأخيار

١- المرحوم المغفور له الحاج أبي القاسم علاقه بنديان

٢- المرحوم المغفور له الحاج محمد علاقه بنديان

٣- المرحومة المخدرة الحاجة اختر خرائي

راجين من الله عز اسمه أن يتقبل هذا العمل

و يوصل ثوابه لأرواحهم

غفر الله لنا و لهم فاته غفور رحيم

هوية الكتاب

الكتاب:	مصباح الفقيه / ج ٨
المؤلف:	العلامة آقا رضا الهمداني
التحقيق:	محمد الباقر - نور علي النوري - محمد الميرزائي
الإشراف:	السيد نور الدين جعفریان
نشر:	منج
التصوير الفني (الزینکراف) - المطبعة:	هنة
الطبعة:	الأولى - شوال - ١٤٢٢ هـ
الكمية:	٣٠٠٠ نسخة
السعر:	١٠٠٠ تومان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اللَّهُمَّ كُنْ لَوْلِيكَ الْحَجَّةُ بْنُ الْحَسَنِ صَلَواتُكَ عَلَيْهِ

مركز تحقیقات کامیویر علوم اسلامی

وَعَلَى آبَائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا

وَحَافِظًا وَقَائِدًا وَنَاصِرًا وَدَلِيلًا وَعَيْنًا حَتَّى تَسْكُنَهُ

أَرْضُكَ طَوْعًا وَتَمَتُّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا

جميع الحقوق محفوظة و مسجلة
للمؤسسة الجعفرية لإحياء التراث



مركز تحقیقات کتب و تاریخ علوم اسلامی

(القول) [في المقام] ^(١) الثاني: (في أحكام النجاسات).

المشهور بين أصحابنا - رضوان الله عليهم - أن كل ما حكم بنجاسته شرعاً يؤثر في تنجيس ما يلاقيه برطوبة مسرية، عدا الماء الكثير وشبهه، بل القليل أيضاً في الجملة أو مطلقاً على الخلاف المتقدم في محله، فينجس الملاقى له و ينجس ما يلاقيه وهكذا بلغ ما بلغ.

وقد وقع الخلاف في ذلك في مقامين:

الأول: في اشتراط الرطوبة في السراية، وقد أنكره غير واحد في الميتة إما مطلقاً أو في خصوص ميت الإنسان، فزعموا سراية النجاسة منها إلى ما يلاقيها ولو مع الجفاف.

وقد تقدم ^(٢) تفصيل الكلام فيه مع ما فيه من الضعف في محله.

الثاني: في سراية النجاسة من كل ما حكم بنجاسته إلى ملاقيه.

وقد خالف في ذلك ابن إدريس؛ فإنه قال في السرائر - بعد الكلام في

(١) ما بين المعنويين أضفناه لأجل السياق. وقد مر المقام الأول في ج ٧، ص ٧.

(٢) في ج ٧، ص ٥٦ وما بعدها.

تفصيل الميِّت :- و يغتسل الغاسل فرضاً واجباً في الحال أو فيما يتعدّد، فإن مَسَّ مائعاً قبل اغتساله و خالطه، لا يفسده و لا ينجسه، و كذلك إذا لاقى جسد الميِّت من قبل غسله إناء ثم أفرغ في ذلك الإناء قبل غسله مائع، فإنّه لا ينجس ذلك المائع و إن كان الإناء يجب غسله؛ لأنّه لاقى جسد الميِّت، و ليس كذلك المائع الذي حصل فيه؛ لأنّه لم يلاق جسد الميِّت، و حَمَلَهُ على ذلك قياس و تجاوز في الأحكام بغير دليل، و الأصل في الأشياء الطهارة إلى أن يقوم دليل قاطع للعذر و إن كنّا متعبدين بغسل ما لاقى جسد الميِّت؛ لأنّ هذه نجاسات حكميات و ليست بعينيّات، و الأحكام الشرعيّة تثبت بحسب الأدلّة الشرعيّة.

و لا خلاف أيضاً بين الأئمّة كافّة أنّ العاجد يجب أن تنزّه و تجنب النجاسات العينيّة، و قد أجمعنا بلا خلاف في ذلك بيننا على أنّ مَنْ غَسَلَ مِيْتاً أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ وَ يَجْلِسَ فِيهِ فَضْلاً عَنْ مَرُورِهِ وَ جَوَازِهِ وَ دَخُولِهِ إِلَيْهِ، فَلَوْ كَانَ نَجَسَ الْعَيْنَ، لَمَا جَازَ ذَلِكَ، وَ أَذَى إِلَى تَنَاقُضِ الْأَدَلَّةِ.

و أيضاً فإنّ الماء المستعمل في الطهارة على ضربين: ماء استعمل في الصغرى، و الآخر ما استعمل في الكبرى، فالماء المستعمل في الصغرى لا خلاف بيننا أنّه طاهر مطهر، و الماء المستعمل في الطهارة الكبرى الصحيح عند محقّقي أصحابنا أنّه أيضاً طاهر مطهر، و مَنْ خَالَفَ فِيهِ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: هُوَ طَاهِرٌ يَزِيلُ النِّجَاسَاتَ الْعَيْنِيَّاتَ، وَ لَا يَرْفَعُ بِهِ الْحَكَمِيَّاتَ، فَقَدْ اْتَّفَقُوا جَمِيعاً عَلَى أَنَّهُ طَاهِرٌ، وَ مِنْ جَمَلَةِ الْأَغْسَالِ وَ الطَّهَارَاتِ الْكُبَرَى غُسْلُ مَنْ غَسَلَ مِيْتاً، فَلَوْ نَجَسَ مَا يَلَاقِيهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ، لَمَا كَانَ الْمَاءُ الَّذِي قَدْ اسْتَعْمَلَهُ فِي غَسْلِهِ وَ إِزَالَةِ حَدِّهِ طَاهِراً

بالاتفاق والإجماع اللذين أشرنا إليهما^(١). انتهى.

و لا يخفى عليك أن مقتضى دليله الأول إنكار سراية النجاسة من المتنجسات الخالية من أعيان النجاسات مطلقاً؛ إذ لا خصوصية لملاقي الميت في ذلك.

اللهم إلا أن يقول بكون نجاسة الميت أيضاً حكمية - كما حكى^(٢) القول بذلك عن المرتضى رحمته الله - فعلى هذا يكون مقصوده بقوله: «و هذه نجاسات حكميات» نجاسة الميت وما يلاقبه.

لكن يبعد ذلك - مضافاً إلى عدم معروفية الخلاف عنه في نجاسة الميت - التتبع في كلماته في باب البئر وغيره مما يظهر منه كون نجاسة الميت من ذي النفس مطلقاً إنساناً كان أو غيره لديه عينية.

و أبعد من ذلك احتمال أن يكون مقصوده بملاقاة الإناء للميت ملاقاته له مع الجفاف لا مطلقاً، كما حكى القول بنجاسته الحكمية في الفرض - بمعنى وجوب غسله و عدم تأثيره في تنجيس ملاقيه - عن بعض^(٣)؛ لأن كلامه كالصريح في عدم إرادته خصوص هذا الفرض؛ لأنه ذكر مسألة الإناء من باب الاستطراد، و غرضه الأصلي إثبات عدم انفعال المانع الذي منه غاسل الميت قبل التطهير الذي زعم عدم حصوله إلا بالاغتسال، فغرضه ليس إلا إنكار سراية النجاسة من الجسم المتنجس بملاقاة الميت؛ تشبهاً بعدم الدليل عليها، و كون الحكم بثبوت هذا

(١) السرائر ١: ١٦٣-١٦٤.

(٢) الحاكي هو فخر المحققين في إيضاح القوائد ١: ٦٦.

(٣) راجع ج ٧، ص ٥٦.

الحكم للمتنجس قياساً.

و لذا اعترضه المصنف رحمته - في محكيّ المعبر - بقوله: لما اجتمع الأصحاب على نجاسة اليد الملاقية للميت و أجمعوا على نجاسة المانع إذا وقع فيه نجاسة لرم من مجموع القولين نجاسة ذلك المانع لا بالقياس^(١). انتهى
و كيف كان فلاخفاء في ظهور عبارة الحلّي في الإنكار في مورد الكلام، كما أنه لاخفاء في اقتضاء دليله منع السراية في المتنجسات مطلقاً.
و لعنه ملتزم بذلك في غير المانعات الملاقية لأعيان النجاسات التي تتأثر ذواتها بملاقاة النجس و لا تقبل التطهير

كما ربما يظهر ذلك ممّا ذكره في كتابه بعد ذكر النجاسات و بيان وجوب إزالة قلبها و كثيرها من الثوب و نحوه حيث قال. و جملة الأمر و عقد الباب أنّ ما يؤثر التنجيس على ثلاثة أضرب: أحدها يؤثر بالمخالطة، و ثانيها بالملاقاة، و ثالثها بعدم الحياة. فالأول: أنوال و حرء كلّ ما لا يؤكل لحمه، و ما يؤكل إذا كان جلالاً، و الشراب المسكر و العقّاق و المنّي و الدم المسفوح و كلّ مائع نجس بغيره. و الثاني: أن يماس الماء أو غيره حيوان نجس العين، و هو الكلب و الخنزير و الكافر. و الثالث: أن يموت في الماء و غيره حيوان له نفس سائنة، و لا حكم لما عدا ما ذكر في التنجيس^(٢). انتهى. فإنّ الأجسام الجامدة الملاقية لأعيان النجاسات المخالية منها حارحة من هذه الأقسام، كما لا يحصى.

و كيف كان فقد اختار هذا القول - أي عدم سراية النجاسة من المتنجسات

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٥٢:٥، ونظر المعبر ٣٥٠:١.

(٢) السرائر ١٧٩:١.

لحالية من أعيان النجاسات الى ما يلاقيها - المحدث الكاشاني، وألح في نصرته،
و أكثر الطعن - في جملة من كلماته - على المشهور القائلين بالسراية.
قال في محكي المفاتيح: إنما يجب غسل ما لاقي عين النجاسة، و أم
لاقي الملاقي لها بعد ما أزيل عنه العين بالتمسح و نحوه بحيث لا يبقى فيه شيء
منها فلا يجب غسله، كما يستعاد من المعتبرة^(١).

على أننا لا نحتاج إلى دليل على ذلك، فإن عدم الدليل على وجوب غسل
دليل على عدم الوجوب، إذ لا تكليف إلا بعد البيان، و لا حكم إلا بعد الرهان^(٢)
ثم جرى على قلمه تعريضاً على المشهور القائلين بالسراية بعض الكلمات
التي لا يناسب صدورها من مثله، عصمتنا الله من الزلل في القول و العمل
و عن موضع آخر من كتابه - بعد ذكر النجاسات العشرة في طي مفاتيح -
قال. مفتاح كل شيء غير ما ذكر فهو طاهر ما لم يلاق شيئاً من النجاسات برطوبة؛
للأصل السالم من المعارض، و للموثق: «كل شيء نظيف حتى تعمم أنه قدر»^(٣).
انتهى.

و ظاهر هاتين العبارتين التزامه برأية النجاسة من أعيان النجاسات،
و وجوب غسل ما يلاقيها مطلقاً و لو بعد زوال العين، و إنكارها بالنسبة إلى
المتنجس

(١) تأني المعتبرة في ص ٣٠.

(٢) حكاة عنه البحراني في المحلات الناضرة ٢٦٦:٥، وانظر: مفاتيح الشرائع ١ ٧٥.

(٣) التهذيب ٢٨٤:٦-٨٣٢/٢٨٥، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٤) حكاة عنه البحراني في المحلات الناضرة ٢٦٧:٥-٢٦٨، وانظر: مفاتيح الشرائع ١ ٧٢:١-٧٣.

لكن قد يلوح من بعض عبارته المحكيّة عنه - التي سيأتي نقلها - إنكار ذلك أيضاً، و انتزاعه بدوران حكم النجاسة مدار عينها، إلا في الموارد التي ثبت تعدّد وجوب غسل ملاقيها، كالثوب و البدن، دون سائر الأقسام، و جعل ذلك وجهاً للحكم بطهارة المواطن و بدن الحيوانات بزوال العين عنها، لا لخصوصيّة فيها.

و ربما يلوح هذا المعنى - أي دوران حكم النجاسات مدار عينها - من السيّد^(١) في بعض كلماته المحكيّة عنه، كاستدلاله لجوار استعمال المانعات الظاهرة - غير الماء - في تطهير الثوب. بأنّ تطهير الثوب ليس إلا إزالة النجاسة عنه، و قد زالت بغير الماء مشاهدّة؛ لأنّ الثوب لا تلحقه عادة^(٢)

و أصرح من ذلك ما حكى عنه من القول بجواز تطهير الأجسام الصقيليّة بالمسح بحيث يزول عنها العين، معللاً لذلك بروال العلة^(٣).

و عن المحدث الكاشاني - بعد أن حكى هذا القول و الاستدلال عن السيّد - قال: و هو لا يخلو من قوّة؛ إذ غاية ما يستفاد من الشرع وجوب اجتناب أعيان النجاسات، أمّا وجوب غسلها بالماء من كلّ قسم فلا، فما علم زوال النجاسة عنه قطعاً حكم بتطهره، إلا ما خرج بدليل يقتضي اشتراط الماء، كالثوب و البدن، و من هه يظهر طهارة المواطن بروال العين، و طهارة أعضاء الحيوان النجسة غير الأدمي، كما يستفاد من الصحاح^(٤). انتهى.

(١) حكاة عنه علامة الحلّي في مختلف الشيعة ٥٩:١ - ٦٠، ضمن المسألة ٣٠، وانظر مسائل الناصريّات: ١٠٥، المسألة ٢٢.

(٢) حكاة عنه البعض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ٧٧:١، و كذا للعلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٢٣٢:١ - ٢٣٣، المسألة ٢٤٩.

(٣) حكاة عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٤٠٦:١ - ٤٠٧، و انظر: مفاتيح الشرائع ٧٧:١.

و لا ينحى عليك أن هذا المعنى الذي يظهر من السيد مآله إلى إنكار السراية رأساً حتى بالنسبة إلى النجاسات العينية.

لكن انطاهر بل المقطوع به: أن محط نظر هؤلاء الجماعة - كما هو صريح العبارة المحكية عن الحلّي - إنما هو إنكار كون الأقسام الجامدة المتأثرة بملاقاة النجاسات كأعيانها من حيث الحكم، و أما المانعات الملاقية لها التي تتأثر دواتها بملاقاة النجس فلا خلاف في كونها كأعيانها في وجوب إزالتها عن الثوب و لبدن و غيره من أدر النجس، كما يشهد بذلك. التدبر في كلماتهم.

ثم إننا و إن استظهرنا من الحلّي و السيد القول بجمع السراية لكن لقائل به صريحاً إنما هو المحدث الكاشاني، و لذا حلّ من تأخر عنه - ممن تعرض لإبطال هذا المذهب - جعلوه من متعذراته، و طعنوه بمخالفته للإجماع، بل عن بعضهم الترقّي عن ذلك، و طعنوه بمخالفته للضرورة

أقول. إن أريد بالضرورة غير معناها الذي تقدّم^(١) الكلام في كهر منكروه، فله وجه، و لا فرجه بذلك عملة من الرامي، فإن ضروريات الشرع في هذه الأعصار منحصرة في الأحكام الكثيرة الدوران في كلمات الشارع من الكتب و السنة القطعية، كالصلاة و الصوم و الزكاة و نحوها ممّا لا تختصي شرعيتها على من راعى الكلمات المعلومة الصدور من الشارع و أمّا ما عداها من الأحكام و إن كانت جماعية أو ضرورية لدى المشرعة في هذه الأعصار بأن عرفها جميعهم بحيث لم يحتملوا خلافها، فإثبات صدورها من الشارع و لو بعد تسليم كونها

(١) في ج ٧، ص ٢٧١ و ما بعدها.

كذلك يحتاج إلى مقدمات نظرية، كقاعدة اللطف، أو استكشاف رأي الرئيس من اجتماع المرووسين، أو قصاء العادة بوصول الحكم إليهم يداً بيد، إلى غير ذلك من المقدمات التي عايتها بعد الإدعان بها صيرورة الحكم بواسطتها قطعياً.

و الأحكام الضرورية عبارة عن الأحكام التي قياسانها معها بأن كان صدورها من النبي ﷺ أو الأئمة عليهم السلام بديهاً بحيث يكون الاعتراف بصدقهم كافياً في الإدعان بتحققها من غير احتياحها إلى توسط مقدمة خارجية من إجماع ونحوه.

وكيف كان فالذي يمكن أن يستدل به للسراية أمور:

الأول: إجماع العلماء عليها حلقاً عن سلف، كما يكشف عن ذلك إرسالهم إرسال المسلمات التي لا يشوبها شائبة إنكار، مع تصريح جملة منهم بكونها إجماعية.

الثاني: معروفيتها لدى المتشرعة و معروفيتها في أذهانهم على وجه يرمونها من ضرورات المذهب، فيستكشف بها وصول الحكم إليهم يداً بيد عن الأئمة عليهم السلام.

الثالث: الأخبار المستفيضة الدالة عليها.

فمنها: ما يدل على وجوب الاجتناب عن ملاقي الجس، و حرمة الانتفاع به إن كان مائعاً و لو مع خلوة من عين الجاسة، كالمستفيضة الدالة على نجاسة الماء القليل الواقع فيه شيء من المجاسات^(١)، و الأخبار الدالة على نجاسة السمن و

(١) رجع الوسائل، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الأحاديث ١ و ٢ و ٤ و ٧ و ١١

الريت و غيرهما من المانعات التي مات فيها الفأرة و نحوها^(١)، و ما دلّ على عدم حوار الاستصاح بأليات العنم، المقطوعة من الحي، معطلاً وبأنه يصيب الثوب و البدن، و هو حرام^(٢).

و هذه الطائفة من الأخبار إنما تنهض حجة على من أنكر السراية رأساً و قال بدوران النجاسة مدار عيها، كما ربما يستشعر من عبارة السيد و بعض عبارات المحدث المتقدم^(٣).

و نحوها الأخبار الدالة على وجوب غسل الثوب و البدن و غيرهما من الأجسام الملاقية للنجس، الدالة على عدم كفاية إزالة عيها بغير العسل، بل في بعضها^(٤) الأمر بعسل الملاقى للميتة و نحوها مما لا يبقى فيه أثر محسوس بعد جماعه.

و لا يعارضها ما يظهر من بعض^(٥) الأخبار من دوران حكم النجاسة مدار عيها؛ لعدم المكافئة خصوصاً مع إعراض الأصحاب عنه.

و منها: موثقة حمّار: في الرجل يجد في إنائه فأرة و قد تروخاً من ذلك الإناء مراراً و اعتسل و غسل ثيابه، و قد كانت الفأرة متسلخة، فقال: «إن كان رأها قبل أن

(١) راجع الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرّمة.

(٢) الكافي ٣/٢٥٥:٦، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح ١

(٣) أي المبيص الكاشاني، و تقدّمت عبارته و كذا عبارة السيد في ص ١١ و ١٢.

(٤) الكافي ٦٠٣/٦١، التهذيب ١/٢٦٢:١، و ١٦٦/٢٧٧، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب

النجاسات، ح ٣

(٥) انظر: الكافي ٢/٢٠٣، و الفقيه ١/٤١٠:١، و التهذيب ١/٣٤٨:١، و الوسائل، الباب

١٢ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٧.

يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم يفعل ذلك بعد ما رآها، فعليه أن يغسل ثيابه، و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء، و يعيد الوضوء و الصلاة، وإن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله، فلا يمسن من ذلك الماء شيئاً، و ليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه ثم قال: «لعله إنما سقطت فيه في تلك الساعة [التي رآها]»^(١).

و هذه المؤثقة كما تراها كادت تكون صريحة في نجاسة الماء الملاقي للميتة و تنجيس ما يلاقيه.

و منها: الأحار^(٢) الدالة على وجوب غسل الإبناء الذي شرب منه الكلب و الحنزير.

و تقريب الاستدلال بهذه الطائفة من الأخبار من وجهين أحدهما: أنه يظهر من إطلاق الأمر بقُتل الإبناء مع عدم الملازمة بين ولوغ الكلب و الحرير من مائه و بين ملاقاتهما للإبناء أن الماء الذي ولغ منه الكلب و الحنزير - كأعيان النجاسات - مؤثر في تنجيس ملاقيه.

و الاستدلال بهذه الروايات بهذا النحو من التقريب، و كذا الاستدلال بمؤثقة عمارة المتقدمة^(٣) إنما يجدي في مقابل من أنكر السراية من المتنجس رأساً حتى في المانعات الملاقية لأعيان النجاسات و قد أشرنا إلى أنه لم يعلم من أحد إنكار كون المانعات الملاقية لسنجس

(١) الفقيه ٢٦/١٤٠، التهذيب ١٨٠٤١٩-١٣٢٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، ح ١، و ما بين المعنومين من المصدر.

(٢) منها ما في التهذيب ٦٤٤/٢٢٥:١، و ٧٦٠/٢٦١، و الأسبصار ١٨٠١-٣٩/١٩، و الوسائل، الباب ١ من أبواب الأسرار، ح ٢ و ٣.

(٣) أما.

بمنزلتها من حيث السراية، بل الظاهر - كما هو صريح الحلّي^(١) - الترام لكل بدلت، فلا تكون هذه الروايات حجة عليهم بهذا التعريب

ثانيهما: أنه يستفاد من الأمر بفعل الإبناء - في هذه الأحبار وكذا من غيرها مما ورد في كيفية غسل الأواني والعرش والسطوح ونحوها - سراية النجاسة إلى ما يلاقيها برطوبة مسرية، وإلا لم تكن فائدة في التكليف بتطهيرها؛ ضرورة أن تطهيرها بنفسه ليس واجباً نفسياً، وليست هذه الأشياء بنفسها مما يستعمل فيما يشترط بالطهارة، فالمقصود بتطهيرها ليس إلا حفظ ما يلاقيها برطوبة مسرية - من الأشياء بمشروطة بالطهارة - من النجاسة.

و يتوجه عليه، أن غاية ما يمكن استعادته من الأمر بفعل الأواني ونحوها - بعد البناء على ظهورها في الوجوب العبري، كما هو الظاهر بل المتيقن -، إنما هي حرمة استعمالها حال كونها منجسة في المأكول والمشروب المطلوب فيهما النظافة والطهارة في الجملة ولو بالنسبة إلى المائعات التي يشترط الطعم من شربها في إناء يستقده، وأما تأثيرها في نجاسة ما فيها على وجه تبقى نجاسته بعد نقه إلى مكان آخر فلا.

الآثرى أنه لو أمر المولى عبده بفعل أواني الوسحة التي يستعملها في كونه و شربه. لا يفهم منه إلا كراهة استعمالها حال كونها قدرة في الأكل والشرب، لا صيرورة ما يلاقيها برطوبة مكروهة على الإطلاق.

و أمّا ما ورد في كيفية تطهير العرش ونحوها فلم يظهر منها إرادة أريد من

إزالة العين، مع أنه لا يستفاد منها وجوب التطهير.

و يكفي في حسن تشريعه كون الحكمة فيه المصلحة هي إزالة العين التي لا كلام في سرية النجاسة منها إلى ما يلاقيها، أو استحباب التبرّء عن استعمال النجس في سائر الأفعال التي يبتلي بها المكنت، وإن لم يكن جوازها مشروعاً بالطهارة.

و الحاصل أنّ دعوى استمادة مثل هذا الحكم من مثل هذه الروايات مجارفة محضة، وإنما يتوهم دلالتها عليه لأجل معروية الحكم في الدهن، فيضّر بوسقتها كونه هو الوجه في صدور الأمر بفعل الأواني وحوها في هذه الروايات، وإلا فليس في شيء منها إشعار بذلك.

فالذي يمكن أن يسندل به عليه ليس إلا الإجماع. بل لو سلّمت دلالة الأحبار على المدعى، فهي غير معية عن الإجماع، كما توهمه بعض من لا يعتمد على الإجماع في إثبات الأحكام الشرعية، فإنّ عايتها الدلالة على اسراية بوسقة أو واسطين، وأما بالوسائط فلا

و دعوى القطع بالمساط محارفة، لإمكان أن يكون لقنة الوسائط دخل في التأثير. كما هي القدرات الحسية، فالتحطّي عن كلّ مرتبة بل عن كلّ نجاسة إلى غيرها يحتاج إلى دليل، وهو منحصر في الإجماع

و أما معروفية لدى المشرّعة، فهي أيضاً نفسها لا تصلح أن تكون دليلاً له؛ لقضاء العادة بصيرورة الحكم - إذا كان ممّا يعمّ به الابتلاء - معروفاً لدى العوام على وجه لا يحتملون خلافه إذا اتفقت عليه كلمات العلماء ولو في الأعصار

لمتأخرة. فلا ملارمة بينه وبين وصول الحكم إليهم بدأ بيد عن المعصوم، وحيث
بأن عمدة المستند هو الإجماع، فلا بد من تحقيق حاله

فنعول: المدار في حجة الإجماع لدينا على القطع بموافقة المعصوم، أو
وجود دليل معتبر فيما بين المجمعين بحيث لو وصل إلينا تفصيلاً، لوجدناه
واجب الاتباع من حيث الدلالة والسد، ولو فرض عدم حصول القطع بأحد
الأمريين لأحد من اتفاق كلمة علمائنا الإمامية - رضوان الله عليهم - لم يجب عليه
بل لا يجوز له متابعتهم إن كان من أهل النظر والاستدلال؛ إذ لا دليل على اعتباره
من حيث هو من شرع أو عقل، بل لم ينقل القول باعتباره تبعاً من أحد من
أصحابنا، وإن كان ربما يستشعر ذلك من استدلالاتهم به في الفروع وإرسالهم
دليلته برسال المسلمات، لكن يناهيه تصريحاتهم في الأصول بما هو مباح
اعتباره.

نعم، زعم بعض كثر الشهرة - التي هي أهم من اتفاق لكل - من الأصول
المعتبرة

لكنه مع كونه خلاف المشهور في غاية الضعف.

فالحق أن اتفاق العلماء إنما يكون حجة من حيث إعادته للقطع بثبوت
متعلقه لأجل كونه سبباً عادياً لاستكشاف أحد الأمريين المتقدمين، لا من باب
التعمد.

وأما الإجماع الذي هو حجة من باب التعمد فهو الإجماع الحقيقي
المشتمل على مقالة المعصوم، واعتباره على هذا التقدير أيضاً ليس عندنا من

حيث نفس الإجماع، بل بواسطة وجوب التعبد بمقالة المعصوم الذي هو أحد المُجمعين.

ورغم كثير من أصحابنا - على ما يظهر من مراجعة كتبهم - أن اتفاق جميع العلماء ولو في عصر واحد طريق عقلي لاستكشاف رأي الإمام عليه السلام بقاعدة اللطف.

و هو خلاف التحقيق؛ لعدم تمامية القاعدة، ولذا لم يعول عليها جُلّ علمائنا المتأخرين، وبنوا على أن طريق استكشاف رأي الإمام عليه السلام من الإجماعات المتحققة في هذه الأعصار محصور في الحدس الناشئ من الملازمة العادية بين اتفاق العلماء في جميع الأعصار وبين موافقة الإمام عليه السلام، ولذا اعتسروا في حجة الإجماع اتفاق كل العلماء في جميع الأعصار أو جُلهم على وجه يستلزم عادة موافقة المعصوم.

ولا يحصى أن الأسباب العادية غالباً من قبيل المقتضيات ربما يجمعها من التأثير بعض المواضع المكتشفة بها، وحيث إننا فيها الملازمة العقلية، واعتمد على الملازمة العادية لم يحر لنا اتباعهم في الموارد التي لم يحصل لنا القطع بموافقة بواسطة بعض الأمور المرافية للحدس القطعي، كمعلومية مستند المُجمعين، أو المنشور على ما يحتمل استنادهم إليه، أو غير ذلك من الأمور المانعة من القطع و كونه نوعاً سبباً عادياً للقطع ولو في خصوص المورد بالنسبة إلى نوع المكلفين غير مُجدي بالنسبة إلى الشخص الذي لم يحصل له القطع؛ لما أشرنا إليه من أنه لا دليل على اعتباره من باب التعبد، وإنما يدور حجته مدار صفة القطع،

فليس لأحد إلزام المحدث الكاشاني وغيره - ممن أنكر السراية - بمخالفته للإجماع، ضرورة أنه لم يحصل له القطع بالحكم من اتفاق العلماء، وإلا شعهم. فإن المذموم مجبول على اتباع قطعه، كما هو واضح.

نعم، قد يتوخى على من يحالف الإجماع ويتعزّد بالقول: الطعن باعوجاج السليقة وانحراف الطريقة.

لكنه غير مُجِبِّد في جوار اتباعهم ما لم يعتقد المحالف انحرافه عن الطريقة في خصوص المورد.

هذا، مع أن الطعن في غير محلّه إذا كان تردّده في الحكم ناشئاً عن تنعّاته إلى أسباب عقلانيّة موجبة للتشكيك، كما فيما نحن فيه؛ فإن في المقدم شبهات لا بدّ إمّا من حلّها أو الالتزام بمقدم السراية

الأولى^(١). أنه لو كان المتجنّس مخصّاً مطلقاً - كما هو معتدّ بحمد مدّعيهم المحكيّة - للزم نجاسة جميع ما في أيدي المسلمين وأسواقهم، ولتعذر لحروج من عهدة لتكليف بالتجنّب عن الجس، والتالي باطل بشهادة العقل والنقل، وكذا امّقدم.

بيد الملازمة أنّا نعمن أنّ أغلب الناس لا يتحرّرون عن النجاسات، و يحالطون غيرهم، فيستوي حال الجميع؛ نقضاء العادة بأنّه لو لم يتحرّر شخص ولو في أقصى بلاد الهند من نجاسة في قصيّة واحدة و حالط الناس، سرب نجاسة إلى جميع البلاد بمرور الدهور إلى أن استوعبت و وصلت إلى بيوت

(١) أي الأولى من الشبهات المشار إليها آنفاً

فصلاً عن أن جميع من في العالم - عدا من شذ منهم - لا يتحرّزون عن النجاسات، ومقتضاه أن يكون لكل شيء مما في أسواق المسلمين من مثل الدهن و السمن مما ستلي به بل لكل شيء مما بأيدينا من أثاث بيوتنا أسباب لا تنأى لنجاسته

و ربما اعترف جملة من الناس بعلمه سجاسة جميع ما يصنع من المطعوم والمشروب ونحوهما في أسواق مثل بغداد من البلاد التي يحتلط فيها الخاصة والعامة واليهود والصاري وغيرهم، ولا يتحرّر بعضهم عن مساورة بعض، وعقل عن أنه إذا أمعن النظر لرأى عدم العرق بينه وبين أثاث بيته، ولذا ترى جلّ الأشخاص الملتفتين إلى بعض هذه المقدمات لارال يصمّحون بأنه لو لا البناء على الإغماض والمسامحة في أمر السجاسة، لتعدّر الخروج من عهدة التكليف بالاجتناب عنها، ومن ابتلى بترية طفل غير ممير أو ابتلى في واقعة سجاسة عمل عن تظهيرها ولم ينفض إلا بعد أن حالط الناس، لأدعى بذلك من غير أن يحتاج إلى تمهيد مقدمات بعيدة.

ومن زعم أن هذه الأسباب لا تؤثر في حصول القطع لكل أحد ما يبتلئه في طول عمره سجاسة موجبة لتنجيس ما في بيته من الأثاث مع إدعائه بأن إجماع العلماء على حكم يوجب القطع بمقالة المحصوم؛ لكونه سبباً عادياً لذلك، فلا أراه إلا مقنناً محصاً لا يفوز على استتاع المطالب من المبادئ المحسوسة فصلاً عن أن يكون من أهل الاستدلال.

فلا ينبغي الارتباب في أنه لو سرت النجاسة بالوسائط لعمت على وجه يتعدّر المجتب عنها فصلاً عن أن يكون مافياً لعمومات هي المحرح، والتوسعة في

الدين

و دعوى أن أدلة نفي الحرج و نحوها لا تنفي السراية في الفرص، و إنما تنفي التكليف بالاجتناب عن الجنس في مواقع الحرج، فلا مانع من الالتزام بكون ما بأيدينا نجساً معفواً عنه، فاصدة حدّاً لا يهمل الإطالة في إبطالها، فالحق أن هذه المرتبة من السراية ممّا لا يمكن الالتزام به.

و يشهد لظلاله - مضافاً إلى ما عرفت - رواية أبي الجارود، قال: سألت أب جعفر عليه السلام عن الجنس، فقلت: أخبرني مَنْ رأى أنه يجعل فيه الميتة، فقال: «أمن أحد مكاب واحد يجعل فيه الميتة حرم جميع ما في الأرض؟ فما علمت فيه ميتة فلا نكله»^(١) الحديث، فإنه لو كانت النجاسة مصريةً بالوسائط، لكان جعل الميتة في الجنس في مكاب واحد سبباً عادياً لتحريم جميع ما في الأرض، فلم يكن وقع الاستيحاش الإمام عليه السلام من ذلك.

الثانية^(٢): استقرار سيرة المنشوعة خلفاً عن سلف على المسامحة في الاحتجاب عن ملاقيات المتخس في مقام العمل بحيث لو تعدى أحد عن الطريقة، لمألوفة عندهم في احتجاب النجاسات - بأن اجتنب مثلاً عن أبية البلاد؛ معللاً بأن مَنْ عمرها استعمل في تعميرها الآلات و الأدوات التي لارال يستعملها في تعمير الكعبة من غير أن يطهرها، أو احتجب عن مساورة شخص، معتدراً بأن هذا الشخص يساور أشخاصاً لا يزالون يساورون الكفار و يباشرون الأنحاس - يطعمه جميع المنشوعة بالوسواس، و يرويه منحرفاً عن الطريقة المعروفة عندهم في

(١) المعتمد، ٥٩٧/٤٩٥، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب الأطعمة المباحة، ج ٥.

(٢) أي الشبهة الثانية.

اجتناب الجاسات.

مع أنه ربما يتشبه في إثبات مطلبه بمقدمات محسوسة لا ينكرها عليه أحد، ولو أرادوا إنكار شيء من مقدماته يتشبهون باحتمالات سوفسطائية مما لا يعتني به عاقل في شيء من حركاته و مكنته.

وربما ينفضون عليه بما هو أبده نحاسةً من ذلك، ويقولون: إذا تجتنب عن ذلك لم لا تجتنب عن الأجناس المنقولة من بلاد الكفر من المانعات و الجوامد المصنوعة فيها، أو لا تجتنب عن الدهن المشتري من أهل السواد الذين لا يحرزون عن الجاسات، أو نحو ذلك؟ فهذه السيرة العملية تكشف عن عدم معهودية الاجتناب عن مثل هذه الأمور في الشريعة من صدر الإسلام، بل المتأمل في الأخبار و غيرها من الأمارات لا يكاد يرتاب في ذلك و لو مع قطع النظر عن السيرة، بل لا مجال للتشكيك في أن أمر الجاسة لو لم يكن في عصر الأنفة عليه السلام أوسع مما بأيدينا لم يكن أصيق من ذلك.

إذا عرفت ذلك، فنقول: هذا النحو من المماحة و عدم الاعتناء بالمقدمات البديهة الإنتاج ينافي إطلاق السراية و عموم وجوب الاجتناب عن كل نجس؛ إذ لا يعقل أن يجعل الشارع ملاقة المثنجس سبباً للتنجس مطلقاً، و أوجب الاحتساب عن كل نجس، ثم رخص في ارتكاب مثل هذه الأمور التي لا زال يتوارد عليها أسباب الجاسة على وجه لا يشتبه على أحد لو لم يكن بساؤه على الإعراض و المماحة.

اللهم إلا أن تكون المماحة في تشخيص الموضوع مأخوذة في

موضوعيه للحكم. بأن أوجب انشاع - مثلاً - الاجتناب عن الحسن لمعوم
بالمشاهدة او بمقدمات فريضة. لا مطلق الحسن، أو جعل الحاسة اسماً بالأشياء
لمعهوده مقيدة بكونها معلومة بالمشاهدة و نحوها، أو غير ذلك من التوجيهات
لتي ليس الالتزام بشيء منها أهون من إنكار السراية، مع اشتراك لكل في مخالفته
للإجماع.

و قد رعم صاحب الحقائق أن العلم بالسجاسة من مقومات موضوعها،
بمعنى أن الحسن الشرعي اسم للحسن المعلوم، و تحيى أن هذا يجديده في حل
بعض الإشكالات الواردة على السراية من بظائر ما عرفت.

و استشهد لذلك بعض الأحبار المسوفة لبيان الحكم الظاهري
مثل قوله عنه «الماء كله طاهر حتى تعلم أنه قدره»^(١) و نحو ذلك من
الأحبار الدالة عليه.

و أطال الكلام في إثبات مراده، إلى أن قال في آخر كلامه: و لم أقف على
من تنبه لم ذكرناه من التحقيق في المقام من علمائنا الأعلام إلا السيد الفاضل
المحقق السيد نعمة الله الجزائري في رسالة التبعة حيث قال: بعد أن نقل عن
بعض معاصريه من علماء العراق وجوب عزل السور عن الناس: و نقل عنهم أن
من أعظم دلتهم قولهم: إنا قاطعون أن في الدنيا نجاسات، و قاطعون أيضاً بأن في
الناس من لا يتجنبها، و البعض الآخر لا يتجنب ذلك البعض، فإذا باشرنا أحداً من
الناس فقد باشرنا المظنون بالسجاسة أو مقطوعها، إلى أن قال: فقما لهم يا معشر

(١) الكافي ٣/١:٣ و ٣، المنتهذ ٦١٩/٢١٥٦، المسائل، الباب ١ من أبواب الماء بمطلق.

الإخوان إن الذي يظهر من أحوال الأئمة النهاديين التسامح في أمر الظهارات، وإن بظاهره و لبحس هو ما حكم الشارع بسجاسته و طهارته، لا ما باشرته المجاسة و الظهارة، فالظاهر ليس هو الواقع في نفس الأمر، بل ما حكم الشارع بظهارته، و كذا السجس، و ليس له وقع سوى حكم الشارع بسجاسته، و قد حَكَمَ الشارع بظهاره المسلمين، فصاروا ظاهرين، إلى أن قال. و بهذا التحقيق... إلى آخر ما سيأتي بغيره في المقام إن شاء الله^(١). انتهى كلام صاحب الحدائق

ثم ذكر تنمة كلام المحدث المتقدم، التي أشار إليها نعيد ذلك، و هي هذه: و بهذا التحقيق يظهر لك بطلان ما ذهب إليه جماعة من الأصحاب من أن من تظهر بماء محس، فاستمر الجهل به حتى مات فصلاته باطلة، عيبته عدم المؤ حدة عيبه؛ لا متبخ تكليف الفاعل. ولو صح هذا الكلام، لوجب فساد جميع العبادات المشروطة بظهاره، لكثرة المجاسة في نفس الأمر^(٢) انتهى

أقول: أمّا ما حققه المحدث الجرائري فمما لا أرى له محضلاً؛ فإنّ أحدًا لا يكر توفيق المجاسة الشرعية على التوقيف الشرعي، لكنّ المحصم يدعي أنّه ثبت بالإجماع و غيره من الأدلة أنّ الشارع حكّم بنجاسة كلّ ما باشرته المجاسة، فمضى أحرر موضوعه - كما في العرض - يجب ترتيب حكمه عليه.

و هذا المحدث بحسب الظاهر ليس منكراً للسراية رأساً حتى يطالب خصمه بدليلها، و لذا جعله صاحب الحدائق موافقاً لنفسه، فاعتراضه على المحصم لا يبعد أن يكون مبنيّاً على توهم كون العلم بالنجاسة من مقومات ماهيتها، كما

(١) الحدائق الناضرة ٢٤٥:٥-٢٥١.

(٢) الحدائق الناضرة ٢٦٣:٥.

توهمه صاحب الحدائق، لكن لم يقتصر هذا المحدث على مجرد ذلك حيث لم ينكر عسى حصمه ما ادّعاء من العلم بالنسب، بل قرّره على ذلك، و اعترف في آخر كلامه بانتفاء إطلاق سبب الملاقة للتنجيس بطلان جميع العبادات، فكأنه رعم أن العلم لما أخذ في الموضوع هو العلم الحاصل من الطرق المعتبرة شرعاً لا مطلقاً، فهذا الحق من التقييد - أي تقييد العلم بحصوله من أسباب مخصوصة - وإن كان باعاً في التفصي عن الإشكال، دون ما رعمه صاحب الحدائق من تقييد الموضوع بمطلق العلم؛ لحصول مضيق في الفرص بمقدمات غير قبله للإبكار، لكنه أوضح بطلاناً وأكثر مؤونة من قول صاحب الحدائق، الذي يتوجه عليه - بعد العن عن بعض ما فيه، الذي من جملته مخالفة للإجماع، كما اعترف هو نفسه في آخر كلامه المتقدم^(١) حيث قال: و لم أفق على من تنبه لما ذكرناه من التحقيق، إلى آخره :-

أولاً: أن تقييد موضوع النجاسة بالعلم بها - كما يظهر من عبارته و يقتضيه استدلاله بالأحار التي تقدمت الإشارة إليها - غير معقول؛ فإنه دور صريح، وإنما المعقول أخذ العلم بالموضوع الخارجي - كالملاقة مثلاً - إما مطلقاً أو إذا كان حاصلًا من سبب خاص - كالمشاهدة و نحوها - شرطاً في تأثيره، و دخيلاً في موضوعيته للحكم الشرعي، بأن يقول الشارع مثلاً: الملاقة المعلومة بالمشاهدة أو مطلقاً توجب نجاسة الملاقي، كما أن من المعقول أن يجعل العلم بالنجاسة إما مطلقاً أو إذا كان حاصلًا من سبب خاص شرطاً شرعياً واقعياً لترتب الأحكام

الشرعية المحعولة لها من حرمة الأكل و الشرب و تسجيس الملاقى و صلات الصلاة الواقعة معها و وحوب إعادتها، إلى غير ذلك من الآثار الشرعية، فتسمى الآثار واقعاً عند انتهاء العلم.

و هذا بخلاف ما لو أطلق الشارع حكمه بسببته الهلافة للتجسس و وجوب الاجتناب عن كل نجس؛ فإنه و إن لم يجب على المكلف على هذا التقدير أيضاً الخروج من عهدة هذا الواجب ما لم يحرز موضوعه؛ لكون العلم بالتكليف شرطاً عقلياً في وجوب الامتثال، لكن الجهل بالكليف على هذا التقدير لا يفي واقعه، بل يجعل المكلف معذوراً في مقام الامتثال، و لا يعقل أن يتصرف الشارع في موضوع هذا الحكم العقلي بأن يجعل العلم الحاصل من سبب خاص شرطاً في وجوب الامتثال بعد فرض إطلاق حكمه الشرعي؛ لرجوعه إلى التساقض، كما تقرر جميع ذلك في محله.

وملخص الكلام: أن كون العلم بالنجاسة من مقومات موضوعها - كما التزم به صاحب الحدائق - أمر غير معقول، إلا أن يتكلف في تأويل كلامه بما يؤول إلى أحد التوجيهين المتقدمين.

و ثانياً: أن أخذ العلم قيداً في موضوع النجاسة مخالف لطاهر^(١) جميع الأدلة الدالة عليها حتى الأخبار التي تمسك بها لمدعاء من مثل قوله عليه السلام: «الماء كله طاهر حتى تعلم أنه قذر»^(٢) فإن طاهرها كونها مسوقة لبيان الحكم الظاهري، و كون العلم بالموضوع طريقاً لإحرازه، لا شرطاً في موضوعيته.

(١) في ص ١٠١، الظواهر.

(٢) مقدم تحريره في ص ٢٥، الهامش (١).

و ثالثاً: أنَّ هذا التكلّف ممّا لا يجديه في حلّ الإشكال المقصّي بوجوب التحرّر عن مساورة الناس ولزوم بطلان حلّ العبادات المشروطة بالظهور أو كنهها، لأنّ الإشكال إنّما نشأ من حرص العلم بتحقيق النجاسة، كما يدّعيه الخصم، لا من شيوع الابتلاء بها في الواقع مع الجهل، كغيره من المحرّمات التي يعلم إجمالاً ابتلاء عدل المكفّين بها، و محتمل كون ما نتلي به من حملتها، وإنّه لا يجب التجنّب عمّا يبتني به ما لم يكن في خصوصه علم تفصيلي أو إجمالي بلا شبهة، كما هو واضح.

فظهر بما ذكرنا أنّه لا يمكن التخلّص عن الإشكال بمثل هذه التوجيهات، كما أنّه لا يمكن التفصّي عنه بإنكار حصول العلم لأحاد المكفّين في موارد ابتلائهم؛ بكونه معارفة محصّة لو لا ابتاؤه على الإغماص و المسامحة و قد أشرنا آنفاً إلى عدم إمكان الالتزام بثبوت النجاسة واقعاً في مثل هذه الموارد التي حرت السيرة على عدم التجنّب عنها، و ارتفاع التكليف عنها لمكان الحرج؛ لاستمرره معاسد كثيرة لا يمكن الالتزام بشي منها، كتحويز الوضوء و غسل بالماء النجس أو مع نجاسة البدن مع التمكن من التيمّم أو تطهير البدن و غير ذلك ممّا لا يخفى على المتأمّل.

و عاية ما يمكن أن يقال في التفصّي عن هذه الشبهة و سابقنها هو أنّ الموارد التي استقرّت فيها سيرة المتشرّعة على عدم التجنّب عن ملاقات المتنجّس بالوسائط و المسامحة في أمرها ليست إلّا الموارد التي يكون الاجتناب عنها نوعاً موجباً للحرج، بل مؤدياً إلى اختلال النظام، و لا مانع من الالتزام بنهي

الأثر للملاقة في مثل هذه الموارد و ثبوت العقو عنه وضعاً و تكليفاً، لمكان الحرج، و شهادة السيرة بذلك.

و لا يعد أن يكون إطلاق كلمات الأصحاب - القائلين بكون المستحس مجساً - مرئاً على غير هذه الموارد، فليتأمل.

الشبهة الثالثة: دلالة الأخبار المعتبرة - التي أشار إليها المحدث الكاشاني في عبارته المتقدمة^(١) - على عدم السراية.

منها: مرفقة حنان من سدير، قال: سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الله عليه السلام، فقال: إني ربما بليت فلا أقدر على الماء و يشتد ذلك عليّ، فقال: «إذا بليت و تمسحت فامسح ذكرك بريقك، فإن وجدت شيئاً فقل: هذا من ذاك»^(٢).

و رواية حكم بن حكيم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أبول فلا أصيب الماء و قد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالعائط أو التراب ثم تعرق يدي فامسح وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي، قال: «لا بأس»^(٣).

و رواية سماعة، قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام إني أبول ثم أتمسح بالأحجار فيجني مني اللل ما يفسد سراويلي، قال: «لا بأس»^(٤).

(١) هي ص ١١.

(٢) الكافي ٤/٢٠٣، التهذيب ١٠٢٦/٣٤٨:١، و ١٠٥٠/٣٥٣، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، ج ٧.

(٣) كافي ٤/٥٦-٥٥٣، الفقيه ٤٠١-٤١/١٥٨، التهذيب ٧٢٠/٢٥٠:١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب النجاسات، ج ١.

(٤) التهذيب ١٥٠/٥١:١، الاستبصار ١٦٥/٥٦:١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، ج ٤.

و يحتمل قوياً جري هذه الرواية الأخيرة مجرى التهمة
و صحيحة العيص بن القاسم. قال. سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نال في
موضع ليس فيه ماء، فمسح ذكره بحجر و قد عرق ذكره و فحدها، قال «يعسل
ذكره و فحده» و سأله عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصاب ثوبه يعسل
ثوبه؟ قال: «لا»^(١)

و ربما يستدل بصدر هذه الصحيحة على القول المشهور.
و فيه ما لا يخفى بعد التصريح بعدم غسل الثوب في ذنبها، واحتمال كون
الوار في صدرها حاليتها، أو كون الأمر بغسل الفخذين لرعاية الاحتياط بملاحظة
غلة نقاء جرم من البول على رأس الحشفة، أو خروجه بعد المسح، و غير ذلك
من الاحتمالات المانعة من صلاحية معارضة الصدر لظهور الدليل في نفي
الوجوب.

و يمكن الاستدلال له أيضاً بجملة من الأخبار التي لا يهتأ الإطالة في
إيرادها.

و ما يظهر من بعض من إنكار ظهور هذه الأخبار في المدعى بإيداء
احتمالات بعيدة مجارفة محضة.

نعم، يتوخى على الاستدلال بمثل هذه الروايات أنها أحبار آحاد قابلة
للمطرح و التاريل، و قد أعرض الأصحاب عن طاهرها، فيجب رد علمها إلى أهله،
و لا يجوز رفع اليد بواسطتها عن الحكم الذي انعقد الإجماع عليه، كما هو و صح

(١) التهذيب ١/٤٢١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب التجاسات، ح ١، و الباب ٦ من
تلك الأبواب، ح ٢.

و من يعزّز اشبهات و يؤكدها حلول الأحبار عن التعرض لهذا الحكم، مع قصّة العادة بأنّه لو كان المتنجّس صحيحاً على الإطلاق، لشاخ التصريح به و بدوارمه في الأحبار. و لكن من أهمّ المسائل التي يسأل عنها الرواة ما يتعرّج على هذه المسألة. مع أنّنا لم نجد في الأحبار ما وقع فيها السؤال عن حكم سلاقيات المتنجّس، عدا الأحبار - التي تقدّم بعضها - الدالة على البأس عنها

و دعوى أنّ مفروسيّة الحكم في أدهانهم أعتهم عن المسألة عن فروعها، مدفوعة: بما شاهد من حال العوام من أنّهم مع مفروسيّة السراية في أدهانهم لا زالوا يسألون عن فروعها التي يتناولونها، و كيف لا مع أنّ كثيراً من فروعها عمامة الأسلاء ممّا يتخبر فيها العقول، فحنو الأخبار عن التصريح بهذا الحكم و عدم تعرض السائل للسؤال عن فروعها التي يعمّ الابتلاء بها ربما يورث القطع بعدم تحقّقه و عدم كون أمر الجاسة لديهم بهذه المرتبة من الصيق، المعروفة عديداً

و الإيضاح أنّ ما قرّره من السبهات و إن أمكن التخصّي عنها في الجملة ببعض التقريبات التي تقدّمت الإشارة إليها لكنّها مانعة من حصول القطع بمقالة المعصوم و استكشاف رأيه من اتفاق العلماء بطريق الحدس خصوصاً مع وفاق الأئمة بحالفة السيّد و الحنّي، فإنّه قد تمنع مخالفتها من حصول الوثوق بمعروفيّة الحكم في عصرهم كمعروفيّته في هذه الأعصار، فيغلب على الظنّ استقرار المذهب عليه في الأعصار المتأخّرة عن عصر الشيخ، فلا يلزمه عادة وصول الحكم إليهم يدّاً بيد عن المعصوم، أو عثورهم على دليل معتبر غير ما

نأيدنا من الأدلة؛ لإمكان اتكال تحتملهم على قاعدة اللطف، التي لا نقول بها
و كيف كان فقد أشرنا في صدر العنوان إلى أننا لا نقول بحجبة اتفاق لعلماء
من باب السببية أو الطريقة التعبدية، وإنما نقول بحجبه؛ لكونه موحياً للقطع
مقالة المعصوم، فمن حصل له القطع بذلك فلا اعتراض عليه، ومن لم يحصل له
القطع به فليس له اتباع المتجمعين.
و كون إجماعهم سبباً عادياً للقطع غير مُجيد بعد فرص التخلف في
حصول المورد.

نعم، لو اعتمدنا على قاعدة اللطف أو قلنا بحجبة نقل الإجماع تعبداً،
لم يكن مباح من الاتزام بكون المنجس منجساً فيما لم يكن مباحاً لما استقرت
عنه السيرة لعملية، ومؤدياً إلى الحرج الموحى لاحتلال الظام، لكننا لا نقول
شيء منهما، و لم نجد من أنفسنا الحرم بمقالة المعصوم، ولذا أشكر عينا ناويل
الأخبار المتقدمة أو طرحها من غير معارضة مكافئ.

و مع ذلك لا نقوى على مخالفة الأصحاب والاستدعاء بما نراه في مثل هذا
الحكم لدي ربما يذهب كونه ضروري المذهب، فالحكم عدي موقع تحير و
تردد، و لاجراً لي في التحطّي عن الطريقة المعهودة لدى المشرعة المعتدلي
الطريقة الدين لا يعدون من أهل الوسواس و إن صعب عليّ تصوّر مسطه و
الإدعاء به، و لم يترجح بنظري بالمر إلى ما تقتضيه القواعد الاحتهادية، لا ب
تقدمت^(١) حكايته عن الحلّي

(١) في ص ٧ وما بعدها.

و لو سبقنا بعض مشايخنا المتأخرين^(١) إلى إنكار إطلاق كون المتنحس مسجساً، لجرمنا بذلك؛ إذ ليست محاولة الأصحاب في هذه المسألة بأشکل من مخالفتهم في مسألة نجاسة البشر، بل كانت مخالفتهم في تلك المسألة أشکل بمراتب؛ لوضوح معروفة نجاسة السر لدى المحالف و المؤلف من عصر الأئمة عليهم السلام، و مفروسيها في أدهان الرواة و غيرهم من العلماء و مقلديهم، دائرة على ألسنتهم و في جميع كتبهم الفقهيّة حتى ارتكزت في نفوس العوام على وجه لم يذهب أثرها إلى الآن، و لذا كثيراً ما يسألون في موارد ابتلاتهم عن حكم بشر ماتت فيها فأرة أو دجاجة أو غيرها، زاعمين نجاستها بذلك، مع أنّ القول بها - على ما يظهر من بعض - قد نسخ مند سين متطاولة ربما تزيد عن ثلاثمائة سنة و أما هذه المسألة فلم نعر على ما يشهد بمعروفيتها على الإطلاق لدى

(١) قوله: «ولو سبقنا بعض مشايخنا المتأخرين» إلى آخره.

أقول و أنا المصنف لهذا الكتاب: و لقد عثر بعد حين على كلام طويل للسيد صدر الدين طاب ثراه - في حاشيته على المختلف - صريح في إنكار السراية من المتنحسات مطلقاً، و نسه كدلت إلى المحلي و غيره و نقل عن المحقق الحوانساري في شرح الدروس [مشارك الشموس: ٢٥٥] في مسألة المسألة التأمل في إثبات أن كلّ مجس متنحس بحيث يعم المتنحسات، و أطال الكلام في النقص و الإبرام في إثبات مرامه، من أراد طبعه. و لو تأملت فيما حررناه في تحقيق المقام، لظهر لك أنّ ما ذهب إليه من إنكار السراية مطلقاً حتى من المائعات الملاقية لأعيان المجاسات غير سديد، و أنّ سببه كذلك إلى المحلي محل نظر.

ولكنه بعد أن ذكر حجج القائلين بالسراية قال ما لفظه: أقول: ما ذكرناه من حجج هذا القول من الأحار إن سلّم دلالتها على تنجيس الملاقي للمجاسة لشيء آخر، فلا يمكن دعوى دلالتها على المراتب الآخر و إن ذهب لا إلى نهاية، وإنما التعويل فيها على الإجماع، فتأمل و لا تغفل، فإن اطمأنت نفسك به فاحكم واصل بمقتضاه، و أما الاحتياط فحديث آخر، انتهى (منه ع).

المتشريعة في عصر الأنفة عليه السلام، بل ولا بين العلماء في الطهارة الأولى، بل قد أشرنا فيما تقدم^(١) إلى أنه ربما يشهد حلول الأحرار - سؤالاً و جواباً - عن تعرض لهذا الحكم و نعروعه بعدم معرفته لدى الرواة، كما يشعر تعرض الحلّي لتفصيل موقع السراية و إنكار السيد لها رأساً - على ما يقتضيه ظاهر عبارته المتقدمة^(٢) - بعدم كونها في عصرهم - كما تراها في هذه الأعصار - من المسلمات، و ربما يستثم ذلك أيضاً من عبارة الإسكافي، الآية^(٣) في الفرع الآتي، فمحللتهم في هذه المسألة أهون، ولكن منعنا من ذلك وحشة الانفراد و كثرة عشرات المستبدين بأرائهم، و لنعم ما قيل: إن مخالفة المشهور مشكل، و موافقتهم من غير دليل أشكل، و الله العالم بحقائق أحكامه.

و (تجب) بالوجوب الشرطي الذي يتبعه الوجوب الشرعي المقدمي عند وجوب ذيه أصلاً أو عارضاً، لا الوجوب النصي، كما لا يحصى على المتأمل في أدلته من النصوص و الفتاوى (إزالة النجاسات)^(٤) العينية و الحكيمية مع الإمكان (عن الثياب) عدا ما ستعرف استثناءه من القلنسوة و نحوها (و) عن ظاهر (البدن للصلاة) الواجبة و المندوبة ملاحلاف فيه في الجملة.

و الأحرار الدالة عليه في غاية الكثرة، فإن من أظهر أحكام لبحاسات الشائعة في النصوص و الفتاوى هو هذا الحكم.

(١) في ص ٣٢.

(٢) في ص ٨.

(٣) في ص ٣٦.

(٤) في الشرائع: النجاسة.

و لو كانت النجاسة ملاحقة لها مع عدم تأثرها، لم تجب الإزالة، إلا إذا معها من حمل النجاسة، كما سيأتي^(١).

و قليل النجاسة ككثيرها - عدا الدم الذي ستعرف العموم عما دون الدرهم منه - بلا خلاف فيه على الطاهر، عدا ما حكى عن الإسكافي من أنه قال: كل نجاسة وقعت على ثوب و كانت عينها مجتمعة أو متفرقة دون سعة الدرهم الذي تكون سعته كعقد الإبهام الأعلى لم يتجس الثوب بذلك، إلا أن تكون النجاسة دم حيفض أو ميتاً، فإن قليلهما و كثيرهما واحد^(٢). انتهى.

و ظاهره عدم حصول النجاسة بالمقدار المذكور لا العفو.

و على أي تقدير فلا يبعد أن يكون مستنده دعوى استفادته مما ورد في الدم، نظراً إلى ما جرت سيرة الأصحاب - بواسطة معروفة المناط لديهم - على استعادة أحكام مطلق النجاسات من الأحار الخاصة الواردة في بعضها، و إلا فلم يُعرف له مستند، كما اعترف به غير واحد.

و كيف كان فهو ضعيف جداً محجوح بإطلاق الصوم و المتأري بل صريحهما.

وهي خبر الحسن بن زياد، قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل يسول فيصيب بعض حسده قدر مكنة من موله، فيصلّي ثم يذكر نغداً أنه لم يغسله، قال: يغسله و يعيد صلاته^(٣).

(١) في ص ٣٩ و ما بعدها.

(٢) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١/٣١٧، المسألة ٢٣٣.

(٣) لكيفي ١٧٣ ١٨/١٠، التهذيب ٢٦٨٦-٢٦٩/٧٨٩، الاستبصار ١٨١٦/٦٣٢ =

و حبر ابن مسكان، قال: بعثت بمسألة إلى أبي عبدالله عليه السلام مع إبراهيم بن ميمون، قلت: سئله عن الرجل يبول فيصيب فخذه قدر نكته من بوله فيصلي و يذكر بعد ذلك أنه لم يغسلها، قال: «يغسلها و يعيد صلاته»^(١).

و يدلّ عليه أيضاً في بول الإنسان و في بول غيره و هي غير البول أيضاً - كالملاقي للكلب و الميتة و الخمر و الفئاع و غيرها - جملة من الأخبار المطلقة و أمّا المني: فيدلّ على عدم الفرق بين قليله و كثيره - مضافاً إلى إطلاقات الأدلة، و عدم لحلاف فيه حتى من الإسكافي - خصوصاً خبر سماعة، قال: سألته عن المني يصبب الثوب، قال: «اغسل الثوب كله إذا حفي عليك مكانه قليلاً كان أو كثيراً»^(٢).

و يدلّ عليه بالخصوص في دم الحيض: رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام أو أبي جعفر عليه السلام، قال: «لاتعاد الصلاة من دم لا تبصره غير دم الحيض، فإنّ قليله و كثيره في الثوب إن رآه أولم يره سواء»^(٣).

و نظير قول الإسكافي في الصنف: ما حكى عن السيد من العفو عن لبول إذا ترشش عند الاستنجاء مثل رؤوس الإبر^(٤)، فإنّه أيضاً مع مخالفته للإطلاقات يردّه خصوصاً صحيحة عبدالرحمن بن العجاج قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن

= الوسائل، الباب ١٩ من أبواب النجاسات، ح ٢ بتفاوت يسير

(١) الكافي ١٠/٤٠٦٣، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٢) الكافي ٣/٥٤٣، التهذيب ١/٢٥٢: ٧٢٧، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٣) الكافي ٣/٤٠٥٣، التهذيب ١/٢٥٧: ٧٤٥، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٤) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١/٣٣٢، ذيل المسألة ٢٤٧، وانظر رسائل

الشريع المرتضى ١/٢٨٨.

رجل يبول بالليل فيحسب أن البول أصابه ولا يستيقن فهل يجزئه أن يصب على ذكره إذا بال ولا يتشّف؟ قال: يغسل ما استبان أنه قد أصابه، ويضع ما يشك فيه من جسده و ثيابه، و يتشّف قبل أن يتروخأه^(١).

و خبري الحسن و ابن مسكان، المتقدمين^(٢)، إلا أن يدعى انصراف الخبرين عن مثل الفرض، فلي تأمل.

و المراد بالثياب التي تجب إزالة النجاسات عنها: مطلق ما يلبسه المصلّي، عدا ما ستعرف استثناءه و إن لم يندرج في مسأله، بل ولا في معنى الملبوس عرفاً، فتشمل مثل قطعة كرباس أو جلد أو حصير و نحوها إذا تلبس بها المصلّي و تستر بها.

و كيف كان فالمعتبر في الصلاة إنما هو طهارة ما يصلّي فيه ممّا يلبسه المصلّي، سواء صدق عليه عرفاً اسم اللباس و الثوب أم لا

و وقوع التعبير بالثوب في معظم النصوص و العتاوى المانعة من الصلاة في النجس بحسب الظاهر إما من باب التمثيل، أو للجري مجرى العادة في مقام التعبير؛ فإن من تدبّر في النصوص و العتاوى لا يكاد يرتاب في عدم مدخلية خصوصية الثوب في الحكم، و كون المناطق كون ما تلبس به في صلاته طاهراً و إن كان قطعاً أو صوفاً غير منسوح ملفوفاً على جسده.

كما يشهد لذلك المستفيضة الآتية النافية للباس عن الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه، كالحفّ و الجورب و النكّة و القلنسوة و الكعرة و النعل و ما أشبه

(١) التهذيب ٤٢١١/١٣٣٤، فوسائل، الباب ١١ من أبواب أحكام العلوة، ج ٨.

(٢) في ص ٣٦ و ٣٧.

ذلك، وقد عدَّ الأصحاب منها الخاتم و الدمليج و الخلخال و السكين؛ فإنه يستعاد من تدث الأجزاء كون ذلك من قبيل الاستثناء من كَلْيَةِ المنع من الصلاة في النجس، حيث يظهر منها أنَّ وجه نفي البأس عن مثل هذه الأمور كونها ممَّا لا تتم الصلاة فيها وحدها، وإلا لكان مقتضى المنع فيها موجوداً مع عدم كون مثل هذه الأشياء خصوصاً ما عدَّه الأصحاب منها مندرجاً في مسمى الثوب عرق.

و يؤيده بل يدلُّ عليه قوله عليه السلام في رواية [موسى بن أكيل النعميري^(١)]، المتقدمة^(٢) الواردة في الحديد: «لا تصلَّ في شيء من الحديد فإنه نجس ممسوح» فإنها تدلُّ على عدم جواز الصلاة في النجس، وأنَّ مناط المنع هو صدق الصلاة في النجس.

و لا ينافيه ما عرفته في ما تقدَّم من كون النهي في الرواية محمولاً على التنزيه، و كون المراد بالنجاسة مرتبة من الخبائث التي لا تبلغ حدّاً يجب التنزه عنه؛ فإنَّ ظاهرها سببٌة نجاسة الشيء للنهي عن الصلاة فيه مطلقاً، لكن لما ثبت بدليل خارجي عدم بلوغ نجاسة الحديد حدّاً يجب التجنُّب عنه فهم من دلث جواز مخالفة النهي في خصوص المورد، فليتأمل.

و الحاصل: أنَّ مناط المنع بحسب الطاهر صدق الصلاة في النجس بإرادة التلبس به، لا الطرفية الحقيقية.

و من هنا قد يتخيَّل مانعية الثوب الملفوف الكائن مع المصلِّي، و عدم حوار حمل النجس في الصلاة؛ لصحة إطلاق الصلاة في النجس في الفرض، كما

(١) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطية و الحجرية: «أبي بصير» و الصواب ما أثبت.

(٢) في ج ٧، ص ٣٢٠.

يشهد بذلك التسع في موارد استعمال هذه الكلمة في الأخبار

مثل قوله عليه السلام في موثقة ابن مكير - الواردة في باب لبس المصلي -
«والصلاة في بوله وروثه وألبانه»^(١) إلى آخره.

وقوله عليه السلام في خبر آخر: «لا تصل في منديل غيرك، وصل في مدينتك»^(٢)
وعبر ذلك.

و يدفعه أن الاستعمال مبني على التوسعة والتجور، والمتبادر من الصلاة
في الشيء إما إرادة كون الشيء مكاناً للمصلي، أو إرادة ما يتلصق به، لا مطلقاً
بصاحبه. فلا يمكن استفادة حكم المحمول مما دل على المص من الصلاة في
الجس.

مع أنه ليس له إطلاق لفظي سالم من المناقشة فيه يدل على هذا المضمون؛
فإن أظهر ما يدل عليه على الإطلاق إنما هو رواية [موسى بن أكيل]^(٣) المتقدمة^(٤)
التي لا يحلو الاستدلال بها للمدعى عن تأمل.

و ربما يستدل للمص من حمل الجس: برواية قرب الإسناد عن علي بن
جعفر عن أخيه عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يمر بالمكان فيه العذرة فتهب الريح
فتسفي^(٥) [عبيه من العذرة] فتصيب ثوبه و رأسه أيصلي فيه قل أن يفعله؟ قال:

(١) مكافي ١/٣٩٧٣، التهذيب ١٨٨/٢٠٩٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب لبس المصلي،

ج ١

(٢) مكافي ٢٣/٤٠٢٣، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب لبس المصلي، ج ٢

(٣) من من المعقوفين في السبع الخطية والحجرية، أبي بصير، و الصواب ما أثناه.

(٤) في ج ١، ص ٣٢٠

(٥) من من الراس: إذا أدركته الصبح ٢٣٧٧، صفي.

لظهوره / احذام النجاسات ٤١

«نعم يعصه و يصلي فلا بأس»^(١) فإنها طاهرة في وجوب النقص
و فيه: أنها مسوقة لنهي وجوب الغسل، و الأمر بالعص جاري مجرى لعادة،
فلا يستفاد منه الوجوب.

و على تقدير تسليم الدلالة فلا يستفاد منه المص من حمل المنحصر، لا
بضميعة عدم القول بالعص، و لم يتحقق.

و استدلل له أيضاً بمفهوم صحيحة عبدالله بن جعفر، قال: كتبت إليه - يعني
أبا محمد عليه السلام - هل^(٢) يجوز للرجل أن يصلي و معه فأرة مسك؟ قال^(٣): «لا بأس
بذلك إذا كان ذكياً»^(٤).

و صحيحة علي بن جعفر: سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي و معه دبة^(٥)
من جلد حمار أو بغل، قال: «لا يصلح أن يصلي و هي معه إلا أن يتخوف عليها
ذهابها فلا بأس»^(٦).

و في الاستدلال بالصحيحة الأخيرة ما لا يخفى؛ فإنها مع ظهورها في
الكراهة ليس فيها إشعار بإرادة حلد الميتة، بل المتبادر من السؤال فيها ليس إلا
إرادة حكمها بلحاظ كونها من جلد الحمار أو البغل الندين لم يرل الرواة كبوا

(١) مسائل علي بن جعفر: ٢١٤/١٥٥، و لم نجده في قرب الإسناد، و عنه في الوسائل، الباب
٣٦ من أبواب الجلسات، ح ١٢، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) كلمة «هل» لم ترد في المصدر.

(٣) في المصدر يدل وقاله وفكتة.

(٤) التهذيب ٣٦٢٣/١٥٠٠، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٥) الدبة: وعاء يوضع فيه الدهن و يحرقه مجمع البحرين ٥٥٢ و ديب.

(٦) عنه ١٦٤/٧٧٥، الوسائل، الباب ٦٠ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

يسألون عن بولهما و روثهما، وقد ورد النهي عن الصلاة فيهما في حمله من الأحبار كما عرفته في محله^(١)، فتدل هذه الصحيحة على أن حلهما أيضاً كبولهما ممّا لا تصلح الصلاة فيه، هذا.

ولكن في طهارة شبيحنا المرتضى رحمه الله أرسل الرواية - من غير ذكر المروي عنه - هكذا، عن الرجل يصلي و معه دنة من جلد حمار ميت، قال: لا يصلح أن يصلي و هي معه^(٢).

وقد رواها بعض المعاصرين أيضاً في طهارته عن علي بن جعفر عليه السلام بهذا المتن، فلعله رواية أخرى لم أظفر بها.

وكيف كان فليس لها ظهور في الحرمة مع علة الظن كونها هي الصحيحة المتقدمة الخالية عن التقييد.

و أما الاستدلال بمفهوم الصحيحة الأولى^(٣) فهو أيضاً لا يحلو عن إشكال، و عسى تقدير التسليم فإثبات عموم المدعى بها مبني على عدم القول بالفصل بين الميتة وغيرها، و ستعرف في مبحث ما لا تتم الصلاة فيه منفرداً إمكان الالتزام بمعاملة الميتة مطلقاً و لو في مثل الحف و قلادة السيف و نحوهما ممّا لا تتم الصلاة فيه وحده.

و استدلل له أيضاً بمفهوم ما دل على جواز الصلاة في خرقة الجثاء إذا

(١) راجع ج ٧، ص ٣٢٤ و ما بعدها.

(٢) كتاب الطهارة: ٣٦٩.

(٣) أية صحيحة عبدالله بن جعفر، المتقدمة في ص ٤١.

كانت طاهرة^(١).

و فيه. أن حرقه الجلاء و يحوها على الظاهر مدرجة في الثياب بمعناه الأعم التي استعدنا من الأدلة اشتراط طهارتها في الصلاة إذا كانت مما تتم فيها الصلاة وإن لم تكن كذلك، فتدلل على نفي البأس عنها الأحبار الآتية الطهارة في شمولها لمثلها، ولا يصلح مفهوم هذه الرواية لمعارضتها
و يحتمل قوياً أن يكون ثبوت البأس على تقدير النجاسة بلحاظ سرايتها غالباً إلى البدن.

وقد طهر لك بما ذكرنا ضعف الاستدلال للمدعى: بمفهوم رواية وهب بن وهب «السيف بمنزلة الرداء تصلي فيه ما لم تر فيه دمأ»^(٢) لعدم صلاحيتها لمعارضة لأخبار الآتية الدالة على نفي البأس عن مثله
مضافاً إلى ما في الرواية من ضعف السند.

فالقول بنفي البأس عن حمل الجس مطلقاً - كما لعنه المشهور - لا يخلو عن قوة، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه مطلقاً خصوصاً إذا كان المحمول من أعيان النجاسات، أو كان مما تتم الصلاة فيه وحده.

و يدل على نفي البأس عن حمل المتنجس الذي لا تتم فيه الصلاة وحده - مضافاً إلى الأصل السالم من دليل وارد عليه - الأخبار الآتية في محلها - للمعوى.

(١) الفقيه ١٧٣: ١، التهذيب ٣٥٦: ٢، الاستبصار ٣٩١: ١، الوسائل، كتاب

٣٩ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

(٢) التهذيب ٣٧١: ٢، الوسائل، أبواب ٨٣ من أبواب النجاسات، ح ٣

بل بعضها - كمرسلة أس سنان، الآية^(١) - كاد يكون صريحاً في شموله للمحمول؛ كما ستعرف، بل ربما يستشهد بتلك الأحبار لنفي الأس عن المحمول مطلقاً وإن كان مما تتم به الصلاة وحده، كالثوب الملفوف الكائن مع المصلي، بدعوى الأولوية القطعية، وعهدها على مدعيها.

هذا كله في غير الميتة، وأما الميتة. فلا يعد الالتزام بعدم جوار مصاحبها في الصلاة

و ربما يستشهد لجوار حملها في الصلاة: بصحيفة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يكون به الثالول أو الجرح^(٢) هل يصلح أن يقطع [الثالول] وهو في صلاته، أو يتم بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه؟ قال: «إن لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس، وإن تخوف^(٣) أن يسيل الدم فلا يفعله»^(٤).

و فيه: ما عرفته في محله من مع كون مثل هذه الأجزاء الصغار عند انفصالها من الحي بحكم الميتة، فراجع

(و) تجب إزالة النجاسات أيضاً (للطواف) واجباً كان أو مدوياً على المشهور، بل عن جميع من الأصحاب دعوى الإجماع عليه.

(١) في ص ١٠٧.

(٢) في السع الخطية والحجرية: هو الجراح. و ما أثبتناه من المصدر.

(٣) في السع خطية والحجرية: إن لم يخف. وإن يخف. و ما أثبتناه كما في المصدر

(٤) الفقيه ١: ١٦٤، ١٦٥/٧٧٥، التهذيب ٢/٣٧٨: ١٥٧٦، الاستبصار ١: ١٠٤١/١٥٤٢، الوسائل،

الباب ٦٣ من أبواب النجاسات، ح ١، و ما بين المعرفين من المصدر.

و استدلل له بالنبي المشهور بالطواف بالبيت صلاة^(١) لظهاره في مساواته لها في سائر الأحكام سيما المعروفة منها، كالظهارة من الحدث والبحث لكن يشكل الاعتماد على هذا الظاهر؛ بناءً على ما هو الأطهر من عدم اشتراط الطواف المرسوم بالظهارة الحديثة التي اعتبارها في الصلاة أوضح، فإنه وإن كان مستند عدم الاشتراط أخباراً خاصة، لكن بواسطتها يوهن ظهور التشبه في إرادة الإطلاق في المشبه أو العموم في وجه الشبه على وجه عمّ مثل هذه الشرائط، فليتامس.

و يدلّ عليه أيضاً خبر يونس بن يعقوب [قال]^(٢) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يرى في ثوبه الدم وهو في الطواف، قال: «ينظر الموضع الذي رأى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيغسله ثم يعود^(٣) فيتمّ طوافه»^(٤).

(و) تجب إراتها أيضاً (لدخول المساجد) سواء كانت موجبة لتسويث المسجد أم لا، بناءً على وحو أن تجنب المساجد عن التجاسات مطلقاً، كما حكى^(٥) القول به عن أكثر أهل العلم، بل عن الخلاف والرائر وغيرهما نفي الخلاف عنه^(٦).

(١) بر نسائي ٢٢٢٠، سنن الدارمي ٤٤٠٢، سنن البيهقي ٨٧٥ المستدرک - محاكم - ٤٥٩١، ٢٦٧

(٢) ما بين المعقوعين من المصدر.

(٣) في النسخ الحظيئة والحجريّة. «يعيد» بدل «يعود». وما أثبتناه من المصدر.

(٤) التمهيد ١٣٦٠/٤١٥ الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب الطواف، ح ٢.

(٥) حكى هو العلامة الحلبي في منتهى المطلب ٢٤٢٣.

(٦) محاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٩٣٠٦، وانظر: الرائر ١٦٣٠١، والخلاف ٥١٨:٩.

في المسألة ٢٦٠، ومفاتيح الشرائع ٧٤:٩، ونهج الحق وكشف الصدق ٣٣/٤٣٦.

و عن الشهيد دعوى الإجماع عليه^(١).

و استدلل له بقوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»^(٢) حيث مرّ حرمة دخولهم المسجد على نجاستهم. و اختصاصه بالمسجد الحرام غير ضائر؛ لعدم القول بالعصل.

و نقض فيه: بعدم ثبوت إرادة المعنى الشرعي من «النجس» و حيث لا قائل بحرمة إدخال كلّ قذارة في المسجد و جب إمّا حمل النهي على مطلق المرجوحية، أو جعل خصوصية المورد أيضاً دخيلاً في الحكم.

و أجيب عنه: بما تقدّم^(٣) تفصيله - مع ما فيه من الضعف - عند التكلّم في نجاسة الكافر.

و قد عرفت فيما تقدّم أنّ دعوى أنّ القذر بنظر الشارع ليس إلاّ النجاسات التي أوجب التجنب عنها في الصلاة و نحوها، لا ما يراه العرف قذراً، غير مسموعة، فإن غاية ما يمكن ادّعاؤه إنّما هو كون ما أوجب الشارع التجنب عنه قذراً عنده، لا أنّ القذر لديه محصر فيه، فإنّ من الجائر كون ما شهد العرف بقذارته قذراً لدى الشارع أيضاً، لكن لم يوجب التجنب عنه إمّا لقصوره^(٤) في المقتضي، أو لوجود المانع، فلا مقتضي لتحطئة العرف ما لم يدلّ عليه دليل تعبدي، كما هو واضح.

(١) حكاه عنه السبزواري في ذخيرة المعاد: ١٥٦، وانظر: الذكرى ١٢٩: ٣.

(٢) التوبة ٢٨: ٩.

(٣) راجع ج ٧، ص ٢٣٦ و ما بعدها.

(٤) ص ١٠ و ١١ و لفصوره.

و قد أدعى بعض^(١) بأن المراد بالنجس في الآية هو المجس بالمعنى الشرعي، و مع ذلك ناقش في الاستدلال بها على المطلوب: بقصورها عن إثبات عموم المدعى؛ لقوة احتمال ورودها مورد الغالب من أن تجوز الدخول لهم كما كانوا عليه قبل نزول الآية يستلزم سריاسة النجاسة إلى المسجد، فلا يبعد أن يكون النهي عن دخولهم بهذه الملاحظة، فلا يستغاد منها إلا حرمة إدخال النجاسة المتعدية

و فيه: أن المتبادر من الآية كون سبب المنع نجاستهم ذاتاً، لا تنجيسهم للمسجد، و لذا لا يُظنُّ بأحد أن يلتزم في مورد الآية بالتحصيل، بل الطاهر - كما صرح به بعض - عدم الخلاف في حرمة تمكين الكفار من دخول المسجد مطلقاً نعم، دلالتها على المنع من إدخال المنتجس لا يحلو عن نظر.

و استدل له أيضاً بقوله تعالى: (و طَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ)^(٢) بتقريب أن الأمر للوجوب، و التطهير حقيقة هي إزالة النجاسة، و الفرق بين البيت و سائر المساجد منفي بعدم القول بالفصل.

و فيه - بعد تسليم جميع المقدمات - أن تطهير الشيء عن النجاسة إنما يعقل على تقدير كون ذلك الشيء منتججاً بأن كانت النجاسة متعدية إليه، و ستعرف أن وجوب الإزالة في العرض مسلم، فلا تدل الآية على حرمة إدخال النجاسة على الإطلاق، كما هو المدعى.

هذا، مع ما في الآية من الإشعار بعدم وجوب التطهير من حيث هو كما هو

(١) راجع كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٦٩ - ٣٧٠.

(٢) الحج ٣٦:٢٢.

المطلوب، فليتأمل.

و استدلل له أيضاً بالنبوي: «جَبَّوْا مَسَاجِدَكُمْ النَجَاسَةَ»^(١).

و نوقش فيه بعد المعص عن سنده: باحتمال إرادة مسجد الجبهة، أو مكان المصلي، نظير قوله عليه السلام: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَ طَهُوراً»^(٢) كما يؤيده إصافته إلى المخاطبين، فليتأمل.

و قد يناقش فيه أيضاً بأن المتبادر من الأمر بتجنب المساجد - بواسطة المسابب المعروسة في الأدهان - إنما هو إرادة حفظها عن أن يتلوث بالنجاسة، فلا يدل على حرمة إدخال النجاسة العير المتعدية.

هذا، مع أن المراد بالنجاسة إما المصدر، يعني جَبَّوْا مَسَاجِدَكُمْ أن ينجس، وإما الاسم، و عليه فهو ظاهر في النجاسات العينية، و على أي تقدير فلا يدل على تحريم إدخال المتنجس مطلقاً، إلا بالإجماع المركب إن تحقق. و كيف كان فالأظهر ما ذهب إليه كثير من المتأخرين، بل لعله هو المشهور بينهم من حواز إدخال النجاسة العير المتعدية إلى المسجد.

و ربما قيده بعضهم بما إذا لم يكن موحياً لهتك حرمة المسجد، كجمع العذرة اليابسة فيه^(٣).

(١) أورده العلامة الحلي في تذكرة الفقهاء ٤٣٣٢، ضمن المسألة ٩٩.

(٢) صحيح البخاري ٩١١ و ١١٩، سر ابن ماجة ٥٦٧/١٨٨١، سر الترمذي ١٣١٢، ريلح ٣١٧، سنن النسائي ٥٦٢، سنن البيهقي ٤٣٣٢ و ٤٣٤، مسند أبي حنيفة ١١٧٣/٣٣٠٥١، المصنف - لاسن أبي شيبة - ١٠٢٢، المعجم الكبير - للطبرسي - ١١٠٤٧/٥١:١١ و ١١٠٨٥/٦١، مسند أحمد ٢٤٠٢ و ٢٥٠ و ٤١٢.

(٣) راجع جواهر الكلام ٩٦٦.

و فيه: أن هذا التقييد أجنبني عن المقام، فإنه إن كان هناك حرمة المسجد حراماً، فلا متفاوت الحال بين أن يتحقق هذا العنوان بجمع العذرة فيه أو غيرها من القدرات الصورية الموجبة لهتك حرمة المسجد في أنظار العرف

و يدل على الجواز - مضافاً إلى الأصل - الأخبار^(١) الدالة على جواز مرور الحائض والجنب مجتارين في المساجد.

و دعوى ورودها لبيان الجواز في مقام توهم المسع من حيث حدثي تحييض والجنب بعد غلبة مصاحبتها - خصوصاً الحائض - للنجاسة غير مسموعة.

وما دل على جواز دخول المستحاضة في المسجد.
منها: موثقة عبدالرحمن، التي وقع فيها السؤال عن المستحاضة أبطؤها زوجها؟ وهل تطوف بالبيت؟ إلى أن قال أبو عبدالله عليه السلام: «فإن ظهر - أي الدم - على الكرسف فلنغتسل ثم نضع كرسفاً آخر ثم نصلي، فإذا كان دماً سائلاً فلتؤخر الصلاة إلى الصلاة ثم نصلي صلاتين مفصلتين، وكل شيء استحلت به الصلاة فليأتها زوجها، ولتطف بالبيت»^(٢).

و ظاهرها - بقرينة السؤال - إرادة مطلق الطواف ولو مندوفاً، فلا يتوهم اختصاص الجوار بالطواف الواجب لأجل الضرورة، فهي تدل على أن المستحاضة وإن كانت استحاضتها كبرئاً وكان دمها سائلاً لا يرقأ لها أن تدخل المسجد وتطوف بالبيت وإن كان الطواف مستحجاً.

(١) راجع الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الجنابة.

(٢) تهذيب ٤٠٠٥/١٣٩٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، ح ٨.

هذا كله، مضافاً إلى استقرار السيرة - خلعاً عن سلف - على عدم امتناع أصحاب القروح والجروح ومن به الدم القليل من حضور الجمعة والجماعات و المرور في المساجد لأجل أغراضٍ آخر، كالمرافعة و مداكرة العلم و غيرهما، و عدم مع بصيان من دخول المساجد مع العلم بسجاستهم غالباً حيث إنهم لا يستنجون و لا يتطهرون.

و لأجل ما ذكر الترم بعض القائلين بالمنع من متأخري المتأخرين باستثناء المستحاصة و أصحاب القروح والجروح و نحوها من ذلك.

و الأوجه ما عرفت من الجواز مطلقاً للأصل، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط فيه خصوصاً بالنسبة إلى أعيان النجاسات التي لا يبعد بالنسبة إليها دعوى أن دخولها في المسجد لا لضرورة عرفية أو إبقاءها فيه هتكاً لحرمته مع استقرار السيرة على إرثها عن المسجد، و دلالة الآية و السوي - المتقدمين^(١) - عليه؛ بناءً على إرادة المجلس الشرعي منهما.

نعم، لا ينبغي الارتباب في جواز إدخال ما يستصعبه المصلي مما عُمي عنه في الصلاة من دم القروح والجروح ونحوه؛ لانصراف إطلاق البوي، و قصور مفهوم الآية - بعد تسليم دلالتها على المدعى - عن مثل الفرض، و عدم كونه هتكاً في العرف، و عدم استقرار السيرة على التجنب عنه، بل استقرارها على عدمه، بل لم يُعلم إرادته من إطلاق كلمات القائلين بالمنع، و لعلها مصروفة عنه و كيف كان ففي مثل الفرض مما لا ينبغي الاستشكال فيه

هذا كله فيما إذا لم تكن النجاسة مسربة إلى المسجد، وإلا فلا يجوز بلا شبهة، فإنه هو القدر المتيقن من معاهد إجماعاتهم المحكيّة وقد دّعى غير واحد الإجماع عليه، ولم ينتقل الخلاف فيه من أحد، عدا أنه يستشعر من صاحب المدارك^(١) الميل إليه، ويطهر من صاحب الحدائق اختياره، مستشهداً له - مصافاً - إلى أصالة الجواز - بإطلاق ما روى عمار - في الموثق - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الدماميل تكون بالرجل فتعنتج وهو في الصلاة، قال: «يمسحه ويمسح يده بالحائط والأرض ولا يقطع الصلاة»^(٢).

وفيه: أن الأصل مقطوع بما عرفت وسترّف
و أمّا الروية فهي مسوقة لبيان حكم آخر، فلا يجوز التمسك بإطلاقها لجوار تنجيس المسجد، كما أنه لا يجوز الاستشهاد بها لجوار تنجيس حائط العير، كما هو واضح.
و ربما أجيب عنه. بأن انفجار الدماميل لا يستلزم وجود الدم، بل العلب العدم.

و فيه ما لا يخفى، فالوجه ما عرفت.
و ممّا يؤيد المنع بل يدل عليه: خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى ابن جعفر عليه السلام، قال: سألت عن الدابة نول فيصيب بولها المسجد أو حائطه

(١) مدارك الأحكام ٦: ٣٠.

(٢) التهذيب ١: ٣٤٩/ ١٠٢٨، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المحاسبات، ح ٨، بتفاوت في بعض الألفاظ، و يأتي نصّه - كما في المصدر - في ص ٦٤.

(٣) الحدائق الناضرة ٥: ٢٩٤.

يُصَلَّى فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسَلَ؟ قَالَ: «إِذَا جَفَّ فَلَا بَأْسَ»^(١).

والبأس المفهوم من الجواب وإن كان مطلق المرجوحية بشهادة الأدلة الحارجية المتقدمة في محلها، الدالة على عدم نجاسة بول الدواب على وجه تحب إراتها عما يشترط فيه الطهارة، لكن يستعاد من السؤال والجواب كون وجوب إزالة النجاسة عن المسجد لديهم مبروراً منه بحيث تحير علي بن جعفر حيث زعم نجاسة بول الدواب في مزاحمته للصلاة فسأل عن جواز الصلاة في المسجد قبل الإزالة.

بل ربما يستشعر من تعليق نفي البأس على الجفاف بطلان الصلاة على تقدير الإحلال بالإزالة المأمور بها.

لكنه استشعار ضعيف؛ لجواز أن يكون البأس المقصود بالتعليق بلحاظ تأخير الإزالة عن الصلاة، لا تقديم الصلاة عليها.

وكيف كان فما ذكرناه في تقريب الاستدلال بالرواية وإن أمكن الخدشة فيه - بعد عدم الالتزام بوجوب الإزالة في خصوص موردها - بأن يقال: ولعل المعروف عندهم رجحان الإزالة، المجامع للاستحباب، وكراهة تركها أو تأخيرها، لا الحرمة، كما هو الشأن في المورد، فلا تدل على المطلوب، لكن معروفة الحكم لدى الأصحاب وانعقاد إجماعهم عليه رافعة لمثل هذه الخدشات، كما أن دلالة الرواية على معروفة الحكم في عصر الأئمة عليهم السلام، وكون نجاسة المساجد - ولو لم تكن بفعل المكلف - لديهم من المحظورات التي اهتم

(١) قرب الإسناد ٢٠٥ / ٧٩٤، الوسائل، الباب ٩ من أبواب النجاسات، ح ١٨.

الشارع بإراتها توجب شدة الوثوق بكون ما انعقد عليه إجماع الأصحاب هو الحكم الواقعي الذي وصل إليهم من صدر الشريعة.

و يؤيده أيضاً، بل ربما يستشهد له بموثقة الحلبي، قال: مررت في مكان يسا و بين المسجد زقاق قدر، فدخلت على أبي عبدالله عليه السلام، فقال: «أيسر لستم؟» فقلت: في دار فلان، فقال: «إن يسركم و بين المسجد زقاقاً قدرأ» أو قسأ له إن يسنا و بين المسجد رقافاً قدرأ، فقال: «لا بأس إن الأرض يظهر بعضها بعضاً»^(١).

و عنه أيضاً بطريق آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: إن طريقي إلى المسجد في رفاق يُسال فيه، فربما مررت فيه و ليس عليّ حذاء فيلصق برجلي من نداوته، فقال: «أليس تحشي بعد ذلك في أرض يابسة؟» قلت: بلى، قال: «فلا بأس، إن الأرض يظهر بعضها بعضاً» قلت: فأطأ على الروث الرطب؟ فقال: «لا بأس أنا والله ربما وطأت عليه ثم أصلي و لا أغسله»^(٢).

لكن يتوجه على الاستشهاد بالرواية: أنه يحتمل أن يكون محط النظر فيها كون الداوة الواصلة إلى رجله مائعة من الصلاة التي أراد فعلها في المسجد، لا حرمة تنجيس المسجد أو إدخال النجاسة فيه.

و يمكن الاستشهاد له أيضاً بالأخبار المستفيضة الدالة على جواز اتخاذ الكيف مسجداً بعد تنظيفه أو طممه.

مثل: خبر الحلبي في حديثه إنه قال لأبي عبدالله عليه السلام: فيصلح المكان

(١) الكافي ٣/٣٨٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٢) السرائر ٥٥٥٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب النجاسات، ح ٩.

الذي كان حشاً^(١) زماناً أن يُطْفَ و يُتَّخَدَ مسجداً؟ فقال: «نعم إذا أُلقي عليه من التراب ما يواريه فإن ذلك ينطفئه و يطهره»^(٢).

و خبر أبي الجارود في حديث، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المكان يكون خبيثاً^(٣) ثم يُطْفَ و يُجْعَلُ مسجداً، قال: «يطرح عليه من التراب حتى يواريه فهو أطهر»^(٤).

و صحيحة عبدالله بن سنان، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المكان يكون حشاً زماناً فيُطْفَ و يُتَّخَدَ مسجداً، فقال: «ألقى عليه من التراب حتى يتوارى فإن ذلك يطهره إن شاء الله»^(٥).

و رواية مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه سئل أ يصلح مكان حش أن يُتَّخَدَ مسجداً؟ فقال: «إذا أُلقي عليه من التراب ما يوارى ذلك و يقطع ريحه فلا بأس، و ذلك لأن التراب يطهره، و به مضت السنة»^(٦).

و خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن بيت كان حشاً

(١) الحش: البتان، و المخرج: لأنهم كانوا يقصون حوائجهم في الساتين. الصحاح ١: ١٠٠١، و حش: «حشاً».

(٢) الفقهاء ١: ٧١٣/١٥٣١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد، ح ١.

(٣) في التهذيب: «حشاً».

(٤) الكافي ٣: ٢٦٨٣، التهذيب ٣: ٧٢٧/٢٥٩٣، الاستبصار ١: ٤٤١/١٧٠١، الوسائل، باب ١١ من أبواب أحكام المساجد، ح ٣.

(٥) التهذيب ٣: ٢٦٠٣/٧٣٠، الاستبصار ١: ٤٤٢/١٧٠٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد، ح ٤.

(٦) الاستبصار ١: ٤٤١-٤٤٢/١٧٠٢، التهذيب ٣: ٢٦٠/٧٢٩، و فيه: «طهوره بدل «يطهره».

الوسائل، الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد، ح ٥.

ربما هل يصلح أن يجعل مسجداً؟ قال: «إِذَا تُظْفِرَ وَأُصْلِحَ فَلَا نَاسَ»^(١)

لكن مقتضى هذه الروايات اختصاص الحكم بظاهر المسجد دون باطنه، ولا تجب إزالة النجاسة عن باطنه، وإلا لم يكن طمّ الكيف و طرح التراب الموجب لقطع ريحه كافياً في تجويز اتّخاذ مسجداً.

وقد حكى^(٢) عن المحقق الأردبيلي التصريح بدلالة هذه الأخبار على عدم الاشتراط والميل إليه.

و احتاره في الجواهر لكن في خصوص مورد الأخبار و ما يشبهه مما يتعدّر إزالة النجاسة عنه أو يتعسّر، فأجار بجعله مسجداً بعد طمّ، بخلاف ما تيسّر تطهيره^(٣).

و الأوجه: عدم الاشتراط مطلقاً؛ لظهور الأخبار في كون طرح التراب و طمّ المكان الخبيث محققاً للظاهرة المعتبرة في المسجديّة، بل كونه أظهر من تظيف المكن، و عدم كونه حكماً تعبدياً مخصوصاً بمورده.

هذا، مع أنّه لا دليل على وجوب إزالة النجاسة عن باطن المسجد؛ فإنّ عمدة مستند الحكم الإجماع، و لم يُعلم اندراج الفرض في موضوع كلمات المُجمعين، بل ربما يُستشعر عدمه من إطلاق حكمهم بجواز اتّخاذ الكيف مسجداً بعد طمّ، بل عن بعضهم التصريح بكفاية طرح التراب عليه على وجه

(١) قرب الإسناد: ٢٨٩/١١٤٢، الوسائل، الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد، ح ٧.

(٢) الحاكي عنه هو العامل في مفتاح الكرامة ٢٤٥:٢، و صاحب الجواهر فيها ١٠٠:١٤، وانظر مجمع الفائدة و البرهان ١٦٠:٢.

(٣) جواهر الكلام ١٠٠:١٤.

يقطع ريحه^(١)، من غير إشعار في كلامهم بكونه حكماً خاصاً تعدياً مستثنى مما
بوا عليه من وجوب تجنب المساجد النجاسات، كما هو واضح

نعم، لا فرق بحسب الظاهر بين أرض المسجد وحواطه من داخل
المسجد وما يتعلق به من العرش والبواري ونحوها من توابع المسجد وأجزائه،
فإن المتبادر من وجوب تجنب المساجد النجاسة - كما في النبوي^(٢)، وفي فتاوى
الأصحاب ومعاقد إجماعاتهم - ما يعمها.

و في وجوب تطهير الحائط من الخارج تردّد؛ لإمكان دعوى اسراف
الأدلة عنه، والله العالم.

ثم إن وجوب إزالة النجاسة عن المسجد على العور بلا خلاف فيه على
الظاهر، بل عن المدارك والذخيرة^(٣) نسبتاً إلى الأصحاب، فإن الاستفادة من
الفتاوى ومعاقد الإجماعات المحكية على وجوب تجنب المساجد النجاسة إنما
هو وجوب حفظ المسجد عن النجاسة، وحرمة إحداث النجاسة أو إبقائها فيه،
كما أن المنساق إلى الدهن من الأمر بالتجيب في النبوي^(٤) ليس إلا هذا المعنى.
لامجرّد تبعيها عن المسجد في زمان من الأزمنة المستقبلية، وقد عرفت أنّنا أن
خبر علي بن جعفر أيضاً يدل على مطلوبيتها على العور، فلا إشكال فيه، كما أنّه

(١) حكاها العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ٢٤٤، عن الشيخ الطوسي في النهاية ١: ١١١، والمبسوط
١: ١٦٢، والعلامة العاملي في تحرير الأحكام ١: ٥٤، وقواعد الأحكام ١: ٢٩، والشهيد في
مذكرى ٣: ١٣١، والمحقق الكرّكي في جامع المقاصد ٢: ١٥٧-١٥٨.
(٢) (٤ و ٢) تقدّم السوي مع الإشارة إلى مصلحه في ص ٤٨، الهامش (١).
(٣) الحاكي عنهما هو العاملي في مفتاح الكرامة ١: ١٥٧، وانظر: مدارك الأحكام ٢: ٣٠٦، و
دجيرة المعاد: ١٥٧.

لا إشكال في كون وجوبها كفاً بالنسبة إلى من استجمع شرائط هذا التكليف؛ إذ الخطاب به غير مخصوص ببعض دون بعض.

و عن ظاهر الذكرى وجوبه على من أدخله^(١).

و فيه: أنه قد لا يكون إدخاله من فعل مكلف، أو يكون من فعل مكلف يحل بإزالته تقصيراً أو قصوراً، مع أنه لا تأمل بل لا خلاف في وجوب إزالته على سائر الناس في شيء من العروض.

ولعمه أراد بوجوبه عيناً على من أدخله ما لا ينافي ذلك، فزعم كونه كأنفاق الولد الفقير واجباً عينياً على والده، وكفاً على عامة الناس.

وقد يشكل ذلك بأن وجوبه على من أدخله إنما استفيد من أدلة وجوب التجنب الشامل لجميع المكلفين، فكيف يمكن استفادة الوجوب العيني على بعض والكفائي على آخر من دليل واحد؟

و يمكن توجيهه فيما لو كان من أدخله متعمداً في فعله أثماً به بدعوى أنه يستفاد عرفاً مما دل على وجوب التجنب حرمة التجنب، أعني بجعل المسجد متنجساً أعم من إحداثه وإبقائه، فيجب عليه عيناً رفعه تحلصاً عن التجنب المحرم، كما أنه يجب عليه وعلى غيره من المكلفين إزالته كهاية، للأمر بالتجنب الشامل للجميع، فليتأمل.

تنبيه: الحق جملة من الأصحاب - كالشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم - على ما حكى^(٢) عنهم - بالمساجد في وجوب إزالة الجاسة عنها المصاحف و

(١) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٣٠٦:٢، وانظر: الذكرى ١٢٩٣

(٢) الحاكم هو صاحب الجواهر فيها ٩٨:٦، وانظر: البيان: ٤٠، والدروس ١٢٤١، والذكرى =

الصرائح المقدسة.

و ألحق بعض أيضاً المشاهد و غيرها مما هو أعظم حرمة في الشريعة من المساجد، كالتربة الحسينية، خصوصاً المتخذة منها للتبرك و الاستشفاء^(١).

و هو حسن إن تحقق أن ماط الحكم مجرد الاحترام و تعظيم المسجد، و إلا فلا يحلو عن تأمل.

و كون فعل الإزالة تعظيماً و احتراماً لا يكفي في الحكم بالوجوب ما لم يدل عليه دليل تعبدى؛ إذ رب احترام لا يجب، ككنس المشاهد و تنظيفها عن القذرات الصورية ما لم يكن تركه مؤذياً إلى المهانة و الاستحفاف.

و دعوى أن ترك الإزالة عن مثل هذه الأمور كسحبها في أنظار المتشريعة بُعد استحفافاً و انتهاكاً لحرمتها على إطلاقها، قابلة للمنع.

هذا في غير خط المصحف، و أما فيه ففي طهارة شيعا المرتضى عليه السلام لا إشكال في وجوب الإزالة عنه بفحوى حرمة مس المحدث له^(٢).

أقول: إنما سمّ الفحوى لو قلنا بوجوب حفظ المصحف عن أن يمسّه غير المتطهر و إن لم يكن مكلفاً لصغير أو جنون أو علة، بأن وجب منع غير المتطهر و إمساكه من أن يمس الخط و إن لم يكن ملتصقاً أو مكلفاً، كما تقدّم الكلام فيه في محله، و إلا فلا تتم إلا بالسبب إلى حرمة التمسيس، لا وجوب الإزالة، كما لا يخفى (و) نجب إزالة النجاسة أيضاً (عن الأواني) مقدّمة (لاستعمالها) فيها

= ١٢٣:١، و مسالك الافهام ١٢٤:١، و جامع المقاصد ١٦٩:١.

(١) راجع: جواهر الكلام ٩٨:٦

(٢) كتاب الطهارة ٣٦٩.

عُلم شتراطه بالطهارة من المأكول والمشروب وماء العسل والوصوه ونحوه.
أما إذا كانت الحاسة عينية أو قلنا بكون المتنجس منجساً - كما هو
المشهور - فوجهه واضح.

وَأَمَّا إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنِيَّةً وَلَمْ تَقُلْ بِمَا هُوَ الْمَشْهُورُ. فَلْتَعَلِّقْ الْأَمْرَ بِعِلِّ الْأَوَانِي
فِي عِدَّةٍ مِنَ الْأَخْبَارِ.

و من المعلوم عدم كون وجوبه نفسياً تعبدياً، وإنما وجب عسبه مقدمة
لاستعمالها في مثل هذه الموارد بشهادة العرف وغيره من القرائن المستعادة من
الأخبار وغيرها.

و لَمَّا اسْتَدَلَّ الْمَشْهُورُ بِتِلْكَ الْأَخْبَارِ لِإِبْطَاتِ كَوْنِ الْمُتَنَجِّسِ مَنْجِئاً
و بَحْنِ وَإِنْ أَنْكَرْنَا عَلَيْهِمْ دَلَالَتَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ اعْتَرَفْنَا بِأَنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنْهَا
إِجْمَالاً حُرْمَةُ اسْتِعْمَالِ الْأَوَانِي فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَارِدِ الَّتِي تَكُونُ نَظَافَةُ الْإِنَاءِ مَرَعُوباً
لَدَى الْعَرَفِ وَالْعُقَلَاءِ، فَرَاجِعُ.

و كَيْفَ كَانَ فَلَا تَأَمَّلْ فِي دَلَالَةِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ عَلَى وَجُوبِ غَسْلِ الْأَوَانِي فِي
الْحِمَةِ مَقْدَمَةً لَاسْتِعْمَالِهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَارِدِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَتَأَمَّلُ - بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ
بِعَدَمِ السَّرَايَةِ - فِي إِطْلَاقِ الرَّجُوبِ أَوْ عُمُومِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَعْضِ تِلْكَ الْمَوَارِدِ، وَاللَّهُ
الْعَالِمُ.

(و عُفِيَ فِي الثُّوبِ وَ الْبَدَنِ عَمَّا يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ مِنْ دَمِ الْقُرُوحِ وَ
الْجُرُوحِ الَّتِي لَا تَرَقَأُ) أَي لَا يَنْقَطِعُ دَمُهَا وَلَا يَسْكُنُ، بَلْ يَكُونُ سَائِلاً (وَإِنْ كَثُرَ)
بِالْخِلَافِ وَ لَا يَشْكَا فِيهِ فِي الْفَرَضِ؛ لِعُمُومِ أُدْلَةٍ نَفْيِ الْحَرِّحِ، مُصَافِاً إِلَى الْأَخْبَارِ
الْمُسْتَعْيِصَةِ الْآتِيَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ.

و إنما الإشكال و الخلاف في اعتبار القيدین اللّذين اعترهما المصنّف و غيره في موضوع الحكم، أعني المشقة و السيلان، فقد اختلفت كلمات الأصحاب في اعتبارهما.

فمن طاهر الصدوق - كصريح جملة من المتأخرين بل أكثرهم - عدم اعتبار شيء من القيدین، و العفو عنه مطلقاً حتّى يتحقّق البرء^(١).

لكن في المدارك بعد أن اختار هذا القول قال: و ينبغي أن يراد بالبرء الأمن من خروج الدم مهماً و إن لم يندمل أثرهما^(٢).

و عن جملة من الأصحاب بل عن أكثرهم اعتبار أحد القيدین أو كليهما^(٣)، بل عن كاشف المعطاء في شرح القواعد سبب اعتبار كلا القيدین تارة إلى الأكثر، و أخرى إلى المشهور.

قال - فيما حكى عنه -: إن التقييد في أكثر كتب الفقهاء، إلّا أن عباراتهم متفاوتة.

و بعد ذكر جملة من التقييدات المذكورة في عبارتهم المختلفة في التعبير اذعى أن مرجع الجميع إلى اعتبار مشقة الإزالة

قال: بل الكلّ استندوا إلى المشقة، فيعطي كلام الجميع لزوم الاستمرار على وجه لا تيسر الصلاة مع الحلّ من الدم، فيكون حالهما حال صاحب السلس و البطن و المستحاضة.

(١) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٣٠٩، وانظر: الفقيه ٤٣: ١.

(٢) مدارك الأحكام ٣: ٣٠٩.

(٣) راجع: جواهر الكلام ١٠٢: ٦.

و قال في آخر كلامه - على ما حكى عنه - الشهرة بل الإجماعات المنهوبة
معينة دعتار دوام السيلان على وجه نحصل به المشقة، وكلامهم بعد إمعان لطر
لا خلاف فيه، و كتمتهم في ذلك واحدة، ولا يصرّ خلاف من شدّ منقّر تأخر^(١)
نتهى.

و عن معناه الكرامة أيضاً ما يقرب من ذلك.
قال - فيما حكى عنه - إن الظاهر من كلام الأكثر أن المدار على المشقة و
الخرج، و كلامهم يعطي لروم الاستمرار على وجه لا تيسر الصلاة بدون الدم،
فيكون حال صاحب السلس و المظنون و المستحاضة و دائم النجاسة^(٢).
انتهى.

أقول: فحينئذ لا مقتضى لإفراد هذا الدم بالذكر عدا متابعة الصوص، مع
أن أدي بصر بالتأمل في كلماتهم أن الأمر في هذا الدم لديهم أوسع من سائر
النجاسات.

و من هنا قد يعلب على الضّ أن مرادهم بالمشقة هي المشقة لعرفيّة
الحاصلة باحياجه في أغلب أوقات صلاته إلى التطهير، دون الخرج الرابع
للتكسيف مقتصى أدلة نفي الخرج. و مرادهم بعدم رقبا الدم أو كون الجروح و
القروح دمية، أو غير ذلك مما وقع في عاثرهم ليس إلا ما يطبق على المصاديق
لحارحة، العالية، دون الأفراد النادرة أو المرضة، و هي ما كان لها استعداد
انحراب على وجه يكثر في الخارج، و يتكرّر تلبسه بالجريان المعلى، لا ما كان

(١) شرح قواعد - لكشف الغطاء - غير مطبوع

(٢) حكاه السجستاني في كتاب طهارة ٣٧١. و عظم معناه الكرامة ٦٢١.

جارياً بالمعل

نعم، قد يأتي عن هذا الحمل عبارة جملة منهم ممن صرح باستمرار الحريان في جميع الوقت أو تعاقب الجريات على وجه لا تسع فترات للإزالة و أداء القرينة.

و كيف كان فالمتبع هو ما يفهم من أحبار الباب.

فمنها: صحيحة ليث المرادي قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يكون به الدماميل و القروح مجلده و ثيابه مملوءة دماً و قيحاً و ثيابه بمنزلة جلده، فقال: «يصلّي في ثيابه و لا يغسلها»^(١).

و في الحسن عن ليث المرادي نحوه^(٢) إلا أنه لم يذكر في مثله «و ثيابه بمنزلة جلده».

و مقتضى إطلاق الجواب من غير استغصال: عدم وجوب الغسل مادام الصدق العرهي، و هو ما لم يتحقق البرء، فتدلّ على عدم اعتبار السيلان، بل و لا كون الإزالة تكليفاً حرجياً.

و نحوها صحيحة عبدالرحمن، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الجرح يكون في مكان لا يفدر^(٣) على ربطه فيسيل منه الدم و القيح، فيصيب ثوبي، فقال: «دعه فلا يضرّك أن لا تغسله»^(٤).

(١) التهذيب ١: ٢٥٨-٢٥٩/٢٠٢٩، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، ح ٥.

(٢) التهذيب ١: ٢٥٨-٢٥٩/٢٥٠، الوسائل ٣: ٤٢٣، الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الهامش (١) ح ٥.

(٣) في التهذيب: «لا يفدر».

(٤) التهذيب ١: ٢٥٩/٢٥١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، ح ٦.

و موقنة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه فلا يفسله حتى يبرأ و ينقطع الدم»^(١).

و قد يتوهم إمكان الاستشهاد بهذه الموقنة لمذهب القائلين باعتبار السيال بحمل السرة - الذي جعل غاية لعدم الفسل - على إرادة إمساك الدم و وقوفه عن السيال، كما يشهد له عطف انقطاع الدم عليه الذي هو - بحسب الظاهر - من قبيل عطف الخاص على العام.

و فيه: أن المتبادر من عطف الانقطاع على البرء إرادة الانقطاع من أصله المساوق للبرء، لا مجرد إمساك الدم و وقوفه عن الجريان الصادق على الفترات الحاصلة في الأثناء.

و صحيحة محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد عليه السلام، قال: سألته عن الرجل تخرج به القروح فلا تزال تدمي كيف يصلي؟ فقال: «يصلي و إن كانت الدماء تسيل»^(٢).

و قصبة كسمة «إن» الوصلية كونه على تقدير عدم السيال أولى بالعفو. و لا ينافية كون المفروض في كلام السائل أنها لا تزال تدمي؛ لأن المتبادر منه إرادة تكرر الحروح و شيوعه، لا استمراره.

و أخبر أبي بصير قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام و هو يصلي، فقال لي قائدي: إن من ثوبه دماً، فلما انصرف قلت له: إن قائدي أخبرني أن بثوبك دماً،

(١) التهذيب ١/٢٥٩، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، ح ٧.
(٢) التهذيب ١/٢٥٦، الاستبصار ١/١٧٧، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب

فقال لي: «إن بي دمايل، ولست أغسل ثوبي حتى تبرأ»^(١)
و موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الدمل يكون بالرجل
فيعجر و هو في الصلاة، قال: «يمسحه و يمسح يده بالعائط أو بالأرض، و
لا يقطع الصلاة»^(٢).

و رواية الجعفي، قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام يصلي و الدم يسيل من ساقه^(٣).
و هذه الروايات بأسرها ما عدا الأخيرة منها تدلّ على العفو مطلقاً ما
لم يتحقق البرء من غير اعتبار استمرار الجريان، بل و لا المشقة الرافعة للتكليف؛
لقضاء العادة بعدم كون إزالة الدم و تطهير الثوب أو تبديله قبل تحقق البرء على
إطلاقه تكليفاً حرجياً؛ إذ ربما ينسّر ذلك خصوصاً عند إشراف الجرح على
الاندمال، فلم يحسن حقل البرء غاية لعدم الغسل - كما في هذه الروايات - لو كان
الاستمرار أو المشقة شرطاً في العفو، كما لا يحسن.

و أمّا الرواية الأخيرة: فهي حكاية فعل لا دلالة فيه على إطلاق العفو، كما هو
واضح.

و استدللّ للنقول باعتبار المشقة و الاستمرار. بلزوم الاختصار على القدر
المتيقن من مورد العفو، و هو مع ثبوت القيد.

و فيه ما لا يخفى بعد ما سمعت من النصوص الدالة على الإطلاق.

(١) الكافي ١/٥٨:٣، التهذيب ١/٢٥٨:١، الاستبصار ١/١٧٧:١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المجاسات، ح ١.

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٥١، للمامش (٢).

(٣) التهذيب ١/٢٥٦:١، الاستبصار ١/١٧٦:١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المجاسات، ح ٣.

و موثقة سماعة، المضمرة، قال: سألته عن الرجل به الجرح و القرع فلا يستطيع أن يربطه و لا يغسل دمه، قال: «يصلّي و لا يغسل ثوبه كلّ يوم إلا مرة، فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كلّ ساعة»^(١).

و المضمّر المرويّ في مستطرفات السرائر عن الربطي عن العلاء عن محمد بن مسلم، قال: قال: «إنّ صاحب القرحة التي لا يستطيع ربطها و لا غسل دمه يصلّي و لا يغسل ثوبه في اليوم أكثر من مرة»^(٢).

دلّت المضمرة الأولى - بمقتضى تعليلها - على أنّ الوجه في عدم وجوب غسل الثوب أزيد من المرة هو المشقة الناشئة من استمرار الجرح لمحوح إلى اغسل كلّ ساعة، و الثانية - مفهوم قيدها - على اعتبار الأمرين

و فيه: مع قصور الروايتين بالإضمار ضعف دلالتهما على المفهوم، خصوصاً انثائية مهما التي لو أريد بها المفهوم، لدلّت على اشتراط عدم القدرة على ربط الجرح و حبس دمه، مع أنّه غير معتبر جرمًا؛ لعدم إمكان تنزيه الأخبّر المتقدّمة عن خصوص هذه الصورة و قد حكى عن الشيخ عليه السلام دعوى الإجماع على عدم وجوب غصب الجرح و تقليل الدم^(٣)، فلا يصحّ استناد القائلين باعتبار السيلان بهذه الرواية مع عدم التزامهم بوجوب ربط الجرح و حبس دمه.

و أمّا الرواية الأولى: فسوقها يشهد بأنّ ما فيها من التعليل لبيان حكمة

(١) الكافي ٢/٥٨٣، التهذيب ١/٢٥٨: ٧٤٨، الاستبصار ١/١٧٧: ٦١٧، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الجاسات، ح ٢.

(٢) السرائر ٥٥٨: ٣.

(٣) حكاه عنه الناصب الشيخ عليّ في بعض مصنفاته كما في المعالم (قسم الفقه) ٥٩٠.

الحكم تقريباً إلى الذهب، لا لبيان ما هو مناط الحكم وجوداً و عدماً، مع أنه لو كان تعليلاً حقيقياً، لدلّ على وجوب تطهير الثوب مع التمكن منه، سواء كان الدم سائلاً متمذراً إزالته عن البدن أم لا.

و هذا بحسب الطاهر خلاف المشهور، فإنهم لا يوجبون ذلك، بل و لا غسله في كل يوم مرة مع كونه ميسوراً له و مصرحاً به في الرواية، و قد حملوه على الاستحباب.

و من هنا قد يقال. إن قضية التعليل كون مطلوبة غسله أريد من المرة - على تقدير كونه ميسوراً - على نحو مطلوبيته في اليوم مرة، فلا يدلّ على الوجوب.

و على تقدير تسليم كونه تعليلاً حقيقياً دالاً على وجوب الغسل مع الاستطاعة فمقتضاه إناطة العفو عن الدم الواصل إلى الثوب بالمشقة الحاصلة من الالتزام بغسله أو تبديله الذي هو بمنزلة الغسل في أوقات الصلاة، التي هي الساعات التي يحتاج فيها إلى تطهير ثوبه، سواء كان الحرج دائماً السيلان أم لا، فيكفي في تحقق هذا المنطوق كونه بحيث يخرج منه الدم دفعات على وجه يحوجه إلى تطهير ثوبه عند كل صلاة، فلا يدلّ على اشتراط دوام السيلان، بل يدلّ على عدمه.

هذا كله، مع أن المراد بعدم استطاعته من الغسل في كل ساعة على الطاهر كونه شاقاً عليه في العرف و العادة، لا كونه غير مقدور له، أو كونه تكليفاً حرجياً على وجه ينافيه أدلة نفي الحرج؛ إذ الغالب عدم كون الالتزام بتطهير مكان من الثوب أو تبديله في أوقات الصلاة بهذه المرتبة من المشقة، و لذا لو أصابته

نجاسة خارجية كذلك لا نقول بالعمو عنها، ولا ضمير في الالتزام باعتبار المشقة العرفية؛ إذ لا ينافيه شيء من أخبار الباب، فالقول به لا يخلو عن وجه.

وكيف كان فالأقوى عدم اعتبار شيء من القيدتين، لكن هذا على تقدير أن يكون المراد بهما السيلان الفعلي و المشقة الرافعة للتكليف، وإلا فالأظهر اشتراط كون القروح و الحروح دامية بالمعنى الذي تقدمت الإشارة إليه، بأن يكون لها استعداد السيلان على وجه يتكرر منها خروج الدم؛ لأن هذا هو المفروض في مورد الروايات، كما أن المشقة العرفية أيضاً مما لا تتحلف غالباً عن موارد، فلا يعم منها العفو عن دم قروح أو جروح يكون خروج الدم منها اتفاقاً لا عن مادة مقتضية له.

نعم، ربما نلتزم بالعفو في مثل هذه الموارد أيضاً، خصوصاً في الجروح اللازمة التي يطول برؤها مما يكون في تطهيرها مشقة لا تتحمل في العادة أو مطنة الصبر بل خوفه، لا لأجل هذه الأخبار، بل لغيرها من القواعد الشرعية.

وكيف كان فمتى تحقق مباحث العفو فيما نحن فيه دون سائر الموارد التي نقول به؛ لأدلة نفي الحرج و نحوها، ثبت العفو عنه مطلقاً في الثوب و البدن ما لم يكن عسى وجه عذ أجنبياً. كما لو أصاب دم القرحة التي في رجله رأسه أو عمامته.

ولا يجب عليه تخفيف الدم وإزالته عن البعض أو تبديل الثوب و عسه و إن تيسر له ذلك؛ لإطلاق الأخبار المتقدمة التي تجعل فيها الرد غاية لغسل الثوب، التي كادت تكون صريحة في المدعى، حيث إن الغالب حصول التمكن من غسل

الثوب أو تبديله قبل البرء ولو مرة واحدة. وقد سمعت^(١) تصريح الإمام عليه السلام في حصر أبي بصير بأنني لستُ أعسل ثوبي حتى تبرأ، مع أنه عليه السلام بحسب لظاهر كان متمكناً من تبديل ثوبه أو غسله ولو في الجملة

نعم، يستحب غسل الثوب في كل يوم مرة، كما عن جماعة التصريح به؛ لمصمرتين المتقدمتين^(٢)، وظاهرهما وإن كان الوجوب لكن مقتضى الجمع بينهما وبين الأحبار المتقدمة الآية عن هذا النحو من التقييد؛ حملهما على الاستحباب.

هذا، مع ما فيهما من الصعوب والمخالفة للمشهور، بل لم يُنقل القول به صريحاً عن أحد.

نعم، يظهر من الحدائق^(٣) الميل إليه.

وفيه ما لا يخفى

و لو أصاب هذا الدم نجاسة أخرى، فلا عمو على الظاهر، كما عن بعض التصريح به^(٤)، ووجهه ظاهر.

و لو أصابه جسم ظاهر من ماء ونحوه فتجس به، فالظاهر تبعيته له في العمو ما لم ينفصل عنه، خصوصاً إذا كان من قبيل العضلات التي لا تسمعك عن الحرح عالياً، كالقيح والعرق، أو الأجسام التي يتداوى بها، والله العالم.

(١) في ص ٦٣-٦٤.

(٢) في ص ٦٥.

(٣) الحدائق الناصرة ٣٠٤.٥.

(٤) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٧٣.

(و) عَفِيَ أَيْضاً (عَمَّا دُونَ الدَّرْهِمِ) وَ قِيْدَهُ بَعْضُهُمْ بِالْوَاقِى، وَ آخَرُ -
(البَغْلِي) وَلَعَلَّهُمَا بِمَعْنَى، كَمَا سَتَعْرِفُ (مَعَةً) لَا وَزناً (مِنَ الدَّمِ الْمُسْفُوحِ)
الَّذِي لَيْسَ أَحَدُ الدَّمَاءِ الثَّلَاثَةِ: الْحَيْضُ وَالْإِسْتِحَاضَةُ وَالنَّفَاسُ، فِي الثُّوبِ وَ
الْبَدَنِ بِإِخْلَافٍ فِيهِ عَنِ الظَّاهِرِ، بَلْ إِجْمَاعاً كَمَا عَنْ جَمْعٍ مِنَ الْأَصْحَابِ دَعَاؤُهُ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الثُّوبِ.

و عَنْ حَمَلَةٍ مِنْهُمْ ادَّعَاؤُهُ صَرِيحاً وَ ظَاهِراً فِي الْبَدَنِ أَيْضاً
و عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ دَعَاؤُ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْعَفْوِ عَنْ هَذَا الْمَقْدَارِ مِنَ الدَّمِ عَلَى
الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّصٍ لِدُكْرِ الْمُتَعَلِّقِ. وَ ظَاهِرُهُ إِرَادَةُ الْعَفْوِ عَنِ الثُّوبِ وَ لِبَدَنِ
وَ كَيْفَ كَانَ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْخِلَافِ فِي مِشَارَكَةِ الْبَدَنِ مَعَ الثُّوبِ فِي الْعَفْوِ، وَ
إِنْ كَانَ رُبَّمَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ تَخَصُّبُ بَعْضِهِمُ الثُّوبَ بِالدُّكْرِ فِي فِتْوَاهُ وَ مَعْقِدِ إِجْمَاعِهِ
الْمُحْكَمِ، وَ لَكِنَّهُ عَلَى الظَّاهِرِ لَمْ يَقْصِدِ الْإِحْتِصَاصَ، كَمَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ عَدَمُ نَقْصِ
خِلَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ.

نَعَمْ، رُبَّمَا اسْتَظْهَرَ مِنَ الْعَمَانِيِّ الْخِلَافَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ؛ حَيْثُ قَالَ - عَلَى
مَا حَكَّيَ عَنْهُ - إِذَا أَصَابَ ثَوْبُهُ دَمٌ فَلَمْ يَرَهُ حَتَّى صَلَّى فِيهِ ثُمَّ رَأَاهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَ كَانَ
الدَّمُ عَلَى قَدَرِ الدِّيَارِ، غَسَلَ ثَوْبَهُ، وَ لَمْ يَعُدْ لِلصَّلَاةِ، وَ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، أَعَادَ
الصَّلَاةَ، وَ لَوْ رَأَاهُ قَبْلَ صَلَاتِهِ أَوْ عَلِمَ أَنَّ فِي ثَوْبِهِ دَمًا وَ لَمْ يَعْلَمْهُ حَتَّى صَلَّى، غَسَلَ
ثَوْبَهُ، قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً، وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِنْ مَقْدَارِ
الدِّيَارِ^(١). اِنْتَهَى.

وَ فِي الاسْتَظْهَارِ مَا لَا يَخْفَى؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «غَسَلَ ثَوْبَهُ، قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً»

(١) حَكَاهُ عَنْهُ الْعَلَّامَةُ الْحَلِّيُّ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْخَةِ ١: ٣١٨-٣١٩، الْمَسْأَلَةُ ٢٣٥

ليبان عدم العرق بين الدم القليل والكثير من حيث السجاسة، كما ربما يوهمه بعض الأخبار، فقله: «وقد روي» إلى آخره - على الظاهر - مسوق لإعطاء حكم من رأى دماً في ثوبه قبل الصلاة من حيث الإعادة وعدمها، فإن هذا النحو من التعبير إذا وقع في كلمات أرباب الحديث يظهر منه كون المروي مختاراً له، بخلاف ما لو وقع في عبارة مثل المصنف وغيره من أرباب الفتاوى ممن ليس من عادته إعطاء الحكم بنقل الرواية، فإنه يشعر بضعف الرواية لديه و تردده في المسألة.

ثم على تقدير كونه مخالفاً فلا يخفى ما فيه بعد مخالفته لإجماع الأصحاب وأحبارهم الآتية.

وكيف كان فلا ينبغي الإشكال في مشاركة الثوب والبدن في هذا الحكم وإن كانت الأخبار الدالة عليه محتصة بالثوب؛ لورودها فيه، عدا رواية مشي بن عبد السلام عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له، حككت جلدي فخرج منه دم، فقال: «إذا اجتمع منه قدر حمصة فاغسله، وإلا فلا»^(١).

وهذه الرواية وإن كانت صريحة في العفو عن البدن في الجملة إلا أن ما فيها من التحديد بالحمصة مخالف للفتاوى والنصوص الآتية، ولذا قد يناقش فيها بأنها من الشواذ التي لا يصح الاعتماد عليها

ويمكن التعمي عن ذلك: بأن مخالفة الرواية للفتاوى والنصوص من جهة لا توجب أطراحها بالمرّة حتى بالنسبة إلى الحكم الذي لامعارض له، أعني أصل العفو، فإن هذا النحو من المخالفة في الأخبار الصادرة عن الأئمة عليهم السلام فوق حدّ

(١) السهذيب ١/٢٥٥: ٧٤١، الاستبصار ١/١٧٦: ٦١٣، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب السجاسات، ح ٥.

الإحصاء، ومقتضاها ليس إلا ارتكاب التأويل في مورد التنافي بما لا ينافي سائر الأخبار إن أمكن، وإلا يُردّ علمه من هذه الجهة إلى أهله
و يحتمل أن يكون الأمر بعسل مقدار الحمصة منزلاً على الرححان المجامع للاستحباب، وقد حكى عن الشيخ تنزيله على الاستحباب^(١)، أو يكون مقدار الحمصة حداً في الواقع للدم المجتمع المتراكم بعضه على بعض ساء على خروج هذا العرص من منصرف المتأوى والأخبار الآتية المحددة بالدرهم، كما ليس بالبعيد، أو يكون التحديد بالحمصة جارياً مجرى الغالب من انتشار هذا المقدار من الدم وتلوث مقدار الدرهم من الثوب والبدن به، دون ما لم يبلغ هذا المقدار إلى غير ذلك من المحامل المحتملة الغير المأوية للصوم والفتوى
واحتمل بعض^(٢) أن تكون الحمصة بالخاء المعجمة من: أحمص الراحة.
ولم تتحقق صحته

ومما يؤكد الوثوق بصدور هذه الرواية وقوع التعبير بهذه لكلمة في مقام التحديد في عبارة العقدة الرضوي بعد أن حدّده أولاً بالدرهم الوافي، قال: «إن أصابك دم فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار درهم وافي، ولوافي ما يكون وره درهماً وثناً، وما كان دون الدرهم الوافي فلا يجب عليك غسله، ولا بأس بالصلاة فيه، وإن كان الدم حمصة، فلا بأس بأن لا تغسله إلا أن يكون دم الحيض فاعسل ثوبك منه ومن البول والمني، قلّ أم كثر، وأعد منه صلاتك، علمت به أو

(١) حكاه عنه العاملي في الوسائل، ذيل ح ٥ من الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، وسعر

التهديب ٢٥٦:١، ذيل ح ٧٤١، والاستبصار ١٧٦:١، ذيل ح ٦١٣.

(٢) راجع: رياض المسائل ٩٦:٢.

لم تعلم^(١). انتهى.

و كيف كان فلا يسغي الارتياب - بعد ما سمعت من الإجماعات المنقولة المعتضدة بالشهرة و عدم نقل الخلاف في المسألة - في عدم الفرق بين الثوب و البدن، و عدم مدحلية خصوصية الثوب - الذي ورد فيه الصوص - في الحكم، كما يؤيده بل يشهد له إطلاق عبارة الفقه الرضوي، المتقدمة^(٢)، فإن كتاب الفقه وإن لم يحصل لما الوثوق بكونه من مصنوعات الإمام عليه السلام لكن مضاميه متون روايات موثوق بها، فهي لا تنصرف عن المراسيل القابلة للتأويل بالفتاوى، فليتأمل.

و أمّا ما يدلّ على العفو عمّا دون الدرهم من الثوب، فمنها: صحيحة عبد الله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في دم البراغيث؟ قال: «ليس به بأس» قال: قلت: إنّه يكثر و يتعاشش، قال: «و إن كثر» قلت: فالرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثمّ يعلم فيسئ أن يغسله فيصلي ثمّ يذكر بعد ما صلى، أيعيد صلاته؟ قال: «يفسله و لا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلاة»^(٣).

و رواية إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «في الدم يكون في الثوب إن كان أقلّ من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة، و إن كان أكثر من قدر الدرهم و كان رآه و لم يغسله حتّى صلى فليعد صلاته»^(٤).

(١) الفقه المسبوب للإمام الرضا عليه السلام ٩٥.

(٢) أنعم.

(٣) التهذيب ١/٢٥٥: ٧٤٠، الاستبصار ١/١٧٦: ٦١١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب المجاسات، ح ١، وكذا الباب ٢٣ من تلك الأبواب، ح ١.

(٤) التهذيب ١/٢٥٥: ٧٣٩، الاستبصار ١/١٧٥: ٦١٠، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب =

و مرسله جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أبي جعفر عليه السلام و أبي عبد الله عليه السلام أنهما قالَا «لا بأس بأن يصلي الرجل في الثوب و فيه الدم متزقاً شبه النضج، و إن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم»^(١)

و حسنة محمد بن مسلم - مضمرة في الكافي، و مسندة في الفقيه - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له. الدم يكون في الثوب عليّ و أنا في الصلاة، قال: «إب رأيتك و عليك ثوب غيره فاطرحه و صلّ، و إن لم يكن عليك ثوب غيره فامص في صلاتك و لا إعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم، و ما كان أقلّ من ذلك فليس بشي، رأيتك قبل أو لم تره، و إذا كنت قد رأيتك و هو أكثر من مقدار الدرهم فصّعت غسله و صليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه»^(٢).

و عن التهذيب روايتها نحوها. إلا أنه قال. «و ما لم يرد على مقدار الدرهم من ذلك فليس بشي» بزيادة الواو، و حذف «و ما كان أقلّ»^(٣)

و عن الاستبصار^(٤) أيضاً نحو ما في التهذيب، و لكن بلا زيادة الواو. و الطاهر أنّ ما في الكافي و الفقيه هو الصواب.

= النجاسات، ح ٢.

(١) التهذيب ٧٤٢/٢٥٦٠، الاستبصار ٦١٢/١٧٦.١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٢) لكافي ٣/٥٩٣، الفقيه ١/٦٦١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ٦ تطاير.

(٣) الحاكي عنه هو البحراني في الحقائق الناضرة ٣٠٧:٥، وانظر: التهذيب ٧٣٦/٢٥٤٠.

(٤) الحاكي عنه هو البحراني في الحقائق الناضرة ٣٠٧:٥، وانظر: الاستبصار ٦٠٩/١٧٥.١.

و كيف كان فالرواية صريحة في العفو عما كان أقل من الدرهم رأيته أو لم تره (و ما زاد عن ذلك) بأن كان مقدار درهم فما زاد (تجب إزالته إن كان مجتمعاً).

أمّا ما زاد عن الدرهم فمما لا شبهة ولا خلاف فيه؛ لدلالة الأخير المتقدمة عليه، مضافاً إلى جميع ما دلّ على نجاسة الدم و وجوب التطهير منه.
و أمّا ما كان مقدار الدرهم من غير زيادة و نقيصة فقد اختلفت كلمات الأصحاب فيه.

حكى عن الأكثر بل المشهور القول بوجوب إزالته^(١).
و نُسب إلى بعض القول بالعفو عنه^(٢).
و استشهد للأول بصحيفة ابن أبي يعفور و مرسلة جميل، المتقدمين^(٣)
الدالتين على وجوب غسل مقدار الدرهم مجتمعاً، و مفهوم الفقرة الأولى من خبر^(٤) الجعفي، مع اعتضادها بالشهرة، و بما سمعت^(٥) من الفقه الرضوي من تحديده بما دون الدرهم الوافي.

و المروي عن كتاب علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: «و إن أصاب ثوب قدر دينار من الدم فاغسله و لا تصل فيه حتى تغسله»^(٦) إلى آخره.

(١) حكاه عن الأكثر الحراني في الحقائق الناضرة ٣٠٦:٥، و عن المشهور الشهيد الثاني في مسالك الأفهام ١٢٥١.

(٢) نسه إلى سائر صاحب الجواهر فيها ١١٠:٦، ونظر المراسم: ٥٥.

(٣) في ص ٧٢ و ٧٣.

(٤) تقدّم تخريجه في ص ٧٢، للهامش (٤).

(٥) في ص ٧١.

(٦) مسائل علي بن جعفر: ٣٠٥/١٧٣، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ٨.

و الديار - على ما عن الوسائل^(١) - بسعة الدرهم تقريباً.
و استدلل للمعفو عنه بالأصل، وبمفهوم الفقرة الثانية من خبر^(٢) الجعفي، و
ظاهر حسنة^(٣) ابن مسلم خصوصاً ما رواه الشيخ^(٤) من حذف قوله: «و ما كان
أقل».

و فيه: أمّا الأصل: فلا مجرى له بعد ورود الأخبار الخاصة، و على تقدير
معارضة بعضها ببعض و عدم إمكان الجمع بينها بارتكاب التأويل في بعضها
المعيّن لمزية في صاحبه موجبة لترجيحه، فالمرجع هو الأدلة الدالة على وجوب
الاجتناب عن الدم و إرالة النجاسة عن الثوب و البدن، المقتصر في تخصيصها
على القدر المتيقن، أو المرجحات السندية، ثم التخيير على أضعف الاحتمالين.
و كيف كان فلا مسرح للأصل في مثل المقام.

و أمّا خبر الجعفي: فهو إمّا ساكت عن حكم مقدار الدرهم، أو ظاهر في
اندراجه في موضوع الفقرة الثانية؛ لأنّ الشرطيتين إمّا مسوقتان لبيان الحكمين
على تقدير تحقق موضوعيهما من غير إرادة التعليق الحقيقي المستلزم للانتفاء
عند الانتفاء بأن يكون المقصود بهما مجرد العقد الإثباتي بمنزلة ما لو قيل: الدم
الذي هو أقل من الدرهم معفو عنه، و الدم الذي أكثر من الدرهم غير معفو عنه،
فلا يفهم منهما حكم الدرهم. أو أنّ المراد بالشرطية الأولى التعليق الحقيقي الدالّ

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١١٠:٦، وانظر: الوسائل، ذيل ح ٨ من الباب ٢٠ من أبواب النجاسات.

(٢) تقدّم تحريجه في ص ٧٢، الهامش (٤).

(٣) تقدّم تحريجهما في ص ٧٣، الهامش (٢).

(٤) راجع الهامش (٣) من ص ٧٣.

على الانتفاء عند الانتفاء، فلا يعقل حيثُ أن يراد بالثانية أيضاً هذا المعنى.
و بعبارة أخرى: لا يعقل أن يراد بالشرطيتين المفهوم، و إلا تناقض
مفهوماهما في مورد الاجتماع، فالقضية الثانية - بحسب الظاهر - معرفة عن
المفهوم سبقت لتأكيد ما يُعهم من الشرطية الأولى، فموضوعها في الواقع أعم مما
هو مذكور في القضية، و إنما حصّ بعض أفرادها بالذكر، لنكتة العلبة، أو المقابلة
بين الأقل و الأكثر، و الالتزام بعكس ما ذكر بإلغاء الشرطية الأولى عن المفهوم و إن
أمكن لكّنه خلاف الظاهر.

فتخصّص لك أنّ هذه الرواية إمّا ساكنة عن حكم مقدار الدرهم، أو دالة على
عدم العفو عنه.

و أمّا خبر محمد بن مسلم فهو و إن كان ظاهراً في إناطة عدم العفو بالزيادة
عن الدرهم لكنّ ارتكاب التأويل فيه - بحمله على إرادة الدرهم فما راد - أقرب
إلى الدهن من ارتكاب التأويل هي الخبرين المتقدمين الظاهرين في عدم العفو
عن مقدار الدرهم مجتمعاً بحملهما على إرادة ما تحاوز عن هذا المقدار، فإنّ هذا
أيضاً و إن كان تأويلاً قريباً لكنّ الأول أقرب، كما يشهد بذلك مَنْ له أسس
بالمحاورات العرفية.

و على تقدير تكافؤ الاحتمالين، الموجب لإجمال الروايات بالنسبة إلى
حكم مقدار الدرهم يتعيّن الرجوع في حكمه إلى ما دلّ - بإطلاقه أو عمومه - على
وحوب إرالة الدم أو مطلق النجاسات عن الثوب و البدن، كما تقدّمت الإشارة إليه
و لو نوقش في عمومات الأدلة الصالحة للرجوع إليها، فلا أقلّ من كون ما

ذكر قاعدة كلية مسلقة من الشرع ثابتة بالإجماع وغيره من الأحبار الحزبية الواردة في باب النجاسات، كما لا يخفى على المتأمل.

فظهر بما ذكرنا أن الأظهر عدم العفو عن مقدار الدرهم.

ثم لو قلنا بالعفو عن مقدار الدرهم وكانت الدراهم المستعرفة مختلفة المقدار، والعبرة في عدم العفو بالزيادة عن جنسها على الإطلاق، فلا تضر زيادته عن بعض المصاديق دون بعض، وهذا بخلاف ما لو قلنا بالعفو عما دون الدرهم لا مقداره، فإنه يعتر على هذا التقدير نقصانه عن مطلقه، فلا يجدي نقصانه عن بعض مصاديقه، كما هو واضح.

ثم إن المراد بالدرهم على الظاهر غير الدرهم الإسلامي الذي حدد وزنه ستة دوايق، فإن أصحاب بين من قيده بالواهي الذي وزنه درهم وثلث، كما في السرائر^(١)، والمحكي عن الفقيه والهداية والمفحة والانتصار والخلاف والعناية^(٢)، بل قيل^(٣)، إنه معقد الإجماع في الثلاثة الأخيرة وقد سمعت^(٤) من لعقه الرضوي التصريح به وبعده. وبين من قيده بالبعلي، كالعصلي^(٥) ومن تأخر عنهما، و عن كشف الحق أنه مذهب الإمامية^(٦).

(١) السرائر ١: ١٧٧.

(٢) المحكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ١: ١١٣، وانظر الفقيه ١: ٤٢١، ذيل ح ١٦٥، والهداية: ٧٢، والمفحة ٦٩، والانتصار: ١٣، والخلاف ١: ٤٧٧، المسألة ٢٢٠، والعناية ٤١.

(٣) القائل هو صاحب الجواهر فيها ١: ١١٣.

(٤) في ص ٧١.

(٥) شرائع الإسلام ٥٣٦، تحرير الأحكام ٢٤١، تذكرة الفقهاء ٧٣١، ضمن المسألة ٢٣، مختلف الشيعة ٣١٨، المسألة ٢٣٥، منتهى المطلب ٢٤٩: ٣.

(٦) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١: ١١٣، وانظر: نهج الحق وكشف الصدق، ٤١٩: ٢٧.

و الظاهر اتحاد المراد بالتعبارتين، كما هو قضية الجمع بين الإجماع المتقدم المحكي عن الانتصار والخلاف والغية وبين نسبة البغلي في كشف الحق إلى مذهب الإمامية

و يشهد له أيضاً تصريح غير واحد بذلك:

عن المصنف في المعتر: و الدرهم هو الوافي الذي وزنه درهم و ثلث، و يُسمى البعلي نسبةً إلى قرية بالجامعين^(١).

و عن الشهيد في الذكرى أنه قال: إن الدرهم الوافي هو البغلي بإسكان العين، منسوب إلى رأس البعل، صر به الثاني في خلافته بسكة كسروية و ربه ثمانية دوايق، و البعلية تُسمى قبل الإسلام بالكسروية، وحدث لها هذا الاسم في الإسلام، و الوزن بحاله، و جرت في المعاملة مع الطبرية، و هي أربعة دوايق، فلما كن زمان عبدالملك جمع بينهما و اتخذ درهماً منهما و استقر أمر الإسلام على ستة دوايق، و هذه التسمية ذكرها ابن دريد.

و قيل: منسوب إلى «بغل» قرية بالجامعين كان يوجد فيها دراهم تقرب سعتها من أخمص الراحة؛ لتقدم الدراهم على الإسلام.

قلنا، لا ريب في تقدمها و إنما التسمية حادثة، فالرجوع إلى المنقول أولى^(٢)

انتهى.

و لعل مراده بالقول الذي أشار إليه في ديل كلامه ما ذكره الحنفي في السرائر حيث قال - بعد أن أفتى بالعفو عما دون الدرهم الوافي الذي هو المضروب من

(١) حكاة عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٣٢٩:٥، وانظر المعبر ٤٢٩١-٤٣٠.

(٢) حكاة عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٣٢٩:٥ ٣٣٠، وانظر: الذكرى ١٣٦١.

درهم و ثلث - و بعضهم يقولون: دون الدرهم البغلي، و هو منسوب إلى مدينة قديمة يقال لها «بعل» قريبة من «بابل» بينها وبينها قريب من فرسخ، متصلة بسدة «الجامعين» تجدد فيها الحفرة و الفسالون^(١) دراهم واسعة شأدت درهماً من ثلث الدراهم، و هذا الدرهم أوسع من الدينار المصري بمدينة السلام، المعتاد تقرب سعته من سعة أخمص الراحة.

و قال^(٢) بعض من عاصرته ممن له علم بأخبار الناس و الأنساب: إن المدينة و الدراهم منسوبة إلى ابن أبي البغل رجل من كبار أهل الكوفة اتحد هذا الموضع قديماً، و ضرب هذا الدرهم الواسع، فُسب إليه الدرهم البغلي. و هذا غير صحيح؛ لأن الدراهم البعلية كانت في زمن الرسول ﷺ قبل الكوفة^(٣). انتهى

و قوله «بعضهم يقولون» إلى آخره، على الظاهر لبيان مجرد اختلاف التعبير، لا المخالفة في الرأي، و إلا لبيت ما فيه من الضعف الموجب لاحتياطه القول الآخر.

و كيف كان فإن اتحد الدرهم الوافي و البغلي معنى - كما هو الظاهر - فلا بحث، و إلا فالأظهر هو العفو عما دون الدرهم الوافي، كما وقع التصريح به في الفقه الرضوي^(٤) و معاقدة الإجماعات المتقدمة المعتمدة بشهرته بين القدماء،

(١) كذا في السبع المحطية و الحجرية و المصدر و الحدائق، و هي الجواهر: «والنباشون» بدل «والفسالون»، و في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٧٤ «و الفسالون و النباشون».

(٢) في نفس ١٠ و الطبعة الحجرية: «وقال لي».

(٣) حكاه عنه لبحراني في الحدائق الناصرة ٣٢٩، و صاحب الجواهر فيها ١١٥٦ - ١١٦، وانظر السرائر ١٧٧: ١.

(٤) راجع ص ٧١.

خصوصاً مثل الصدوق و نظرائه الذين من عاداتهم التعبير بمتون الروايات، وكفى بذلك دليلاً لتعيين المراد بالدرهم من أخبار الباب.

و لا يسعى الالتفات إلى ما في المدارك من الاستشكال في أصل التقييد حيث قال: إن البعلّي ترك في زمن عبد الملك، وهو متقدم على زمن الصادق عليه السلام قطعاً، فيشكل حمل النصوص الواردة منه عليه، والمسألة قوية الإشكال^(١) انتهى. لا لمجرد ما قد يقال من صدور جمل أخبار الباب من أبي جعفر عليه السلام وهو في زمن عبد الملك، مع أن ترك استعماله في المعاملات في عصر الصادق عليه السلام لا ينافي بقاءه فيما بأيديهم في الجملة، و معروفة التحديد به.

بل لأنّ اشتهار تفسير الدرهم بالواقي أو البعلّي من الصدر الأول و وقوعه في العقه الرضوي كاشف قطعي عن المراد؛ إذ كيف يعقل أن يصدر منهم هذا التفسير من غير أن يرشدتهم إليه قرية معينة؟ فهل يُظنّ بأحد من العلماء أن يستند في مثل المقام إلى الحدس و الاحتجاج القابل للحطّ فضلاً عن أن ينعقد إجماعهم عليه؟ مع أنّ من المعلوم عند كلّ أحد وجوب حمل المطلق على معناه المتعارف، فلو لم يكن هذا الدرهم متعارفاً في زمان صدور الأخبار لم يكن عدول العلماء عن حمل الدرهم على المتعارف في ذلك الزمان إلاّ لدليل.

ثمّ إنّ المراد بمقدار الدرهم - على الظاهر - سعته، لا وزنه و لاجلجه، لأنّ هذا هو المتبادر من تقدير الدرهم بالدرهم في مثل مورد الروايات، كتحديد بمقدار إصع أو إصعين، كما يشهد بذلك و يؤيّده فهم الأصحاب.

(١) مدارك الأحكام ٢: ٣٦٥.

فالمهم في المقام إنما هو معرفة سعة هذا الدرهم الموصوف بالوافي الذي شهدت القرائن و صرح غير واحد بأنه هو المسمى باليعلي، وإلا فمجرد العلم بوزنه و مغايرته للدرهم المتعارف غير مُجْدٍ.

و قد اختلفت الكلمات في تحديده.

فمن بعض تحديده بأخمص الراحة^(١)، و هو ما انخفض من باطن الكف. وربما تُسب ذلك إلى أكثر عبارات الأصحاب^(٢).

و لا يبعد أن يكون مستندهم في ذلك شهادة ابن إدريس في عسارته المتقدمة^(٣) بأنه شاهده قريباً من أخمص الراحة، فتعديدهم بالأخمص تقريباً، كما هو واضح

و قد سمعت أنما^(٤) من ابن أبي عقيل تحديد مقدار الدم المعفو عنه بالديار.

و يشهد له خبر علي بن جعفر، المتقدم^(٥).

و لديار على ما قيل هو: الذهب اللعبي^(٦) الذي ربما يوجد في زماننا، و هو - على ما نقل - بقدر الدنانير المتعارفة في هذه الأعصار التي وزن كل منها مثقل شرعي.

(١) حكاه صاحب كشف اللثام فيه ٤٢٩:١ من السرائر ١: ١٧٧.

(٢) راجع: مفتاح الكرامة ١: ١٦٠.

(٣) في ص ٧٩.

(٤) في ص ٦٩.

(٥) في ص ٧٤.

(٦) كذا، و الظاهر «والصنمي» بدل «اللعبي» كما في مجمع البحرين ٥: ٣٣١ «نقل».

و الطاهر أن مَنْ حَدَدَ الدرهم بالأخمص لم يُرَدَّ إلَّا ما يقرب من ذلك
و حكى عن الإسكافي تقدير الدرهم بعقد الإبهام الأعلى^(١) من غير تعرض
لكونه البغلي أو غيره.

و عن بعض آخر تقديره بعقد الوسطى^(٢).

وعن روض الجنان بعد نقل هذه التقديرات الثلاثة قال: إنَّه لانتاقص بين
التقديرات؛ لجواز اختلاف أفراد الدراهم من الصارب الواحد، كما هو الواقع، و
إخبار كل واحد عن فردٍ رأه^(٣). انتهى.

و عن المصنّف في المعبر - بعد ذكر التحديدات المتقدمة و تقدير العماني
له بالدينار - قال: و الكلّ متقارب، و التفسير الأول أشهر^(٤). انتهى.

و ربما يناقش في الاعتماد على هذه التحديدات: بأنَّه لم يتحقّق أن مرادهم
تحديد الدرهم البغلي حتّى يكون رفع المناقصة - التي تتراءى من عبارتهم -
بحملها على التحديد التقريبي، أو كون إخبار كلٍّ عن فردٍ رأه مجدياً و لو بالنسبة
إلى القدر المشترك.

أما تحديد العماني بالدينار: فلعلّ نفس مقدار الدينار لديه موضوع لحكم.
و ليس في كلام الإسكافي و غيره دلالة على إرادة الدرهم البغلي
فهم، وقع تقييد الدرهم بالبغلي في عبارة الحلّي، ولكنّه أيضاً لم يصرّح بأنَّ

(١) حكاه عنه المحقّق الحلّي في المعبر ٤٣٠:١.

(٢) كما هي روض الجنان: ١٦٦، و كشف اللثام ٤٣٠:١.

(٣) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٣٣١:٥، و انظر روض الجنان: ١٦٦.

(٤) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٣٣٠:٥، و انظر: المعبر ٤٣٠:١.

مارآه من الدرهم و قدره بالأحمص كان هو الدرهم العلوي، وإنما حكاه عن رجل له علم بالأحجار والأسباب، وصعقه. ومن الواضح أن طريق ذلك الرجل أيضاً لإحراز مثل هذه الموضوعات ليس إلا الحدس، فكيف يعتمد على قوله؟

و اعترض بعض^(١) على من حدّد الدرهم بالأحمص؛ اعتماداً على إخبار الحلّي بذلك. بأنه إنما يقلّ قوله في مثل المقام من باب الشهادة التي يعتبر فيها العدد، فلا وجه للاعتماد على قوله منفرداً.

و قد أجيب عن ذلك. بأنّ قوله يفيد الوثوق بل القطع؛ إذ لا يحتمل في حقّ التعمّد في الكذب أو الخطأ في الحسن.

و فيه، عرفت من أن قول الحلّي وإن كان موجاً للقطع بمشاهدته درهماً كم وصف، لكن من أين يحصل القطع بأن ذلك الدرهم كان من أفراد الدرهم لعمري؟

هذا، ولكنّ الإنصاف أنّه يحصل من مجموع هذه التحديدات الوثوق بأنّ الدرهم السفليّ كانت سعته قريبة من هذه التحديدات

و أمّا احتمال أن يكون مراد الإسكافي وغيره - ممن حدّد مقدار الدرهم - درهماً غير الدرهم الواقفي الذي هو بحسب الظاهر متحد مع السفليّ فمما يُستغده ما عرفت من أن الظاهر - كما صرح به غير واحد - عدم الخلاف في أن هذا هو المراد بالدرهم الوارد في النصوص والمناوي.

و كيف كان فإن حصل الوثوق من هذه الكلمات وغيرها بمقدار معين فهو،

(١) لم نتحقّقه.

و إلا فالمعنى هو الاقتصار على العذر المتيقن، و الاجتناب عما راد عليه في الصلاة، لوجوب الاقتصار في رفع اليد عن ظاهر ما دلّ على الاجتناب عن الدم أو مصلق المجاسات على المتيقن

و ما يقال من أنّ تخصص العمومات بأقل من مقدار الدرهم معلوم، والشك إنّما يتعلق بكون الفرد الخارجي من أفراد المخصص أو العام، و لا يجوز في مثله التمسك بالعموم، بل يرجع إلى الأصول العملية، مدفوع بأنّ هذا فيما إذا لم يكن الشك ناشئاً من إجمال المخصص و تردده بين الأقل و الأكثر، كما فيما نحن فيه، فإنّ مرجع الشك في هذه الصورة بالنسبة إلى ما زاد عن المتيقن إلى الشك في أصل التخصيص، لا في مصداق المخصص، فالمرجع فيه أصالة العموم، لا لأصول العملية، كما تقرّر في محله.

و لا فرق في العفو عما دون الدرهم بين أن يكون دم نعمة أو غيره؛ لإطلاق النصوص و فتاوى الأصحاب، بل صريح فتاويهم.

خلافاً لصاحب العداائق، فالحق دم المير بدم الحيض الذي ستعرف عدم لعفو عن قبيله، و نقله عن المحدث الاسترآبادي؛ استناداً إلى مرفوعة البرقي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «دمك أنطف من دم غيرك، إذا كان في ثوبك شه النضح من دمك فلا بأس، و إن كان دم غيرك، قليلاً كان أو كثيراً فاغسله»^(١).

و عن الفقه الرضوي: «و أروي أنّ دمك ليس مثل دم غيرك»^(٢).

(١) الكافي ٧/٥٩٣، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب المجاسات، ح ٢

(٢) أورده عنه في البحار ٨٠ ٦/٨٧، وانظر: الفقه المسبب للإمام الرضا عليه السلام ٣٠٣

(٣) العداائق الناصرة ٣٢٨٥.

و فيه عدم صلاحية الروايتين - مع ضعفهما وإعراض الأصحاب عنهما - لتقييد الأخبار المطلقة، خصوصاً لو أريد بدم العير ما يعم دم المأكول، فإنه يستبعد إراحه من الأخبار المطلقة، فالأولى حمل الروايتين على الاستحباب.

ثم إن هذا الحكم - أي العفو عما دون الدرهم - إنما هو في غير دم الحيض والاستحابة والنفس.

أمّا دم الحيض فالظاهر عدم الخلاف في عدم العفو عنه، بل عن حملة من الأصحاب دعوى الإجماع عليه.

و يشهد له - مضافاً إلى ذلك - رواية أبي سعيد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام و أبي عبدالله عليه السلام، قالوا: «لا نعاد الصلاة من دم لم تبصره إلا دم الحيض فإن قبله و كثيره في الثوب إن رآه و إن لم يره سواء»^(١)

و ضعفها مجور بالعمل.

و عن لقيه الرضوي «و إن كان الدم حمصة فلا بأس بأن لا يغسله إلا أن يكون دم الحيض فغسل ثوبك منه و من البول و المنى قل أم كثر، و أعيد منه صلاتك علمت به أو لم تعلم»^(٢).

و استدللّ له أيضاً بإطلاق بعض الأخبار الحاضرة الدالة على وجوب غسل دم الحيض.

مثل قول الصادق عليه السلام - في خبر سورة بن كليب - في الحائض «تغسل ما

(١) الكافي ٣/٤٠٥، التهذيب ١/٢٥٧: ٧٤٥، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٢) أورده عنه المحرقي في المحاشي الناضرة ٣٠٧٥-٣٠٨، وانظر: المقه المسبوت للإمام

أُصِيبَتْ ثَوْبُهَا^(١) مِنَ الدَّمِ^(٢) دَعَوَى أَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا دَلَّ عَلَى الْعَفْوِ عَمَّا دُونَ الدَّرْهِمِ الْعَمُومُ مِنْ وَجْهِ، فِي مَوْرَدِ الْاجْتِمَاعِ يَتَعَارَضَانِ، فَيَتَرَخَّصُ مَا دَلَّ عَلَى وَجُوبِ الْإِزَالَةِ بِفَتْوَى الْأَصْحَابِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ فِي دَمِ الْحَيْضِ لَيْسَتْ إِلَّا كَافِرَهَا مِنَ الْأَخْبَارِ الْحَاصَةِ الْوَارِدَةِ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الدَّمِ، كَدَمِ الرِّعَافِ وَنَحْوِهِ، وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى الْعَفْوِ عَمَّا دُونَ الدَّرْهِمِ حَآكِمَةٌ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَا يَلَاخِظُ بَيْنَهَا النِّسْبَةُ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ.

وَنُظِيرُ ذَلِكَ فِي الضَّعْفِ الْإِسْتِدْلَالُ بِعَمُومِ مَا دَلَّ عَلَى الْاجْتِنَابِ عَنِ الدَّمِ أَوْ مُطْلَقِ السَّجَسِ بَعْدَ دَعْوَى قُصُورِ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعَفْوِ عَنْ شُمُولِ دَمِ الْحَيْضِ وَأَحْوِيهِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمَفْرُوضَ فِي مَوْضِعِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ هُوَ الرَّحْلُ الَّذِي رَأَى بِثَوْبِهِ الدَّمِ، وَفَرَضُ إِصَابَةِ الدَّمَاءِ الثَّلَاثَةَ إِلَى ثَوْبِ الرَّجُلِ مِنَ الْمَرُوضِ الدَّرَةِ الَّتِي يَنْصَرَفُ عَنْهَا إِطْلَاقَاتُ الْأَدَلَّةِ.

وَقَاعِدَةُ مِشَارَكَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ غَيْرُ مُجَدِّدَةٍ فِي الْمَقَامِ، فَإِنَّهَا لَا تَقْتَضِي إِلَّا تَعْمِيمَ الْحُكْمِ - الْمُسْتَعَادِّ مِنَ الدَّلِيلِ الْمَتَوَجِّهِ إِلَى الرِّجَالِ - بِالنِّسْبَةِ إِلَى النِّسَاءِ، لَا فَرَضُ كَوْنِ النِّسَاءِ مُحَاطِيَةً بِهَذَا الْكَلَامِ حَتَّى يَكُونَ فَرَضُهُ كَذَلِكَ مَانِعًا مِنَ الْإِنْصِرَافِ عَنْ مِثْلِ دَمِ الْحَيْضِ.

وَقَدْ يُقَالُ فِي تَوْجِيهِ دَعْوَى الْإِنْصِرَافِ: إِنَّ نَجَاسَةَ دَمِ الْحَيْضِ - عَلَى مَا هُوَ

(١) فِي الْمَصَادِرِ: وَثِيَابُهَا.

(٢) الْكَامِيُّ ١٠٩٣ (بَابُ غَسْلِ ثِيَابِ الْحَائِضِ) ح ١، التَّهْدِيبُ ١: ٢٧٠/٧٩٦، الْإِسْتِيفَارُ

١: ١٨٦/٦٥٢، الْوَسَائِلُ، الْبَابُ ٢٨ مِنْ أَبْوَابِ النِّجَاسَاتِ، ح ١.

المغروس في الأدهان - أعْلَظ من سائر الدماء، فينصرف عنه إطلاق أدلة العفو عن الدم.

و توضيح الضعف:

أما دعوى الانصراف من حيث ندرة الفرض: فيتوجه عليها - بعد العَضْ عن أن ذكر الرجل في أسئلة السائلين و أجوبتهم في مثل هذه الأحبار المسوقة لبيان الأحكام الشرعية الكلية إنما هو من باب المثال جرياً مجرى العادة في مقام التعبير، و المقصود به مطلق المكلف - أن فرض إصابة دم الحيض و نحوه إلى ثوب الرجل ليس بأبعد من فرض إصابة مثل دم جملة من الوحوش و الطيور و دم العلف و نحو ذلك، مع أنه لم يتوهم أحد انصراف الأحبار عن مثل هذه الدماء، فلو فُرض انصراف الأحبار عن دم الحيض، فليس مشؤه ندرة الابتلاء بلاشبهة، بل لخصوصية أخرى و إن لم نعلم بها تعصيلاً.

و أما ما قيل من أعْلَظ نجاسة دم الحيض: فمبه - بعد تسليم أن الأعْظِيَّة توجب الانصراف - أنه لو لا عدم العفو عنه في الصلاة من أين علم أعْلَظِيَّة من سائر الدماء من حيث النجاسة؟ و كون حدوثه موجباً للفصل لا يقضي بأعْلَظِيَّة من حيث النجاسة.

و لعنري إن مثل هذه الدعاوي إنما تنشأ بعد مسلمية المدعى و إرادة توجيهه، و إلا فلو فُرض كون العفو عن دم الحيض أيضاً معروفاً لدى الأصحاب لم يكن يصفى أحد إلى مثل هذه الدعاوي.

فظهر لك أن عمدة مستند الحكم هو الإجماع و رواية أبي بصير،

المتقدمة^(١) المعتصدة بالعقود الرصوي و فتاوى الأصحاب

و أما دم الاستحاضة و النفاس. فقد حكى عن جماعة^(٢) دعوى الإجماع على عدم العفو عنهما أيضاً.

لكن ربما يستشعر من نسبة المصنّف - في محكي المعتبر و اسافع - لحاقهما بدم الحيض إلى الشيخ^(٣) عدم كون المسألة من المسلمات.

و وجهه في المعتبر - على ما حكى عنه - بعد أن نقله عن الشيخ بقوله. ولعله نظر إلى تعليق نجاسته؛ لأنه يوجب العسل، و اختصاصه بهذه المربة يدل على قوة نجاسته على باقي الدماء، فغلط حكمه في الإزالة^(٤). انتهى.

و لا يحصى ما في هذا الدليل من أنه مجرد اعتبار لا يصلح دليلاً لإثبات حكم شرعي.

اللهم إلا أن يكون المقصود أن اختصاصه بهذه المربة أوجب انصراف أخبار العفو عنه.

و لكنك عرفت أنها أنه لا يحلو عن نظر بل منع، و لذا قوى في الحدائق^(٥) دخولهما في عموم أخبار العفو.

(١) في ص ٨٥

(٢) منهم الشيخ الطوسي في الخلاف ٤٧٦:١ ٤٧٧، المسألة ٢٢٠، وابن رهرة في العبد ٤١، كما حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ١٢٠:٦.

(٣) حكاه عنهما العاظمي في مفتاح الكرامة ١٦١:١، وانظر المصير ١ ٤٢٩، و مختصر النافع: ١٨

(٤) حكاه عنه البحراني في الحدائق الماصرة ٣٢٦:٥، وانظر. المصير ٦ ٢٩٩

(٥) الحدائق الماصرة ٥ ٣٢٨

و ما قيل في تصعيقه من أن ما ذكر لو لم يكن مشأً لانصراف أحبار المعصوم فلا أقل من كونه موجباً للشك في الشمول، فيبقى ما دل على الإزالة لا مدرك له، ففيه: أن الشك في الشمول لا يجمع من التمسك بأصالة الإطلاق، بل يُحقّق موضوعها، فلا يعارضها عموم ما دل على الإزالة؛ لأن أصالة الإطلاق في المحض حاكمة على أصالة العموم في العام، كما هو واضح

و الذي يقتضيه التحقيق عدم العموم عن دم النعاس؛ لما عرفت في محله من كونه كدم الحيض حكماً بل موضوعاً و أمّا دم الاستحاضة فإن لم يتحقّق فيه إجماع فلا يخلو إلحاقه بهما عن تردّد، والله العالم.

و حكى عن بعض القدماء و غير واحد من المتأخرين إلحاق دم الكلب و الخنزير بنجس العين أعمّ منهما و من الكافر - كما هو صريح عبارة المتأخرين - بدم الحيض.

قال المصنّف في محكيّ المعتبر - بعد عبارته المتقدمة^(١) في توجيه ما سببه إلى الشيخ - و ألحق بعض فقهاء قمّ دم الكلب و الخنزير، و لم يُعطى العلة، و لعمري نظر إلى ملاقاته جسدهما، و نجاسة جسدهما غير معقوّ عنها^(٢). انتهى

و اشتهر حكاية هذا القول عن القطب الراوندي.

قل الحلّي في السرائر: و قد ذكر بعض أصحابنا المتأخرين من الأعاجم - و هو الراوندي المكنى بالقطب - أن دم الكلب و الخنزير لا تجوز الصلاة في قبيله و كثيره مثل دم الحيض، قال: لأنّه دم نجس العين. و هذا خطأ عظيم و زلل فاحش؛

(١) في ص ٨٨

(٢) حكاه عنه لبحراني في الحقائق الناصرة ٤٢٦:٥، وانظر المعتبر ٢٩١

لأن هذا هدم وخرق لإجماع أصحابنا^(١) انتهى

و عمدة مستند القول بالإلحاق ما سبه عليه المصنف رحمه الله هي عبارته
 مقدمه^(٢) من اكتسابه بالملافة نجاسة عرصة غير معفو عنها
 وفيه: أن اكتساب دم الكلب أو أحد أحويه نجاسة عرصة بملافة أجرائه
 مع مشاركته لها في الجهة المقتضية لنجاستها - وهي كونه جزءاً من الكلب و
 نحوه - غير معقول؛ لأن الأجزاء نجاستها من هذه الجهة متعانة، فلا يعقل أن
 يفعل أحد المتماثلين بملافة الآخر.

نعم، لو كان للجزء الذي لاقاه جهة أخرى محصورة به مقتضية لنجاسته
 أيضاً من تلك الجهة، كما لو لاقى بوله أو منيه وكانت الجهة المحصورة بابلول أو
 المني مؤثرة في اشتداد نجاسته أو تصاعفها، أمكن انفعال الدم، واكتسابه الصفة
 المحصورة به بملاقاته له، وهذا بخلاف ما لو لاقى لحمه الذي ليس له جهة
 مقتضية لنجاسته إلا وكان الدم واحداً لها بالذات.

و ثبوت العموم عن الدم في الجملة بدليل معتدي لا يصحح قوله للأفعال
 ملافة ما هو مثله في النجاسة، فملافة دم الكلب لسائر أجزائه التي ليس لها جهة
 مقتضية لنجاستها عدا جرئيتها للكلب ليست إلا كملافة الدم القليل الذي أصاب
 الثوب لندم الكثير الذي انفصل عنه.

و هكذا الكلام في دم النملة، فإن الحمار الميت - مثلاً - إن كان دمه قليلاً لأن
 يعرضه نجاسة أخرى غير نجاسته الذاتية يفعل بنفس الموت الذي هو سبب

(١) السرائر ١: ١٧٧.

(٢) في ص ٨٩

لافعال أحرأ الميت التي منها دم، وإلا فلا يعقل أن يكتسب النجاسة من سائر الأحرأ؛ إذ لا مريّة لها عليه حتّى تكون واسطة في العروص

و الحاصل أن اكتساب دم نجس العين نجاسة عرصيّة ممّا لاقاه مع مشتركهما في الجهة الموحية للنجاسة غير معقول.

إن قلت: سلّمنا أن دم نجس العين لا يكتسب نجاسة عرصيّة بملاقاه سائر جسده، لكن تصادق عليه عنوانان من النجاسة أحدهما: كونه حرأً من نجس العين كسائر أجزائه. و الآخر كونه دمأً، وأخبار العفو إنّما دلّت على العفو عنه من حيث كونه دمأً، لا من حيث كونه جزءاً من كلب أو كافر، فوجوب إزالته من هذه الجهة لا ينافي ثبوت العفو عنه من حيث كونه دمأً، كما أنّه لا مضافة بين ثبوت العفو عن دم من حيث كونه دمأً و وجوب إزالته من حيث ملاقاته للبول.

و كون العنوانين متلارمين في الوجود بالنسبة إلى الفرد الذي تصادق عليه لا يصلح مانعاً من كون حيثيّة كونه دمأً مرعيّةً في موضوع الحكم المستنزم لعدم العفو عنه من الحيثيّة الأخرى، إلا أن يتعلّق نصّ خاصّ بهذا الفرد بأن يرد مثلاً: إن دم الكلب لا بأس بالصلاة فيه، فلا يمكن في مثل العرض تريل مثل هذا النصّ على إرادة بيان الحكم من حيث كونه دمأً، لاستلزامه لغوّة الحكم، و هذا بخلاف الأخبار العامة المتعلقة بطبيعة الدم، التي تحقّقت غالباً في صمن غير هذا الفرد، كما هو واضح.

قلت: لا يخفى على المتأمّل في أخبار العفو أنّها ليست مسوقة لبيان قصيّة طبيعيّة، نظير قولنا: العنم حلال، و الخنزير حرام، حتّى يكون موضوعها صرف

الطبيعة من حيث هي مع قطع النظر عن عوارضها المشخصة بحيث لا يسافها
حروح بعض الأفراد بواسطة تلك العوارض، بل هي مسوقة لبيان الحكم الفعلي
الثابت لمصاديق الدم و جرثئاته المتحققة في الخارج.

و كيف لا مع أن رواية^(١) أبي بصير، التي امتثلي فيها دم الحبس طهرها
ردة العموم، و كذا أغلب الأحبار المتقدمة الدالة على العفو صدرت جواباً عن
السؤال عن حكم من رأى بثوبه دمًا، فكيف يجوز في مثل العرص تريل إطلاق
جواب من غير استئصال على إرادة بيان حكم الطبيعة من حيث هي دون
أفرادها؟! مع أن السائل إنما سأل عن حكم الدم الخارجى الذي أصاب الثوب
لا عن الحكم المتعلق بطبيعة الدم من حيث هي.

و الحاصل: أنه لا مجال للارتياب في أن الأخبار مسوقة لبيان حكم أفراد
الدم و جرثئاته المتحققة في الخارج، و كونه دم كلب أو كافر كونه دم رجل أو
امرأة أو فرس أو غير ذلك إنما هو من مشخصات الفرد غير خارج من حقيقته،
فأخبار انساب بظاهرها تعم دم الكلب و الكافر أيضاً، كغيرهما من أنواع لدم، فهو
دليل على عدم العفو عن دم الكافر مثلاً، لكان ذلك الدليل محصفاً لهذه
الأخبار، لا أنه غير مضاف لها من أصله، كما توهم.

فتدحص: أن الأخبار بظاهرها تعم دم نجس العبي، و حيثلذ نقول: لا مقتضى
لصرفها عن هذا الصاهر! إذ لا دليل على عدم جوار الصلاة في دم لكافر و شهيه،
بل و لا في سائر أجزائه، عدا العمومات الدالة على إزالة الدم و غيره من النجاسات

(١) تقدم تخرجها في ص ٨٥، الهامش (١).

المحخصة بأخبار العمو، كما لا يحصى على المتأمل، فالأظهر عدم العرق بين دم نجس العين وغيره.

نعم، ربما يشكل الأمر في دم النكلب و التحنير لأم حيث نجاسته، بل من حيث كونه من فصلات ما لا يحل أكله، وسيأتي الكلام فيه من هذه الجهة.

و استدلل في الحديث لإحقاق دم نجس العين بدم الحيض سعمومات الإزالة، بعد منع شمول أخبار العمو له، بدعوى بذر ابتلاء المصني بدم نجس العين، فيصرف عنه إطلاقات الأخبار حيث إن المتبادر منها برادة الأفراد الشائعة، وهي دم لمسلم وغيره من الحيوانات التي يتعارف ذبحها^(١)

و فيه ما لا يحفى؛ فإن مقتضاه عدم العفو عن دم أغلب الحيوانات التي يحل أكلها، فصلاً عن غيره، بل عدم العمو عن دم ما يتعارف ذبحه أيضاً إلا عن خصوص القسم الذي يتعارف وصوله إلى الثوب كدم دبحه، لا مطلق دمه، وهو كما نرى

وكيف كان فقد ظهر لك في الفرع السابق بطلان دعوى الانصراف في مثل هذه الموارد بواسطة الندرة، وأن الشك في حكم الدم في هذه الموارد ليس إلا لخصوصيات أخر لو لا تلك الخصوصيات لم يكن يرتاب أحد في استفادة حكمه من هذه الأدلة، كما أنه لو لم يكن الحكم - الذي تضمنته هذه الروايات - العمو الغير المناسب لدم نجس العين، بل كان حكماً آخر - كوجوب إعادة الصلاة و لو مع الجهل به، أو وجوب غسل الثوب - الذي رأى فيه الدم - خمس مرات، مثلاً - لم يكن يتوهم أحد انصرافها عن دم الكافر وشبهه، فمشؤ توهم الانصراف ليس

(١) النجاشي الباصرة ٣٢٨:٥.

لَا سائر الحصوصيات التي لا ينبغي الالتفات إليها ما لم تتحقق صارفتها للإطلاق، لا بدرة الابتلاء، وإلا فربّ دم يكون فرض الابتلاء به أبعد من دم نجس العين مراتب، ومع ذلك لا يرتاب أحد في استفادة حكمه من هذه الروايات، كدم النّصان ودم المعرجين وغيرهما من الحيوانات الوحشية والطيور التي يحلّ أكلها، مع أنّه ربما يكون فرض الابتلاء به مجرد الفرض، فضلاً عن ندرته، كما هو واضح.

ثمّ إنّ مقتضى ظاهر النصوص وفتاوى بل صريح كلمات الأصحاب في فتاويهم ومعافاة إجماعاتهم المحكيّة: عدم الفرق في دم ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل.

و ربما يشكل ذلك بمعارضة أخبار العفو بالنسبة إلى دم غير المأكول لموثقة ابن بكير، الواردة في باب الصلاة.

قال: سأل زرارة أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الثعالب والعنك والسجّاب وغيره من البر، فأخرج كتاباً زعم أنّه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله «إِنَّ الصلاة في وبر كلّ شيء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكلّ شيء منه فاسدة لا تقبل ثلث الصلاة حتّى يصلى في غيره ممّا أحلّ الله أكله» ^(١) الحديث. والمراد بعموم «كلّ شيء» بحسب الظاهر بقريّة ما قبله هو الأجزاء والعصلات التي لها نحو استقلال وعوان في العرف، كاللحم والعظم والشحم وادم ونحوها، فمثل هذه الأشياء بمساوئها الإجمالية أفراد للعامة، فاستفادة عدم

(١) الكافي ١/٣٩٧٣، التهذيب ٢/٢٠٩٢، الاستبصار ١/٣٨٣: ١٤٥٤، الوسائل، الباب ٢

من أبواب لباس المصلي، ح ١.

جوار الصلاة في اللحم القليل أو الدم القليل - مثلاً - من هذه الرواية إنما هي بالإطلاق لا بالعموم، كما أنّ دلالتها على عدم حواجز الصلاة في البول القليل أيضاً ليست إلا بالإطلاق، لكنها كادت تكون صريحة في الإطلاق، فيشكل التصرف فيها بالأخبار المتقدمة خصوصاً مع ما هو المغروس في النفس من استبعاد العفو عن قليل من لدم مع نجاسته و عدم العفو عن قليل من سائر فضلاته الطاهرة.

ولذا قد يقوى في الطر عدم العفو عن دم غير المأكول مطلقاً، كما هو خيرة كاشف الغطاء على ما حكى^(١) عنه.

و لكن مع ذلك الأقوى خلافه، لا لمجرد دعوى اعتضاد عموم أخبار العفو بالنسبة إلى مورد المعارضة بفهم الأصحاب و عملهم و نقل إجماعهم المعتصد بالشهرة، و عدم نقل خلاف يعتد به، بل لضعف ظهور الموثقة في إرادة الدم من عموم «كل شيء» بل عدم ظهوره فيه، فإن سياق الرواية يشهد بأن المراد بعموم «كل شيء» هو الأشياء التي يكون المنع من الصلاة فيها ناشئاً من حرمة الأكل بحيث لو كان حلال الأكل لكانت الصلاة فيها جائزة، فمثل الدم والمني خارج مما أريد بهذا العام.

كما يؤيد ذلك بل يشهد له: قوله عليه السلام بعد ذكر هذه الرواية و نقلها من رسول الله صلى الله عليه وآله و الأمر بحفظها: «يا ررارة فإن كان ممّا يؤكل لحمه فالصلاة في ويره و بوله و شعره و روثه و ألبسه و كلّ شيء منه جائزة إذا علمت أنّه ذكي و قد دكّاه الذبح، و إن كان غير ذلك ممّا قد نهيت عن أكله و حرّم عليك أكله فالصلاة

(١) لحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ١٢١٦، وانظر: كشف الغطاء ١٧٥ و ٢٠٠

في كل شيء منه فاسدة دكاه الذبح أو لم يذكَّه^(١) إذ الطاهر - على ما يشهد به سوق الرواية - أن المراد بـ «كل شيء» في الفقرة الأولى والثالثة ليس إلا الأشياء التي أريد منه في الفقرة الثانية، بل قوله عليه السلام: «فإن كان» إلى آخره، بحسب الظاهر تعريض على كلام رسول الله ﷺ، وبيان لما يفهم من الوصف الواقع فيه، فيجب أن يتحدد موضوعهما والله العالم.

تنبيه: لا فرق في الدم الذي هو أقل من الدرهم - مما عرفت العفو عنه في الثوب و البدن - بين أن يكون مجتمعاً أو متفرقاً، بلا خلاف فيه على الظاهر ولا إشكال؛ لدلالة الأخبار المتقدمة عليه، بل صراحة بعضها فيه.

و أما ما زاد عن ذلك فإن كان مجتمعاً، فقد عرفت أنه تجب إزالته بلا خلاف فيه في الجملة نصاً و فتوى.

(و) أما (إن كان متفرقاً) فقد اختلفوا فيه على أقوال.

(قيل: هو عفو) فيلاحظ كل جرء جزء في حد ذاته موضوعاً مستقلاً لمحكم. وقد حكى^(٢) هذا القول عن كثير من القدماء والمتأخرين، بل عن الذكرى نسبه إلى المشهور^(٣).

(و قيل: تجب إزالته) كالمجتمع. و حكى^(٤) هذا القول أيضاً عن جملة

(١) راجع الهامش (١) من ص ٩٤.

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ١٢٥٦، وانظر: المبسوط ٣٦:١، والسرائر ١٧٨:١، والمختصر سابع: ١٨، و مدارك الأحكام ٣١٨:٢، والحدائق الناضرة ٣١٦-٣١٥:٥، وذخيرة المعاد: ١٥٩.

(٣) حكاهما عنه صاحب الجواهر فيها ١٢٦:٦، وانظر: للذكرى ١٣٧:١.

(٤) حاكي هو للعلملي في مفتاح الكرامة ١٦٦:١، وكذا صاحب الجواهر فيها ١٢٦:٦، وانظر: =

من القدماء والمتأخرين، بل عن بعض نسيته إلى الشهرة^(١)، وعن آخرين إلى أكثر المتأخرين^(٢).

(و قيل: لا تجب) إزالته (إلا أن يتفاحش) كما عن نهاية الشيخ و معتبر المصنف^(٣)

و استدلل للقول الأول: بمرسلة جميل عس أبي جعفر عليه السلام و أبي عبدالله عليه السلام أنهما قالَا: «لا بأس بأن يصلي الرجل في الثوب و فيه الدم متعرقاً شبه النضج، و إن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم»^(٤).

و صحيحة عبدالله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما تقول في دم البراغيث؟ قال: «ليس به بأس» قال: قلت: إنه يكثر و يتفاحش، قال: «و إن كثر» قلت: فالرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلي

• المراسم: ٥٥، و الوسيلة: ٧٧، و تحرير الأحكام ٢٤:١، و تذكرة الفقهاء ٧٤:١، الفرع الثالث من المسألة ٢٣، و قواعد الأحكام ٨:١ و مختلف الشيعة ٣٢١:١، المسألة ٢٣٦، و منتهى المطالب ٢٥٣٣، الفرع الأول، و نهاية الإحكام ٢٨٧:١، و البيان ٤١:١، و النكرى ١٣٧:١، و التنقيح الرائع ١٤٩١، و جامع المقاصد ١٧٢:١، و روض الجنان ١٦٦، و الروضة البهية ٣٠٢-٣٠٢،١، و كشف الالتباس ٤٥٦:١، و كشف المعطاء: ١٧٥.

(١) حكاه عن الصيمري في كشف الالتباس ٤٥٦:١ العاملي في مفتاح الكرامة ١٦٦:١ و كذا صاحب الجواهر فيها ١٢٦:٦.

(٢) حكاه عاملي في مفتاح الكرامة ١٦٦:١ ١٦٧، و كذا صاحب الجواهر فيها ١٢٦:٦ عن روض الجنان: ١٦٦، و ذخيرة المعاد: ١٥٩.

(٣) حكاه عنهما العاملي في مدارك الأحكام ٣١٨:٢، و انظر: النهاية: ٥٢، و المعتبر ٤٣٠:١-٤٣١.

(٤) تقدم تحريرها في ص ٧٣، للهامش (١).

ثم يذكر بعد ما صلى، أيعيد صلاته؟ قال: «يعسله و لا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلاة»^(١).

و عن العلامة في المختلف الجواب عن الاستدلال بالصحيحة: بأن «مجتمعاً» كما يحتمل أن يكون خبراً لـ «يكون» يحتمل أن يكون حالاً مقدّرة، و اسمها ضمير يعود إلى «نقط الدم» و «مقدار» خبرها، و المعنى: إلا أن يكون نقط الدم مقدار الدرهم إذا قدر اجتماعها^(٢). انتهى.

و أورد عليه بوجوه، أوجهها: أنه على تقدير كونه حالاً أيضاً ظاهرها إرادة الاجتماع الفعلي لا الفرضي.

توضيح المقام. أنه يحتمل أن يكون «مقدار الدرهم» بالرفع اسماً لـ «يكون» و «مجتمعاً» خبره، و مقتضاه كون العنصر عن مقدار الدرهم في الجملة معروفاً لديهم.

و يحتمل أن يكون بالنصب خبراً لـ «يكون» و «مجتمعاً» خبراً بعد خبر، بطير قولنا: هذا حلو حامض. فعلى هذين التقديرين دلالة على المدعى واضح. و يحتمل أن يكون حالاً إما من «مقدار الدرهم» فمعناه: إلا أن يكون الدم المتحقق في ضمن النقط المفروضة في الثوب مقدار الدرهم حال كون هذا المقدار مجتمعاً بأن يكون بعض النقط أو جميعها بسعة الدرهم فما زاد. فعلى هذا التقدير أيضاً شاهد على المدعى، و إما من ضمير «يكون» الراجع إلى الدم.

(١) تقدّم تخريجها في ص ٧٢، الهامش (٣).

(٢) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٣١٩:٢، وانظر: مختلف الشيعة ٣٢٢:١، دبل المسألة

و حيثئذ فإن أريد بالمرجع الطبيعة بلحاظ تحققها في ضمن جميع أفرادها المفروضة في اثوب، وحب التصرف في ظاهر «مجتمعا» بحمله على إرادة فرض الاحتماع، و إلا لتحقق التسامي بينه و بين ما فرضه السائل من كونه مقطعا، إلا أن يجعل الاستثناء منقطعا، و هو خلاف الظاهر.

وإن أريد به الطبيعة بلحاظ تحققها في ضمن كل فرد فرد، كان أيضاً شاهداً على المطلوب، لكن الأنسب على تقدير إرادة هذا المعنى جعله خبراً بعد خبر؛ إذ ليس لأفراده المفروضة أحوال مختلفة حتى يراد إثبات الحكم لها في بعض أحوالها، كما لا يخفى على المتأمل.

إذا عرفت ذلك، فنقول: كون «مجتمعا» خبراً بعد خبر أحوالاً من الخبر أقرب المحتملات، و أنسب بحفظ ظاهره.

لكن الإيضاف عدم الوثوق بهذا الاستظهار بحيث يرفع اليد به عن العمومات الدالة على وجوب الإزالة.

و أما مرسله جميل: فقد نوقش فيها: بضعف السند، و احتمال إرادة فرض الاجتماع من قوله «ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم»

و فيه: أنه لا ينبغي الالتفات إلى ضعف السند بعد كون الرواية معمولاً بها لدى الأصحاب، خصوصاً مع كون المرسل ممن ادّعى الإجماع على تصحيح ما يصح عنه^(١).

و أما حمل الرواية على إرادة فرض الاجتماع فهو تأويل ملامتص.

(١) راجع احتبارة معرفة الرجال. ٧٠٥/٢٧٥.

هذا، مع أنَّ الظاهر أنَّ كلمة «إن» في قوله عليه السلام: «وإن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك» وصية، فيكون قوله: «فلا بأس ما لم يكن الدم مجتمعاً» تعريضاً على الكلام السابق، فعلى هذا يتعين إرادة الاجتماع العيني لا العرضي، كما هو واضح.

و يمكن الاستدلال أيضاً: بخبر الجعفي، بل و حسنة محمد بن مسلم، كما ستعرف تقرّبه عند التكلّم في أدلة الحصر.

احتجّ القائلون بوجوب الإزالة: بعمومات الإزالة، و خصوص صحيحة ابن أبي يعفور، المتقدمة^(١)، بدعوى ظهورها في إرادة فرض الاجتماع.

و بإطلاق الأمر بإعادة الصلاة على تقدير كون الدم أكثر من قدر الدرهم في رواية الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «هي الدم يكون في الثوب إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة، وإن كان أكثر من قدر الدرهم و كان رآه و لم يغسله حتى صلى فليعد صلاته»^(٢) و حسنة ابن مسلم^(٣)، قال: قلت له: الدم يكون في الثوب عليّ و أنا في الصلاة - إلى أن قال -: «هو لا إعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم، و ما كان أقل من ذلك فليس بشي، رأيت قتل أولم ترم، و إذا كنت قد رأيت و هو أكثر من مقدار الدرهم فضيحت غسله و صليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه»^(٤) فإن إطلاقهما شامل لصورتَي الاجتماع و التفريق و فيه: أنَّ العمومات مخصصة بما عرفت و ستعرف

(١) هي ص ٧٢ و ٩٧.

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٧٢، الهامش (٤).

(٣) هي ص ١١١، و محمد بن مسلم.

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٧٣، الهامش (٢).

و أمّا صحيحة ابن أبي يعفور فقد عرفت أنها على خلاف المطلوب أدل، و

لا أقل من إجمالها

و أمّا الخبران: فيتوجه على الاستدلال بهما: أن المتبادر من تعليق الحكم

على الطبيعة، إنما هو بملاحظة كل فرد فرد، لا مجموع الأفراد، فحيثما بحر فيه

يصدق على كل فرد فرد أنه أقل من مقدار الدرهم.

ثم لو سلم ظهورهما في ملاحظة التقدير بالنسبة إلى مطلق الدم الواصل إلى

الثوب أعم من أن يكون واحداً أو متعدداً، تعيّن صرفهما إلى إرادة الدم المجتمع؛

جمعاً بينهما و بين مرسلّة جميل، الحاكمة على مثل هذه الظواهر لو لم يقن

بانصرافهما في حدّ ذاتهما إلى إرادة الدم الواحد المجتمع.

ثم لو أعمض عن جميع ذلك، فنقول، إن المتبادر من مرسلّة جميل و خبر

الجمع في كونهما مسوقين لبيان عدم كون هذا المقدار من الدم في الثوب مانعاً من

الصلاة فيه، فكأن ثوب يكون فيه دم أقل من الدرهم تجوز الصلاة فيه، فلو كان

على المصلي أثواب متعدّدة يصدق على كلّ منها أن الدم الكائن فيه أقل من

الدرهم، فلا بأس بالصلاة فيه بمقتضى إطلاق الروايتين، فصحّ بعض الأثواب إلى

بعض و ملاحظة التقدير بالنسبة إلى الجميع - كما صرح به بعض القائلين بهذا

القول - ممّا لا وجه له.

و دعوى إرادة جنس الثوب - الشامل لمطلق الثياب - الذي ليسه المصلي

عارية عن الشاهد، كما أن مقتضى ظاهر رواية [مشي بن عبد السلام] ^(١) المتقدّمة ^(٢)

(١) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية، وأبي بصير، و الصحيح ما أثبتناه.

(٢) في ص ٧٠.

في صدر المسحت، الواردة في دم حكة الجلد: كون البدن في حد ذاته موضوعاً مستقلاً للحكم، فيستفاد العموعه من تلك الرواية، ويستفاد العموعه في ثوبه إذا كان أقل من الدرهم من هذه الروايات، فلا وجه لانضمام أحدهما إلى الآخر، كما هو صريح بعضهم.

اللهم! إلا أن يناقش في تلك الرواية ببعض ما عرفت في محلّه، و يقال: إن العموعه عن البدن إنما استفيد من أحبار الثوب بمعونة الإجماع.

(و) كيف كان فقد ظهر أن القول (الأول أظهر).

و يشهد له أيضاً كما يؤيد إرادة الاجتماع المعلي من الخبرين^(١) المتقدمين: خبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سئل عن دم البراغيث يكون في الثوب هل يمسحه ذلك من الصلاة؟ قال: «لا وإن كثر، ولا بأس أيضاً بشبهه من الرعاف ينضحه ولا يغسله»^(٢).

قوله عليه السلام: «ينضحه ولا يغسله» راجع إلى دم البراغيث، الذي سبق الكلام لبيان حكمه، فقوله عليه السلام: «ولا بأس أيضاً بشبهه من الرعاف» جملة معترضة سبقت للتنبيه على مساواة دم الرعاف لدم البراغيث في عدم مانعيته من الصلاة إذا كان شبيهاً به في كونه شبه النصح متفرقاً غير مجتمع.

فما يظهر من صاحب الحقائق^(٣) - من الميل إلى طهارة دم الرعاف في مثل

(١) أي: خبر الجعفي ومحمد بن مسلم، المتقدمان في ص ١٠٠.

(٢) الكافي ٣/٥٩ ٨٦٠، التهذيب ١/٢٥٩: ٧٥٣، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات،

ج ٧.

(٣) الحقائق الناضرة ٥: ٣٠٩.

الفرص، حيث إنه لو لم يكن طاهراً لكان الأمر ينصحه موجباً لتكثير نجاسته -
صحيح؛ فإنه وإن كان قد يترأى من الرواية ذلك لكن يتعين صرفها إلى ما ذكرنا،
جمعاً بينها وبين صحيحة ابن أبي يعفور، المتقدمة^(١) وغيرها من الأخبار الدالة
على نجاسته.

و كيف كان فالرواية صريحة في العفو عن دم الرعاف الذي يشبه دم
البراغيث، و مقتضى إطلاقها: عدم الفرق بين ما لو كان مجموعته أقل من الدرهم أو
أكثر.

نعم، لا يبعد دعوى انصراف الإطلاق عما لو تفاحش الدم؛ نظراً إلى ندرة
فرض بلوغ ما يصيب الثوب من دم الرعاف شبه النضح الموجب لشبهته بدم
البراغيث مرتبة التفاحش، و كون العفو عنه دون مقدار الدرهم إذا كان مجتمعاً
منبعداً، فيكون الاستبعاد المعروف في الذهن بضميمة ندرة الفرض منشأ
لصرف الإطلاق، و ليس نظيره بدم البراغيث - الذي ورد التصريح بنفي البأس
عن كثيره - منافياً لذلك؛ لأن التشبيه إنما وقع بين حكميهما، لا بين الموضوعين
حتى يقتضي إطلاق التشبيه عموم المتزلة، كما لا يخفى على المتأمل.

و الحاصل. أن دعوى خروج فرص التفاحش من منصرف هذه الرواية
فضلاً عن غيرها من الأخبار المتقدمة غير معيدة، فيشكل بالسبب إليه رفع اليد عن
عمومات الإرادة، فينتج بذلك اختيار القول الثالث، و إلا فلا دليل عليه
بالخصوص، عدا المرسل المحكي عن دعائم الإسلام عن السائر و الصادق عليهما السلام

أُتِيها قالا «هي الدم يصيب الثوب يعمل كما تعمل النجاسات» و رخصاً في الصبح اليسير منه و من سائر النجاسات مثل دم البراغيث و أشباهه، قالا «إذا تمحش غسل»^(١)، و هو مع ضعف سنده لا يصلح إلا للتأييد.

و كيف كان فالقول باعتبار عدم التعاحش لو لم يكن أقوى فلاريد هي أنه أحوط، بل لا ينبغي ترك الاحتياط بإزالة ما راد عن المقدار المعمو عنه في الدم المتفرق أيضاً خصوصاً إذا كان في ثوب واحد، فإن القول بوجوبها في العرض لا يخلو عن وجه، وإن كان الأوجه ما عرفت، و الله العالم.

فروع:

الأول: لو أربل عين الدم المعمو عنه من الثوب بهرك و نحوه، فالظاهر بقاء حكمه، أي العفو عنه؛ فإن الأصل بقاء الثوب على ما كان عليه من جوار الصلاة فيه.

و يدل عليه أيضاً الأحبار المتقدمة بالفحوى.

الثاني: لا يلحق بالدم المانع المتنجس به؛ لعدم الدليل عليه.

و دعوى عدم زيادة حكم الفرع عن أصله، غير مسموعة في الأحكام التعبدية.

نعم، لو وقع مانع ظاهر في الدم و استهلك فيه بحيث لم يخرج الدم من مساه، لم يتغير حكمه.

و كذا لو أصاب الثوب المتنجس بالدم المعمو عنه مائع طاهر فتنجس،

(١) دعائم الإسلام ١: ١١٧، و عنه في البحار ٩/٩٢: ٧٧.

ولم يكن مؤثراً في زيادة نجاسة الثوب على وجه يستند إليه عرفاً بفعاله بالمتنجس، كما لو وقع قطرة ماء على المكان النجس ولم ينعذ إلى ما حوله بمقدار يعتد به عرفاً، أو ألقى الثوب المتنجس بالدم في ماء كثر وأخرج مع بقاء عين الدم فيه، أو أصابه المطر كذلك، والظاهر بقاءه على ما كان؛ إذ لم يتغير الموضوع عرفاً، فليستصحح حكمه، والله العالم.

الثالث: لو تردّد الدم الذي رؤي في الثوب بين كونه ممّا عفي عنه أو من دم الحيض ونحوه، استُصحب جواز الصلاة في الثوب.

ولا يصح في مثل المقام من الشبهات الموضوعية - التي لم يكن الشك فيها ناشئاً من إجمال المخصص - التمسك بعمومات الإرالة، كما تقرّر في محله.

وكذا لو تردّد بين كونه أقل من الدرهم أو أكثر، لا لأجل الجهل بمقدار الدرهم، الذي عرفت فيما سبق حكمه، بل لعوارض خارجية، كما لو كان كحطّ مستطيل، أو كان متفرّقاً وقلما باعتبار التقدير في الدم المتفرّق أيضاً، فتردّد بواسطة استطالته أو تفرّقه بين الأقل والأكثر، فلا يمكن إحرار أحد الوصفين بالأصل؛ لأن الأصل لا يجدي في تشخيص مقدار الحوادث، فالمرجع استصحاب جواز الصلاة في الثوب إن كان مسبوقاً بالعلم، واستصحاب المنع إن كان مسبوقاً بالسمع، كما لو كان في السابق مشتملاً على دم كثير، فأزيل عنه وبقي مقدار يسير منه مردّد بين كونه أقل من الدرهم أو أكثر.

ولو لم يكن له حالة سابقة معلومة أو منع من استصحابها مانع، كما لو كان من أطراف الشبهة المحصورة، وجبت إرالته؛ لقاعدة الاشتغال.

و كذا الكلام في العرض السابق لو فرض تعدد استصحاب حوار الصلاة في الثوب بواسطة العلم الإجمالي أو غيره من الموانع.

و قد يقال في مثل المقام بانتثانه على أن طهارة الثوب هل هي شرط في الصلاة أو أن نجاسته مائعة منها؟ فعلى الأول يجب إحرازها، و على الثاني لم يجب لأصالة عدم المانع.

و فيه: ما تقرّر في محله من أنه لم يتحقّق لهذا الأصل مستند، عدا الاستصحاب، و المفروض عدم جريانه في المقام؛ لعدم العلم بالحالة السابقة، أو لكونه من أطراف العلم الإجمالي.

و استصحاب عدم حدوث ما يمنع المكلف من الدخول في الصلاة لا يجدي في إثبات عدم مائعية النجاسة الموجودة؛ إذ لا اعتداد بالأصول المثبتة، كما تقدّم تحقيقه في باب الوضوء في مسألة ما لو شك في وجود الحاجب أو حاجبية الموجود عن وصول الماء إلى البشرة، فراجع^(١)

و لكنك ستعرف في كتاب الصلاة في مسألة الصلاة فيما يشك في كونه ممّا يؤكل لحمه أنه على القول بالمانعية لأحاجة إلى إحرار عدم مائعية الموحود؛ كي يكون من الأصول المثبتة، فبناء المسألة على ذلك لا يحلو من قوّة.

الرابع: لو اجتمع الدم و تراكم بعضه على بعض، أشكل استفادة العموم عما دون الدرهم منه من النصوص و الفتاوى؛ لإمكان دعوى انصرافها عن ذلك، ولأحوط لتجنّب عنه إذا اجتمع بقدر الحمصة و ما زاد، كما تبّهنا عليه في توجيه

(١) ج ٤ ص ٦٢ و ما بعدها.

رواية^(١) مثنى بن عبد السلام، الواردة في دم حكة الجلد.

الخامس: لو تفتى الدم من أحد جانبي الثوب إلى الآخر، قدم واحد على الطاهر بنظر العرف.

نعم، لا يعد صدق الدم المتعدد في بعض فروعه، فحيث يراعى التقدير بالنسبة إلى مجموع الجابين بناءً على فرض الانضمام، وإلا فكل منهما دم مستقل يراعى حكمه، والله العالم.

(و تجوز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه منفرداً وإن كان فيه نجاسة لم يُغف عنها في غيره) مما تتم الصلاة فيه منفرداً بلا حلا في فيه في الجملة، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

و يشهد له جملة من الأئمة

منها: مؤلفة زرارة عن أحدهما عليه السلام قال: «كل ما كان لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يكون عليه شيء مثل القلسوة والتكة والجورب»^(٢).

و عن عبدالله بن سنان عمن أخبره عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «كل ما كان على الإنسان أو معه مما لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس أن يصلي فيه وإن كان فيه قدر مثل القلسوة والتكة والكمرة»^(٣) والنعل والحفّين وما أشبه ذلك»^(٤).

و مرسل حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلي في الحفّ

(١) تقدّم نخرجها في ص ٧٠، قلها مثنى (١).

(٢) التهذيب ١٤٨٢/٣٥٨٠٢، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٣) الكمرة الحفاظ، أو كيس يأخذها صاحب السلس. مجمع البحرين ٤٧٧:٣ «كمرة».

(٤) التهذيب ٨١٠/٢٧٥٠٩، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب النجاسات، ح ٥.

الذي قد أصابه قدر، قال: «إذا كان ممّا لا تتم الصلاة فيه فلا بأس»^(١).

و مرسلة ابن أبي البلاد عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا بأس بالصلاة في الشيء الذي لا تجوز الصلاة فيه وحده يصيبه القذر مثل القلنسوة والتكة والجورب»^(٢).

و خبر زرارة، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: «إن قلستوني وقعت في بول فأخذتها ووضعناها على رأسي ثم صليت، فقال: «لا بأس»^(٣).

و عن الفقه الرضوي: «إن أصاب قلنسوتك أو عمامتك أو التكة أو الجورب أو الحف مني أو بول أو دم أو غائط فلا بأس بالصلاة فيه، وذلك إن الصلاة لا تتم في شيء من هذه»^(٤).

و ربما استشعر من عبارات بعض القدماء - كالراوندي و أبي الصلاح و سائر حيث اقتصرُوا على القلنسوة والتكة والجورب والحف والعمل^(٥) - الخلاف في الكتيبة المزبورة.

و لعل مرادهم التمثيل، وإلا فلمطة. «كل ماء» و «مثل» و ما أشبه ذلك، الواردة في النصوص حجة عليهم.

ثم إنه قد حكى عن الصدوق أنه عدّ العمامة من جملة ما لا تتم فيه الصلاة

(١) التهذيب ١/٢٧٤: ٨٠٧ و ١٤٧٩/٣٥٧: ٢، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الجاسات، ح ٢

(٢) التهذيب ٢/٣٥٨: ١٤٨١، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب التجاسات، ح ٤.

(٣) التهذيب ٢/٣٥٧-٣٥٨: ١٤٨٠، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الجاسات، ح ٣

(٤) الفقه لمنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٥، و عنه في الحقائق للماضرة ٣٣٥: ٥.

(٥) الكافي في الفقه: ١٤٠، المراسم ٥٥-٥٦، و حكى عبارة الراوندي العلامة الحلي في

مختلف الشيعة ١/٣٢٥-٣٢٦، المسألة ٢٤٢

وحده^(١)، كما في الفقه الرضوي^(٢).

و حمله بعض على إرادة العمامة الصغيرة التي لا يمكن التستر بها^(٣)
و فيه ما لا يحصى، إذ كيف يمكن تزيل الإطلاق على إرادة مثل هذا العرد
الذي لم يُعلم كونه مصداقاً حقيقياً للمطلق!

و ربما قيل في توجيهه، بأن العمامة ما دامت باقية على هيئتها لا يمكن
التستر بها، ولا عبرة بإمكانه على تقدير تغيير الهيئة و خروجها من مصداق
العمامة، وإلا فيمكن فرضه بالنسبة إلى القلنسوة و نحوها أيضاً.

و فيه ما لا يحصى من الفرق بين الإمكانين؛ فإن تعبير هيئة العمامة و الاثرار
بها ليس أمراً خلاف المتعارف، بخلاف القلنسوة، بل لنا أن نقول: إن المتبادر من
المصوص و انعتاوي إنما هو جواز الصلاة في كل ثوب لا تتم الصلاة فيه وحده، و
العمامة في حد ذاتها ثوب قابل لأن يُلَفَّ على الرأس، فيصدق عليه اسم العمامة،
أو يُشَدَّ على الوسط و يُستتر به، فيطلق عليه اسم المنزر، فهو في حد ذاته ثوب
تجوز الصلاة فيه وحده.

و يحتمل قوياً أن الصدوق استظهر من الروايات دوران الجواز و المنع مدر
سائرية الثوب بالفعل و عدمها، فكل ثوب لبسه المصلي إن كان ساتراً لعورته
بحيث حار له الصلاة فيه وحده، وجبت إزالة التجاسة عنه، وإلا لم تجب،

(١) حكاه عنه صاحب الحواهر فيها ١٢٩:٦، وانظر: الفقيه ٤٢:١، ذيل ح ١٦٧.

(٢) راجع ص ١٠٨.

(٣) حكاه المحقق الحلبي في المعتمد ٤٣٥:١ عن الراوندي، و تبعه العامل في مدارك الأحكام

ولا تجب إزالتها عن العمامة، بل وكذا القميص القصير الغير الساتر للعبورة وإن أمكن التستر به بشذو على الوسط. فالمدار على حوار الصلاة فيه وحده بالفعل لا بالعرض

كما أنه يحتمل أن يكون عد العمامة في الرصوي ممّا لا تتم الصلاة فيه وحده بهذه الملاحظة.

و هذا المعنى وإن لم تكن إرادته من مثل قوله ﷺ «كُلُّ مَا لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَحْدَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ بَعِيداً لَكِنَّ الْمَتَبَادِرَ مِنْهُ - خصوصاً بملاحظة ما في الروايات من التمثيل بالنكّة والقلسوة و نحوهما المشعر بكون وجه عدم الجوار صعر الثوب لا عدم التستر به بالفعل - إنّما هو إرادة التوصيف بالنظر إلى نفس الثوب من حيث هو، لا بملاحظة كونه بالفعل ساتراً أو غير ساتر، ولا سيما بعد اعتضاده منهم الأصحاب و فتواهم، فتوهم إرادة المعنى الأول من أخبار الباب ضعيف، وعدّ العمامة و نحوهما ممّا لا تتم الصلاة فيه منفرداً في غير محلّه.

و الرضوي بنفسه لا يصلح دليلاً لإثبات ذلك، خصوصاً مع مخالفته لفتوى الأصحاب، مع أنّ في العدول من التمثيل بالعمامة إلى التمثيل بالقلسوة في لأخبار السابقة تنبيهاً على عدم العفو عن العمامة، كما لا يخفى.

تنبيهات:

الأول: مقتضى إطلاق المتن و غيره: عدم الفرق فيما لا تتم الصلاة فيه وحده بين كونه ملبوساً أو محمولاً، بل قضية تخصيصهم بالحكم بوجوب الإزالة

- في صدر المبحث - بالثوب و البدن: خروج المحمول من موضوع هذا الحكم، و عدم وجوب الإزالة عنه مطلقاً، سواء كان ممّا تتم الصلاة فيه أم لا، و قد عرفت فيما سبق أنّه لا يخلو عن قوّة.

ثمّ إن قلنا بعدم جواز حمل المتنجّس يمكن التفصيل فيه أيضاً - كالثوب - بين ما لا تتمّ فيه الصلاة و بين غيره؛ لقوله عليه السلام في مرسله ابن سنان، المتقدمة (١) «كلّ ما كان على الإنسان أو معه» إلى آخره، فإنّ ظاهره إرادة المحمول بما معه، و ربما يستدلّ له أيضاً بالأولوية.

و فيها تأمل.

و حكى عن غير واحد من الأصحاب المنع من حمل المتنجّس مطلقاً، و تخصيص التفصيل بين ما تتمّ فيه الصلاة و ما لا تتمّ بالملايس (٢) و ربما تكفّروا في توحيه المرسله بما لا ينافي مذهبهم، أو أجابوا عنها بضعف السند.

و هن بعضهم تقييد الملايس أيضاً بما إذا كانت في محالّها (٣)، فلو لبس القسوة في رجله و الجورب في يده، لم يعم عنه، بدعوى أنّ هذا هو المتبادر من أدلّته

(١) في ص ١٠٧.

(٢) حكاه البحراني في المحقائق الناضرة ٣٣٥:٥ عن ابن إدريس في السرائر ١٨٤:١، و ٢٦٣-٢٦٤، و العلامة الحلي في منتهى المطلب ٣٦٠:٣، الفرع الأول و نهاية الأحكام ٢٨٣:١، و الشهيد في البيان: ٤٢.

(٣) حكاه البحراني في المحقائق الناضرة ٣٣٥:٥ عن العلامة الحلي في فوايد الأحكام ٨:١، و منتهى المطلب ٣٦٠:٣، الفرع الثاني، و الشهيد في البيان: ٤٢.

و فيه: أنَّ هذه الدعوى إنما تتَّجه لو كان الوارد في الأخبار نفي النَّاس عن القسوة و نحوها من حيث هي، لكنَّه ليس كذلك؛ فإنَّ ذكر القسوة و غيرها في الروايات من باب المثال، فالمدار على كون ما لبسه المصلِّي شيئاً لا تنمَّ فيه الصلاة، سواء كان لبسه لذلك الشيء على النحو المتعارف فيه أم لا، عاية الأمر أنَّه متى لبس الجورب - مثلاً - في يده يكون كثوبٌ جديدٌ مخترعٌ لليد بهذه الكيفيَّة، و لا ضير فيه، كما هو واضح.

الثاني: مقتضى إطلاق النصوص و الفتاوى - كما هو صريح بعضهم^(١) - عدم الفرق في المجاسة الكائنة في الثوب الذي لا تنمَّ الصلاة فيه و حده بين أن تكون من فضلات غير المأكول كبله و روثه مع بقاء عينها فيه، و بين غيرها من النجاسات و المتنجَّسات.

و هو لا يخلو عن إشكال؛ لمعارضة إطلاق أخبار الباب لإطلاق موثقة ابن بكير، المتقدمة^(٢) في المسألة السابقة، التي وقع فيها التصريح بعدم جواز الصلاة في بول غير المأكول و روثه و ألبانه و كلِّ شيء منه، و ليس تقييد تلك الموثقة بما إذا كانت الفضلات في الثوب الذي تنمَّ فيه الصلاة بأهون من حمل هذه الروايات على إرادة بيان عدم مانعيَّة المجاسة من حيث هي في الثوب الذي لا تنمَّ الصلاة فيه.

اللَّهمَّ إلَّا أن يقال باعتضاد إطلاق هذه الروايات بفهم الأصحاب و فتوهم. هذا، مع إمكان أن يدَّعى أنَّ المستادر من قوله عَلَيْهِ السَّلَام في موثقة زرارة،

(١) راجع: جواهر الكلام ١٣٠: ٦.

(٢) في ص ٩٤.

المتعمّمة^(١) «فلا بأس أن يكون عليه الشئ» مطلق الشئ الذي لا تحور مصحته في الصلاة أعم من النجاسة و من فضلات غير المأكول.

كما يؤيد ذلك بل يشهد له رواية الحلبي، الآتية^(٢) الدالة على جوار الصلاة فيما لا تتم فيه الصلاة وحده، فتكون هذه الموثقة بل وكذا الرواية الآتية بإطلاقها حاكمة على الروايات الدالة على اشتراط طهارة الثوب و خلوه عن فضلات غير المأكول؛ لكونها ناظرة إليها.

و كيف كان فالاحتياط مما لا ينبغي تركه، والله العالم.

الثالث: يظهر من بعض بل ربما يُستظهر من المشهور إطلاق العموم عما لا تتم الصلاة فيه و إن كان متحداً من أعيان النجاسات، كالحُفّ المتحد من جدد الميتة، و القنسوة المسوحة من شعر الكلب و الحنزير.

و يشكل ذلك بما دلّ على عدم جوار الصلاة في الميتة مطلقاً حتى في شمس^(٣) النعل

مثل: ما رواه ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام في الميتة، قال: «لا تصلّ في شيء منه ولا في شمس^(٤)».

و ما رواه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التي تُساع في

(١) في ص ١٠٧.

(٢) في ص ١١٦.

(٣) شمس: أحد سيور النعل. لسان العرب ١٨٠٨ «شمس».

٢١ - سديد ٧٩٣/٢٠٣:٢، فومئذ، الباب ١ و ١٤ من أبواب لباس المصلّي، ح ٢ و ٦.

لسوق. فعلى «أشتر وصل فيها حتى تعلم أنه ميت»^(١) بعينه»^(٢)

و جبر علي بن [أبي] حمزة أن رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام - وأما عنده - عن الرجل يتقلد السيف و يصلّي فيه، قال: «نعم» فقال الرجل: إن فيه الكيمحت، قال: «وما الكيمحت؟» فقال: جلود دواب منه ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتة، فقال: «ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه»^(٣).

و موثقة سماعة بن مهران، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام [عن] «تقليد السيف في الصلاة وفي الفراء والكيمحت، فقال: «لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة»^(٤).
و مكانة عبد الله بن جعفر إلى أبي محمد عليه السلام. يجوز للرجل أن يصلّي و معه فارة المسك؟ فكتب عليه السلام: «لا بأس به إذا كان ذكياً»^(٥).

و لا تعارض هذه الروايات الأخبار المتقدمة الباقية للباس عن الصلاة فيما لا تتم فيه الصلاة إذا كان عليه شيء من القدر، لا لمجرد كون هذه الأخبار أحص من تلك الروايات، بل لظهور تلك الأخبار في إرادة المتنجس، و انصرافها عما إذا كان الثوب بنفسه متنجساً من نجس العين.

ومن هنا قد يقوى في النظر عدم العفو عن أجزاء الميتة من غير فرق بين

(١) في ص ٤١١: «ميتة».

(٢) التهذيب ٢/٢٣٤: ٩٢٠، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب المجامات، ح ٢، وكذا الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلّي، ح ٢.

(٣) التهذيب ٢/٣٦٨: ١٥٢٠، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب المجامات، ح ٤، وكذا الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلّي، ح ٢، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والحجيرية. وهي: «و ما أثناه من المصدر».

(٥) الفقيه ١٧٢: ٨١١، التهذيب ٢/٢٠٥: ٨٠٠، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب المجامات، ح ١٢.

(٦) التهذيب ٢/٣٦٢: ١٥٠٠، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب لباس المصلّي، ح ٢.

حمئها و لئسها أو خفلقها جزءاً من الملبوس، بل ولا العفو عن الثوب المتحد من نجس العين، كالكلب و الخنزير، فإنه - مع ما عرفت مما فيه من الإشكال من حيث كونه من فضلات غير المأكول - خارج من مصرف الأخبار الدالة على الجور لكن الأخبار المانعة من استصحاب أجزاء الميت ربما يعارضها موثقة إسماعيل بن الفضل، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن لباس الجلود والحفاف و النعال و الصلاة فيها إذا لم تكن من أرض المصلين، فقال: «النعال و الخفاف فلا بأس بهما»^(١).

و لا يحفى عليك أن النمل^(٢) و الخفاف المصنوعة في غير أرض المصلين محكومة بكونها ميتة؛ لأصالة عدم التذكية، فالرواية بضميمة هذا الأصل كادت تكون صريحة في الجواز من غير فرق بين أن يكون مقصود السائل هو السؤال عن حكمها بلحاظ كونها ميتة، أو احتمال كونها من غير المأكول، و قيم احتمال كون ما يؤتى به من أرض الكفار من جلد غير المأكول يصح الاستدلال بالرواية للعفو عن أحرار غير المأكول فيما لا تتم فيه الصلاة بواسطة ترك الاستفصال مع إطلاق نفي البأس عن العمل^(٣) والخفاف.

اللهم! لا أن يكون اتخادهما من جلد غير المأكول خلاف المتعارف و كيف كان فالقدر المتيقن إنما هو دلالة الرواية على جواز الصلاة في العمل المتحد متى لا يُعتد بتذكيته و لا يحل أكل ما في يده من اللحوم و إن احتمل كونه

(١) التهذيب ٢: ٩٢٢/٢٣٤، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلي، ح ٣، و في السمع الحطية و الحجرية: والنمل و الخفاف فلا بأس بهما و ما أثبتناه كما في المصدر

(٢ و ٣) الظاهر: والنعال.

مذكّر: لأصالة عدم التذكية.

نعم، لو منعنا جريان أصالة عدم التذكية و قلنا بأن محتمل التذكية بحكم المذكي، أشكل الاستدلال بالرواية للمدعي؛ لإمكان تنزيل إطلاق نفي البأس على صورة الشك في التذكية، وكون التفصيل بين النعل و الخفاف و غيرهما من لباس الجلود بواسطة احتمال كونها من غير المأكول، فليتنامل

و يدل على نفي البأس عنه أيضاً: رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة الأبريسم و القلسوة و الخف و الرثار^(١) يكون في السراويل، و يصلى فيه»^(٢) فإن الجمع بين التمثيل - للقاعدة المذكورة في الرواية - بالخف و غيره مع أن احتمال ماعية الخف من الصلاة بحسب الظاهر إنما هو بلحاظ كونه جلد الميتة أو متجسماً أو من غير المأكول، فذكره في عداد الأمثلة يكشف عن أن المقصود بالكلية ليس بيان صابغة في خصوص التحرير، بل هي قاعدة مسوقة لبيان اختصاص الشرائط التي اعتبرها الشارع في لباس المصلي بما تتم فيه الصلاة دون غيره.

و إن شئت قلت: إن مقتضى عموم قوله «كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه» إنما هو جوار الصلاة في كل شيء من شأنه عدم جوازها فيه لو كان مما تتم فيه الصلاة، و ذكر الأمثلة مع اختلاف جهات المص فيها يؤكد هذا لعموم.

و لا يعارضه شيء من الأحبار الدالة على اشتراط الطهارة أو كونه غير ميتة،

(١) الرثار، ما يلبسه الذمي يشبه على وسطه. لسان العرب ٣: ٣٣٠ «زثر».

(٢) التهذيب ٢: ٣٥٧/١٤٧٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب لباس المصلي، ح ٢.

أو غير مأكول، لحكومة مثل هذا العموم على مثل هذه الأدلة، لكونه بمدلوله اللفظي ناظراً إليها، كما لا يخفى.

نعم، إنما يعارضه - كالموثقة المتقدمة - الأخبار الخاصة المتقدمة الدالة على عدم جوار الصلاة في أجراء الميتة ولو في شسع بعول أو قلادة سيف أو نحوهما مما لا تتم فيه الصلاة.

و ربما يُجمع بين هاتين الروایتين و بين أخبار المسع بحمل تلك الأخبار على الكراهة.

و هو لا يخلو عن إشكال؛ فإن رفع اليد عن ظواهر تلك الأخبار بهاتين الروایتين مشكل.

أما رواية الحلبي: فواضحة؛ فإن التصرف فيها بحملها على ما لا ينافي تلك الأخبار أمور من عكسه، فإن تلك الأخبار أخص من هذه الرواية، فيخصص بها عمومها، ولا ينافيه التمثيل بالخف، حيث إن العالب أحده من سوق المسلمين ويدهم التي هي أماراة التذكية، فالشك في مانعته من الصلاة عالباً لا يكون إلا لاشتماله على المجاسة العرضية، أو كونه من غير المأكول، فليتنامل.

و أما الموثقة: فهي وإن كانت قوية الدلالة على الجواز، لكنّها مع معارضتها بأخبار المسع قد يعارضها ما دلّ على عدم جواز الانتفاع بجلد الميتة، فمن هنا قد يعلب على الظن إرادة نهي البأس عن النعل والخفاف لدى عدم العلم بكوبهما من الميتة، فكأن الشارع ألقى في المورد اعتبار أصالة عدم التذكية، لا أنه أباح الصلاة فيما علم كونه ميتاً حتى يعارض الأخبار المتقدمة.

إلا بالعصر، وبأن الغسل إنما يتحقق في الثوب ونحوه بعصره، وبدونه يكون صباً لا غسلًا^(١).

و استدلل عليه أيضاً في محكيّ المنتهى. بأن الماء ينجس بحلابة الثوب، فتجب إزالته بقدر الإمكان^(٢).

و رواية أبي العباس - الصحيحة - عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إذا أصاب ثوبك من لكتب رطوبة فاعله، وإن مته جافاً فاصب عليه الماء»^(٣).

و رواية الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «سألت عن الثوب يصيبه البول، قال: «اعسله مرتين» و سألت عن الصبي يبول على الثوب، قال: «تصب عليه الماء قليلاً ثم تعصره»^(٤).

قال صاحب المدارك - بعد نقل ما سمعته من المعتبر والمنتهى -: «هذا نهاية ما استدلوا به على هذا الحكم، وفي الجميع نظر».

أما الأول: فلا أنه إنما يقتضي وجوب العصر إذا توقف عليه إحرام عین الحجاسة، ولا ريب فيه، لكن المدعى أعم من ذلك، فلا يصلح مستنداً لإيجاب العصر على وجه العموم.

و أما الثاني: فلا أن لا نسلم دخول العصر في مفهوم الغسل لغة أو عرفاً، بل

(١) حكاة عنه العملي في مدارك الأحكام ٣: ٣٢٥، وانظر: المعتبر ١: ٤٣٥.

(٢) حكاة عنه العملي في مدارك الأحكام ٢: ٣٢٥، وانظر: منتهى المطلب ٣: ٢٦٥.

(٣) التهذيب ١: ٧٥٩/٢٦١، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٤) الكافي ١: ٥٥٣، التهذيب ١: ٧١٤/٢٤٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب النجاسات، ح ٤.

والباب ٣ من تلك الأبواب، ح ١.

الظاهر تحققه بالصبّ المشتمل على الاستيلاء والجريان والانفصال، سواء عُصر أم لا.

و أما الثالث. فلأنّ جمع نجاسة الماء مع وروده على النجاسة لا انتفاء الدليل عليها، كما بيّناه فيما سبق.

سلمنا النجاسة لكن اللّازم من ذلك الاكتفاء بما تحصل به الإزالة، وإن كان بمجرد الجفاف فلا يتعيّن العصر.

و ما قيل من أنّا نظنّ انفصال أجزاء النجاسة مع الماء بالعصر، بخلاف الجفاف المجرد، فدعوى مجردة عن الدليل.

على أنّه يمكن أن يقال بطهارة المتخلف من الماء على المحلّ المفسول مع العصر و بدوئه؛ لعموم الأدلّة على طهارته بالفعل المتحقّق بصبّ الماء على المحلّ مع استيلائه عليه و انفصاله عنه، وقد اعترف الأصحاب بطهارة المتخلف في المحلّ المفسول بعد العصر و إن أمكن إخراجُه بعصر ثانٍ أقوى من الأوّل، و الحكم واحد عند التأمل.

و أمّا الروايتان. فلا دلالة لهما على المدّعى بوجه.

أما الأولى: فلأنّها إنّما تدلّ على مغايرة الفسل للصبّ، و لا كلام فيه خصوصاً مع تصريحهم بأنّ المراد بالصبّ الرشّ، و إثبات المغايرة بينهما لا يتوقّف على اعتبار العصر في الفسل، كما بيّناه.

و أمّا الثانية فلأنّها إنّما تضمنت الأمر بالعصر في بول الصبي، و الظاهر أنّ المراد به الرصيع، كما يدلّ عليه الاكتفاء في طهارته بصبّ الماء القليل عليه مع

عتبار المزنين في غيره، وهي متروكة عند الأصحاب.
و يمكن حملها على الاستحباب، أو على أن المراد بالعصر ما يتوقف عليه إخراج عين النجاسة من الثوب، فإن ذلك واجب قطعاً.
وكيف كان فلا يتم الاستدلال بها على المطلوب.
ولو قيل بعدم اعتبار العصر إلا إذا توقف عليه زوال عين النجاسة، كان قوياً،
و مال إليه شيخنا المحقق سلمه الله تعالى^(١) انتهى.

أقول: لا يبعد أن يكون مراد المستدل بالروايتين إثبات اعتبار الغسل المقابل للصب في إزالة الخبث، دفعاً لتوهم الاجترار بالأهم منهما، كما في لغسل المعتر في رفع لأحداث، فتامة الاستدلال بهما موقوفة على مقدمة مسنمة عند المستدل، وقد اعترف بها المعترض في طي كلامه، وهي توقف صدق لغسل المقابل للصب على امتلاء الماء على المحل و انفصاله عنه، فزعم المستدل أنه لا يتحقق الانفصال المعتر في مفهوم الغسل المقابل للصب في الثوب و نحوه من يرسب فيه الماء إلا بالعصر، فلو صب الماء على ثوب محشو بالقطن إلى أن رتوى وسال عنه الماء لا يحرح بذلك من كونه مصداقاً للصب المقابل للغسل؛ إذ المعتر في تحقق الغسل إنما هو انفصال العالة، لا انفصال العضالة، وغالة ما في جوفه من القطن إنما تنفصل بالعصر و نحوه، لا بإكثار الماء، فمرجع الاستدلال بالروايتين بهذا التقريب إلى الدليل الثاني الذي ذكره في المعتر، لكنه متضمن لإثبات صفراه من غير تعرض لكبراه؛ لفرض التسالم عليه، عكس ما في المعتر.

(١) مدارك الأحكام ٢ ٣٢٥-٣٢٧، وانظر: مجمع الفائدة والبرهان ٣٢٥:١.

و كيف كان فإن أراد المستدل هذا المعنى، فيأتي التكلم فيه و إن أراد إثبات اشتراط العصر بمجرد حقل الغسل قسيماً للصّب أو الأمر به في ذيل الرواية الثابتة، فعليه ما سمعته من صاحب المدارك.

و أوجه من ذلك اعتراضه على الدليل الأول؛ ضرورة أنه إن تم فإنما هو في المجاسات العينية الراسخة في الثوب، دون الحكمية التي ليس لها قدرة محسوسة.

نعم، لو أريد بالمجاسة الراسخة الماء المتنجس بملاقاة الثوب عند استعماله في تطهيره، أتجه كلامه بإرجاعه إلى الدليل الثالث المحكي عن المنتهى، و هو عمدة ما ركن إليه أغلب المتأخرين الذين وافقوا المشهور، و مقتضاه التفصيل بين الغسل بالماء القليل و غيره، كما اشتهر بينهم.

و كيف كان فلمهم في المقام أولاً إنما هو تحقيق مفهوم الغسل و تمييز ما يتوقف عليه هذا المفهوم؛ إذ لا شبهة بضاً و فتوى في اعتبار عنوان الغسل في حصول الإزالة، و عدم كفاية مطلق الصّب فيما عدا ما استثنى، كما شهدت به الروايتان المتقدمتان^(١).

فنقول: أما غسل الثوب الوسخ بالماء كغسل اليد القذرة فهو عرفاً و لغةً ليس إلا تنصيفه وإزالة وسخه باستعمال الماء بوضعه - مثلاً - في إبداء، و صبت الماء عليه، و استعمال بعض المعالجات المؤثرة في انتقال وسخه إلى الماء من العرك و الدلك و العصر و استعمال الصابون و الأسنان و نحوهما، فمتى أزيل وسخ الثوب

بانتقاله بنفسه أو بعلاج إلى الماء المستولي عليه فقد غُسل الثوب و تطهر، سواء أخرج بعد ذلك من الماء المغسول به أم بقي فيه، فأخرج الثوب من الماء فصلاً عن استخراج الماء الباقي فيه بعد إخراجهِ بالعصر و نحوه أمر أجيبني عن ماهية الغسل، بل هو من مقدمات تجفيفه لا ربط له بفعله أصلاً

و الذي يمكن أن يتوهم كونه معتبراً في مفهوم الغسل هو المرك و ذلك و نحوه من المعالجات الحاصلة في خلال الغسل عند استيلاء الماء على المحل، المؤثرة في نقل الوسج إلى الماء، لا العصر الحاصل بعده الذي لا يقصد به غالباً إلا تجفيف الثوب، و إن كان الأظهر فيها أيضاً خروجها من حقيقة الغسل، و كونها من مقدمات حصول مفهومه، لا من مقومات ماهيته.

و الحاصل: أن ما يتوقف عليه الغسل شرطاً أو شرطاً إنما هو هذه المعالجات التي لها دخل في انتقال الوسج إلى الماء مادام التشاغل بالغسل، و لا شبهة بل لا راع في اعتبارها في طهارة الثوب على تقدير كون نجاسته عينية متوقفة إزالتها على استعمال مثل هذه المعالجات، كما أنه لا نزاع في عدم الحاجة إليها على تقدير كون النجاسة حكمية أو بمنزلتها في عدم احتياج خصوص المحل منها إلى أعمال مثل هذه المعالجات، و إنما الكلام في اعتبار العصر بعد انتقال القدرة إلى الماء، و هذا أمر أجيبني عن ماهية الغسل لا بد في إثبات وجوبه من التماس دليل آخر غير أوامر الغسل.

لكن لقائل أن يقوله: إن حصول غسل الثوب و اتصافه بالنقافة بمجرد انتقال وسجه إلى الماء وحلوصه بنفسه من القدرة الراسخة فيه إنما هو فيما إذا

عن المنتهى ليس إلا ذلك، فالقول بعدم وجوبه بناءً على طهارة العسالة لا يحلو عن قوة.

ولكن الأقوى اعتباره مطلقاً، إلا أن يدل دليل على خلافه، فإننا وإن أنكرنا كون العصر بل وكذا انفصال العسالة معتبراً في مفهوم العسل لكن ليس لنا إنكار كون العسل عرفاً ولعمّة أحص من مطلق استيلاء الماء على المحل؛ ضرورة أن غسل الثوب عبارة عن تنظيفه وإزالة وسخه، فلا يتحقق غسل الثوب الوسخ بمجرد إلقائه في الماء أو إجراء الماء عليه.

و كون القذارة الشرعية الحكمية أمراً معنوياً غير محسوس لدينا لا يستلزم أن يتحقق غسلها بمجرد استيلاء الماء على المتنجس؛ لجواز أن تتوقف إراتها على ما تتوقف عليه إزالة القذارات الحسية من العرك والدلك وبحوهما، فبولا معروفة عدم اعتبار مثل هذه الأمور في غسل النجاسات الحكمية بالإجماع وغيره لأشكال عينا في اعتبارها، فإن المصادر من الأمر بغسل الثوب المتنجس الذي لا يعقل نجاسته ليس إلا إرادة الطبيعة التي من شأنها إزالة الوسخ، لا مطلق إجراء الماء عليه، فحالنا بالنسبة إلى القذارات الحكمية حال الأعمى المأمور بغسل الثوب الملطخ بالدم في أنه يجب عليه الاحتياط حتى يقطع بنظافته.

نعم، لو لم يكن مفهوم الإزالة مأخوذاً في ماهية الغسل و كان الغسل اسماً لمطلق إيصال الماء إلى الشيء أو إجرائه عليه، لم يجب عليه إلا إيجاد مسحه، لكنه ليس كذلك، فلو أمر المولى عبده بغسل ثوبٍ نظيف يتنفر طبعه عن لبسه بواسطة بعض الأشياء المقتضية له - ككونه ثوب ميبّ و نحوه - ليس للعبد الاجتزاء في

«مثاله بمجرد طرحه في الماء وإخراجه؛ لانصراف الأمر بالغسل عن مثل هذا العمل قطعاً، بل عدم كونه مصداقاً للغسل عرفاً.

نعم، لو عصر بعد إخراجه أو فركه في ماءٍ كثير ليس من شأنه التغير بالقذارات، لا يبعد صدق اسم الغسل عليه لدى العرف؛ فإنّ لاستخراج ما جذبته الشوب من الماء بالعصر ونحوه تأثيراً في النفس في رفع النعرة الحاصلة للطبع من هذا النحو من القذارات الحكمية التي ليس لها حقيقة متأصلة، والقذارات الحكمية الشرعية أيضاً لا يبعد أن تكون من هذا القليل، فيحتمل أن يكون للعصر وشبهه دخل في إزالتها فيجب.

و الحاصل: أن مفهوم الظافة والראה حقيقية كانت أو حكمية إجملاً مأخوذ في ماهية الغسل، فلا بد من القطع بحصوله في رفع اليد عن استصحاب النجاسة، ولا يحصل القطع بذلك إلا بالعصر فيما يتعارف عصره لدى غسله من الثياب ونحوها فيجب.

ولعلّه إلى هذا مظهر من قال في العبارة المتقدمة^(١) عن المدارك: «إنّا سطرنا انفصال أحرأ النجاسة مع الماء بالعصر، بخلاف الجفاف المجرد، يميّ نخيل بمصالحها بالعصر، وقد عرفت أن هذه الدعوى في محلها

فما أورده عليه صاحب المدارك من أنّه دعوى بلا دليل^(٢) في غير محلّه، مع أن قوله موافق للأصل، فعلى خصمه القائل بكفاية مطلق الانفصال إثباته.

و ممّا يؤيد اشتراط العصر. ما عن الفقه الرضوي، قال: «وإن أصابك بول

(١) في ص ١٢٠.

(٢) راجع ص ١٢٠، وكذا ملترك الأحكام ٣٢٦:٢.

في ثوبك وغسله من ماء جار مرة، ومن ماء راكبة مرتين ثم اعصره، وإن كان بول الغلام الرضيع فتصب عليه الماء صباً، وإن كان قد أكل الطعام فاعسله^(١) لكن ظاهره اعتبار عصرة بعد الغسلتين في البول الذي يعتبر في غسله العدد، لا العصر في كل غسلة كما هو ظاهر المتن وغيره.

وقد استند صاحب الحدائق إليه في إثبات العصر، والترم بظاهره^(٢)، وفاق لظاهر الصدوقين^(٣) حيث حُجِّرَ بمضمون الرضوي.

وحكي عن بعض القول بكفاية عصرة غيب العلة الأولى^(٤).
ولعله ممن يقول بطهارة الفسالة في العلة المظهرة، فيتجه حينئذٍ قوله ببعض ما عرفت مع ضعفه.

والمعجب من صاحب المستند حيث امتد في إثبات وجوب العصر إلى الرضوي، ولكنه اجتراً بعصرة واحدة محيراً بين توسيطها بين الغسلتين وتأخيرها عنهما بدعوى انجبار ضعف الرضوي بالنسبة إلى إثبات أصل العصر بالشهرة، وعدم انجازه بالنسبة إلى الخصوصية التي تضمنها^(٥).
وفيه ما لا يخفى من عدم إمكان هذا النحو من التعكيك في مثل الرضوي

(١) حكاة عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٣٥٨:٥ و ٣٨٤، وانظر: العفة المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ٩٥.

(٢) الحدائق الناضرة ٣٦٧:٥-٣٦٨.

(٣) الفقيه ٤٠١، ذيل ج ١٥٦، وحكي قول علي بن بابويه صاحب المعالم فيها (قسم نفقه). ٦٥٠ و ٦٥٥.

(٤) حكاة عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٣٦٧:٥، وانظر: النعمة الدمشقية ١٧.

(٥) مستند الشعة ٢٧١٦.

الذي لا يحتاج إلى الحبر إلا من حيث السند، وهو في الحقيقة لم يستند في فتواه إلا إلى نفس الشهرة.

و كيف كان فهل يختص اعتبار العصر بما إذا غسل الثوب بماء غير معتصم، ولو غسل في الكُر أو الجاري أو بماء المطر، لم يجب، كما اشتهر بين المتأخرين، أم لا، كما يقتضيه إطلاق غيرهم؟ وجهان: من الشك في تحقق مفهوم الغسل عرفاً بدونه، ومن إطلاق قول الصادق عليه السلام في مرسله الكاهلي: «كُلُّ شَيْءٍ يَرَاهُ مَاءُ الْمَطَرِ فَهُوَ طَهُرٌ»^(١) فإن الرؤية تتحقق بدون العصر بلا شبهة. ويثبت الحكم في الجاري بصحيفة عدم القول بالفرق.

و الظاهر عدم القول بالفرق بينه وبين الكثير أيضاً.

مضافاً إلى قول أبي جعفر عليه السلام - في المرسل المحكي عن [المختلف]^(٢) - مشيراً إلى غدير ماء: «إِنْ هَذَا لَا يَصِيبُ شَيْئاً إِلَّا وَطَّهَرَهُ».

و يؤيده ما في بعض أخبار ماء الحمام «أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجَارِي»^(٣). فهذا الوجه لا يخلو عن قوة

ثمّ إنّا إن اعتبرنا العصر في الماء المعتصم، فلا نلتزم باعتباره بالخصوص، بل نقول بكفاية كلّ فعل مؤثّر في انتقال ما جذبته الثوب من الماء من غير حاجة إلى إخراجها من الماء و عصره، فيكفي فركه في الماء أو ذلك أو إمرار اليد عليه و

(١) الكافي ٣/١٣٣، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، ح ٥.

(٢) بدل م بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «المتنهي». و الصحيح ما أبناه حيث لم نجده في المتن، بل في مختلف الشيعة ١٥: ١، ضمن المسألة ١، و عنه في مستدرک الوسائل، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، ح ٨.

(٣) التهذيب ١/٣٧٨، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، ح ١.

غير ذلك من المعالجات التي تُستعمل لإزالة القدارات الحسّية، فإنه لا يبقى مع هذه المعالجات شك في صدق اسم الغسل عليه عرفاً، بل تحقق مفهوم الغسل عند إعمال هذه المعالجات بنظر العرف أو صرح من تحققه بمجرّد إيصال الماء إلى الثوب و عصره، فلا ينبغي الاستشكال فيه.

بل وكذا لا ينبغي الاستشكال في كفاية مثل هذه الأمور في الغسل بالماء القليل لو لم نقل بنجاسة الغسالة.

و أمّا على القول بنجاستها فلا بدّ من استخراج مائه بالعصر و نحوه؛ لما عرفت أنّها من أنّ قدارة الماء الراسح في الثوب مانعة من تحقق مسمى الغسل لدى العرف بعد علمهم بقدارة الماء، لكن القدر الذي يمكن الالتزام باعتباره إنّما هو المقدار الذي يتعارف فعله في غسل الثوب من القدارات الحسّية، أي العصر المتعارف لدى التطهير، فلا تجب المبالغة في العصر؛ للعفو عمّا يبقى في الثوب بعد عصره على النحو المتعارف؛ لتبعيته للمفسول بنظر العرف، و عدم ممانعته من تحقق مفهوم الغسل، فيدلّ على العفو عنه إطلاق ما دلّ على طهارة الثوب بغسله مرتين؛ إذ المفروض عدم كون ما يبقى فيه لدى العرف مانعاً من تحقق مفهوم الغسل.

و يدلّ عليه أيضاً الإجماع و استقرار السيرة على عدم التجنّب عمّا يتخلّف في الثوب بعد غسله.

ثمّ إنّ هذا كلّه في الثوب و نحوه ممّا يرسب فيه الماء و يتعارف عصره عند غسله، و أمّا ما لم يتعارف فيه ذلك؛ لتعسّره أو تعذّره لكسره أو غلطته و صلاته،

كعص الفُرْش التي عند إصانة الماء إليها تشبه الحشبة في عدم قولها للعصر، أو لشحنه، كالوسائد واللحف وغيرهما مما فيه الحشو، فلا إشكال في تطهيره^(١) بالماء العاصم، فإنه يظهر بمجرد نفوذ الماء العاصم فيه وإحاطته به؛ لما عرفت من أن الأقوى عدم اعتبار العصر في التطهير بالماء العاصم.

ولكن لا يسمي ترك الاحتياط بفعل ما يتحقق معه مسعى الغسل العرفي من فركٍ و دلكٍ و تحريكٍ في الماء و غير ذلك مما يتعارف فعله عند نظيفه من انقذارة الصوريّة التي تنفصل عنه بسرعة.

و أمّا لو غسل بالماء القليل، فلا بدّ من التحري في استحراح غسالته بثقلٍ أو تقليبٍ أو دقٍّ أو غير ذلك من المعالجات بحيث لم يبق فيه من غسالته إلا المقدار الذي لا يعتدّ به عرفاً مما ثبت العفو عنه بالإجماع و ضرورة شرع التطهير بالماء القليل.

نعم، لو لم نفل بنجاسة المسالة، اتّجه الاكتفاء ببعض المعالجات التي يتحقق معها مسعى الغسل العرفي وإن لم تنفصل غسالته، كما هو واضح. هذا كلّه فيما لو أريد تطهير ما في جوف الفُرْش و نحوها، و أمّا لو أريد تطهير سطحها الظاهر، فالظاهر كفاية إجراء الماء على ظاهره و إمرار اليد عليه بحيث تنفصل غساله ظاهراً.

و ربما يُستشعر بل يُستظهر من بعض الأخبار الواردة في كيفة تطهير الفُرْش و نحوها أوسعيّة الأمر فيها ممّا عرفت، و عدم وجوب استخراج ما رشح

(١) في بعض النسخ: و تطهره.

فيها من الماء بالدق ونحوه.

كحبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الفراش يكون كثير الصوف فيصيبه البول كيف يغسل؟ قال عليه السلام: «يغسل الظاهر ثم يصب عليه الماء في المكان الذي أصابه البول حتى يخرج من جانب الفراش الآخر»^(١) و موثقة إبراهيم بن عبد الحميد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثوب يصبه البول فينعد إلى الجانب الآخر، وعن الفرو وما فيه من الحشو، قال: لا يغسل ما أصاب منه و من الجانب الآخر، فإن أصبت من شيء منه فاغسه، وإلا فانضمه بالماء»^(٢).

و صحيحة إبراهيم بن أبي محمود، قال: قلت للرضا عليه السلام: الطنفة و الفراش يصبيهما البول كيف يصنع بهما و هو تحين كثير الحشو؟ قال: «يغسل ما ظهر منه في وجهه»^(٣).

ولكن الإنصاف قصور هذه الأخبار عن إفادة الاجتزاء بما دون ما عرفت. أمّا ما عدا رواية علي بن جعفر: فواضح؛ لعدم التناقض بينهما و بين كون العصر أو بعبارة الغسالة النجسة المتوقف على العصر أو ما يبعد فائدته ماحوداً في مفهوم الغسل.

و أمّا رواية علي بن جعفر: فلا مانع من الالتزام بمضمونها في مثل موردها

(١) قرب الإسناد ١١١٤/٢٨١، مسائل علي بن جعفر ٣٩٧/١٩٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٢) الكافي ٣/٥٥٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٣) الكافي ٢/٥٥٣، المقنن ١٥٩/٤١٠، التهذيب ٧٢٤/٢٥٦، الوسائل، الباب ٥ من أبواب النجاسات، ح ١.

مما كان الفراش محشواً بالصوف، فإن الشيء المحشواً بالصوف لا تستقر غسالته فيه، بل تخرج من طرفه الآخر من غير احتياجه إلى العصر، وقد عرفت أن اعتبار العصر ليس شرطاً تعدياً حتى نلتزم بلرومه حتى فيما لا يتوقف انفصال غسالته عليه

بقي الكلام في بعض الأشياء التي لا تنفصل عنها الغسالة بنفسها ولا بالعصر أو الدق أو التعمير أو غير ذلك، كالصابون و الفواكه و الخبز و السمسم و الحنطة و غيرها من الحبوب و ما جرى هذا المجرى.

و قد وقع الخلاف و الإشكال في تطهيرها إذا انتفعت في الماء المتنجس بحيث نفذت النجاسة في بواطنها.

و أما لو لم ينجس إلا سطحها الظاهر، فلا ينبغي الاستشكال في طهارتها بفصلها على حد سائر الأجسام الصلبة الغير القابلة للعصر، إلا أن يكون مثل الحزف و التراب و غيرها مما ترسب فيه غسالته و لا تنفصل عنه، فينطرق فيه الإشكال حينئذ من هذه الجهة.

و كيف كان فمن جملة من الأصحاب أن ما جرى هذا المجرى لا يطهر بالماء القليل، بل تتوقف طهارته على الغسل في الكثير.

و استشكله في المدارك.

أولاً: باستلزامه للحرج و الضرر.

و ثانياً: بأن ما يتخلف في هذه الأشياء من الماء ربما كان أقل من المتخلف

في الحشايا بعد الدق و التعمير، و قد حكموا بطهارتها بذلك.

و ثالثاً بعدم تأثير مثل ذلك في المنع مع إطلاق الأمر بالعقل المتحقق بالقليل والكثير^(١).

وعن الذخيرة بعد نقل ما في المدارك الاعتراض على ما ذكره ثلثاً بقوله و في الأخير نظر؛ لأنه ليس في الأدلة - فيما أعلم - ما دُلَّ على الأمر بالعقل في كل مادة بحيث يشمل مورد النزاع؛ لاختصاصها بالبدن و الثوب و بعض الموارد الخاصة، فتعدية الحكم إلى غيرها تحتاج إلى دليل^(٢). انتهى

و أجيب عن ذلك. بأنه يستفاد من تنبُّع الأخبار و كلمات الأصحاب أنَّ كل جسم متنجس حاله حال الثوب و البدن في قوله للتطهير، و التشكيك في ذلك سفسطة.

و كيف كان فالذي يقتضيه التحقيق أنَّ ما كان من هذا القبيل فإن كان ممَّا لا ينفذ فيه الماء إلّا و هو خارج من حقيقته كالقند و السكر و ما جرى هذا المجرى، فهو كالمائعات المضافة غير قابلٍ للتطهير لا بالقليل و لا بالكثير. وإن لم يكن كذلك - كالأمثلة المتقدمة - يطهر بفعله في الكثير النافذ في أعماقه بلانماثل في ذلك، بل عن بعض نفي الخلاف فيه^(٣).

نعم، يظهر من طهارة شيخنا المرتضى عليه السلام نوع تردّد في قبول مثل الصابون و الحسطة و السمسم و غيرها من الأمثلة المذكورة للتطهير بالكثير أيضاً؛ نظراً إلى قوّة احتمال كون ما ينفذ في أعماق مثل هذه الأشياء أجزاءً لطيفة ماثلة يشكُّ في

(١) مدارك الأحكام ٣: ٣٣١.

(٢) حكاة عنها المحرقي في الحقائق الناصرة ٥: ٣٧٢ - ٣٧٣، ونظر ذخيره المعاد: ١٦٣.

(٣) حكاة الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة. ٣٧٩ عن صاحب المعالم فيها (قسم الغقه): ٣٧٨

صدق اسم الماء عليها أو انصرافه إليها. فضلاً عن تحقق علبتها على الأجرء
السطحية التي هي مناط تحقق الغسل عرفاً^(١).

و ذكر أيضاً في دليل كلامه - في تقريب ما استشكله من ضهارة مثل هذه
الأمياء بالغسل في الكثير - أن الماء البارد في أعماق الجسم لا يتصل بالكثير عني
و هو يصدق اتحاده معه عرفاً حتى يصدق على المجموع عنوان الكثر أو الحارفي،
لأن يقال إن الإجماع معتقد عني عدم اتعال المتصل بالكثير و الحارفي مطلقاً.
لأن يدعى صعب الاتصال بحيث يلحق عرفاً بالانقطاع، و لهذا لو فرضنا أن
نجاسة عينية وقعت في الكثير و كان بعض جوانبه خارجاً من الماء فقد ائماء من
الكثير إلى ذلك انجاب فتقاطر على جسم، فلا يلزم بقاء ذلك الجسم على
الضهارة، لأن يقال إن غابة الأمر الشك في الاتحاد، فيرجع إلى أصالة عدم اتعال
تلك الأجزاء، فيظهر الباطن:

نعم، يحصل الإشكال فيما لو انتفع الشيء بالماء و وقع في الكثير، و فرض
عدم يعود الكثير إلى أعماقه من جهة و حود أجزاء المتحس فيه، فحيث لا يكمي
محدد اتصال تلك الأجزاء بأجزاء الكثير

أما على اعتبار الامتزاج: فظاهر.

و أما على مطلق الاتصال. فلعدم تحقق الاتحاد عرفاً، فالأحوط بل الأقوى
لرؤم تحميم الجسم الجسم أولاً ثم وضعه في الكثير. و أحوط من ذلك تحميمه
بالشمس ثانياً و أحوط من ذلك وضعه في الكثير ثانياً و أحوط من الكر تحميمه

(١) كتاب الضهارة: ٣٧٨.

ثانياً^{١٩} انتهى كلامه رُفِع مقامه

أقول لو كان الماط في تطهير هذه الأشياء صدق الماء المطلق على ما بعد
في أعماقها مع اتصاله بالكُرْوَاتِ واتحاده معه عرفاً بحيث يتفوّى به، ولا يكاد يتحقّق
هذا الماص في شيء من هذه الموارد، ولا مجال للتشكيك في ذلك حتى يتسبّب
في ثبوت اتصاله واعتصامه بمادّته بالأصول العمليّة، بل هو مقطوع بعدم
الأنّ ترى أنّ نفوذ الماء في الأحر أو الحرف الجديدين أسرع، واتصال ما ينفذ
فيه بأصله أقوى ممّا ينفذ في الصابون والحطّة، مع أنّه لا يشكّ أحد في عدم
إفعال الماء للكائن في الأواني الخزفيّة ونحوها ممّا يترشّع منه الماء بوصول
اسجاسه بي ظهرها أو نجاسة سطحها الخارج.

نعم، ربّما يتوهم العكس، أعني انفعال ما رُسب فيها أو طهر عبيد بملاقاة
ما فيها نجس، بصرّاً إلى ما عرفت في مبحث تفوّي الماء السافل بالعالي من
مساعدته لعرف على عد الماء السافل متحداً مع العالي من غير عكس بالتقريب
الذي عرفته في محله.

لكن هذا التوهم أيضاً ضعيف؛ لصعب الاتصال، بل استهلاك الأجزاء
المائيّة السافدة في الباطن، ومخرجها لدى العرف من كونها مصداقاً عرفياً للماء.
فإنّها لأنّ تسمّى عند ملاحظتها بالاستقلال لدى العرف إلا السداوة والرطوبة،
فكأنه يبيّن أعصم عمّا أورده نقضاً؛ إذ لا يطرأ بأحد أن يلتزم بظهارة ما يترشّع من
الحاسب الأحر من النجس المستنقع في الماء، وكون ما يظهر عليه من السداوة و

الرشحات العالقة به بمنزلة أجزاء الكر.

و كيف كان فليس المدار في باب التطهير على ذلك، بل المدار على صدق
عود الكر فيه، و وصول الماء المطلق إلى باطنه، و لا ملازمة بينه و بين إطلاق اسم
الماء عليه فصلاً عن انصافه بكونه جزءاً من الكر متحداً معه.

الآثرى أنه لو أريق الماء في إبريق أو حُبّ أو غير ذلك من أوعية الماء و
سرت نداوته فيه بحيث ظهر عليه و ترشح منه، يطلق عرفاً أن ماء نفذ فيه و حرح
منه إطلاقاً حقيقياً، لكن لو لوحظت الأجزاء المائية السارية فيه بعيالها، لا يطلق
عليها اسم الماء؛ لاضمحلالها و استهلاكها في الطرف، بل يطلق عليها اسم
الرطوبة و الداوة، و لا تُعدّ الرشحات المجتمعة على ظهر الإماء أو المتقطرة منه
متصلة^(١) بما فيه، و لذا لو أصابها نجس لا ينجس ما فيه.

و كذا الحطة المستنقعة في الماء لو لاقت نجساً من بعض جوانبها،
لا ينجس الجانب الآخر.

و الحاصل أن ملاك التطهير فيما نحن فيه على ما تقتضيه أدلته إنما هو
صدق إصابة الماء إلى الأجزاء، و هذا حاصل في العرض شهادة العقل و العرف، و
لا ينافي عدم صدق اسم الماء على ما وصل إلى الأجزاء عند ملاحظته على سبيل
الاستقلال.

و يدلّ على قبول الأمثلة المذكورة للظاهرة بنفوذ الماء العاصم في بواطنها
من غير اعتبار إطلاق اسم الماء عليه بعد النفوذ عند ملاحظته مستقلاً، الأحبار

(١) في السح الحطبة و الحجرية: متصلاً و الصحيح ما أثبتناه.

لدالة على طهارة طين المطر و طهارة السطح الذي يُبَال عليه بالمطر؛ ضرورة أن رسوب ماء المطر في الطين و السطح ليس إلا بطريق السراية، و لا يطبق على ما ينفذ في باطنهما من الأجزاء المائية عند ملاحظتها من حيث هي اسم الماء، و إلا لزم افعال كل جرء منه بملاقاة الجزء الآخر للمجس؛ لاتصال الأجزاء بعضها ببعض، و هو باطل جزماً.

فتلخص مما ذكر أن كل ما يرسب فيه الماء من الأمثلة المذكورة و نحوها فإن كان كالقند و السكر و الملح و نحوها مما لا ينفذ فيه الماء إلا و هو خارج من حقيقته بحيث لو تقاطر من جانبه الآخر لا يتقاطر إلا و هو مصاف، لا يقبل لتطهير و إن لم يكن كذلك، يطهر نفوذ الماء العاصم فيه بالاتامل.

و هل يطهر بغسله بالماء القليل الباقى في أعماقه، كما حكى عن صريح المنتهى و النهاية و مجمع الفائدة و المدارك، فجوروا غسل هذه الأشياء بالقليل^(١)، ثم لا يطهر، كما حكى عن الشهيد و المحقق الثاني^(٢)، بل عن المعالم نسبتة إلى المعروف بين المتأخرين^(٣) و جهان، أقواهما: الأول.

و الذي يصلح أن يكون مستنداً للمنع أمور:

الأول: تعذر تحقق مفهوم الغسل بالنسبة إلى الأجزاء الباطنية، لاشتراطه

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٧٨، وانظر: منتهى المطلب ٣: ٢٩١، الصرع العاشر، و نهاية الأحكام ١: ٢٨١، و مجمع الفائدة و البرهان ١: ٣٣٨، و مدارك الأحكام ١: ٣٣١.

(٢) المحاكى عنهما هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٧٨، وانظر: الدروس ١: ١٢٤، والذكرى ١: ١٢٤، و جامع المقاصد ١: ١٨٣.

(٣) حكاه عنه صاحب الجوامع فيها ٦: ١٥٠، وانظر: المعالم (قسم الفقه): ٧٣٧-٧٣٨.

بعلية الماء و جريانه بل انفصاله، و لا يتحقق شيء من هذه الشرائط في الموضع
الثاني: بقاء غسالته اللجسة فيه، فلا يطهر.

الثالث: عدم الدليل على طهارة مثل هذه الأشياء بال غسل بالماء القليل
و يرد على الوجه الأول. أن الحاكم باعتبار مثل هذه الشرائط في تحقق
المفهوم إنما هو العرف، و هو لا يحكم باعتبارها بالنسبة إلى كل جزء جزء من
أجزاء لمفصول إلا أن يتعلق الغسل بنفس الجزء على سبيل الاستقلال، بصير
اشتراط العصر في غسل الثوب، فإنه لا يعتبر ملاحظته في كل جزء جزء؛ ضرورة
أن كثيراً من أجزاء الثوب الكبير الذي يُعصر لا يتأثر بالعصر، و كثير من أجزائه
تنتقل غسالته إلى سائر أجزائه و لا تنفصل عنه.

و كيف كان فغسل الإباء القدر أو الحنطة المستنقعة في ماء قدر لدى العرف
ليس إلا استيلاء الماء القاهر الباقى في أعماقه عليه بحيث تستهلك قدرته أو تنتقل
بواسطة الأجزاء المائية الواصلة إليها إلى الماء المستولي عليه الذي ينفصل عنه.
لا ترى أنه لو رشح شيء من القذارات - كالدّم مثلاً - في حشة أو بناء أو أريد
تطهيرها من ذلك، تُوضع مدة في الماء مرة أو مرتين أو أريد إلى أن ينتقل ما في
حرفها من القذارة بواسطة الرطوبات الواصلة إليها إلى الماء، فيتحقق بذلك غسله
لدى العرف.

و لذا لم يستند أحد من القائلين بالمنع - فيما وحدث من كلماتهم - إلى
إنكار حصول معنى الغسل، بل طاهرهم التسالم عليه، كما يشهد بذلك اعترافهم
به في الماء الكثير، إذ لا فرق بين الغسل بالماء القليل و الكثير من هذه الجهة لو لا

نجاسة العسالة في الأول.

و كيف كان فالاستناد للمع إلى هذا الوجه ضعيف.

و أضعف منه الاستناد إلى الوجه الثالث، كما حكى عن الذخيرة في رد استدلال صاحب المدارك للجوار بإطلاق الأمر بالغسل، حيث قال في عبرته المتقدمة^(١): ليس هي الأدلة - فيما أعلم - ما دل على الأمر بالغسل في كل مادة بحيث يشمل مورد النزاع؛ لاختصاصها بالبدن والثوب وبعض الموارد الخاصة، فتعمية للحكم إلى غيرها تحتاج إلى دليل. انتهى.

و لذا طعن عليه جُلّ مَنْ تأخر عنه. بأن تطهير كل متنجس إذا غسل على الوجه المعتبر قاعدة كلية استُعيدت من استقراء الموارد الخاصة، وإلا لاحتجنا إلى الدليل في كل جزئي.

أقول: لو كان الأمر كما رعم، لاحتجنا في الحكم بطهارة سطحه الظاهر عند تنجسه أبصاً أو سطحه الظاهر من باطنه عند شقه وغسله إلى دليل خاص، وهو كما ترى، فالتك في المقام إنما نشأ من عدم قبول هذه الأشياء للعصر، وبقاء ماء العسالة فيها، لا من قصور ما دل على مطهريّة الغسل، ولذا لو فرض عروض وصف العمومة للخشب أو الحنطة المستنقعة في الماء بحيث أمكن عصرها واستخراج عسالتها، لاستشكل أحد في كون حالها حال الثوب، كما أنه لو فرض عروض وصف الخشونة للثوب بحيث تعذر استخراج ما بقى فيه من الماء، يتطرق فيه لإشكال، كما هو الشأن بالنسبة إلى عقب بعض أصناف السعال ممّا

لا يقلل العصر إما لتخنه أو لوضع الخشبة فيه.

هَذَا، مع أَنَّ من تلك الموارد الخاصّة، التي ورد الأمر بغسلها - الأواني، و هي ربما تكون من الحشب أو الخزف، وهما من قبيل ما نحن فيه، فإذا شئت جاوز تطهيرهما بالقليل عند رسوب النجاسة فيهما، ثبت في غيرهما بعدم القول بالفرق هذا كله، مع أَنَّ لنا أن نقول، إن مقتضى القاعدة طهارة كلّ متنجّس بغسله بالماء، إلا أن يدلّ دليل تعبديّ على خلافه، فإنّ تطهير الأشياء المستقدرة بالعرض بغسلها بالماء كان معروفاً لدى العرف والعقلاء مع قطع النظر عن الشرع، و الشارع إنّما تصرف في موضوع القدر بأن حكم بقذارة بعض ما لا يراه العرف قدراً، فأوجب التنزّه عنه بغسله بالماء، و نفى قذارة بعض ما يرفعونه قدراً، فلم يوجب التنزّه عنه، فما صدر من الشارع من الأمر بغسل الثوب أو البدن أو غيرهما من البول أو الدم أو نحوهما ليس لبيان كون الغسل مطهراً، بل لبيان قذارة ما أمر بغسله.

و أمّا كون الغسل في الجملة رافعاً للقذارة فلم يكن محتاجاً إلى البيان، بل كان معروفاً لدى أصحاب الأئمة عليهم السلام و غيرهم، كما لا يخفى على من تدبّر في الأخبار.

نعم، ربما اعتبر الشارع في كميّة التطهير أموراً لم تكن معروفة^(١) لديهم، كالتعفير والتعدّد واعتبار كون الماء مطلقاً أو غير ذلك، لا أنّه جعل نفس الغسل بالماء مطهراً حتّى نحتاج في كلّ مورد إلى مطالبة دليل خاص.

(١) هي التسخ الخطيّة والمجربة: معروفة، و الصحيح ما أثبتناه.

و الحاصل أن كون الغسل مطهراً ليس أمراً تعدياً، وإنما الأمر التعدي هو
الخصوصيات التي ثبت اعتبارها في الشريعة.

و قد أشرنا أبعاً إلى أن غسل الحنطة و الشعير و نحوهما لدى العرف ليس
إلا على المحو لمبور، و غسالتها التي يجب التزّء عنها على تقدير استقذارها هي
الماء المستولي عليها الذي تتقل قذارة الأجراء الظاهرة و الباطنة إليها

و أمّا الأجراء المائية الراسخة في باطنها التي هي واسطة في النقل فهي تبعة
للمفسول في الطهارة و النجاسة، كالتحلّف في الثوب بعد عصره، بل تبعة هذه
الأجراء للمفسول و استهلاكها بنظر العرف أشدّ من تبعة المتحلّف، و قد عرفت
في مبحث الغسالة أن الحكم بطهارة المتحلّف ليس تعدياً محضاً، بل هو أمر
يشهد به العرف، و تقتضيه شرعية مطهريّة الغسل.

و من هنا ظهر ضعف الاستناد للمنع ببقاء الغسالة؛ لما عرفت من أن ما
يتحلّف في الباطن لا يُعتدّ به في العرف، و لا يُعدّ من الغسالة القذرة، بل يتبع
المفسول في الطهارة، فالقول بالمنع ضعيف، كما يدلّ عليه أيضاً الجبران الأتيان^(١)
الدالّان على جواز غسل اللحم المطبوخ، و مرسله الصدوق، الآية^(٢).

و يؤيّدّه أيضاً أدلّة نفي الحرج و الضرر، و ما دلّ على التوسعة في الدين
عموماً و خصوصاً في التطهير الذي منّ الله تبارك و تعالى على عباده بأن وسّع
عليهم أمره بأوسع ما بين السماء و الأرض، بأن جعل لهم الماء طهوراً، إلى غير
ذلك من المؤيّدات.

(١) في ص ١٤٢.

(٢) في ص ١٤٥.

بل ربّما يعلب على الظنّ عدم الحاجة إلى تجميع ما رُسب في الباطن من الرطوبة المتنجّسة مقدّمة لإيصال الماء المستعمل في التطهير إليه، بدعوى مساعدة لعرف على الاجتزاء عنه بتلك الرطوبة، و تبعيتها للماء المستولي على الشيء في المطهريّة.

لكن لا يعتنى بمثل هذا الظنّ في مقابلة استصحاب النجاسة، إلّا أن يدلّ دليل عليه.

و يمكن الاستدلال له: برواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن قذر طبخت فإذا في القدر فأرة، قال: يهراق مرقها، و يغسل اللحم و يؤكل»^(١) و رواية زكريّا بن آدم، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قصرة خمر أو نبيذ مسكر فطرت في قدر فيها لحم كثير و مرق، قال: «يهراق العرق أو يطعمه أهل الدمة أو الكلاب، و اللحم اغسله و كُله»^(٢) فإن مقتضى ترك الاستفصال: عدم الفرق بين وقوع النجاسة في القدر حال غليها أو شدة الحرارة الموحية لرسوخ النجاسة في الباطن و وقوعها بعد أن بردت بحيث لم تنمذ النجاسة عن طاهر اللحم، بل ظاهر السؤال في الرواية الأولى كون الفأرة في القدر من حين الطبخ، فيستفاد من إطلاق الأمر بمغسل اللحم في الجواب أمور منها: عدم الفرق بين غسله بالماء القليل و الكثير.

(١) الكافي ٣/٢٦١، التهذيب ٨٦٩-٨٧/٣٦٥، الاستبصار ٦٢/٢٥١، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الماء المصنّف و المستعمل، ح ٣، وكذا الباب ٤٤ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح ١
(٢) الكافي ٤٢٢/٦ (باب المسكر يقطر منه في الطعام) ح ١، التهذيب ١/٢٧٩، ٢٢٠، و ٥١٢/١١٩، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، ح ٨، وكذا الباب ٢٦ من أبواب لأشربة المحرّمة، ح ١.

و منها: قبول مثل اللحم - ممّا لا يقبل العصر - للتطهير.

و توهم قبول اللحم المطبوح للعصر و استحراج غسالته به مدفوع، بأن بعض قطعت اللحم التي لها نوع حسونة و إن عرص له بعد الطبخ حالة يمكن استحراج بعض ما فيه بالعصر لكن كثير منها ليس كذلك، بل ربما تشتمل على رطوبات لزجة يتعذر بواسطتها العصر.

و تخصيص الروايتين بخصوص ما يقبل العصر مع بخله في حد ذاته يحتاج إلى دليل.

و منها: الاجتزاء بما فيه من الداوة عن إيصال الماء المستعمل في تطهيره إلى ما في أعماقه؛ لأن الماء لا يرسب فيها مع اشتغالها على الرطوبة الثغرة لها و لا أقل من تعذر تحصيل العلم بالوصول.

مع أن الرواية دلّت على طهارته بال غسل، و المتبادر منه ليس إلا إرادة الغسل المتعارف الذي لا يتحقق معه القطع بفساد الماء في جميع الأجزاء الباطنية التي سرت النجاسة إليها، و قد نفينا البعد عن تبعية الباطن للظاهر في الطهارة بنفسه بالماء في مثل الفرض، كما يتبع باطن الأرض لظواهرها عند إشراق الشمس عليه، و يتبع ما رسب في باطن النمل للسطح الملاصق للأرض

و لا يعد دعوى دلائلها على طهارة المخ و نحوه - ممّا يرسب فيه لحاسة عند فوران القدر، و يتعذر تطهيره مستقلاً؛ لما فيه من الأجزاء الدهنية - أيضاً بالتبع، فإن العذب أن اللحم الكثير لا ينفك عن مثل ذلك، فليتأمل
و كيف كان فقد حكى عن الأصحاب العمل بمضمون الروايتين^(١)

(١) راجع انهامش (١ و ٢) من ص ١٤٢.

ولكن استشكل في العمل بإطلاقهما بعض^(١) المتأخرين؛ لما فيهما من ضعف السند والمخالفة للقواعد.

ولكن الإنصاف أن رفع اليد عنهما بعد كونهما مقبولتين لدى الأصحاب لولا رعاية الاحتياط في مقام العمل أشكل.

و العجب من صاحب الحقائق حيث يرى مثل هذه الأخبار قطعية الصدور، واعترف بعمل الأصحاب بهما، ومع ذلك أعرض عنهما؛ لمحض الاستبعاد قال في الحقائق بعد نقل الروايتين: و ظاهر الأصحاب - من غير خلاف يُعرف - القول بمضمونهما، وعندني في ذلك على إطلاقه إشكال، وذلك فإنه إن كانت نجاسة قد رُفعت بعد وقوعها بحيث لم تسر النجاسة إلا إلى المرق و ظاهر اللحم، فلا إشكال. وإن كانت قد بقيت في القدر مدة بحيث غلى بها في القدر و سرت نجاسة المرق إلى باطن اللحم - كما هو ظاهر عبارة العلامة، المتقدمة - فكيف يظهر بمجرد غسل ظاهره و النجاسة قد سرت إلى باطنه، كما هو المعروف؟

نعم، لو علم وصول الماء المطهر إلى الباطن، وكان في ماء كثير، فالقول بالطهارة متجه^(٢). انتهى.

و هو كما ترى يشبه أن يكون اجتهداً في مقابلة النص، واستبعاد الأمر غير بعيد له بظائر في الشرعيات والعرفيات، فالقول به خصوصاً في مورد النص لا يخلو عن قوة.

(١) راجع المعالم (قسم الفقه): ٧٤٣.

(٢) الحقائق المناصرة ٣٧٤:٥ - ٣٧٥.

و يؤيده أيضاً رسالة الصدوق، قال: دخل أبو جعفر عليه السلام الحلاء فوجد لقمة حبز في القدر فأخذها و غسلها و دفعها إلى مملوك معه، فقال: «تكون معك لآكلها إذا خرجت» فلما خرج قال للملوك: «أين اللقمة؟» فقال: «أكلتها يا بن رسول الله، فقال: «إنها ما استقرت هي جوف أحد إلا وجبت له الجنة، وذهب فأنت حرٌّ فأني أكره أن استخدم رجلاً من أهل الجنة»^(١).

لكن لا يبعد دعوى قبول الخبز للعصر.

وكيف كان فالاحتياط ممثلاً ينبغي تركه خصوصاً بملاحظة ما في الروايات من الضعف، بل الأحوط ترك غسل ما يرسب فيه الماء - من الأمثلة المتقدمة - بالقليل مطلقاً، بل ترك غسل مثل الصابون و الطين و لو بالكثير، فإنهما كالعجين يشكل الجرم بنفوذ الماء فيهما باقياً على صفته، والله العالم.

و حكى عن القاصي في مسألة غسل اللحم العرق بين وقوع قليل الحمر في لِقْدَر و كثيره، فيطهر اللحم بالغسل في الأول دون الثاني^(٢).

و لعله اقتصر في الحكم على مورد النص، أو أنه رأى استتباع الرطوبة المتنجسة الماء المستعمل في غسله في الأول دون الثاني؛ نظراً إلى أن الكثرة توجب رسوب نفس الحمر فيه و لو بواسطة الماء المتغير به، فلا يطهر حينئذ إلا بعد تحليله من عين النجس، و هو إما متعذر أو غير ممكن إحراره حتى ترفع اليد به عن استصحاب النجاسة.

و منخص الكلام من أوله إلى آخره أن كل متنجس أمكن غسله بأن لم يكن

(١) الفقيه ١٨١-١٩/٤٩، للوسائل، الباب ٣٩ من أبواب أحكام الحلوة، ح ١.

(٢) حكاه عنه العامل في مفتاح الكرامة ١٧٥:١، وقطر: المذهب ٤٣١:٢.

من المنوعات الغير القابلة للغسل يطهر بغسله بالماء القليل كالكثير إذا رُوِيَ فيه ما
اعتبره الشارع تعبدًا من التعدد والتعفير وغير ذلك مما ستعرف.

وقد ادّعينا أن غُسل مثل الحنطة والشعير والصابون ونحوها عند رسوب
النجاسة فيها يتحقق عرفاً باستيلاء الماء الراسخ في أعماقها، على تأمل في
الصابون وشبهه، وقد نفينا البعد عن قيام الرطوبة المتنجسة الراسخة في مثل هذه
الأشياء، المانعة من رسوخ ما يستعمل في تطهيرها مقامه في المطهرة، و
استشهدنا لذلك بأخبار أمكن الخدشة في سندها لو لم نقل بانجباره بالعمل،
فالحكم في العرض لا يخلو عن تردد.

وأما العسالة التي يجب التجنب عنها فهي ليست إلا ما يتعارف انفصاله عن
المفسول في كل شيء بحسبه، فلا يكفي في غسل مثل الأشياء المربورة مجرد
إيصال الماء إلى بواطنها ما لم يستول عليها الماء و يتمذها بحيث تفصل عنها
غسلاتها على النحو المتعارف في غسل مثل هذه الأشياء.

و من هنا يتطرق الإشكال في تطهير الأرض الرخوة ونحوها بالماء القليل
الذي يرسب فيها ولا يجري عليها، فإن أظهر عدم قولها للتطهير بالقليل، إلا أن
يدل عليه دليل تعدي، و سيأتي التكلّم فيه عند تعرض المصنّف لتطهير الأرض
بصبّ ذنوب إن شاء الله.

وربما يظهر من رواية الحسن من محبوب طهارة الجص بإيصال الماء إليه
وإن لم ينصل عنه أصلاً

قلـ سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدرة و عظم الموتى

ثم يجزئ به المسجد أيسجد عليه؟ فكتب إلي بحطه «إن الماء و النار قد طهراه»^(١)

لكن إيقاد العذرة و العظام على الجص و إن كان كثيراً ما موجباً لانفصال أجزائه مائية أو دهنية حال الإيقاد و وصولها إلى الجص، إلا أنه ليس ملزوماً عادياً لذلك، فلا يحصل العلم بنجاسة الجص غالباً خصوصاً بالنسبة إلى ما هو مورد ابتلاء المكلف، فلا يبعد أن يكون المراد بالتطهير التطهير من مرتبة من القذارة التي فهم من كثير من الأخبار حصولها لملاقات بعض الأعيان الحسة مع الجفاف التي يزيلها الرش و الصب.

و كيف كان فالرواية بظاهرها مما لم يعرف العامل بها، فيشكل الاعتماد عليها في الالتزام بحصول غسل الجص في مثل العرض تعبداً، مع عدم تحقق مسماه لدى العرف خصوصاً مع قوة احتمال إرادة ما عرفت، فإن كان و لابد من العمل بظاهر الرواية، فليقتصر على مثل موردها، والله العالم.

و هل يعترف في التطهير بالماء القليل وروود الماء على المتنجس، لو عكس لم يطهر، أم لا؟ قولان، ربما نسب كل منهما إلى المشهور^(٢).

و يطهر من بعض دعوى عدم تعرض الأكثر لبيان هذا الشرط.

و أما المتعرضون له فبين جازم بالاشتراط أو متردد فيه، فنسبة القول بعدم الاشتراط إلى المشهور لا يبعد أن يكون منشؤها استظهاره من عدم تعرضهم له،

(١) الكافي ٣/٣٣٠، المقية ١٧٥:١/٨٢٩ التهذيب ٢٣٥٦/٩٢٨، و ١٢٣٧/٣٠٦، الوسائل،

الباب ٨١ من أبواب النجاسات، ح ١

(٢) راجع مفتاح الكرامة ٧٥:١، و جواهر الكلام ١٥٧:٦.

كما أنَّ نسبة القول بالاشتراط لا يبعد أن تكون ناشئة من اشتغاله بين المتعصرين له

و كيف كان فاستدلَّ للقول بالاشتراط بالأصل بعد دعوى انصراف الأمر بالغسل في الأخبار الأمرة به إلى هذا النحو إذا كان بالماء القليل الذي يتفعل بالملاقاة.

و بعموم ما دلَّ على افعال الماء القليل، و أن كلَّ نجس منجس، و عدم جواز التطهير بالنجس، خرج من القاعدتين الأخيرتين الماء الوارد على النجاسة بالإجماع و غيره، و بقي المورد.

و بظهور المستفيضة الأمرة بصَبِّ الماء على البول في تعيين الورد، و حملها على إرادة مطلق الملاقاة، و ذكر الصَّبِّ من باب الغلبة يحتاج إلى قرينة، و بذلك يُفَيِّد إطلاقات أوامر الغسل لو فرض عدم انصرافها إلى صورة الورد. و في الجميع نظر؛ فإنَّ الأصل مقطوع بإطلاقات أوامر الغسل، التي ورد جملة منها في مقام بيان المطهر.

و دعوى انصراف الأمر بالغسل في الأخبار الأمرة به إلى هذا النحو إذا كان بالماء القليل قابلة للمنع.

و أمّا قاعدة الانفعال: فقد عرفت في مبحث المسألة أنَّها غير متخصّصة بالنسبة إلى المسألة؛ لأنَّما التزمنا بنجاستها، سواء كان الماء وارداً أم موروداً و أمّا القاعدتان الأخيرتان: فهما قاصرتان عن أن تعمّا محلَّ الكلام، كما عرفت في ذلك المبحث.

و أما المستقبضة - التي ورد فيها الأمر بصب الماء على البول - فأريد بها التوسعة والتسهيل في إزالة البول الذي هو ماء عند إصابته للجسد الذي لا يرسب فيه البول، أو كون البول بول الصبي الذي لم يأكل الطعام، المبنئ أمره على التحفيف، فلم يقصد بتلك الأخبار التقييد والنحوز عن الغسل الذي لم يتحقق به موصوع الصب، كما لا يحفى على من تأمل فيها.

و استدل له أيضاً بالسيرة.

و فيه: أنه يمكن أن يكون منشؤها حفظ الفصالة عن الانفعال، أو عدم تسرية النجاسة إلى ما يغسل فيه، أو غير ذلك من الأمور المقتضية له، فلا تكون السيرة في مثل المقام كاشعة عن اعتباره شرعاً.

و استدل لعدم الاشتراط - مضافاً إلى إطلاقات الأدلة - بخبر ابن محبوب عن أبي الحسن عليه السلام في الجص يرفد عليه بالعدرة و عظام الموتى: «إن الماء و النار قد طهرا»^(١) فإن الغالب ورود الجص على الماء.

و فيه: أنه لم يثبت كون الأمر كذلك عندهم، مع أن الاستدلال بالرواية إنما يتم إن قلنا بطهارة الجص المتنجس الذي يبلى بماء طاهر؛ وقد عرفت أنفاً أنه لا يخلو عن إشكال.

و بصحيفة ابن مسلم: سأل الصادق عليه السلام عن الثوب يصيبه البول، فقال: «اغسله في المكن ^(٢) مرتين»^(٣).

(١) تقدّم تخريجه في ص ١٤٧، فهامش (١)

(٢) المكن: الإخانة التي تغسل فيها الثياب. الصحاح ٢١٢٦: «مكن»

(٣) التهذيب ١: ٢٥٠/٧١٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب النجاسات، ح ١.

و دعوى أنَّ غَسْل الثوب في المِركَن لا يستلزم مورودية الماء، فإنه ربما يطرح الثوب أولاً في المِركَن ثمَّ يصبَّ عليه الماء، غير مجدية مع إطلاق الأمر، و كون عكسه فرداً متعارفاً لو لم نقل بأنَّه هو الشائع المتعارف.

و ربما تكلف بعض^(١) في توجيه هذه الصحيحة بما لا يتنافي اشتراط الورود بجعل «في» بمعنى الباء، أو حملها على إرادة التطييف قبل التطهير. و فيهما ما لا يخفى، فالقول بعدم الاشتراط لا يخلو عن قوة.

و لكنَّ الإنصاف أنَّه بعد معهودية انفعال الماء القليل بالملاقاة و مغروسيته في النفس لا يبعد دعوى انصراف إطلاقات الغُسل - حتَّى في مثل الصحيحة المتقدِّمة^(٢) - إلى صورة الورود بواسطة بعض المناسبات المركوزة في الذهن، خصوصاً مع تعارفه عند استعمال الماء و لو بلحاظ حفظ العصالة عن الانفعال. فالقول بالاشتراط لو لم يكن أقوى فلا ريب في أنَّه أحوط.

ثمَّ إنه يظهر ممَّا حكى عن الشهيد في الذكرى أنَّ المراد باشتراط الورود بقاء الماء بصفة الواردية و الجريان إلى تمام زمان الغُسل، ولذا حصَّ اعتباره بغير غسل الأواني و نحوها ممَّا أمكن فيه رعاية هذا الشرط، و احتمل في ديل كلامه الاكتفاء بوروده في أوَّل زمان الملاقاة، فلا يكون غُسل الأواني و نحوها مستثنى ممَّا اعتبر فيه هذا الشرط.

قال في محكي الذكرى: الظاهر اشتراط ورود الماء على السجاسة؛ لقوته

(١) راجع: جواهر الكلام ٦: ١٥٩.

(٢) في ص ١٤٩.

بالعمل، إذ الوارد عامل، وللهي عن إدخال اليد في الإباء، فلو عكس نجس الماء و لم يظهر، وهذا ممكن في غير الأواني و شبهها مما لا يمكن فيه الورود، إلا أن يكتفى بأول وروده.

ثم قال: مع أن عدم اعتباره مطلقاً متوجّه^(١) انتهى.

و عن بعض أنه بعد أن حكى عبارة الذكرى و قوله فيها بالاكْتفاء في الأواني و شبهها بأول وروده. قال: الحق أنه لا يراد بالورود أكثر من هذا، وإلا لم يتحقق ورود في شيء مما يحتاج فصل المسألة عنه إلى معونة شيء آخر^(٢) انتهى.

أقول: بناءً على اشتراط الورود لا فرق بين الأواني و شبهها و بين ما يمسح به لمسحة بسرعة، فيعترف في غسل الأواني أيضاً بإصال الماء المستعمل في تطهيرها إلى كل جزء حرمة من أجزائها بطريق الورود، فلو عكس لم يظهر، فيعبر في غسل الأنية - مثلاً - صب الماء فيها و إدارته إلى أن يستوعبها الماء بحيث يكون الماء الواصل إلى كل جزء جزء من أجزائها وارداً عليه، فلو وقف الماء في الأنية و وصل إليه أطرافها على وجه صار الماء بالنسبة إليها موروداً، لم يجزئ، فالفرق بين الأواني و شبهها و بين غيرها إنما هو في سرعة انفصال المسألة عنه و عدم استقرارها معه و بطنته، وهذا لا ينافي اشتراط كون ما يستعمل في التطهير وارداً على الإطلاق، فليتنامل.

ثم اعلم أن ما ذكرناه آنفاً من وجوب عصر الثياب أو ما يعيد فائدته إنما هو فيما عدا نول النسيب الذي لم يأكل، و أمّا فيه فلا يجب ذلك، كما أنه عليه

(١) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٣٩٨٥، وانظر: الذكرى ١٣١٦.

(٢) حكاه عنه الشيخ حسن في المعالم (مسم العقدة) ٧٢٧، وانظر: جامع المصايد ١٨٦١.

المصنف رحمته بقوله: (إلا من بول الرضيع فإنه يكفي صب الماء عليه) بخلاف فيه على الطاهر.

كما يشهد له حسنة الحلبي أو صحيحته، قال: سألت أب عبد الله عليه السلام عن بول الصبي، قال: «نصب عليه الماء، وإن كان قد أكل فاعسله غسلًا، والغلام والجارية في ذلك شرع سواء»^(١).

و عن العفة الرضوي «وإن كان بول الغلام الرضيع فصب عليه الماء صبيًا، وإن كان قد أكل فاعسله، والغلام والجارية سواء»^(٢).

ولا يعارضهما موثقة سماعة، المضمرة، قال: سألت عن بول الصبي يصيب الثوب، فقال: «اغسله» قلت: فإن لم أحد مكانه، قال: «اعسل الثوب كله»^(٣) فإن هذه الرواية بحسب الظاهر مسوقة لبيان نجاسته، فالمراد غسل الثوب تطهيره بالماء، وقد دلّ الخبران المتقدمان على أن تطهيره يحصل بصب الماء عليه، فيكون المراد بالغسل ما يعم الصب، أو أن المراد به خصوص الغسل المقابل لنصب، وقد تعلق الأمر به بالخصوص بلحاظ كونه محزونًا مطلقًا، سواء كان الصبي رضيعًا أو غير رضيع، فيكون تعلق الأمر به بالنسبة إلى الرضيع باعتباره محزونًا لا متعينًا.

و على تقدير كون المراد بالصبي خصوص الرضيع أيضًا لا تنافي بين

(١) الكافي ٦/٥٦٣، التهذيب ١/٢٤٩: ٧١٥، الاستبصار ١/١٧٣: ٦٠٢، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النجاسات، ح ٧.

(٢) حكاها عنه البحراني في العتائق الناصرة ٣٨٤: ٥، وانظر: العفة المسبوبة للإمام رضا عليه السلام ٩٥.

(٣) التهذيب ١/٢٥١: ٧٢٣، و ٧٨٥/٢٦٧، الاستبصار ١/١٧٤: ٦٠٤، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النجاسات، ح ٣.

لطهارة / أحكام النجاسات. ١٥٣

الروايات؛ فإنَّ الغُسلَ أكملُ أفراد الواجب، فالأمر به للوجوب التخييري لا العيني، ولا ضمير فيه.

و لحاصل: أنَّ الخبرين الأولين نصَّان في كفاية الصبِّ المقابل للغُسل، ولا يعارضهما ظهور المضمرة في تعيّن الغُسل.

واحتمل الشيخ أن يكون المراد بالصبي في هذه الرواية مَنْ أَكَلَ الطعام^(١)، ولا يخفى ما في حملها على إرادته بالخصوص من البُعد.

وكذا لا يعارضهما خبر الحسين بن أبي العلاء، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصبي يبول على الثوب، قال: «نصبت عليه الماء قليلاً ثمَّ نعصره»^(٢) لقصوره عن المكافئة من حيث السد، وإعراض الأصحاب عن طاهره، مع ما فيه من الإشعار بعدم إرادة الغُسل المعتبر في سائر النجاسات، فالأمر بعصره منزّل على الاستحباب، أو أنه جارٍ مجرى العادة.

و احتمال في المدارك تنزيله على ما إذا توقف عليه إخراج عين النجاسة من الثوب^(٣).

و فيه نظر؛ لأنَّ مقتضى الإطلاق وجوبه مطلقاً، مع أنَّ استخراج لعين بالمعصرين كان لدى استهلاكها في الماء الوارد عليه لم يجب، وإلا فلا يحدي؛ لأنَّ عمدة المطهر و قاهرته شرطاً في التطهير جزمًا.

(١) الاستبصار ١/١٧٤، ذيل ح ٦٠٤.

(٢) الكافي ٣/٥٥٣، التهذيب ١/٢٤٩: ٧١٤، الاستبصار ١/١٧٤: ٦٠٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٣) مدارك الأحكام ٢: ٣٣٣.

و كيف كان فلا إشكال في الحكم، لكن ظاهر الصحيحة وكذا الرضوي جريان الحكم في الصبية أيضاً، كما حكى عن ظاهر الصدوقين^(١)، واحترره في الحدائق^(٢)، وهو خلاف ما ذهب إليه الأكثر بل المشهور حيث خصوه بالصبي، فلا يبعد أن يستكشف من إعراض المشهور عن هذا الطاهر كون قوله عليه السلام «والغلام والجارية في ذلك شرع سواء»^(٣) راجعاً إلى خصوص الجملة الأخيرة، أعني قوله: «وإن كان قد أكل»^(٤).

و يحتمل أيضاً إرادة مساواتهما في أصل الجاسة لا في كيفية التظهير. وربما يشهد لما عليه المشهور ما في بعض الأخبار من التفصيل بينهما، مثل العاميين المرويين عن النبي ﷺ في محكمي^(٥) الناصريات وغيره. أحدهما: «يفسل من بول الجارية، ويتضح على بول الصبي ما لم يأكل»^(٦). و ثانيهما: أن النبي ﷺ أخذ الحسن^(٧) بن علي عليه السلام فأجلسه في حجره فبال عليه، قال^(٨): فقلت له: لو أخذت ثوباً فأعطيتني إزارك فأعسله، فقال: «إنما يعسل من بول الأنثى، ويتضح من بول الذكر»^(٩).

(١) حكاها ههنا العاملي في مفتاح الكرامة ١/١٧٧، وانظر الفقيه ٤٠: ١، ذيل ج ١٥٦.

(٢) الحدائق الناضرة ٥: ٣٨٥.

(٣ و ٤) تقدّم تخريجه في ص ١٥٢، الهامش (١).

(٥) الحاكي هو التراقي في مستند الشيعة ١: ٢٧٦.

(٦) مسائل ناصريات: ٩٠، ذيل المسألة ١٣، وانظر: سنن أبي داود ٣٧٧/١٠٣١، و سنن البيهقي ٤: ١٥٢.

(٧) في المصادر: «الحسين».

(٨) كلمة «قاله» لم ترد في «ص ١١» و الظاهر: «قالت» حيث إن الراوية للحبر هي لسابة بنت الحارث، لاحظ المصادر في الهامش (٩).

(٩) مسائل الناصريات: ٩٠-٩١، ذيل المسألة ١٣، وانظر: سنن ابن ماجه ١٧٤: ١/٥٢٢، =

و المروي عن زيب بنت جحش عن النبي ﷺ أنه دعا ماء فصب على بول الحسين عليه السلام، ثم قال «يجزئ الصب على بول الغلام، و يغسل بول الجارية»^(١) الحديث.

و رواية السكوني عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام قال: «لبن الجارية و بولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم، لأن لبنها يخرج من مثانة أمها، و ليس الغلام لا يغسل منه الثوب و لا بوله قبل أن يطعم، لأن لبن الغلام يخرج من العصدين و المنكبين»^(٢).

لكن ظاهر هذه الرواية طهارة بول الغلام، كما أن ظاهرها نجاسة لبن الجارية، فيحتمل جريها مجرى النقيّة، كما أنه يؤيد ذلك كون راويه عامياً، كما أن ما في العاميين من الأمر بالنضح على بول الصبي يشعر بطهارته، فيشكل الاعتماد على مثل هذه الروايات مع ما فيها من ضعف السند.

لكن مع ذلك كله لا يبعد دعوى انجبارها بالنسبة إلى ما فيها من غسل بول الأنثى بشهرته بين الأصحاب، فالقول به - كما هو المشهور - لو لم يكن أقوى فلاريب في أنه أحوط، والله العالم.

تنبيهات:

الأول: المراد بالرضيع هو الغلام المتغذي باللبن، الذي لم يصير أكلاً للطعام

= و مس أبي داود ١٠٢: ١ (٣٧٥)، و سنن البيهقي ٤: ٤١٤، و مسند أحمد ٦: ٣٣٩ و ٣٤٠.

(١) كنز العمال ٩: ٥٢٥-٥٢٦/٢٧٢٦٨.

(٢) التهذيب ١: ٢٥٠/٧١٨، الاستبصار ١: ١٧٣/٦١١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النجاسات،

أَكْلًا يُعْتَدُّ به مستنداً إلى شهوته، كما صرح به غير واحد؛ لأنَّ هذا هو المتبادر من إطلاق الرضيع في الفتاوى وفي عبارة الفقه الرضوي^(١) ومن قوله ﷺ في السوي: «ينضح على بول الصبي ما لم يأكل»^(٢) كما أنَّ المتبادر من قوله عليه في الحسنه^(٣) وفي الرضوي^(٤): «وإن كان قد أكل» مَنْ لم يكن كذلك.

فما عن الحلّي من تحديد الصبي الرضيع بمنَّ لم يبلغ مستين^(٥)، ضعيف. نعم، لو أراد بذلك تقييد كون رضاعه في الحولين احترازاً عما لو بقي على صفته بعد مضى الحولين بدعوى أنَّه هو المتبادر من إطلاقه، لكان وجيهاً، وإن كان الأوجه ما عرفت؛ فإنَّ دعوى الانصراف قابلة للمنع، ولو ارتفع الصبي بلبس المعز و نحوه، انصرف عنه إطلاق الرضيع، لكن هذه الكلمة ليست موضوعة للحكم في الأخبار المعبرة، وانصراف ما في تلك الأخبار عن مثل الفرض لا يخلو عن تأمل، فليتأمل.

الثاني: لا يكفي الرش وإن عمَّ الموضع النجس و نفذ الماء إلى المحال التي رصب فيها البول.

وهن التذكرة حكاية قول لنا بالاكتفاء بالرش^(٦).

(١) تقدّمت صارته في ص ١٥٢.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ١٥٤، الهامش (٦).

(٣) أي حسنة الحلبي، المتقدمة في ص ١٥٢.

(٤) تقدّم الرضوي في ص ١٥٢.

(٥) حكاية حقه البحراني في المحذاتق الناضرة ٣٨٧:٥، ونظر: السرائر ١: ١٨٧.

(٦) حكاية عنها العاملي في مدارك الأحكام ٣٣٣:٢، ونظر: تذكرة الفقهاء ٨٢:١، ذيل الفرع الثالث من المسألة ٢٥.

وهو ضعيف؛ فإن المتبادر من الصبّ الوارد في النصوص و العتوى غيره،
و دعوى القطع بالمناط، غير مسموعة، مع وضوح الفرق بينهما من حيث
العلبة و القاهرية دفعةً المحتمل دخولها في التطهير.

نعم، لو اعتمدنا على العاميين^(١) الدالّين على كفاية النصح كما في غيرهما
من الأخبار العامة الدالة عليه، أتجه الاكتفاء بمطلق الرش وإن لم يستوعب.

اللهم إلا أن يقال: إن مغروسة نجاسة البول في الدهن و استبعاد حصول
الطهارة بدون وصول المطهر إلى كلّ جزءٍ جرّه توجب انصراف إطلاق النصح إلى
إرادة النصح المستوعب، كما أنها توجب انصراف إطلاق الصبّ في الأخبار الأمرة
به إلى الصبّ المستوعب بحيث نفذ الماء إلى المحالّ التي رسب فيها البول.

لكن هذا إذا أريد تطهير جميع الأجزاء التي أصابها البول، و إلا فمقتضى
الإطلاق طهارة كلّ جزءٍ أصابه النصح و إن لم يستوعب، فالاستبعاد المذكور
يقتضي قصر الطهارة على الجزء الذي أصابه المطهر، و عدم كفاية مطلق النصح أو
الصبّ في طهارة الشيء على الإطلاق، لا اشتراط طهارة كلّ جرّه باستيعاب المطهر
لسائر الأجزاء.

و كيف كان فقد عرفت أنّ الاعتماد على الأخبار العامة الدالة على كفاية
النصح مشكل، فالأقوى اعتبار الصبّ و اشتراط غلبته و قاهرته على الموضوع
النجس و رسوبه فيما سرى إليه النجاسة من البواطن في تطهيرها.

الثالث: لا يعتبر في بول الرضيع انفصال العالة، بل ولا جريان الماء عنى

الموضع الجس، لأنَّ الصَّبَّ الذي يجرى في تطهيره قد يتخلَّف عن الأمرين فيما إذا كان الشيء الجس كالأرض الرخوة أو الثوب المحشو بقطن و نحوه.

نعم. يلزمهما عادة فيما إذا كان الشيء ممَّا لا يرسب و لا يستمر فيه الماء، كالجسد و نحوه، فلا فرق في مثل هذه الأشياء بين غسلها من بول الصبي أو من بول غيره، فإنَّ صبَّ الماء على مثل هذه الأشياء ملوم لغسلها من مثل البول الذي هو ماء. ولذا ورد في الأخبار المستبعدة الأمر بصبَّ الماء على الجسد عند إصابة البول له، إلَّا أنَّه يعتبر في بول غير الصبي أن يكون مرتين، كما نطق بذلك تلك الأخبار، كما ستسمعه إن شاء الله.

و يجرى في بول الصبي مرَّة واحدة. كما هو المتسالم عليه بين الأصحاب على ما استظهره بعض^(١).

خلافاً لما حكى^(٢) عن كاشف العطاء من اعتبار المرتين فيه أيضاً؛ نظراً إلى إطلاق البول في الأخبار الأمرة بصبَّ الماء عليه مرتين، فيقيّد بها إطلاق الصب في حسنة الحسي و الرضوي المتقدمين^(٣). كما أنَّه يقيّد بها ما في ديالهما من إطلاق الغسل من بوله إن كان قد أكل الطعام.

وفيه - مع مخالفته لظاهر العاوي و بعض الأخبار العاكبة لعمل النبي ﷺ - أنَّه محجَّوح بحر الحسين بن أبي العلاء، قال. سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد، قال: «صبَّ عليه الماء مرتين فإنَّما هو ماء» و سأله عن الثوب

(١) راجع رباي المسائل ١١١: ٢.

(٢) الحاكم عنه هو صاحب الجواهر فيها ٦، ١٦٥، وانظر: كشف العطاء: ١٧٩.

(٣) في ص ١٥٢.

يُصبّه البول، قل: «اعسله مرّتين» و سألته عن بول الصبي، قال: «تصبّ عليه الماء قليلاً ثمّ تعصره»^(١) فإنه يدلّ على أنّ المراد بالبول الذي يعتبر فيه التعدّد هو ما عدا بول لصبي، و أمّا بول الصبي فيكتفى فيه بصت الماء عليه مرّة، فله نوع حكوميّة على سائر الأحبار الأمرة بغسل البول مرّتين، كما لا يخفى.

الرابع: حكم عسالة بول الصبي ما عرفته في مبحث الغسالة من أنّ الأقوى نجاسته: لأنّه ماء قليل لاقي نجساً فينجس، و لا يباويه طهارته على تقدير رسوبه فيما انصبّ عليه و عدم انفصاله عنه؛ لأنّه حيثئذٍ كالمتخلّف من العسالة يتبع المحلّ في طهارته، و لا استبعاد فيه بعد مساعدة الدليل عليه، و لا ملازمة بين طهارته في مثل المرض و بين طهارته على تقدير الانفصال الموحّب لاستقلاله بالموصوغيّة، و يتمزّع على ذلك اشتراط طهارة ما انصبّ عليه الماء بانفصال عسالته عنه على تقدير عدم رسوبه فيه، كما هو واضح.

(و إذا علم موضع النجاسة) الواصلة إلى الثوب أو البدن أو نحوهما من الأشياء التي تجب إزالة النجاسة عنها (غسل) ذلك الموضع فقط.

(و إن جهل) موضعها و تردّد بين موضوعين فما زاد، كالثوب و البدن، أو الثوبين و نحوهما من الأشياء التي يتلى بها المكلف و لم تكن أطراف الشبهة غير محصورة، غسل جميع أطراف الشبهة، و إلّا لم يجز استعمال شيء منها فيما هو مشروط بالظهور، كما تقدّم الكلام فيه و في جملة من الأحكام المتفرّعة عليه - كما لا يريد عليه - في مبحث الماء بين اللّذين اشتبه طاهرهما بنجسهما، فرجع^(٢)

(١) تقدّم تخريجه في ص ١٥٣، الهامش (٢).

(٢) ج ١، ص ٢٤٣ و ما بعدها.

و قد ظهر لك مما تقدم أنه لو كان تردده بين أجزاء موضوع واحد من ثوبه أو بدنه أو نحوهما (غسل كل موضع يحصل فيه الاشتباه) حتى يقطع بارتفاع تلك الجاسة، و يكون على يقين من طهارة ثوبه.

و قد ورد تعليقه بذلك في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل، قال قلت: فإني قد علمت أنه قد أصابه و لم أدر أين هو فأغسله؟ قال: «تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه قد أصابها حتى تكون على يقين من طهارتك» ^(١) الحديث.

و يدل عليه أيضاً صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في المنى يصيب الثوب: «إن عرفت مكانه فأغسله، و إن خفي عليك فأغسل الثوب كله» ^(٢) ^(٣).

و صحيحة ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن المنى يصيب الثوب، قال: «إن عرفت مكانه فأغسله، و إن خفي عليك مكانه فأغسل الثوب كله» ^(٤) ^(٥).

و بحسنة ابن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: و سألته عن أبواب الدواب و النمل و الحمير، فقال: «اغسله، فإن لم تعلم مكانه فأغسل الثوب كله» ^(٦).

(١) علل الشرائع: ٣٦١ (الكتاب ٨٠) ج ١، التهذيب ٤٢١:١-٤٢٢/١٣٣٥، الاستبصار ١٨٣:١/٦٤١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الجاسات، ج ٢.

(٢ و ٣) في المصدر: «فأغسله كله».

(٣) التهذيب ١/٢٦٧، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الجاسات، ج ١.

(٥) الكافي ١/٥٣٣، التهذيب ٧٢٥/٢٥١:١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الجاسات، ج ٢.

(٦) الكافي ٢/٥٧٣، التهذيب ٧٧١/٢٦٤:١، الاستبصار ١٧٨:١/٦٢٠، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الجاسات، ج ٦.

و مضمة سماعة، قال. سألت عن المني يصيب الثوب، قال: «اعسل الثوب كنه إذا حمي عليك مكانه قليلاً كان أو كثيراً»^(١).

و حسنة الحلبي أو صحيحته. «إذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه مني فليغسل الذي أصابه، وإن طنَّ أنه أصابه مني ولم يستيقن ولم يرمكانه فليصحه بالماء، وإن استيقن أنه قد أصابه ولم يرمكانه فليغسل الثوب كله فإنه أحسن»^(٢).

و ما في التعليل للوارد في هذه الرواية من الإشعار باستحبابه ممَّا لا يُستعت إليه في مقابلة ما عرفت.

و لعلَّ النكته فيه: عدم كون جميع أجزاء الثوب غالباً من أطراف الشبهة، أو كون الاحتمال في بعض الأطراف غير معني به لدى العقلاء، فالأمر بغسل الثوب كنه غالباً ليس إلَّا لكونه أشدَّ تأثيراً في قلع ما يجده الإنسان في نفسه من لريبة و الوسوسة، أو غيره من الأمور العير اللازمة للمراعاة، وإلَّا فقلماً يتفق كون جميع أجزاء الثوب من أطراف الشبهة، رافقه العالم.

تنبيه: لا تثبت النجاسة بل و كذا الطهارة و غيرها من الموضوعات الخارجية إلَّا بالعلم أو ما قام مقامه من الأصول و الأمارات التي ثبت اعتبارها شرعاً، كالاستصحاب و البيّنة و نحوهما ممَّا سنشير إليه.

(١) الكافي ٣/٥٤٣، التهذيب ٧٢٧/٢٥٢١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب النجاسات، ح ٨
(٢) التهذيب ٧٢٨/٢٥٢١، الكافي ٤/٥٤٣، و فيه «شيء» بدل «مني» في الموضعين من الرواية. و قطعة منها في الوسائل، الباب ٧ من أبواب النجاسات، ح ٥.

و حكى عن أبي الصلاح الحلبي القول بثبوت المجاسة بمطلق الظن سواء حصل من أمانة شرعية أم لا؛ محتجاً عليه بأن الشرعيات كلها طنية، وأن العمل بالمرجوح مع قيام الراجع فيج^(١).

و حكى عن ابن البراج أنه اقتصر في طريق إثباتها على العلم، وأنكر ثبوتها بالبيئة التي هي أقوى الأمارات؛ محتجاً عليه بأن الطهارة معلومة بالأصل، وشهادة الشاهد بن لا تعبد إلا الظن، فلا يترك لأجله المعلوم^(٢).

أقول: الطهارة المعلومة بالأصل، التي جعلها معارضة للظن الحاصل من البيئة عبارة أخرى عن استصحابها، وأنت خير بأنك إن ثبتت حجية البيئة لا يعارضها الاستصحاب وإن لم تُعد الظن، وإلا فلا تُقابل بشيء من الأصول والأدلة، لأنها لا تُفيد إلا الظن، بل لأجل أنها ليست بحجة.

و قد يستدل لهذا القول: بمثل قوله عليه السلام: «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قذر»^(٣).

و قوله عليه السلام: الماء كله طاهر حتى تعلم أنه قذر»^(٤).

و رواية حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام، قال: «ما أبالي أبول أصابني أو ماء إذا لم أعلمه»^(٥).

(١) كما في المعالم (قسم الفقه): ٣٨١ و ٣٨٣، و حكاه عنه المحقق الكركي في جامع المقاصد ١٥٣:١، وانظر: الكافي في الفقه: ١٤٠.

(٢) كما في المعالم (قسم الفقه): ٣٨١ و ٣٨٣، و حكاه عنه المحقق الكركي في جامع المقاصد ١٥٣:١، وانظر: جواهر الفقه: ٩، المسألة ٧.

(٣) التهذيب ١: ٢٨٤-٢٨٥/٨٣٢، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٤) تقدم تخريجه في ص ٢٥، الهامش (١).

(٥) التهذيب ١: ٢٥٣-٢٥٤/٧٣٥، الاستبصار ١: ١٨٠/٦٢٩، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة - التي سيأتي بعضها - الدالة على عدم تجزئ التكيف بالحس ما لم يعلم.

و فيه: أن ما دلّ على حجّة البيّنة أو غيرها من الأمارات المعتبرة شرعاً، بل وكذا ما دلّ على حجّة الاستصحاب حاكمة على مثل هذه الأخبار، يُعرف بها أن المراد بالعلم في مثل هذه الروايات أعم من العلم الحقيقي ومما قام مقامه شرعاً، كما تقرّر ذلك في الأصول، وفي بعض الأحبار الآتية أيضاً تنبيه على ذلك.

و بهذا ظهر لك أنه لا يصحّ التنبّه في إبطال مذهب الحلبي - القائل بالاكْتفاء بمطلق الظنّ في إثبات النجاسة - بمثل هذه الأخبار، فإنّه إن صدق في دعواه من أن الشرعيّات كلّها طنيّة، لكان ما دلّ على اعتبار الظنّ في الشرعيّات حاكماً على مثل هذه الأدلّة، لكنّ الشأن في إثبات هذه الدعوى، فإنّه لم يدلّ دليل على جواز العمل بمطلق الظنّ في الشرعيّات لا في الأحكام ولا في موضوعاتها، عدا دليل لا نسداد الذي ركن إليه بعض متأخري المتأخّرين، وهو على تقدير تماميّته لا يقتضي إلا جواز العمل بالظنّ في الأحكام الشرعيّة الكلّيّة التي انسَدّ فيها باب العلم، لا في موضوعاتها، كما تقرّر في محلّه، فقياس الموضوعات على الأحكام في غير محلّه.

و أمّا الاحتجاج عليه بفتح العمل بالمرجوح مع قيام الراجع فقد نسّس صحفه في الأصول، والقول بالاكْتفاء بالظنّ ضعيف.

و يضعفه أيضاً الأخبار الكثيرة التي يستفاد منها عدم ثبوت النجاسة بالظنّ.

مثل حسنة الحلبي، المتقدمة^(١).

و صحيحة عبدالله بن سنان، قال. سأل أبي أبا عبدالله عليه السلام - وأنا حاضر -
إني أعير لدمي ثوبي و أنا أعلم أنه يشرب الخمر و يأكل لحم الحنثري فبرده عليّ
فأعسله قبل أن أصلي فيه؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام: «صل فيه ولا تغسه من أجل
ذلك، فإنك أعرتة إياه و هو طاهر و لم تستيقن أنه نجسه، فلا بأس أن تصلي فيه
حتى تستيقن أنه نجسه»^(٢).

و قول أبي جعفر عليه السلام - في خبر أبي الجارود، الوارد في الجبن - «ما علمت
فيه ميتة فلا تأكله، و ما لم تعلم فاشتر و بئع و كل، والله إنني لأعترض السوق
فأشتر اللحم و السم و الجبن، و الله ما أطرق كلهم يستقون هذه البربر و هذه
السودان»^(٣).

و مؤثقة عمار: في الرجل يجد في إمانه فأرة و قد توصاً من ذلك الإباء مراراً
و اعتسل و غسل ثيابه و قد كانت الفأرة منسلحة. فقال «إن كان رآها قبل أن
يغتسل أو يتوصاً أو يغسل ثيابه ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإباء فعليه أن يغسل
ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء، و يعيد الوضوء و الصلاة، و إن كان إنما رآها
بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمتس من الماء شيئاً، و ليس عليه شيء، لأنه لا يعلم
منى سقطت فيه» ثم قال. «لعله إنما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها»^(٤).

(١) في ص ١٦١.

(٢) التهذيب ١٤٩٥/٣٦١٢، الاستبصار ٣٩٢:١-٣٩٣/١٤٩٧، الوسائل، الباب ٧٤ من أبواب
النجاسات، ج ١.

(٣) المحاسن ٥٩٧/٤٩٥، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب الأطعمة المباحة، ج ٥.

(٤) تنقيح ١٤١/٢٦، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، ج ١.

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي وقف عليها المستمع، الواردة في موارد التي لو كان الطن حجةً لكان الحكم في جميع تلك الموارد النجاسة.

وما يترى من بعض الأخبار من وجوب الاجتناب عن بعض الأشياء التي يطن نجاستها - كالأخبار الناهية عن الاعسال بغسالة الحمام^(١)، أو الأحبار^(٢) الأمرة بغسل الثوب المشتري من المصري و النهي عن الصلاة فيه حتى يغسل - بما حار محرمي الغالب من حصول العلم بالنجاسة، أو أنها محمولة على الاستحباب و كراهة الاستعمال؛ لمعارضتها في خصوص موارد بها بالروايات المعتبرة المعمول بها لدى الأصحاب، التي هي صريحة في نهي الناس عن الثوب الذي يعمده المصري و المحوسي و [غيرهما]^(٣) من شرب الخمر و يأكل لحم الخنزير، كما في صحيحة ابن سنان، المتقدمة^(٤) المصرحة بنهي الناس عن الثوب الذي أغار الدمي، و جوار الصلاة فيه ما لم يستيقن أنه نجسه، كما أن بعض ما ورد في غسالة لحمام صريح في نهي الناس عنها، من بعض التعليقات الواردة في حذر لغسالة إشعار بالكرهية، و بعض ما ورد في ثوب أهل الكتاب نص في الاستحباب، فهو نفسه شاهد للجمع بين الروايات

مثل رواية أبي علي الرّاز عن أبيه قال: سألت جعفر بن محمد عن ثوب من الثوب يعمده أهل الكتاب أصلي فيه قبل أن أعسّه^(٥) قال: لا بأس، و لا يغسل

(١) رجع: وسائل، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل
(٢) منها ما في التهذيب ١: ٢٦٣/٧٦٦، و عنه في الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات،

ج ١.

(٣) مثل ما بين المعقوفين في السجح الحطبة و الحجرية: «غيرهم» و الصحيح ما أشبه.

(٤) في ص ١٦٤

(٥) في المصدر: «أن يغسل».

أُحِبَّ إِلَيَّ^(١)

و كيف دأب فلا شبهة في عدم الاكتفاء بمطلق الطهر في إثبات النجاسة، كما أنه لا يسعى لارتياح في عدم انحصار طريقه بالعلم، بل تثبت بالاستصحاب؛ لعموم أدلته. و حكومتها على الأدلة المتقدمة الدالة على طهارة كل ما لا يُعصم نجاسته. كما تقدّمت الإشارة إليه

و حكى عن بعض الأحناف المكيين لحجّة الاستصحاب في الأحكام الشرعية لاعتراف بحجّته في مثل هذه الموارد، و ادّعاء كونه من ضروريات الدين^(٢).

و كذا تثبت بالبيّنة، كما هو المشهور

خلافاً للمحكي عن ابن البرّاج في عبارته المتقدمة^(٣).

و حكى عن بعض المتأخّرين أيضاً موافقته^(٤).

و لا ريب في ضعفه؛ فإنّ المتتبّع فيما دلّ على اعتبار البيّنة إذا أمعن النظر لا يكاد يرتاب في عدم مدخلية خصوصيات الموارد التي ثبت اعتبار البيّنة فيها. في ذلك؛ بل هي طريق شرعي تعبدّي لم يُلقها الشارع في شيء من مواردّها. نعم، اعترى في بعض المقامات شهادة الأربعة، أو كون الشاهدين رجلين، و أمّا في اعتبارها رأساً فلم يُعهد في الشرعيّات.

(١) التهذيب ٢/٢١٩، الوسائل، الباب ٧٣ من أبواب المحاسن، ح ٥.

(٢) حكاه الشيخ الأنصاري في فرائد الأصول ٥٥٧ عن المحدث الاسترآبادي، وانظر فوائد المدينة ١٤٣.

(٣) في ح ١٦٢.

(٤) حكاه عنه البراهي في مستند الشيعة ٢٤٧، ١، وانظر مفاتيح الشرائع ١/٧٨.

و ما يقال من أنه ليس فيما دلّ على حجة اليقينة عموم يقتضي حجتها في غير مورد الحصومات بحيث يعم مورد الكلام، مدفوع بأن اعتبارها في مورد الحصومات مع مقابلتها بقول ذي اليد و يده يدلّ على حجتها في الموارد السالمة من المعارض بالأولوية القطعية

مضافاً إلى ما أشرنا إليه من أن سوق الأدلة يشهد بكون طريقة اليقينة لإثبات لموضوعات الخارجيّة من الأمور المسلّمة في الشريعة.

كما يرشدك إلى ذلك ما رواه الكليني و الشيخ^(١) - عطر الله مرقديهما - في الكافي و التهذيب بسنديهما عن الصادق عليه السلام في الجن، قال: «كلّ شيء لك حلال حتّى يجيئك شاهدان يشهدان أنّ فيه ميتة»^(٢)

أقول: قوله عليه السلام «حتّى يجيئك شاهدان» إلى آخره، كناية عن إحراز حرمة الشيء بطريق معتبر.

و نحصيل الشاهدين بالذكر - مع أنّ حرمة الأشياء ربما تُستكشف باعلم و قد تثبت بالاستصحاب أو بإخبار ذي اليد أو غير ذلك - إنّما هو بلحاظ المورد الذي يحصر طريق إحراز حرمة عالماً في اليقينة؛ لكونها منافيةً لعمل صاحب اليد، لذي يشترى منه الجنس، و يشير إلى أنّ حرمة مثل ذلك لا تثبت بعير اليقينة. و فرص استكشاف حرمة الجنس الذي يباع في السوق - كما هو منصوص

(١) لأجله في البحار في الحديث الناصرة ٢٤٦٥، و التراقي في مسند الشيعة ٢٥١:٢، و صاحب الجواهر فيها ١٧٣٦ قد نسبوا الرواية إلى الشيخ، و لم يشر إليها في التهذيب، كما أنّ الشيخ الحر العاملي نقلها أيضاً في الوسائل عن الكافي فقط. ملاحظ
٢، الكافي ٢/٣٣٩، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب الأضغمة المباحة، ج ٢

السائل على الظاهر - بطريق علمي فرضي بادر، ولذا حصّ البيّنة بالذكر، كما أنّ تخصيص المشهود به بأنّ فيه ميتة - مع كون الكلام مسوقاً لإعطاء صيغة كلّية - بما هو بهذه الملاحظة، فليتنامل.

و كيف كان فالرواية تدلّ على أنّ حرمة الجنس، المسنّة عن نجاستها لمكتسبة بطرح الميتة فيه تثبت شهادة الشاهدين

و يدلّ عليه أيضاً ما رواه الكليني و الشيخ عليه السلام في الكتابين أيضاً بسنديهما عن الصادق عليه السلام قال: «كُلُّ شَيْءٍ لَكَ حَلَالٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ حَرَامٌ بَعِيْنُهُ فَتَدْعُهُ مِنْ قَبْلِ نَعْسِكَ، وَ ذَلِكَ مِثْلُ الثَّوْبِ يَكُونُ عَلَيْكَ قَدْ اشْتَرَيْتَهُ وَ هُوَ سَرَقَةٌ، وَ الْعَبْدُ يَكُونُ عَبْدَكَ وَ لَعْلَهُ حُرٌّ قَدْ بَاعَ بَعْثَهُ أَوْ قَهْرَ لَبِيعٍ أَوْ حُدْعَ فَبِيعَ، أَوْ امْرَأَةٌ تَحْتِكَ وَ هِيَ أُحْتَكُ أَوْ رَصِيعَتُكَ، وَ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا عَلَى هَذَا حَتَّى يَسْتَيْسِرَ لَكَ غَيْرُ هَذَا وَ تَقُومَ بِهِ الْبَيِّنَةُ»^(١)

و هذه الرواية بنفسها تشهد بصدق ما ادّعيناه آنفاً من حكومة أدلة الأمارات على الأدلة الدالة على أنّ العلم بنجاسة كلّ شيء غاية للحكم بظهارته، كما لا يخفى و هل تثبت النجاسة بإخبار عذلي واحد أم لا؟ قولاً، حكى عن المشهور لعدم^(٢)

و حكى عن بعض القول بالثبوت^(٣).

(١) الكافي ٣١٣٥ ٤٠/٣١٤، التهذيب ٩٨٩/٢٢٦٧، الوسائل الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، ج ٤.

(٢) نسبته إلى المشهور الشيخ حسن في المعالم (قسم الفقه): ٣٨٢

(٣) حكاه الشيخ حسن في المعالم (قسم الفقه): ٣٨١ ٣٨٢ عن العلامة بحكي هي مذكورة الفقهاء ٩٠١، الفرع الأول من المسألة ٢٦.

و هذا هو الأقوى، بل الأظهر عدم اشتراط العدالة المصطلحة، و كفاية كون المخبير ثقة مأموناً محترزاً عن الكذب؛ لاستقرار سيرة العقلاء على الاعتماد على أخبار الثقات في الحسنيات التي لا يتطرق فيها احتمال الخطأ احتمالاً يُعتدّ به لديهم ممّا يتعلّق بمعاشهم و معادهم، و ليست حجيّة خبر الثقة لدى العقلاء إلا كحجيّة ظواهر الألفاظ.

و من هنا استقرّت سيرة المشرّعة على أخذ معالم دينهم من الثقات، و لم يثبت من الشارع ردعهم عن ذلك، بل ثبت تقريرهم على ذلك، كما تقرّر ذلك في الأصول عند البحث عن حجيّة خبر الواحد.

و يشهد لذلك أيضاً كثير من الأخبار الواردة في الأبواب المتفرقة بنفس عليها المتّبع.

مثل: ما رواه هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال فيه: «إن الوكيل إذا وكل ثم قام عن المجلس فأمره ما من أبداً، و الوكالة ثابتة حتى يبعه العزل عن الوكالة ثقة أو يشافهه العزل عن الوكالة»^(١)

و خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، الدالّ على ثبوت الوصيّة بحبر الثقة.

قال: سأله عن رجل كانت له عندي دينار و كان مريضاً، فقال لي: إن حدث بي حدث فأعط فلاناً عشرين ديناراً و أعط أخي بقية الدنانير، لمات و لم أشهد موته، فأتاني رجل مسلم صادق، فقال: إنّه أمرني أن أقول لك: أنظر الدبير لثي

(١) الفقيه ٤٩٣ / ٥٠، التهذيب ٥٣/٢١٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب كتاب الوكالة،

أمرتك أن تدفعها إلى أخي فتصدق منها بعشرة دنانير اقسماً في المسلمين، ولم يعلم أخوه أن عندي شيئاً، فقال: «أرى لك أن تصدق منها بعشرة دنانير»^(١) و الأخبار^(٢) الدالة على جوار الاعتماد في دخول الوقت على أدان الثقة العارف بالوقت.

إلى غير ذلك من الأخبار التي يستعاد منها كون العمل بقول الثقات أمراً مفروضاً في الأذهان ممضئ في الشريعة. و هل تشترط حجية قول الثقة بإفادته الوثوق بالفعل؟ فيه وجهان، لا يخلو ثانيهما عن وجه.

ثم إن اعتبار قول الثقة إنما هو في غير مورد الخصومات و بطايرها مما كان معارضاً بقول صاحب اليد أو ماعياً لظاهر فعله، فإنه لا يعتبر في مثل هذه الموارد إلا البينة، و لذا لا يصح الاستشهاد بمفهوم العاية في الروايتين المتقدمتين^(٣) اللتين جعل فيهما قيام البينة على الحرمة عاية للحكم بحلّية الأشياء؛ لما أشرنا إليه آنفاً من أن تخصيص البينة بالذكر إنما هو ملحوظ الأمثلة المذكورة فيهما، فلم يقصد به الاحتراز عن سائر الأمارات المثبتة للحكم، كإخبار ذي اليد، أو الاستصحاب ونحوه.

هذا، مع أن المراد بالامتنان هي الرواية الثابتة - بحسب الظاهر - أعم من

(١) الكافي ٦٤٦-٢٧/٦٥، التهذيب ٩٢٣/٢٣٧٩، الوسائل، الباب ٩٧ من أبواب كتاب الوصايا، ج ١.

(٢) راجع: الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأدل في الإقامة

(٣) في ص ١٦٧ و ١٦٨

الاستكشاف العلمي أو بحجة معتبرة، و جعل اليته قسيماً لها بلحاظ كونها طريقاً
تعددياً شرعياً، كما يشهد لذلك الأمثلة المذكورة في الرواية، فبأنه لو لم تكن
الاستئانة أعمّ ممّا يعمّ الاستصحاب و نحوه، للزم بمقتضى الكنية المذكورة في
الرواية حواز تملك العبد الذي يثك في رقبته، و جواز التصرف في الثوب
المشكوك ملكيته، مع أن الأصل في الإنسان الحرية و في الأملاك حرمة التصرف،
والحلية فيما هو معروف في الرواية شأت من ادعاء ذي اليد الذي انتقل منه العبد و
الثوب بعقد محكوم بصحته بمقتضى الأصل، لكن لما لم تكن يد الممسك و لا
أصالة الصيغة موحدة للنقطع بالحلية الواقعية طرد الإمام عليه السلام و أطلق كلامه بأن كل
شي من الموضوعات الخارجة التي يستلبي من المكلف و يتأوله من يادي
المسلمين و أسواقهم بحسب العال إن تدنر فيه الإنسان وحده مشنه الحال
بالمر إلى حكمه الواقعي، فبهذه الملاحظة يدرج في موضوع الكنية المذكورة
في صدر الرواية، التي معناها أن كل شيء محتمل الحرمة في الواقع محكوم بالحلية
في مرحلة الظاهر ما لم تثبت حرمة بحجة معتبرة لدى الشارع، فما كان من
الأشياء مقتضى الأصل الأولي فيه الحرمة كالأموال و نحوها، فما لم يقم على
حليته أماره معتبرة - كاليته و يد المسلم أو إخبار دي اليد و نحوها - فهو مما لثنت
حرمة في مرحلة الظاهر محكم الأصل، و بعد قيام الأماره المعنوية على حليته إن
لم تكن الأماره موحدة للنقطع بالحلية الواقعية - كما هو العال - اندرج في موضوع
هذه الكنية.

و كون لحلية في هذه الموارد منسدة إلى الأماره غير مناب لصدق الكنية
سببها بعد مرص تحقق موضوعها، و هو كونها محتملة الحرمة في الواقع، فإن

المقصود بالكليّة بيان أنّ الله تعالى منّ على عباده بأن وسّع عليهم الأمر، و لم يوجب الاحتياط، بل جعل كلّ شيء حلالاً حتّى تثبت حرمة دليل معتبر و هذه قاعدة كليّة غير متقضة في شيء من مواردّها، غاية الأمر أنّ مستند الحكم بالحليّة في بعض مصاديقها نفس الشكّ، و في بعضها الآخر قيام الأمانة المقتضية للحليّة، فليتأمل

و تثبت العجاسة أيضاً بإخبار صاحب اليد على المشهور، كما ادّعى بعض^(١)، بل يظهر من غير واحد - على ما حكى^(٢) عنهم - عدم الخلاف فيه. و عمدة المستند في اعتبار قول ذي اليد هي السيرة القطعيّة، و استقرار طريقة العقلاء على استكشاف حال الأشياء و تمييز موضوعاتها بالرجوع إلى من كان مستولياً عليها متصرفاً فيها

و في جملة من الأخبار إجماع إليه.

و لا يبعد أن يكون هذا مدرك القاعدة المعروفة التي ادّعى عليها الإجماع من أنّ «من ملك شيئاً ملك الإقرار به» إذ الظاهر أنّ المراد بهذه القاعدة أنّ من كان مستولياً على شيء و متصرفاً فيه قوله نافذ بالسنة إليه.

و كيف كان فربما يظهر من بعض الأخبار الواردة في العصير - المتقدمة^(٣) في محلّها - عدم الاعتماد على قول صاحب اليد، الذي يستحلّ العصير بذهاب نصفه عند إختاره بذهاب ثلثيه و لعلّه محمول على الاستحباب.

(١) كما في ذخيرة المعاد ١٣٩، و عنها في مفتاح الكرامة ١٣١:١.

(٢) راجع: الحقائق المناصرة ٢٥٢:٥.

(٣) في ج ٧، ص ٢٠٠، و هي موثقة معاوية بن عمار.

و لا يبعد الالتزام به في خصوص مورد^{٥٥}، بل في كل مورد يكون ظاهر حال
المخبر مكنياً لقوله، والله العالم.

(و يغسل الثوب و البدن) عدا محل الاستنجاء الذي تقدم الكلام فيه في
محلّه، بالماء القليل (من البول مرتين) إلا من بول الرضيع الذي عرفت حاله،
وفاقاً للمشهور، كما في المدارك و الحقائق^(١)، بل عن المعتبر نسبتّه إلى علمائنا^(٢).
و حكى عن الشهيد في البيان الاكتفاء بمرّة، فقال: و لا يجب التعدّد إلا في
إناء الولوغ^(٣).

و عنه في الذكرى أنّه بعد أن احتار التشية نسب إلى الشيخ في المبسوط عدم
مراعاة العدد في غير الولوغ^(٤).

و حكى عن العلامة أنّه اكتمى في غسل البول بالمرّة إن كان جافاً^(٥)
و ربما استظهر^(٦) من فحوى كلامه في جملة من كتبه الاكتفاء بها مطلقاً
حجّة المشهور: أخبار مستفيضة:

منها: رواية الحسين بن أبي العلاء، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول

(١) مدارك الأحكام ٣٣٦:٢، الحقائق الناصرة ٣٥٦:٥ و ٣٥٧.

(٢) حكاهما عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣٣٦:٢، و البحراني في الحقائق الناصرة
٣٥٦:٥ و ٣٥٧، و صاحب الجواهر فيها ١٨٥:٦، و انظر: المعتبر ٤٣٥:١.

(٣) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٣٥٧:٥، و صاحب الجواهر فيها ١٨٦:٦، و انظر:
البيان: ٤٠.

(٤) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٣٥٧:٥، و انظر: الذكرى ١٢٤:١، و المبسوط ٣٧:١.

(٥) حكاه عنه الشيخ حسن في المعالم (قسم الفقه): ٦٤١، و انظر: قواعد الأحكام ٨:١، و نهاية
الإحكام ٢٧٧:١.

(٦) المستظهر هو الشح حسن في المعالم (قسم الفقه): ٦٤١.

يصيب الجسد، قال: «صَبَّ عليه الماء مرتين فإِنَّمَا هو ماء» و سأله عن البول يصيب البول، قال: «غسله مرتين» و سأله عن النقي يبول على الثوب، قال: «تصَبَّ عليه الماء قليلاً ثُمَّ تعصره»^(١).

و صحيحة ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن البول يصيب الثوب، قال: «اغسله مرتين»^(٢).

و صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثوب يصيب البول، قال: «اغسله في المكن مرتين، فإن غسلته في ماء جارٍ فمرة واحدة»^(٣).

و صحيحة محمد بن مسلم أيضاً عن أحدهما عليهما السلام، قال: سأله عن البول يصيب الثوب، قال: «اغسله مرتين»^(٤).

و رواية أبي إسحاق النخعي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سأله عن البول يصيب الجسد، قال: «صَبَّ عليه الماء مرتين»^(٥).

و المروي في مستطرفات السرائر من جامع البرقي، قال: سأله عن البول يصيب الجسد، قال: «صَبَّ عليه الماء مرتين فإِنَّمَا هو ماء» و سأله عن الثوب يصيبه البول، قال: «اغسله مرتين»^(٦).

(١) الكافي ١/٥٥٣، التهذيب ٧١٤/٢٤٩٦، الوسائل، الباب ١ من أبواب المجاسات، ح ٤، و لباب ٣ من تلك الأبواب، ح ١.

(٢) التهذيب ١/٧٢٢/٢٥١، الوسائل، الباب ١ من أبواب المجاسات، ح ٢.

(٣) التهذيب ١/٧١٧/٢٥٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب المجاسات، ح ١.

(٤) التهذيب ١/٧٢١/٢٥١، الوسائل، الباب ١ من أبواب المجاسات، ح ١.

(٥) التهذيب ١/٧١٦/٢٤٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب المجاسات، ح ٣.

(٦) السرائر ٥٥٧٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب المجاسات، ح ٧.

وعن الفقه الرصوي: «وإن أصابك بول في ثوبك فاغسله في ماء جارٍ مرةً،
ومن ماءٍ راكٍ مرتين ثم اعصره»^(١).

ولا يعارضها ما في بعض^(٢) الأخبار من إطلاق الأمر بغسل البول؛ لوجوب
تقييد الإطلاق بهذه الأخبار المقيّدة، والقول بكفاية الواحدة ضعيف
وما يظهر من بعض^(٣) الأخبار - الواردة في باب الاستنجاء - من كفاية
الواحدة لا يهتص حجة لإثبات هذا القول، فإنه على تقدير الالتزام بهذا الظاهر
- كما هو أظهر - وحب الاختصار على مورده، و تخصيص هذه الأخبار به؛ لكونه
أخص منها.

هذا، مع إمكان دعوى انصراف هذه الروايات بنفسها عن غسل موضع
الرجل من الجسنة الخارجة منه، فإن المتبادر منها إرادة الجسنة الخارجة الواحدة
إلى الثوب و البدن.

وكيف كان فلم يُعرف مستند يُعتمد به لهذا القول صالح لمعارضة ما
سمعت.

ومن هنا قد يعلل على الظن أن مراد القائل بكفاية المرة كفايتها بعد إزالة
لعي، فيتحد حينئذ مع القول الآخر المحكي عن العلامة من التفصيل بين الجاف
و غيره^٢. بناءً على أن يكون اعتبار التعدد في غير الجاف لمحاظ كون الغسلة

(١) حكاه عنه البحرسي في الحلائق الناصرة ٣٥٨:٥، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٥.

(٢) التهذيب ١: ٤٢١/٤٣٤ الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب التجاسات، ح ٢.

(٣) الكافي ٣: ٢٠٣، دبل ح ٧، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الحلوة، ح ٢.

(٤) راجع الهامش (٥) من ص ١٧٣.

الأولى لمجرد الإبقاء وإزالة العين من دون أن يكون لها دخل في التطهير الشرعي، فلا يعتبر فيها شرائط التطهير، بل ولا كونها بالماء المطلق.

و كيف كان فالذي يصلح أن يكون مستنداً لذلك دعوى أن المساق إلى لذهن من الأمر بصب الماء على البول و غسله مرتين كون «ولاهما للإزالة من دون أن يكون لها دخل في التطهير، والغسلة المظهرة إنما هي الغسلة الأخيرة.

كما يشهد لذلك رواية الحسين بن أبي العلاء، المتقدمة^(١) على ما رواه في محكي المعبر و الذكرى^(٢) بزيادة قوله: «مرة للإزالة، و الثانية للإبقاء» بعد قوله «اعسله مرتين» فعلى هذا تكون هذه الرواية معصرة للأخبار الأربعة بامسئتين، و يتجه حينئذ اختيار القول الثالث.

لكن صرح غير واحد بخلق كتب الأخبار من هذه الريادة، كصاحب الحقائق و غيره^(٣).

وهي الحقائق قال. و هذه الزيادة لا وجود لها في شيء من كتب الأحبار، و قد صرح أيضاً بذلك الشيخ حسن في المعاني، فقال - بعد نقل ذلك من لذكرى و لمعتر -: و لم أر لهذه الريادة أثراً في كتب الحديث، الموجودة الآن بعد التصحيح بقدر الوسع^(٤). انتهى

فيحتمل قوياً كونها من كلام صاحب المعتر ذكرها تفسيراً لرواية بحسب

(١) في ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٢) الحاكي عنهما هو الشيخ حسن في المعالم (قسم الفقه) ٤٤٣، و المحراني في الحقائق الناصره ٣٥٩.٥، و صاحب الجواهر فيها ١٨٦.٦، و نظره المعتر ٤٣٥.١، و الذكرى ١٢٤.١.

(٣) كالسبزواري في ذخيرة المعاد: ١٦١، و صاحب الجواهر فيها ١٨٦.٦ - ١٨٧.

(٤) الحقائق الناصره ٣٥٩.٥ - ٣٦٠، و نظره المعالم (قسم الفقه) ٦٤٣.

حتها.

لا يقال: إن ظاهر ما حكى عن الكتّابين كونها من تنمّة الرواية، فلا يرفع اليد عن هذا الظاهر بمجرد عدم وجدانها فيما بأيدينا من الكتب.

لأننا نقول: لا يلتزم بهذه المرتبة من الاعتبار للطواهر القابلة للحلاف، بل ولا لقول الثقة بعد شهادة الأمارات بخطئه.

والحاصل: أنه لا وثوق بهذه الفقرة، بل المقنون عدم كونها من الرواية، فيشكل الاعتماد عليها.

و أمّا دعوى أن المساق إلى الدهر كون العسلة الأولى لمجرد الإزالة، ففيها: أنها ناشئة من العُدس والتخمير؛ إذ لا شاهد عليها من أعاظ الرواية، فهي غير مسموعة، خصوصاً مع أن غسل الثوب والبدن كثيراً يقع بعد الجفاف وروال نعيم، فكيف تُقبل دعوى من يدعي انصراف إطلاقات الأحبار الأمرة بالغسل مرتين عنه من غير شاهد، فالأظهر ما هو المشهور من اعتبار المرتين مطلقاً.

و هل يحتصّ ذلك بخصوص الثوب والبدن اللذين ورد فيهما النص، أم يعمّ مطلق ما أصابه السؤل؟ وجهان بل قولان، اختار أولهما في الحدائق^(١) ومحكي الذخيرة^(٢)؛ اقتصاراً على مورد النص، وأحدأ بإطلاق الأمر بالغسل فيما عداه.

و حكى عن ظاهر جمع^(٣) و صريح بعض التعميم^(٤) ولا يعد أن يكون

(١) الحدائق الناضرة ٥: ٣٦٤.

(٢) حكاة صها الحراني في الحدائق الناضرة ٥: ٣٦٣، وانظر: ذخيرة المعاد: ١٦٢.

(٣) الحاكي عن ظاهرهم هو الشيخ حسن في المعالم (قسم الفقه): ٦٥٣.

(٤) حكاة الحراني في الحدائق الناضرة ٥: ٣٦٣، وانظر: اللعة الأدمشقية: ١٧، و لألفند: ٤٤.

و جامع المقاصد ١: ١٧٣.

هذا هو المشهور بين الأصحاب.

و تخصيص بعض الثوب و البدن بالذكر - كما في المتن - أو خصوص الثوب - كما عن المتأخرين^(١) - لا يدل على إرادة الاختصاص، بل الطاهر حريه مجرى التمثيل.

و كيف كان فهذا هو الأظهر، فإن الأحكام الشرعية لا تنقيد بموارد المنصوصة، فكما يفهم من قوله عليه السلام: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»^(٢) نجاسة البول و انفعال كل شيء به، فكذلك يفهم من قوله عليه السلام: «اغسله مرتين» أن نجاسته لا تزول إلا بالغسل مرتين.

نعم، لو كان الصّ مخصوصاً بالثوب، لم يكن احتمال مدخلية كونه ممّا يرسب فيه البول في اشتراط التعدّد بعيداً

لكن لا يبقى مجال لهذا الاحتمال بعد ورود الأمر بغسل الجسد أيضاً مرتين، فيستفاد من ذلك أن الأجسام الصلبة التي لا يرسب فيها البول أيضاً يتوقف تطهيرها منه على غسلها مرتين.

و احتمال مدخلية صدق اسم البدن أو الثوب في اشتراط العدد ممّا لا ينبغي الالتفات إليه؛ إذ ليس كون الشيء مصداقاً للثوب أو البدن - على ما هو المعروف في أدهان المشرعة - من الخصوصيات التي لها دخل في قبوله للانفعال أو التطهير، ولذا استقرت سيرتهم على استعادة الأحكام الكلية من القضايا الشخصية الواردة فيهما، و لا يتوهم أحد فرقاً في كيفية التطهير أو الانفعال بين الثوب أو

(١) حكاه عنه الشيخ حسن في المعالم (قسم الفقه) ٦٤٥، وانظر. متبني المطلب ٢٦٣٣.

(٢) الكافي ٣/٥٧٣، التهذيب ١/٢٦٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب النجاسات، ح ٢.

قطعة كرباس لا يندرج في مماء عرفاً، فالقول بالاختصاص ضعيف.

و أصعب منه ما في المدارك^(١) و محكي المعالم^(٢) من الاختصاص بخصوص الثوب، و كفاية المرة في غيره و لو في اللبن بدعوى ضعف سند الروايات الأمرة بعسل اللبن مرتين، و عدم اتصافها بالصحة.

و يدفعها - بعد تسليم ضعف السند و العوض عن استغاضتها و اعتصاد بعضها ببعض و توصف ببعض لبعضها بالصحة - أن ضعفها مجبور بعمل الأصحاب، فلا ينبغي الارتياح في الحكم مع أنه أحوط.

تنبيهات:

الأول: أن العسل مرتين إنما هو فيما إذا كان بالماء القليل، دون الكثر و الجاري، فإنه يكفي فيهما العسل مرة، كما عن المشهور^(٣)، بل بلا خلاف فيه في الأخير، كما يظهر من بعض^(٤)

و يدل على كفاية المرة في الجاري قوله عليه السلام في صحبة ابن مسلم، المتقدم^(٥)، «فإن غسلته في ماء جارٍ مرة واحدة».

وربما يستظهر من ذلك كفاية المرة في الكثر أيضاً بدعوى أن المناسق، لى الذهب كون هذه القضية بمنزلة التصريح بما أريد الاحتراز منه بالقييد الواقع في القضية الأولى، أعني قوله، «اعسله في الممرتين» و المتبادر من هذه القضية

(١) مدارك الأحكام ٣٣٦-٣٣٧

(٢) الحاكي عنه هو البحاري في الخلائق الناصرة ٣٥٨، و انظر المعالم (مجمعة) ٦٤٦.

(٣) نسبة إلى المشهور السمروري في ذخيرة المعاد ١٧٨.

(٤) راجع حواهر الكلام ١٩٥٦

(٥) في ص ١٧٤

بقرينة المقابلة ليس إلا إرادة المَرَّتَيْنِ عند غَسْله بالماء القليل، كما هو لازم كونه في المَرَكَنِ عادةً، فمفهومه كفاية المَرَّةِ عند غَسْله بغير الماء القليل، سواء كان جارياً أو كُرّاً، و تحصيل الجاري بالذكر لكمة العلة أو نحوها

و فيه نظر، بل الطاهر كون الشرطيّة بمنزلة الاستدراك لا التصريح بمفهوم تنقيد. والرواية ساكنة عن حكم العَمَلِ بالكُرِّ. ولعلّ النكته فيه ندرة الاستلاء به في محل صدور الأخبار.

نعم، المناسبة بين الكُرِّ والجاري توجب استشعار كفاية الواحدة في الكُرِّ من مثل هذه العبارة، لا ظهورها فيها

و يشهد للمدعى أيضاً عبارة الرضوي، المتقدمة^(١).

و يدلّ على كفاية المَرَّةِ في الكُرِّ. المرسل المروي عن أبي جعفر عليه السلام مشيراً إلى غدير ماء: «إِنَّ هَذَا لَا يَصِيبُ شَيْئاً إِلَّا وَطَّهَرَهُ»^(٢) المجبور ضعه بالعمل. و نسبة بينه وبين ما دلّ على اعتبار المَرَّتَيْنِ في البول وإن كان عموماً من وجه لكن ظهور المرسل بالنسبة إلى مورد الاجتماع أقوى؛ لدلالته عليه بالعموم و أمّا أخبار المَرَّتَيْنِ: فأعلها بنفسها مصرفة إلى إرادة الغُسل بالماء القليل، و بعضها - كصححة^(٣) ابن أبي يعفور - وإن كان طاهراً في الإطلاق لكن لا يكافئ ظهورها في الإطلاق؛ لأصالة العموم، خصوصاً مع تطرّق الوهن إليها بالنسبة إلى الجاري الذي عُلِمَ عدم اعتبار العدد فيه، كما لا يخفى

(١) في ص ١٧٥.

(٢) تقدم بحريه في ص ١٢١. انبأش (٢).

(٣) تقدم بحريها في ص ١٧٤. انبأش (٣).

واستدل له أيضاً بقوله عليه السلام في بعض الأخبار الواردة في ماء الحمام «إنه بمنزلة الجاري»^(١) وفي بعضها الآخر: «إنه كماء المهر يظهر بعصه سحاً»^(٢) مدعوى: أن إطلاق التشبيه يقتضي عموم، وما نحن فيه من وجوه الشبه.

و فيه نظر يظهر وجهه مما مر في محله.

نعم، الرواية التي نزل فيها منزلة الجاري لا بأس بإيرادها في مقام التأييد، وقد يقال: إن ماء الحمام حال جريانه بل كل ماء جارٍ وإن لم يكن عن مادة سدوخ في موضوع قوله عليه السلام: «فإن غسلته في ماء جارٍ فمرة»^(٣) وفيه: أن المتبادر منه إرادة الماء الجاري بمعنى المعروف، دون مطلق الماء الذي يجري، كما هو واضح.

و ماء المطر أيضاً بمنزلة الجاري لا يعتر في الغسل به التعدد؛ لقوله عليه السلام: «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر»^(٤) والله العالم.

الثاني: لا يعثر وقوع الغسلتين بعد إزالة العين، بل لو زالت العين بالأولى كفى صمّ الثاية إليها، كما يشهد له إطلاق الأخبار المتقدمة الدالة على الغسل مرتين، بل القدر المتيقن من تلك الأخبار إنما هو إرادة الغسل مرتين لدى وجود عين البول في الثوب والجسد، وإنما حكمنا باعتبارهما مع الجفاف و زوال العين بواسطة أصالة الإطلاق.

(١) التهذيب ١/٣٧٨، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، ح ١.

(٢) الكافي ٣/١٤١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، ح ٧.

(٣) تقدّم تخريجه في ص ١٧٤، الهامش (٣).

(٤) تقدّم تخريجه في ص ١٢٨، الهامش (١).

و يشهد لذلك - مضافاً إلى أن فرص وجود العين هو القدر المتيقن إرادته من موارد النصوص - ما في بعضها^(١) من تعليل كفاية صب الماء على الجسد مرتين: بآته ماء، فإنه صريح في المدعى.

و ربما يستشهد بإطلاق الأحبار لكفاية المرّتين و إن تحققت الإزالة بالأخيرة

و فيه أولاً: أن البول الذي هو ماء لا تبقى عادةً عينه في الثوب و المحسد بعد غسله مرة حتى تتحقق إزالته بالفسلة الثانية، ففرض كونه كذلك فرض مادر بل غير واقع يصرف عنه الإطلاقات.

و ثانياً: أن وجود البول في الثوب بنعسه حلة لوجوب غسله مرتين، فمادام العين باقية في الثوب أو الجسد صدق عليه أنه شيء أصابه البول، فيندرج في موضوع الأخبار الأمرة بغسله مرتين، و مجرد إيصال الماء إليه ما لم يؤثر في إزالة عينه لا يخرجه من موضوع تلك الأخبار، بل لا يصدق عليه اسم الغسل، فالقول بكفاية حصول الإزالة بمجموع العلتين ضعيف.

و أضعف منه القول بعدم احتساب المسلة المزيلة للعين من العدد؛ مستنداً إلى أنها لو احتسبت من العدد، فلا معنى حينئذٍ لتعيين العدد في المرّتين؛ لأن إزالة عين السجاسة قد لا تحصل بهما، و لا يعقل الحكم بالكفاية مع نقاء العين، فلا بدّ من الإزالة بغيرهما، فلا يمكن جعل المرّتين ضابطاً للتطهير.

و فيه أولاً: ما أشربا إليه من أن غسل الثوب أو البدن من البول لا يتحقق

(١) و هي رواية الحسين بن أبي العلاء و المروزي في مستطربات السرائر، المتقدمتان في ص ١٧٣ - ١٧٤.

عرفاً إلا بإدخال عينه بالماء، وليس مطلقاً إجراء الماء على الشيء القذر مع بقاء القذارة فيه مصداقاً للفعل.

و ثانياً: أن تعيين العدد في المرتين إنما هو بلحاظ الغالب، دون العرص الذي فرصه القائل، وهو ما لا تحصل الإزالة بهما، فإنه في مثل البول - الذي هو مورد النصوص - مجرد فرض لا وقوع له.

الثالث: لا يكفي التدبير في المسلتين، بل يعتبر تحققهما بالفعل و انفصال كل منهما عن الآخر بحيث ينفرد كل منهما بالفردية لدى العرف، فإن هذا هو المتبادر من النصوص والفتاوى.

فما عن الذكرى من كفاية صب الماء عليه بقدر الغسلتين^(١) ضعيف، و ربما استحسسه بعض^(٢) فيما لو امتدّ زمان الصب بقدر انقضاء زمن لمسنتين و الفصل بينهما؛ نظراً إلى أن وصل الماء لو لم يكن أقوى في التأثير فليس بأقل من القطع و الفصل.

و فيه نظر؛ لأن سماع مثل هذه الدعاوي في الأحكام التعبدية التوقيفية مشكل، خصوصاً مع ما نرى من أن للتكرير تأثيراً في النفس في رفع القذرة المتوهمة لا يحصل مثله مع اتحاد الغسلة و إن استمرت بقدر انقضاء زمن الغسلتين و ما بينهما من الفصل.

و قد يقال بناءً على اعتبار العدد في الجاري و الكثير. إن تعاقب حررت الجاري و التحريك في الماء الكثير بمنزلة التكرير.

(١) حكاة عنه العملي في مدارك الأحكام ٣: ٣٧٩، وانظر: الذكرى ١: ٢٨٨.

(٢) حكاة عنه العملي في مفتاح الكرامة ١: ١٧٠، عن صاحب الدلائل.

و فيه أيضاً على إطلاقه تأمل.

نعم، لو كانت الجريات والتحريرات ممتازاً بعضها عن بعض بحيث تكرر بواسطتها صدق القتل^(١) لدى العرف، أو استعمل في الماء بعض المعالجات من العرك والدلك وبحوهما بحيث أثر في صدق التكرير، أتجه الاكتفاء به، وإلا فلا، ولا يكفي في الصدق مجرد مغيرة الماء الذي يلاقه في الرمان الثاني للماء الذي أصابه أولاً، كما هو واضح.

الرابع: هل يختص وجوب العدد بفشل البول، فيكفي في غيره غسله مرة واحدة، أم يجري في سائر النجاسات؟ قولان، نُسب أولهما إلى الأكثر، بل المشهور^(٢)، لكن قيده بعضهم^(٣) بوقوع الغسلة بعد إزالة العين

و حكى عن الشهيد وغيره اعتبار المرتين في سائر النجاسات^(٤).
و عن العلامة في التحرير: المرتين فيما له قوام وثنخن كالمني، دون غيره^(٥).
و عن المنتهى أنه قال: النجاسات التي لها قوام وثنخن أولى بالتعدد في الغسلات^(٦). انتهى.

حجة المشهور: إطلاق الأمر بالفشل في كثير من الأخبار الواردة في أبواب النجاسات.

(١) كدد، والظاهر: وحيث صدق بواسطتها تكرر القتل.

(٢) راجع مسند الشيعة ٢٨٦:١، والحدائق الناضرة ٣٥٦:٥.

(٣) المحقق الحلبي في المعتر ٤٣٥:١.

(٤) حكاة عنهما العاملي في مدارك الأحكام ٣٣٨:٢، ونظر: اللمعة الدمشقية: ١٧، والألمية ٤٩، وجامع المقاصد ١٧٣:١.

(٥) حكاة عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣٣٧:٢، ونظر: تحرير الأحكام ٢٤:١.

(٦) حكاة عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣٣٧:٢، ونظر: منتهى المطلب ٢٦٤:٣، المرح الأول.

مثل قوله عليه السلام: «إن أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاعسله»^(١)

وقوله عليه السلام في جسد الرجل الذي يصيبه الكلب «يغسل المكان الذي أصابه»^(٢)

و في الثوب الذي أصابه خمر أو نبيذ: «اعسله»^(٣).

و في الثوب الذي أصاب جسد الميت «يغسل ما أصاب الثوب»^(٤) أو: «فاغسل ما أصاب ثوبك منه»^(٥).

و في المني يصيب الثوب: «إن عرفت مكانه فاعسله، وإن خفي عليك مكانه فاغسل الثوب كله»^(٦).

و في الثوب الذي يعرق فيه الجنب. «فيلعل ما أصاب من ذلك»^(٧).

و في الدم. «إن اجتمع قدر حمصة فاعسله»^(٨).

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي يقف عليها المتتبع معاً ورد فيها، الأمر

(١) التهذيب ١/٢٦١: ٧٥٩، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٢) التهذيب ١/٢٣١: ٦١، و ٢٦٠-٢٦١/٧٥٨، الاستبصار ١/٢٨٧: ٩٠، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٣) الكافي ٣/٤٠٥: ٤، التهذيب ١/٢٧٨-٢٧٩/٨١٨، الاستبصار ١/١٨٩: ٦٦١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٤) الكافي ٣/١٦١: ٤، التهذيب ١/٢٧٦: ٨١٢، الاستبصار ١/١٩٣: ٦٧١، الوسائل، باب ٣٤ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٥) الكافي ٣/١٦١: ٧، التهذيب ١/٢٧٦: ٨١١، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٦) التهذيب ١/٢٦٧: ٧٨٤، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب النجاسات، ح ١، مشدود.

(٧) مسائل عمى بن حمزة ١/٢٣٨، الوسائل، الباب ٧ من أبواب النجاسات، ح ١٠.

(٨) التهذيب ١/٢٥٥: ٧٤١، الاستبصار ١/١٧٦: ٦١٣، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ٥.

بَعَثَ ما لاقى شيئاً من النجاسات على الإطلاق، وقد تقدّم جُلّها في طيّ المباحث المتقدمة، فراجع.

و دعوى أنّ مثل هذه الأخبار المطلقة إنّما سيقت لبيان أصل النجاسة بذكر بعض آثارها، و هو: وجوب غُسل الملاقى، و أمّا كَيْفِيَّةُ الغُسل فم يقصد ببيانها بهذه الروايات، مدفوعة: بأنّ حمل الأخبار المتكاثرة المتطافرة على كونه بأسرها من قبيل ذكر اللزوم و إرادة الملزوم تأويل بلا مقتضى، بل الظاهر كونها مسوقة لبيان نفس اللزوم، فيستفاد منه الملزوم - أعني النجاسة - بالالتزام.

بن كيف تُسمع دعوى الإهمال في جميع هذه الأخبار مع أنّ الأسئلة الواقعة في أغلبها ليست إلّا كالأئلة الواقعة في الأخبار المتقدمة التي وردت في البول، فالأجوبة الواردة فيها - على الظاهر - ليست إلّا كالأجوبة الواردة في البول مسوقة لبيان ما هو حكمه الفعلي في مقام العمل.

نعم، قد تنطرق الخدشة في كثير من الإطلاقات الواردة في الباب: بورودها لبيان أحكام آخر، كحكم المتنّجس لدى الاشتباه، و نحو ذلك، لكن فيما عداها ممّا لا تنطرق فيه هذه الخدشة غنى و كفاية.

و لا يخفى على المتتبع أنّه قد ورد في جُلّ النجاسات العينية بل كلّها الأمر بعُثْل ما تنجس بها على الإطلاق، فلا يبقى معه مجال للرجوع إلى الأصول العملية، و لو فرض عدم وجوده في بعضها، أمكن تميم القول فيه بعدم القول بالفصل، كما أنّه يمكن ذلك بالنسبة إلى المتنّجسات الخالية من أعيان النجاسات على تقدير قصور الأخبار عن شمولها، و كذلك بالنسبة إلى ما تنجس بالمتنّجس

بغير البول.

هذا، مع إمكان الاستدلال لكفاية مطلق الغسل في المتنجسات الحالية من العيس، بالفحوى، وفي ما تنجس بالمتنجس، بالأولوية، فإن الفرع لا يزيد على أصله، مع أنه قد ورد في بعضه الأمر بغسله على الإطلاق، كما في موثقة عمار، الواردة في من وجد في إمانه فأرة مينة «فعليه أن يغسل ثيابه، و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء»^(١).

ولو نوقش في الفحوى والأولوية وعدم القول بالفصل، بإكثار الفحوى و منع كون الأولوية قطعية، وعدم ثبوت الأخير وإن كانت منافية للإنصاف، وجب الرجوع فيما لم يرد فيه دليل لفظي دال على كفاية مطلق الغسل إلى استصحاب النجاسة حتى يعلم المزيل.

و من هنا أتجه القول بوجوب غسل ما تنجس بالمتنجس بالبول مرتين؛ إذ لا دليل على كفاية الواحدة فيه.

التهمة إلا أن يمنع حرمان الاستصحاب في النجاسة الحكمية بدعوى كونها منتزعة من أحكام تكليفية تعدية لانعريف حثتها، فمرجع الشك في رولها بالغسل مرة إلى الشك في أنه هل يجب غسله مقدمة للصلاة الواحدة وبحود مرة أو أزيد؟ فينفي الزائد بأصل البراءة، كما نقرر في محله.

و دعوى أن النجاسة الحكمية قذارة معوية يبيها الشارع بحكمه بوجوب غسلها وما عييتها من الصلاة وغير ذلك من آثارها، فهي كلقذارة الحسية من

(١) الفقه ١٤: ٢٦، التهذيب ١٨٥: ١٣٢٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، ح ١.

الأمر القارّة التي لا ترتفع إلا برافع، فما لم يثبت الرفع يجب الحكم ببقائها، قابلة
لمنع؛ لإمكان أن يكون منشؤ حكم الشارع بوجوب العسل و غير ذلك من
أحكامها أموراً أخرى، كشدة الاهتمام بالتجيب عن النجاسات العينية، و تفر الطبع
عنها بالشرع عما يلاقيها، أو نحو ذلك من الحكم الحفية التي لا إحاطة لها بها،
خصوصاً مع أنه لم يرد في شيء من الأدلة الشرعية التصريح بنجاستها حتى يقال.
إن مقتضى طاهر اللفظ كونها قدرأ في الواقع، فليتأمل.

و استدلل للمشهور أيضاً بأصل البراءة.

و قد عرفت أنه لا يخلو عن وجه صالح لأن يتأمل فيه.

و استدلل القائل باعتبار المرتين باستصحاب النجاسة، الحاكم على أصل
البراءة.

و بما يفهم من بعض الأخبار المتقدمة^(١) الواردة في البول الذي أصاب
الجسد، لذي ورد فيه تعليل الاكتفاء بصب الماء عليه مرتين؛ بأنه ماء؛ حيث يفهم
منه أن غسل البول أهون من سائر النجاسات، فيكون غيره أولى بالتعذد
و بصحيفة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام أنه ذكر المني فشدّه و جفله
أشدّ من البول^(٢)، الحديث، فيقتد بهاتين الروايتين إطلاق الأمر بالغسل الوارد في
سائر الأخبار.

و الجواب:

أما عن الاستصحاب. فيما عرفت من أنه لا يرجع إليه مع وجود الإطلاقات،

(١) في ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٢) التهذيب ١/٢٥٢: ٧٣٠، و ٢/٢٢٣: ٨٨٠ الوسائل، الباب ١٦ من أبواب النجاسات، ج ٢

مع إمكان الخدشة فيه بما عرفت.

و أمّا عن الحبرين - فيمنع دلالتهما على المدعى؛ لأنّ كون المني أشدّ من البول من حيث القدرة - كما هو مفاد الرواية الثانية - لا يستلزم كونه أحوَجَ من البول أو مثله في العدد في مقام التطهير؛ إذ لا استحالة في أن يروى ما كان في عاية القدرة بعثله مرّة، و لا يزول شيء آخر في أوّل مرتبة القدرة إلّا بعثله مررٌ عديدة.

و أمّا تعليل الاكتفاء بالصّبّ بأنّه لا يدلّ إلّا على عدم كفاية الصّبّ في سائر النجاسات التي لها ثعن و قوام، و هذا مسلّم، فإنّها لا تروى بذلك، بل لا بدّ فيها من استعمال بعض المعالجات الموجبة لإزالة العين، فلا إشعار في هذا التعميل أصلاً بأنّه يعتبر العدد في سائر النجاسات.

فظهر لك أنّ الأقوى ما هو المشهور من كفاية غسل واحدة في سائر النجاسات في غير ما ستعرفه من الأواني و إن تحققت الإزالة بها؛ للإطلاقات السالمة ممّا يصلح لتقييدها، والله العالم.

ثمّ إنّ مقتضى إطلاق الفتاوى و الصّوحى عدم الفرق بين بول الإنسان و بول غيره ممّا لا يؤكل لحمه في وجوب غسله مرّتين، لكن لا يبعد دعوى انصراف الأحبار إلى الأوّل، كما يؤيّده ترك الاستمصال عن كونه من المأكول أو غيره، و ليس ذلك على الطاهر إلّا بواسطة انسباق بول الإنسان إلى الذهن من السّؤالات الواردة في الأخبار، فيشكل ارتكاب التقييد في قوله عَلَيْهِ . «اغسل ثوبك من أنوال

ما لا يذكر لحمه^(١) بالنسبة إلى غير الإنسان، خصوصاً مع إمكان دعوى انصراف هذه الرواية إلى غير الإنسان، فلو أمكن التفصيل، لا يعد الا لترم بعدم اعتبار العدد في تول غير الإنسان وإن كان الأحوط - إن لم يكن أقوى - خلافه، والله العالم.

تنبيه: لأعرة بأثر النجس بعد إرالة عييه بالعسل - كلون الدم، و رائحة الجيفة - إذا لم يكن الأثر كاشفاً عن بقاء عين الجس لدى العرف.

و ما يقال من أن بقاء الأثر كاشف عن وجود العين؛ لاستحالة انتقال العرض، فلا تتحقق إرالة العين مع بقاء لونها أو ريحها، مدفوع - بعد العض عن أن الشيء قد يتأثر بالمحاورة - بأنه لأعرة بالأجزاء اللطيفة العفينة المستكشفة بالدقة الحكمة؛ فإن الأحكام الشرعية تدور مدار عناوين موضوعاتها العرفية، فما يصدق عليه عرفاً اسم العذرة أو الدم أو غيرهما من عناوين النجاسات يتبعه حكمه، دون ما لا يصدق عليه الاسم، وهذا ممّا لا إشكال فيه بل ولا خلاف

و قد حكى عن المعتبر دعوى الإجماع على عدم وجوب إزالة اللون و الرائحة^(٢)

و ما حكى عن بعض من إيجاب إرالة اللون مع الإمكان^(٣)، فلا يعد أن يكون نزاعاً في الصغرى بدعوى: أن إزالة العين لا تتحقق عرفاً مع بقاء اللون القابل للإزالة، و فيها منع ظاهر.

(١) عدم تحريمه في ص ١٧٨، الهامش (٢).

(٢) حكاه عنه الشيخ حسن في المعالم (فم الفقه) ٦٣٩، وانظر المعتبر ١٣٦١.

(٣) حكاه العامل في مدارك الأحكام ٣٤٠، ٢ عن العلامة الحلي في مستهل المطب ٢٤٣٣، الجزء الأول.

و كيف كان فالمدار على إزالة العين دون ما يُعدُّ أثراً مجرداً في العرف، ولا شبهة في أنَّ الرائحة المجردة و بعض مراتب اللون خصوصاً اللون المحالِّف للون النجس الذي ربما يكتسه المتنجِّس بالحاصَّة - كالصفرة الحاصلة في لجسم الحلاقي للميتة - بل و كذا بعض مراتب الحشونة الحاصلة في الثوب بعد إزالة العين تُعدُّ لدى العرف أثراً محصاً، فلا تجب إزالته.

و يشهد له - مضافاً إلى ما عرفت - حسنة ابن المغيرة عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت له: هل للاستنجاء حد؟ قال: «لا، حتَّى ينقى ما ثمة» قلت: ينقى ما ثمة و ينقى الريح، قال: «الريح لا ينظر إليها»^(١).

و حمر عني بن حمزة عن العبد الصالح، قال: سألتُه أمَّ ولدٍ لأبيه - لي أن قال -: قالت: أصاب ثوبي دم الحيض فعسلته فلم يذهب أثره، فقال: «صبِّعه بمشق حتَّى يحتلط و يذهب»^(٢).

و حمر عيسى بن أبي منصور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة أصاب ثوبها من دم الحيض فعسلته فبقي أثر الدم في ثوبها، قال: «قلِّ لها، تصبِّعه بمشق حتَّى يحتلط»^(٣).

تقريب الاستدلال بهما: أنَّه لو كان بقاء اللون كاشعاً عن وجود العين المدع من تحقُّق الإزالة المعتبرة في التطهير، لم يكن صممه مشقِّ محدياً، فالأمر به ليس إلَّا للاستحباب رفعاً للمعرة الحاصلة من بقاء اللون الغير المناهي لظهارة الثوب،

(١) الكافي ٩/١٧٣، التهذيب ٢٨٦-٧٥/٢٩، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب النجاسات، ح ٢

(٢) الكافي ٦/٥٩٣، التهذيب ٨٠٠/٢٧٢، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب النجاسات، ح ١

(٣) التهذيب ٨٠١/٢٧٢، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب النجاسات، ح ٣

فلينأمل

و مرسله الصدوق، قال: سئل الرضا عليه السلام عن الرجل يطأ في الحمام و في رجليه الشقاق فيطأ البول و النورة فيدخل الشقاق أثر أسود مما وطئ من القدر و قد غسله كيف يصح به و برجله التي وطئ بها، أيجزئه الغسل، أم يحسن أطعاره بأطعاره و يستحي فيجد الريح من أطعاره ولا يرى شيئاً؟ فقال «لا شيء عليه من لريح و الشقاق بعد غسله»^(١).

ثم إننا قد أشرنا إلى أنه لا أثر للأجزاء اللطيفة المنحلّة من أعيان الجاسات التي تُعدّ لدى العرف من الأعراص، لكن لو استخرج تلك الأجزاء ببعض المعالجات بحيث صدق عليه الاسم، لحقها حكمها، فلو أعلو الثوب المعسول الذي أرين عنه الدم عرفاً في ماء إلى أن طهر في الماء لون الدم، نجس الماء، و تنجس به الثوب على الظاهر، فإنه يصدق عليه أنه ماء متغيّر بعين الدم، و لا متواف به و بين استهلاك الدم و انتهاء موضوعه عرفاً قبل ظهور وصفه في الماء، نظير ندم المستهلك في ماء كز، فإنه لا أثر له ما دام استهلاكه، فلو نقص الماء عن كُرّة، يمتلئ على طهارته، لكن لو اجتمع حينئذٍ أحراؤه المستهلكة أو ظهر وصفه في الماء بواسطة جذب الهواء للأجزاء المائية، الموحب لقنّة الماء و ظهور وصف دم فيه، نجس.

و الناحية. أنه ربما ترتفع الحاسة عن موضوعها بواسطة استهلاك الموضوع واصمحاله، فمضى عاد على ما كان عليه بأن صار موضوعاً عرفياً لذلك

(١) العقيدة ١٦٥/٤٢:١، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الجاسات، ح ٦

تطهارة / أحكام النجاسات ١٩٣
الحسن، عاد حكمه.

و من هذا القيل حكم البخار المتصاعد من النجس إذا تقاطر، فإنه إن صدق على القطرات المجتمعة منه اسم ذلك النجس، تنجس، لا مثل المتقاطر من بخار البول أو العذرة، الذي لا يصدق عليه اسمهما، ولا المتقاطر من المتنجس الذي لا يصدق عليه عرفاً كونه ذلك المتنجس بعينه.

وكذلك الدخان المتصاعد من الدهن النجس الذي يستصح به، المشتعل على أجراء ذهبية إذا تكاثف الدخان و ظهر عليه ما اشتمله من الأجزاء الدسمة، إلى غير ذلك من الأمثلة.

ولا مجال لاستصحاب الطهارة في مثل العرص؛ إذ لم يكن للأجزاء حين الحكم بطهارتها عناوينها الخاصة وحوذ محقق لدى العرف، وإلا لكاست محكومة بالنجاسة؛ لأن المفروض كونها نجس العين، فلا تظهر ما دامت معوية تلك العروس، وقد تقدم في مبحث التيمم ما لهُ ربطاً بالمقام.

(و إذا لاقى الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوب الإنسان) وكان لثوب أو ما لاقاه (رطباً) رطوبة مسرية (غسل موضع الملاقاة) من الثوب (واجباً) مقدمة لبواحيث المشروطة بطهارة الثوب، كما عرفته فيما سبق

(و إن كان) الثوب كالملاقي له (يايساً) أي: لا مع رطوبة مسرية (رشّه بالماء استحباباً) بلاخلاف يعتد به، بل عن المعتبر أنه - أي استحباب الرش مع اليوسة - مذهب علمائنا أجمع^(١).

(١) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٢/ ٣٤١، وانظر: المعبر ١/ ٤٣٩-٤٤٠

و يشهد له في الأولين منها جملة من الأخبار

منها: رسالة حريز عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إذا مس ثوبك كلب فإن كان جافاً فانضح، وإن كان رطباً فاغسله»^(١).

و حمر علي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الكلب بصيب الثوب، قال: «انضح، وإن كان رطباً فاغسله»^(٢).

و صحيحة أبي العباس، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «إذا أصاب ثوب من لكلب رطوبة فاعله، وإن مسه جافاً فاصب عليه الماء»^(٣).

و عن الحصال عن علي عليه السلام في حديث الأرمغانة قال: «ترهوا عن قرب لكلاب، فمن أصاب الكلب و هو رطب فليغسله، وإن كان جافاً فيصبح ثوبه بالماء»^(٤).

و خبر علي بن محمد - المصمر - قال: سألت عن حرير أصاب ثوباً و هو جاف هل تصلح الصلاة فيه قل أن يغسله؟ قال «نعم يصححه بالماء ثم يصلي فيه»^(٥).

و صحيحة علي بن حفص عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألت عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر و هو في صلاته كيف يصنع به؟ قال: «إن كان دخل في صلاته فليمض، وإن لم يكن دخل في صلاته فلينصح ما أصابه من ثوبه

(١) الكافي ١/٦٠٣، التهذيب ١/٢٦٠: ٧٥٦، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، ح ٣

(٢) التهذيب ١/٢٦٠: ٧٥٧، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، ح ٤

(٣) التهذيب ١/٢٦١: ٧٥٩، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، ح ٢

(٤) الحصل ٦٢٦، مستدرج، الباب ١٢ من أبواب النجاسات، ح ١١

(٥) التهذيب ١/٢٢٤: ١٣٤٧، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، ح ٦

إلا أن يكون فيه أثر فيعسله»^(١).

و استدلل لاستحباب الرش في الأخير. بصحيفة الحلبي، قال. سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في ثوب المجوسي، فقال: «يرش بالماء»^(٢) الحديث
و فيه بطر؛ إذ لم يُعلم أنَّ الأمر بالرش فيما هو مفروض السائل مسَّب عن
ملاقاة المجوسي لثوبه مع الجفاف حتَّى يتعدَّى عن مورده إلى ثوب الغير الذي
لاقاه المجوسي أو غيره من الكفار مع الجفاف، فلعلَّ حكمة الحكم كون ثوبه مظنةً
للنجاسة.

و قد ورد الأمر بالنصح في موارد كثيرة ممَّا طرَّ أو شكَّ فيه النجاسة من
الثوب و البدن،

مثل قوله عليه السلام في صحيفة ابن الحجاج، الواردة في رجل يبول دليلاً و
يحسب أنَّ البول أصابه: «يغسل ما استبان أنَّه أصابه، و ينضح ما يشكَّ فيه من
جسده و ثيابه»^(٣).

و في حسنة الحلبي، الواردة في المني: «بأن ظنَّ أنَّه أصابه مني و لم يستيقن
و لم ير مكانه فلينصحه بالماء»^(٤).

و في خبر عبد الله بن مسان، الوارد في رجل أصاب ثوبه جابة أو دم. «و إن
كان يرى أنَّه أصابه شيء فنظر و لم ير شيئاً أجراه أن ينضحه بالماء»^(٥).

(١) الكافي ٦/٦١:٣، التهذيب ١/٢٦١:١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٢) التهذيب ١/٣٦٢:٢، الوسائل، الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٣) التهذيب ١/٤٢١:١، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٤) الكافي ٤/٥٤٣، التهذيب ١/٧٢٨:١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٥) الكافي ٩/٤٠٦:٣، التهذيب ١/٤٨٨:٢، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، ح ٣.

و قد حكى عن العلامة الجزم باستحباب النصح مع الشك في النجاسة مطلقاً^(١)

و كيف كان فلا يمكن استعادة المدعى من الأمر بالرش في الصحيحة المتقدمة^(٢)، فعمدة مستند الحكم في الكافر هو الإجماع المحكي عن المعتبر^(٣)، وكفى به دليلاً لإثبات الحكم بعد الناء على المماحة

ثم إن مقتضى طاهر الأمر بالنصح في الأخبار المتقدمة هو الوجوب، لكن لما ثبت «أن كل يابس ركي» - كما في الموثق^(٤) - واعتد الإجماع عليه فيما عد ميت الإنسان أو مطلق الميتة - كما عرفته فيما سبق - تعي حمله على الاستحباب، كما في سائر الموارد التي ورد فيها الأمر بالنصح من مضان النجاسة و غيرها، و حمله على الوجوب النفسي التعبدى صائب لطاهر الأخبار بل صريحها، فإنها تدل على أن الأمر بالنصح إنما هو لأجل الصلاة و نحوها.

و حمله على كونه شرطاً تعبدياً محصاً لا من حيث النجاسة - مع بقده في حد ذاته حيث لا ينسج إلى الدهن من الأمر برش الثوب أو غسله للصلاة إرادة كونه شرطاً تعبدياً من غير جهة الطاعة - ينافيه سياق الأخبار، فإنها تشهد بأن الأمر بالنصح مع الجفاف كالأمر بالغسل مع الرطوبة إنما هو لإزالة الأثر لشرعي الحاصل بالملاقاة، فحيث علم أن الأثر الحاصل بالملاقاة مع الجفاف لم يبلغ

(١) حكا، عه العامل في مدارك الأحكام ٣٤٢.٢، وانظر: منتهى المطلب ٢٩٢٣

(٢) عي ص ١٩٥.

(٣) رجع تنهاش (١) من ص ١٩٣.

(٤) تنهيت ١٤١/٤٩١ - الاستنصار ١٦٧/٥٧١، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب أحكام

مرتبة يحب التستر عنه في الأشياء المشروطة بالظهور فهم من ذلك أن الأمر بإرادته بالنصح ليس إلا للاستحباب، ولذا لم يفهم المشهور من هذه الأخبار و بظايرها معاً ورد فيه الأمر بالنصح إلا ذلك.

وإن شئت قلت. إن إعراص المشهور عن هذا الظاهر و حملهم للأمر على الاستحباب يكشف عن غورهم على قربة داخلية أو خارجية أرشدتهم إلى ذلك.

فما في الحدائق - من الالتزام بوجوبه تعبداً^(١) - صعب
و قد ظهر بما أشرنا إليه من أن النصح ليس شرطاً تعدياً محصاً، بل لإزالة
سوء من انقدرة التي لم تحب إزالتها. أن الأمر بنصح الثوب إنما هو لكونه أقل
المحترق. وإلا فالغسل أو صب الماء عليه أبلغ في تنظيفه. فيغيب ذلك عن النصح
بلا تأمل

و قد ورد الأمر بصب الماء على الثوب الذي أصابه الكلب في صحيحة^(٢)
أبي العباس، فهو بحسب الظاهر لبيان الاجتزاء بالصب و عدم الحاجة إلى لغسل،
فلم يقصد بها إرادته بالخصوص بحيث ينافيه الأخبار الدالة على كفاية النصح.
و يحتمل إرادته بالخصوص؛ لكونه أولى و أفصل.

و يحتمل أيضاً أن يكون المراد بالصب ما يعم النصح توسعاً
وكيف كان فالظاهر أنه يكفي مطلق النصح، ولا يعتد فيه الاستبعاد.

(١) الحدائق الباصرة ٣٩١:٥.

(٢) عدم تحريجها في ص ١٩٤، الهامش (٣).

الإطلاق النصوص و الفتاوى

و ما يظهر من بعض من اعتبار الاستيعاب ليكون بمنزلة الصب حتى لا يتحقق النسيء بس الأخبار الآمرة به و بين ما ورد فيه الأمر بالصب، ضعيف، لاستدراجه أركان خلاف الظاهر في جميع الأخبار.

نعم، لو قيل بأنه يتحقق بالصبح المستوعب مفهوم الصب، أمكن أن يقال بأن نفي إطلاق الصبح بالرواية التي ورد فيها الأمر بالصب أولى من تركاب مخالفة الظاهر في هذه الرواية بحمل الصب على المعنى الأعم أو غيره من المحامل؛ فإن النقيض أهون من سائر التصرفات.

ولا ينافيه كون الصب أعم من الصبح من وجه حيث لا يصدق على الماء منقصل أجراؤه الملقى على الثوب دفعة اسم الصبح، و يصدق عليه اسم الصب؛ لما عرفت من أن الأمر بالصبح لكونه أقل المجري، لا لكونه متعينا

نكر يتوجه على ذلك - مضافاً إلى مع الصفري - ما مرّ مراراً من أنه لا مقتضى لحمل المطلق على المقيد في المستحبات، بل مقتضى الأصل إبقاء كل من المصنق و المقيد على ظاهره، و لا منافاة؛ فإن المانع من إبقاء المطلق على إطلاقه إنما هو الإلزام بخصوص المقيد دون مجرد محو بيته التي ينسب إليها الأمر لاستحسانه، فإذا ورد مثلاً: إن أفطرت فأعتق رقبة، و ورد أيضاً: إن أفطرت فأعتق رقبة مومنة و كان التكليف إلزامياً، يقول: إذا تعين الإتيان بالمقيد في مقام الحروح من عهد: هذا التكليف الوحوى - أعني كفارة الإفطار - كما هو مقتضى ظاهر الأمر - بمقيد، مع الاحتراز بأن ورد بكون من أفراد المطلق، كما تقتضيه المسألة

الإطلاق في المطلق، فيكشف ذلك عن أن مراد الأمر بقوله «أعتق رقبة» لم يكن إلا بيان أصل الحكم في الجملة على سبيل الإهمال، وقد بين تمام مراده بذكر المقيّد، فيكون المقيّد قرينة كاشفة عما أريد بالمطلق

هذا إذا أريد من المقيّد ظاهره، وهو الوجوب التعيني، وأما إن لم تكن الخصوصية المتقيّد بها المطلوب مقصودة بالإلزام بأن كان الأمر المتعلّق به بالخصوص نديباً يلحظ كونه أفضل الأفراد، أو وجوباً تخييرياً، فلا يتحقّق التسامي بينه وبين إرادة الإطلاق من المطلق، فيدور الأمر في العرض بين رفع اليد عن أصالة الإطلاق وبين التصرف في ظاهر المقيّد، والأول أولى، لا لمجرّد كونه أشيع، بل لأنّ ظهور المطلق في الإطلاق موقوف على عدم بيان إرادة المقيّد حتّى يتمشّي فيه دليل الحكمة المقتضي لحمل المطلق على الإطلاق، والمقيّد بظاهره بيان لما أريد من المطلق، فيكون ظهور المقيّد في الوجوب التعيني حاكماً على ظهور المطلق في الإطلاق.

هذا إذا كان التكليف من أصله إرالياً، وأما إذا كان نديباً، فالطلب لمتعلّق بالمقيّد على تقدير كون الخصوصية مقصودة بالطلب لا يقتضي إلاّ كون هذا المرء بالخصوص مستحباً، ولا منافاة بينه وبين إرادة الإطلاق من المطلق، لحوز أن يكون للطبيعة بالحفاظ تحقّقها في صمن أي فرد تكون مرتبة من المحبوبة مقتضية للأمر بها أمراً نديباً أو إرالياً، وأن يكون لبعض أفرادها مرتبة مقتضية للأمر بإيجاده في مقام لامتنال أمراً نديباً، فيكون هذا المرء أفضل الأفراد، فلا يستكشف من الأمر السديي لمتعلّق بالمقيّد أن مراد الأمر بأمره المطلق هو هذا لمقيّد

بالخصوص، فلا يصلح أن يكون هذا الأمر التديني لأن يكون بياناً للمطلق حتى يكون ظهوره حاكماً على أصالة الإطلاق، كما لا يخفى على المتأمل.

(و) أمّا البحث (في البدن) إذا كان ملاقياً للكافر وأخويه فـ (يفسل) من ملاقاتها إذا كان أحد المتلاقيين (رطباً) رطوبة مسرية، كما هو واضح.

(و قيل: يمسح) بالتراب إن كان كل من المتلاقيين (ياهساً) وجوباً كما عن ظاهر بعض القدماء^(١)، أو استحباباً كما يظهر من بعضهم على ما حكى^(٢).

ولا يبعد أن يكون هذا هو مراد الجميع وإن عبروا بما يشعر بالوجوب.

و ربما ألحق بعضهم^(٣) بها العارة والوزغة والأرنب.

و عن المبسوط استحباب ذلك من كل نجاسة^(٤).

(و لم يثبت) ذلك في شيء منها لا وجوباً ولا استحباباً حيث لم يقف على ما يدل عليه في شيء منها عدا ما تسمه في الكافر، ولكن مع ذلك لا يبعد الالتزام باستحبابه مسامحةً اعتماداً على فتوى هؤلاء الأعظم الذين لا يظن بهم صدور مثل هذا الحكم عنهم لا عن مستند.

و ربما يستدل عليه في خصوص الكافر بخبر القلانسي: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألقى الدمى فيصافحني، قال: «امسحها بالتراب وبالحنط» قلت:

(١) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢٠٦:٦ عن ظاهر النهاية - للشيخ الطوسي - ٥٢-٥٣، والمقنعة: ٧٠-٧١.

(٢) راجع: الحدائق الناضرة ٣٩١:٥.

(٣) الشيخ الطوسي في النهاية: ٥٢، وابن حمزة في الوسيلة: ٧٧.

(٤) حكاه عنه العامل في مدلول الأحكام ٣٤٣:٢، ونظر: المبسوط ٣٨:١.

الطهارة / أحكام النجاسات. ٢٠٦

والناصب، قال: «اغسلها»^(١) بعد إلغاء خصوصية الدمى كخصوصية المصافحة، لكن مقتضاء استحباب العُسل في الناصب دون المسح.

و لا يبعد أن يكون الأمر به لكونه أفضل، لامتنعاً، والله العالم.

(وإذا أخلَّ المصلي بإزالة النجاسة) التي تجب إزالتها (عن ثوبه و^(٢)

بدنه) فإنَّ أن يكون عالماً بها، أي بوجود تلك النجاسة في ثوبه و بدنه ملتفتاً إليه حال الصلاة، وإما أن يكون جاهلاً بذلك، وإما أن يكون ناسياً لها حال الصلاة.

فإن كان عالماً بتحقق الموضوع ذاكرأ له حال الصلاة (أعادها في الوقت و خارجه) سواء علم بحكمه الوضعي - أعني نجاسة ذلك الشيء - و التكيفي - أي وجوب إزالته في الصلاة - أم لم يعلم شيئاً منهما، فإنَّ هذا هو الذي يقتضيه ما دلَّ على اشتراط الصلاة بطهارة الثوب و البدن؛ لأنَّ المشروط بعدم شرطه، فالصلاة العاقدة للشرط باطلة يجب إثباتها ثانياً في الوقت أو في خارجه.

أما في الوقت: فواضح.

و أما في خارجه. فلما ثبت نصاً وإجماعاً أنَّه يجب على من فاتته فريضة أن يأتبها في خارج الوقت.

فما في المدارك - من الاستشكال في وجوب القضاء عليه بعد خروج الوقت لو أحلَّ بها جهلاً؛ نظراً إلى أنَّ القضاء بأمر جديد و لم يشت^(٣) - ممَّا لا ينبغي الالتفات إليه.

(١) الكافي ٢ / ١١ / ٦٥٠، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٢) في الشرائع: «أو».

(٣) مدارك الأحكام ٢: ٣٤٤.

و أما ما استشكله تبعاً لشيخه الأردبيلي رحمته في جوار تكليف لجاهل و
مؤاخذته على ما جهله^(١)، فهو أجيب عما نحن فيه؛ لأن عدم التكليف بالشرط
لا يفي لشرطيّة، كما سوضحه إن شاء الله في بعض المقامات المماسّة
هذه، مع ما عرفت في مبحث عل الجبابة من فساد الاستشكال من أصله
و أضعف من ذلك ما قد يتوهم من احتصاص شرطيّتها بالعالمين بالحكم؛
فإنه غير معقول، لأنه دور صريح

و ما ثبت في بعض الموارد من احتصاص الحكم بالعالمين به - كما في
الجهل و الإخفات - فلا بدّ من توجيهه.

هذا، مع أنّ أغلب الأحبار الأمرة بإعادة الصلاة الواقعة مع شيء من
لجاسات إنما وردت في الجاهل ببطال صلاته مع ذلك الشيء إمّا لجهله بحكمه
الوضعي أو التكليفي، فهو على كلّ تقدير جاهل باشتراط صحّة الصلاة بالتجنّب
عن ذلك الشيء.

و كيف كان فالمتبادر من الأمر بإعادة الصلاة، الوارد في الأحبار إنما هو
إرادة فعلها ثانياً بحسب ما يقتضيه تكليف المكلف على تقدير بطلان صلاته
الأولى من غير تقييد بكونها في الوقت، و كون الإعادة ظاهرة في هذا المعنى في
مقابل القضاء إنما هو في عرف الفقهاء و المشرّعة، لا في الأحبار، بإطلاق الأمر
بالإعادة في تلك الأحبار حجة مؤكدة على من أنكر ثبوت القضاء في العرص
و كيف كان فلا إشكال في وجوب الإعادة و القضاء على تقدير ترك الإزالة

عمداً، أو جهلاً بحكمه التكليفي أو الوضعي، بل لا خلاف فيه على الظاهر

و، صدر من صاحب المدارك مجرد استشكل في غير محله

(وإن) كان جاهلاً بالموضوع بأن (لم يعلم) بوجود النجاسة (ثم علم

بعد الصلاة، لم تجب عليه الإعادة) مطلقاً لا في الوقت ولا في خارجه على

الأشهر بل المشهور

و حكى عن بعض القول بالإعادة مطلقاً^(١)

لكن لم يتحقق قائله، و على تقدير وجوده فهو محجوج بما ستعرف.

(و قيل: يعيد في الوقت) لا في خارجه، كما عن جملة من القدماء، و

المتأخرين^(٢).

و حكى عن بعض التفصيل بين من شك و لم يتفحص و بين غيره، فيعيد

الأول دون غيره^(٣).

(و الأول أظهر) لا لما قد يتوهم من قصور أدلة اشتراط إزالة النجاسة عن

شمول صورة الجهل بالموضوع، نظراً إلى أن جُلّها وردت بلفظ الأمر بالعسل أو

السهي عن الصلاة مع التحس، و لا يتجبر التكليف بالفعل أو الترك على الجهل

بالموضوع، فالشرطية المترعة عنهما تختص بمن تنجز في حقه التكليف، و هو

العالم بالموضوع، نظير شرطية إباحة المكان، المترعة من السهي عن العصب، فإن

هذا التوهم ضعيف؛ إذ لا فرق في استعادة إطلاق الشرطية بين أن يعثر في مقام

بيان الاشتراط بجملة حرية وقع التصريح فيها بالاشتراط بأن يقول مثلاً الطهارة

(١) حكاه الشيخ الطوسي في الخلاف ٤: ٤٧٨، المسألة ٢٢١ عن بعض الأصحاب.

(٢) راجع: جواهر الكلام ٢: ٢١١.

(٣) حكاه العاصمي في مدارك الأحكام ٣: ٢٤٩ عن الشهيد في الذكرى ١: ١٤١.

من الحدث أو الخث شرط في الصلاة، و بين أن يبيته بصيغة الأمر بأن يقول:
اغسل ثوبك للصلاة، أو (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم و أيديكم
إلى المرافق)^(١).

و وجهه: أن الأوامر العيرية المتعلقة بالشرائط أو الأجراء المعترية في طبيعة
الصلاة و بحرها موصوفة لبيان الشرطية و الجرتية، و مسببة عن اعتبار تلك الشرائط
و الأجراء في الطبيعة، فقوله: «اغسل ثوبك للصلاة» عبارة أخرى عن أن غسل
الثوب شرط في الصلاة.

و قياس الشرائط المستعادة من الأوامر العيرية - التي يكون الأمر بها مسبباً
عن شرطيتها - على الشرائط المسببة عن التكاليف النفسية - كحرمة المصعب -
قياس مع الفارق.

و سيأتي لذلك مزيد توضيح في بعض المقامات المناسبة من كتاب الصلاة
إن شاء الله.

هل للأخبار المستفيضة الدالة عليه.

منها: صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
الرجل يصلي و في ثوبه عذرة من إسان أو ستور أو كلب أيعيد صلاته؟ فقال: «إن
كان لم يعلم فلا يعيد»^(٢).

و أخر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: وسألته عن رجل يصلي و في
ثوبه حنابة أو دم حتى فرغ من صلاته، ثم علم، قال: «مضت صلاته، و لا شيء

(١) المائدة ٦:٥

(٢) الكافي ١١/٤٠٦٣، التهذيب ١٤٨٧/٣٥٩:٢، الاستبصار ١/١٨٠/٦٣٠، الوسائل، الباب

٤٠ من أبواب النجاسات، ج ٥.

عليه^(١).

و حمر ابن سنان، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جامة أو دم، قال: «إن كان قد علم أنه أصاب ثوبه جمانة أو دم قبل أن يصلّي ثم صلّى فيه و لم يغسله فعليه أن يعيد ما صلّى، وإن كان لم يعلم فليس عليه إعادة»^(٢)

و صحيحة الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال في الدم يكون في الثوب: «إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة، وإن كان أكثر من قدر الدرهم، وكان رآه فلم يغسله حتى صلّى فليعد صلاته»^(٣)، وإن لم يكن رآه حتى صلّى فلا يعيد صلاته»^(٤).

و صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إن رأيت المني قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك الإعادة إعادة الصلاة، وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصه ثم صلّيت فيه ثم رأيته بعد فلا إعادة عليك، وكذلك البول»^(٥).

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: أصاب ثوبي دم رعا فإلى أن قال - قلت: وإن لم أكن رأيت موضعه و علمت أنه أصابه فطلّيته فلم أقدر

(١) الكافي ٦/٤٠٥:٣، التهذيب ١٤٨٩/٣٦٠:٢، الاستبصار ١٨١١/٦٣٤، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٢) الكافي ٩/٤٠٦:٣، التهذيب ١٤٨٨/٣٥٩:٢، الاستبصار ١٨٢:٦/٦٣٦، وفي الأخيرين لم يرد قوله: «و إن كان لم يعلم... إعادة الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، ح ٣.
(٣) في المصدر: «الصلاة».

(٤) التهذيب ١/٧٣٩:٢٥٥، الاستبصار ١٧٥:١/١٧٦-٦٦٠، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٥) المقية ١٦١١/٧٥٨، التهذيب ٢٥٢-٢٥٣/٧٣٠، و ٢٢٣:٢/٨٨٠، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب النجاسات، ح ٢.

عليه، فلمّا أن صليت وجدته، قال: «تغسله و بعيد الصلاة» قلت: فإن طست أنه قد أصابه ولم أيقن ذلك فطرت فلم أر فيه شيئاً ثم صليت فرأيت فيه، قال: «تغسله ولا تعيد الصلاة» قلت: لم ذلك؟ قال: «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً»^(١) الحديث.

و رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إن أصاب ثوب الرجل الدم فصلّى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه»^(٢).

و في صحيحة عليّ بن جعفر - الآتية في الباب^(٣)، المروية عن قرب الإسناد: «و إن كان رآه و قد فصلّى فليمتد تلك الصلاة ثم ليغسله»^(٤).

و يؤيده بل يدل عليه أيضاً: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يرى في ثوب أخيه دماً وهو يصلي، قال: «لا يؤده حتى ينصرف»^(٥).

و صحيحة العيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل فصلّى في ثوب رجل أياماً ثم إن صاحب الثوب أحره أنه لا يصلي فيه، قال: «لا يعيد شيئاً

(١) علل شرائع، ٢٦١ (الكتاب ٨٠) ح ١، التهذيب ٤٢١١-٤٢٢٠/١٣٣٥، لاستنصار

١/١٨٣٦، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٢) التهذيب ٧٣٧/٢٥٤١، الاستبصار ١٨٢٦/٦٣٧، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب

النجاسات، ح ٧.

(٣) في ص ٢٢٩.

(٤) قرب الإسناد: ٢٠٨/٨١٠، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، ح ١٠.

(٥) الكافي ٤٠٦٣/٨، التهذيب ٣٦١/١٤٩٣، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب النجاسات،

من صلاته^(١)

ولا يعارض هذه الروايات صحيحة وهب من عبد ربه عن الصادق عليه السلام في الجبابة تصيب الثوب ولا يعلم بها صاحبه فيصلي فيه ثم يعلم بخذ، قال «يعيد»^(٢) إذا لم يكن علم^(٣) وخر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل صلى في ثوبه بول أو جبابة، فقال: أعلم به أو لم يعلم فعليه إعادة الصلاة إذا علم^(٤)؛ لقصورهما عن المكافئة، خصوصاً مع إعراض المشهور عن طاهرهما، وقبولهما للتأويل بالحمل على الاستحياب، دون ما يعارضهما من الأخبار المتقدمة، فإنها حريجة في عدم وجوب الإعادة.

وقد يتوهم إمكان الجمع بين الأخبار بحمل الروايتين الأمرين بالإعادة على الإعادة في الوقت، والأخبار النافية للإعادة على إرادة ما بعد الوقت، فيستدل بذلك للقول بالتفصيل بين الوقت وحارجه

وفيه أولاً: أن هذا النحو من الجمع المستلزم للتصرف في ظاهر كل من الدليلين يحتاج إلى شاهد خارجي، وهو مفقود في المقام، ومجرد كون الإعادة في الوقت متيقن الإرادة مما ورد فيه الأمر بالإعادة لا يصلح أن يكون شاهداً

(١) الكافي ٤٠٤٣، التهذيب ٣٦٠٢/١٤٩٠، الاستبصار ١/١٨٠، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب التجاسات، ح ٦

(٢) في التهذيبين «لا يعيد»، ولا حظ ما في ص ٢١٠ من احتمال سقوط كلمة «لا» من العبارة عن بصير

(٣) التهذيب ٣٦٠٢/١٤٩١، الاستبصار ١/١٨١، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب التجاسات، ح ٨

(٤) التهذيب ٣٦٠٢/٧٩٢، الاستبصار ١/١٨٢، وفيه... فعليه الإعادة وإعادة الصلاة. «الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب التجاسات، ح ٩»

لنجمع بين الأخبار المتنافية بظاهرها، وإلا لأمكن الجمع في جُلّ الأخبار المتناقضة بل كُنْها بهذا الوجه. وتمام التحقيق موكول إلى محله.

و ثانياً: أنه لا يمكن حمل الأخبار النافية للإعادة - مع كثرتها واستعاضتها - على إرادة خصوص ما بعد الوقت، لا لمحذور إياها عن التقيد، وكون الحبرين الأخيرين محمولاً على الاستحباب أقرب من التصرف في تلك الأخبار، بل لأن بعضها نص في إرادة الإطلاق، كحبر أبي بصير الذي وقع فيه السؤال عمّن علم بوجود جنابة أو دم بعد أن فرغ من صلاته^(١)، فإن مقصود السائل في هذه الرواية هو السؤال عن حكم ما لو علم بوجود النجاسة بعد الفراغ من صلاته في مقابل ما لو علم بها في أثناء الصلاة.

كما يشهد بذلك ما سألَه أولاً عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل صلى في ثوب فيه جنبة ركعتين ثم علم به، قال: «عليه أن يستدئ الصلاة» قال: وسألت عن رجل يصلي وفي ثوبه جنابة أو دم حتى فرغ من صلاته ثم علم، قال: «مست صلاته ولا شيء عليه»^(٢).

فكيف يمكن حمل مثل هذه الرواية على إرادة ما لو علم بها بعد خروج الوقت؟

و أصرح من ذلك في إرادة الإطلاق: صحيحة زرارة، المتقدمة^(٣) المصروفة بمعنى الإعادة عند وجدان النجاسة بعد أن صلى مع كونه طاهراً بإصابتها حل الصلاة.

(١) و (٢) الكافي ٦/٤٠٥٣، التهذيب ٢/٣٦٠: ١٤٨٩، الاستبصار ١/١٨١: ٦٣٤، الرسائل، الباب

٤١ من أبواب النجاسات، ج ٢.

(٣) في ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

فإن ما فيها من تعليل نفي الإعادة بأنه كان حال الصلاة مكلفاً باستصحاب الطهارة يجعلها مصاً في المدعى

و يستفاد من هذا التعليل أن الطهارة الخبيثة المعتبرة في الصلاة إنما هي كون المكلف منظّهاً في مرحلة الطاهر بحسب ما يقتضيه تكليفه، لا الطهارة لواقعية، وإلا لم يكن الاستصحاب علةً إلا لشرعية الصلاة مع الشك، لا لعدم الإعادة بعد انكشاف الخلاف، إلا على القول بأن الأمر الظاهري يقتضي الإجراء. و من هنا زعم بعض صحة الاستدلال بهذه الصحيحة لهذا القول غلطة عن استقامة التعليل على تقدير كون الطهارة الظاهرية شرطاً واقعياً للصلاة، كما يقتضيه ظاهر التعليل من غير إبتائه على تلك القاعدة.

و إن شئت قلت: إن الإجراء في خصوص المورد مسلم، ولا ملازمة بينه وبين سائر الموارد.

و كيف كان فالصحيحة صريحة في المدعى و لا أقل من كون ارتكاب التقييد فيها بل وكذا في غيرها من الأخبار المتقدمة - بحملها على نفي الإعادة بعد خروج الوقت - أبعد من حمل هاتين الروايتين - الأمرتين بالإعادة - على الاستصحاب.

فالأولى حملهما عليه و إن لا يخلو هذا أيضاً عن إشكال لو لا السامع عن المسامحة؛ فإن الأخبار التي ورد في بعضها الأمر بالإعادة، و في بعضها الآخر النهي عنها يُعدّان عرفاً من المتعارضين اللذين ورد فيهما الأخبار العلاجية، بل المفروض في مورد بعض تلك الأخبار إنما هو مثل الفرض، وقد أمرنا في تلك

الأخبار بصرح المرجوح منهما، وردّ علمه إلى أهله، فعيما نحن فيه يحب طرح الحبرين اللذين ورد فيهما الأمر بالإعادة؛ لأرجحية ما يعارضهما من جهات، فيتأمل.

هذا مع ما في متن الروايتين من التشويش الموجب لتربية المانعة من الاعتماد على ما يتراءى منهما من رجحان الإعادة، فإن ذكر الشرطية في صحيحة^(١) وهب - مع أنه لم يقصد بها المفهوم، حيث إن الإعادة مع العلم أولى - غير مناسب، بل كان المناسب التعبير بـ «إن» الوصلية.

ولذا احتمل بعض سقوط^(٢) كلمة «لا» من العبارة، أو كونه «ستمهما» إكاريّاً، كما لا يبعد إرادته من هذا النحو من التعبير.

و يحتمل قوياً كون الصحيحة مسوقة لبيان حكم الفرع المعنون في كلمات الفقهاء، وهو ما لو رأى الجناية بثوبه المختص، فقله ﷺ: «يعيد إذا لم يكن علم» يعني أن الشخص الذي فرضه السائل - وهو من أصاب ثوبه جنابة ولم يعلم بها فصلى فيه ثم علم بذلك بعد الصلاة - يعيد صلاته إذا لم يكن علم بذلك من أصبه، يعني لم يكن عالماً بأصل الجنابة، احترازاً عما لو كان عالماً بها مفترلاً منها فلا يعيد حيثنذ.

و أما خبر أبي بصير فيحتمل قوياً بل ظاهره كون قوله ﷺ «علم أو لم يعلم» استقصالاً عن مورد السؤال، و تشقيقاً لموضوع الحكم، فقله ﷺ: «فعليه إعادة الصلاة إذا علم» بيان لأحد الشقين بالمتطوق، و للشق الآخر

(١) تقدّم تخريجها في ص ٢٠٧، الهامش (٣).

(٢) راجع: جواهر الكلام ٢١٢:٦، و مذرك الأحكام ٣٥٠:٢.

بالمفهوم، فلا يكون منافياً لسائر الأخبار.

ولا ينافي هذا التوجيه ما في بعض النسخ من نقل متن الرواية هكذا: «فعليه الإعادة إعدة الصلاة إذا علم»^(١) فإنه على تقدير صحتها وإن كان ظاهرها كون الفقرة الثانية تأكيداً للفقرة الأولى وكون الشرطية جارية مجرى العادة من وقوع الإعادة بعد العلم بالحلل الذي هو شرط عقلي في تنجز التكليف، فتكون الشرطية مسوقة لبيان تحقق موضوع التكليف بالإعادة، لكن مع ذلك حمل الفقرة الثانية على كونها بياناً للفقرة الأولى، وجعل الشرطية شرطية حقيقية أولى، جمعاً بينها وبين الأخبار المتقدمة، خصوصاً مع ما في ذكر الشرطية بعد فرض كون ما به يتحقق موضوع الحكم بالإعادة أهم من صورة العلم والجهل من الحرابة، فليتأمل.

و كيف كن فاستفادة رجحان الإعادة فيما هو محل الكلام فضلاً عن وجوبها من هاتين الروايتين لا تحل عن تأمل القول بالتفصيل بين الوقت و خارجه ضعيف جداً.

حجة القول بالتفصيل بين المتردد التارك للمحصر و بين غيره: جملة من

الأخبار:

منها: رواية الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سأله عن رجل أصابته جباة بالليل فاعتسل وصلى، فلما أصبح نظر فإذا في ثوبه جباة، فقال: «الحمد لله الذي لم يدع شيئاً إلا وقد جعل له حلاً، إن كان حين قام نظر فلم ير شيئاً فلا إعادة عليه،

(١) وجمع: الهامش (٤) من ص ٢٠٧.

وإن كان حين قام لم ينظر فعليه الإعادة^(١).

و عن العقيـه مرسلأ قال: وروي في المني أنه «إن كان الرجل حين قام نظر و طلب فلم يجد شيئاً فلا شيء عليه، وإن كان لم ينظر و لم يطلب فعليه أن يغسله و يعيد صلاته»^(٢).

أقول: يحتمل قوياً كونه إشارة إلى الرواية المتقدمة، فقدها بالمعنى.
و صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام أنه ذكر المني و شدده و جعله أشد من البول، ثم قال: «إن رأيت المني قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك الإعادة إعادة الصلاة، وإن أتت بطرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيته بعد فلا إعادة عليك، وكذلك البول»^(٣) فإن قضية اشتراط نفي الإعادة بالنظر، ثبوتها على تقدير ترك النظر.

و رواية ميسر، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أمر الجارية فتغسل ثوبي من المني فلا تبالع في غسله فأصلي فيه فإذا هو يابس، قال: «أعد صلاتك، أما أنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء»^(٤).

فيقيد بهذه الروايات إطلاقات الأخبار المتقدمة النافية للإعادة، فيختص مورد تلك الأخبار بعبر المتردد التارك للمحصى الذي استفيد و حوب الإعادة عليه من هذه الروايات، و حيث لا يستعاد منها أريد من حكم المتردد التارك للمحصى

(١) الكافي ٧/٤٠٦٣، التهذيب ١٣٤٦/٤٢٤، و ٧٩١/٢٠٢٢، الاستبصار ١٨٢١/٦٤٠.

الوسائل، الباب ٤١ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٢) تنقيح ١٦٧/٤٢١، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٣) تقدم تخريجها في ص ٢٠٥، الهامش (٥).

(٤) الكافي ٥٣٣-٢/٥٤، التهذيب ٧٢٦/٢٥٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب النجاسات، ح ١.

يكون تقييد المطلقات بها من أهون التصرفات، كما لا يخفى.

ولا يشكل ذلك - أي وجوب الإعادة عليه بعد الانكشاف - بعدم وجوب الفحص عليه عند إرادة الدخول في الصلاة، كما يشهد له الإجماع والنصوص الدالة على عدم وجوب الفحص في الشبهات الموصوعية، مصافاً إلى ما في ذيل صحيحة زرارة - الطويلة - من التصريح بعدم وجوبه، حيث قال - بعد ما قدمنا بقله - آخراً: قلت: فهل عليّ إن شككت في أنّه أصابه شيء أن أنظر فيه؟ قال: «لا، ولكنك إنما تريد أن تذهب الشك الذي وقع في نفسك»^(١) الحديث؛ إذ لا مسافة بين جوار الاعتماد على الأصل و وجوب الإعادة عند انكشاف المخلاف.

لكن قد ينافيه ما يظهر من هذه الفقرة من الصحيحة من انحصار ثمرة الفحص بذهاب الشك العارض للإنسان، الموجب للوسوسة و تشويش لبال، فلو كان عدم الإعادة عند انكشاف الحال ثمرة له - كما هو المدعى - لم تكن الثمرة محصورة في دهاب الشك، وكان التنبه على هذه الفائدة أولى، بل كان المناسب الأمر بالنظر من باب الإرشاد، لئلا يقع في كلفة الإعادة، كما أمر بالاستبراء، لئلا يقع في كلفة عادة الطهارة و غسل الثوب من الببل المشبه الخارج بعد البول

و كذا ينافيه التعليل المذكور في هذه الصحيحة، فإنه يدل على أن عدم الإعادة مست عن كونه متطهراً في مرحلة الطاهر حال الصلاة، وظاهره كون استصحاب لطهارة بنفسه هو العلة في عدم الإعادة من غير أن يكون لفحصه بالذي فرضه السائل في المورد - دخل في ذلك، وقد عرفت أن استصحاب

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢٠٦، الهامش (١).

الطهارة لا يتوقف على الفحص بضم هذه الصحيحة فضلاً عن غيرها، فتتحقق المعارضة بين هذه الصحيحة وبين تلك الأخبار، وهي قاصرة عن مكافئة الصحيحة، خصوصاً مع مخالفتها للمشهور، واعتضاد الصحيحة بالشهرة و إطلاقات الأخبار المتقدمة، و ليس ارتكاب التأويل في الصحيحة بأهون من التصرف في تلك الأخبار بالحمل على الاستحباب.

هذا كله بعد تسليم دلالة تلك الأخبار على المدعى، وإلا فلا تحلو دلالة بعضها عن نظر بل منع، كما أنه لا يحلو سند بعضها الآخر الدال عليه عن قصور. أمّا رواية^(١) مير: فهي أجيبية عما نحن فيه؛ لأن الكلام في الجاهل الغير المسبوق بالعلم بالسجاسة، الذي ورد فيه الأخبار المتقدمة النافية للإعادة، لا مثل مورد هذه الرواية، الذي كان تكليفه استصحاب السجاسة لو لا حمل فعل الجارية على الصحيح، فالعمل بهذه الرواية يستلزم إما رفع اليد عن قاعدة حمل فعل المسلم على الصحيح، أو الالتزام بكون أصالة الصحة في هذا المورد أيضاً كسائر الموارد اعتبارها مراعى بعدم انكشاف الخلاف.

ولا ينافيه ما استظهرناه من صحة زرارة وغيرها من أن الطهارة الظاهرية شرط واقعي للصلاة، حيث لا يفهم منها أزيد من كون الطهارة الظاهرية العير المسبوقة بالعلم محزنة، لا مطلقاً

و كيف كان فلا معارضة بين هذه الرواية وبين الأخبار المتقدمة أصلاً.
و أمّا صحيحة^(٢) محمد بن مسلم: فلا ظهور لها في إرادة المفهوم من

الشرطية الثانية، بل الطاهر أن ذكر الشرط في هذه الفقرة جارٍ مجرى العادة^(١)، حيث إن المتردد في إصابة الجبابة إلى ثوبه غالباً ينظر إليه لدفع الوسوسة عن نفسه و تحقيق حوائثه، فالمقصود بهذه الفقرة - على ما يشهد به سوق العبارة - بيان المصهور الذي أريد بالقيود المذكورة في الفقرة الأولى، فكأنه قال: إن رأيت المني قبل الصلاة أو بعد ما تدخل فيها - أي في أثنائها - فأعد، و إن رأيت بعد الصلاة فلا تعد.

و أما مرسنة^(٢) الصدوق. فقد أشرباً أنفاً إلى أنه لم يثبت كونها غير روية^(٣) الصيقل والعمدة في المقام هي هذه الرواية، و ظهورها في المدعى غير قابل للإنكار، لكنها لانهص للحجبة في مقابلة ما عرفت.

و لا يعد تريلها على ما لو كان الثوب من أطراف الشبهة المحصورة، كما يؤيد ذلك ظهور السؤال و الجواب في إرادة الجبابة الغير العمدية من احتلام و نحوه، فيكون الثوب في مثل الفرض كثيراً ما من أطراف الشبهة، فلا تجوز الصلاة فيه إلا بعد لفحص الموح لحروحه من أطراف العلم الإجمالي.

و كيف كان فقد ظهر أن الأقوى ما هو المشهور من عدم وجوب الإعادة مطلقاً.

(و لو رأى النجاسة و هو في الصلاة) و علم بسبقها عليها أو عروصها في الأثناء قل زمان الرؤية أو عتده بأن كان ملتفتاً حين عروصها، أو شك فيه بأن

(١) في ص ١١١ «بالمال» بدل «العادة».

(٢) المتقدمة في ص ٢١٢.

(٣) المتقدمة في ص ٢١١ - ٢١٢.

احتمل حدوثها حين حصول العلم أو قبله في أثناء الصلاة أو قبلها، (ف) في جميع الصور (إن أمكنه) الإزالة ولو بـ (إلقاء الثوب) إن كان عليه ثوب آخر، أو الاستبدال (وستر العورة بغيره) على وجه لم يحصل احتلال في شرائط الصلاة من الستر والاستقبال ونحوهما، ولم يصدر ما ينافيها من الفعل الكثير والتكلم ونحوهما (وجب) عليه ذلك (و أتم) الصلاة (و إن تعذر) التجنب عن النجاسات (إلا بما يُبطلها، استأنف).

أما مع عروضها في الأثناء و تذكرها لها حين حصولها: فيدل على عدم تنقاض الصلاة بها و وجوب إتمامها بعد الإزالة ما لم يتوقف على فعل المناهي: الأحار المستفيضة الواردة في دم الرعاف:

منها: صحيحة معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الرعاف أينقص الوضوء؟ قال: «لو أن رجلاً رعف في صلاته و كان عنده ماء أو مرّ يشير إليه بماء فيأوله فقال^(١) برأسه، فمسله فليين على صلاته و لا يقطعها»^(٢)

و صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يصيبه الرعاف و هو في الصلاة، فقال: «إن قدر على ماء عنده يميناً و شمالاً أو بين يديه و هو مستقبل القبلة فليمسله به ثم ليصل ما بقي من صلاته، و إن لم يقدر على ماء حتى ينصرف لوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته»^(٣).

(١) أي: أقبل و حاله انظر: للنهاية - لابن الأثير - ١٢٤: ٤ «قوله».

(٢) التهذيب ٣٢٧٢ / ١٣٤٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة، ح ١١

(٣) الكافي ٣٦٤ / ٢، التهذيب ٧٨٣ / ٢٠٠، الاستبصار ١٥٤١ / ٤٠٤، الوسائل، الباب ٢

من أبواب قواطع الصلاة، ح ٦

و صحيحة ابن أذينة عن أبي عبد الله عليه السلام، سألته عن الرجل يرعف و هو في الصلاة و قد صنى بعض صلاته، فقال: «إن كان الماء عن يمينه أو عن شماله أو عن خلفه فيغسله من غير أن يلتفت، و ليس على صلاته، فإن لم يجد الماء حتى يلتفت فليعد الصلاة» قال: «و القى مثل ذلك»^(١).

و خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن رجل رعف و هو في صلاته و خلفه ماء هل يجوز له أن يمكص على عقبه حتى يتارله فيعسل الدم؟ قال: «إذا لم يلتفت فلا بأس»^(٢).

و صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يأخذ الرعاف و القى في الصلاة كيف يصنع؟ قال: «يعتل فيعسل أنفه و يعود في صلاته، و إن تكلم فليعد صلاته، و ليس عليه وضوء»^(٣).

و صحيحة إسماعيل بن عبد الحلق، قال: سألته عن رجل يكون في جماعة من القوم يصنى المكتوبة فيعرض له رعاف كيف يصنع؟ قال: «يحرج فإن و حد ماء قبل أن يتكلم فيعسل الرعاف ثم ليعد فليس على صلاته»^(٤).

و مقتضى إطلاق هذه الصحيحة بل و كذا سابقتها: وجوب الغسل و الباء و إن استلزم مطلقاً غير الكلام من الاستدبار و نحوه، لكن لابد من تقييده بما لا ينافي

(١) العنه ١: ٢٣٩/١٠٥٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة، ح ١

(٢) قرب الإسناد: ٨١٩/٢١٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة، ح ١٨.

(٣) الكافي ٣: ٣٦٥/٩، التهذيب ٣: ٣٢٣/١٢٢٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب قواطع

صلاة، ح ٤.

(٤) التهذيب ٢: ٣٢٨/١٣٤٥، الاستبصار ١: ٤٠٣/١٥٣٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب قواطع

صلاة، ح ١٢.

الأخبار المتقدمة

و كيف كان فلا إشكال في الحكم في هذه الصورة، بل لا خلاف فيه
و يستفاد من هذه الروايات عاصمة الأخبار المتقدمة الدالة على صحة
الصلاة الواقعة مع السجاسة المجهولة و كون الطهارة الظاهرية محرنة في إحمرار
شرط الصلاة حكم سائر الصور حيث يستفاد من تلك الأخبار كون الأحزاء
السابقة الواقعة قبل حصول زمان العلم بالسجاسة واجدة لشرطها، و لذا لا يشك
أحد - ممن علم بكون الطهارة الظاهرية محرنة في الصلاة - في صحة صلاة من
أتى ببعض صلاته في ثوب نجس و حلقه قل أن يعلم بنجاسته ثم علم بها بعد
الخلع في أثناء الصلاة أو بعدها، حيث يستفاد صحة الصلاة في الفرص من تلك
الأخبار بالفحوى و الأولوية القطعية.

و يستفاد من الأخبار المتقدمة الواردة في الرعاف عدم بطلان الصلاة
بواسطة تلتسها بالسجاسة عند حصول العلم بها و الاشتغال بإزالتها، فإنه بعد فرص
صحة الأجراء السابقة الواقعة حال الجهل ليس حاله إلا كمن علم بوقوع السجاسة
عنه في أثناء الصلاة ملتفتاً إليها حين الوقوع؛ إذ المانع من صحة الصلاة إنما هو
تلتس المصنّي بالسجس، لا وصف حدوثه من حيث هو، و المعروف عدم كون
التلتس في هذا الحين مانعاً من صحتها بشهادة تلك الأخبار.

لكن لا يخفى عليك أنه إنما يصح الاعتماد على مثل هذا الدليل لو لم يدل
دليل حاص على خلافه؛ إذ غاية ما ادعياء سيرورة أخبار الرعاف - بعد انقطع
عدم مدخبة خصوصية المورد، و كون الدم حين حدوثه معلوماً في الحكم

بوجوب العسل و الساء على ما مضى - بمنزلة عمومات قابلة للتخصيص، كما هو واضح.

و ربما يستدل له أيضاً: بأن جعل الحكم الطاهري شرطاً لشيء يستتزم لمعدورية حال تدل التكليف، فلو جعل الشارع - مثلاً - الظن بالقبلة حجةً محزنةً عن الواقع عند اكشاف الخلاف لو تبدل الظن في أثناء الصلاة أو حصل العلم بمخالفة ظنه للواقع، وجب عليه أن ينحرف إلى الجهة التي أحرر ثانياً كونها قبلة، و يلغو اعتبار شرطية القبلة بالنسبة إلى زمان الانحراف؛ لأنه تكليف بغير المقدور و فيه نظراً لإمكان إحراز الشرط بالنسبة إلى هذا الجزء أيضاً باستشاف الصلاة، فالأجزاء السابقة و إن كانت في حد ذاتها موصوفة بالصحة لكن عرصتها و صف البطلان بواسطة عدم القدرة على ضم الأجزاء اللاحقة إليها واجدة لشرطها.

نعم، لو تعين عليه المصيّ في صلاته و حرم عليه رفع اليد عن تلك الأجزاء المتّتي بها و استئنافها، للزم أن لا تكون القبلة بالنسبة إلى الجزء الذي يأتي به في زمان الانحراف شرطاً.

لكن ما دلّ على اعتبار الشرط في سائر الأجزاء بإطلاقه حاكم على لأدلة الدالة على وجوب المصيّ و حرمة قطع الصلاة؛ فإنها مشروطة بالقدرة، و هي لا تكون إلا على تقدير أن لا تكون المواجهة إلى القبلة - مثلاً - شرطاً في سائر الأجزاء، و قد دلّ الدليل بإطلاقه على أنه شرط حتى في مثل الفرص، فلا يجب المصيّ.

و قد يقال: إن الكون - الذي يشتمل فيه بالإزالة أو بالانحراف إلى القبلة في المثال، و لا يصدر منه شيء من أفعال الصلاة - خارج من الصلاة، فلا يصحّره فقد الشرط

و يدفعه: الإجماع و غيره من الأدلة الدالة على عدم حوار الإخلال بشرائط الصلاة مدام في الصلاة بالاستدبار أو تلويث الثوب بالجماسة أو كشف لعورة و نحوها، فالشرائط المعتبرة في الصلاة لا بدّ من تحققها من أول الدخول في الصلاة إلى أن يتحقّق الانصراف عنها، فالالتزام بأنّ ذلك الكون ليس من الصلاة غير مُجْدٍ في الإخلال بشرائطها، فليتأمل.

و يدلّ على المدّعى - مضافاً إلى ما عرفت - حصة محمد بن مسلم - المروية عن الكافي - قال: قلت له: الدم يكون في الثوب و أنا في الصلاة، قال: إن رأيت و عليك ثوب غيره فاطرحه وصلّ، و إن لم يكن عليك غيره فامص في صلاتك و لا إعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم، و ما كان أقلّ من ذلك فليس بشيء رأيت أو لم تره، و إذا كنت قد رأيت و هو أكثر من مقدار الدرهم فصيّت عنه و صليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه^(١) فإن صدرها بحسب الظاهر - كما يشهد به دليلها - موقوف لبيان حكم الجاهل الذي لم يعلم بالجماسة قبل الصلاة و رآها في الأثناء، و قد أمر عليه السلام - في الفرض - بصرح الثوب و إتمام الصلاة إن كان عليه ثوب آخر، و معلوم أنّ الأمر بالطرح إنّما هو لتحقيق الإزالة به، و أنّه أيسر الأسباب غالباً، لا لخصوصيّة فيه، كما أنّ تقييده بما إذا كان

(١) الكافي ٣/٥٩٣، و التهذيب ٧٣٦/٢٥٤١، أيضاً بتفاوت يسير فيه، و عنهما في الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ٦.

عليه ثوب آخر إنما هو لمراعاة شرط آخر في الصلاة، وهو ستر العورة، و
تخصيصه بالذكر أيضاً للغلبة، فيستعاد منه أنه إن أمكنه إزالة النجاسة مع بقائه
مسور العورة، وحسب عليه ذلك، وإن لم يمكنه الإزالة، يمضي في صلاته إن كان
أدنى من الدرهم الذي غمي عنه في الصلاة، وإلا فلا يمضي، بل يعيده،
بإطلاق الأمر بالطرح في الصدر^(١) مع كون المفروض في الموضوع أهم من الدم
القليل والكثير، لما لرجحانه مطلقاً، أو لكونه أسهل من تحقيق حال الثوب في أثناء
الصلاة بحيث تزول عنه الوسوسة، أو أن المقصود به إنما هو الأمر بالطرح فيما إذا
كان الدم أكثر من ذلك، لكن ذكره في صدر العنوان على سبيل الإجمال ثم بيّنه
بقوله عليه السلام: «وما كان أقل من ذلك فليس شيء» الحديث

و كيف كان فالحسنة وافية بالبيات التفصيل المتقدم في المتن كما هو
المدعى. لكن قد يباقي الجزء الأخير من التفصيل - أعني بطلان الصلاة مع عدم
التمكن من الإزالة - ما عن التهذيب^(٢) من زيادة لفظة «أو» قبل قوله عليه السلام: «وما
لم يزد» وإسقاط قوله عليه السلام: «وما كان أقل من ذلك»

لكأنك عرفت في مبحث العفو عما دون الدرهم عدم الوثوق بذلك، وأن ما
في لكافي بحسب الظاهر هو الصحيح، ولو صرح ما في التهذيب، لو حسب طرح
هذه الفقرة من الرواية؛ لشذوذها وإعراض الأصحاب عن ظاهرها حيث لم يقل
أحد بوجوب المضي في الصلاة مع النجس، كما صرح به بعض^(٣)

(١) أي: صدر الرواية.

(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢٢٥٦، وانظر: الهامش (١) من ص ٢٢٠

(٣) المحقق الباصرة ٤٢٩:٥، جواهر الكلام ٢٢٥:٦.

نعم، ربما يظهر ذلك من بعض الأخبار، الذي يستدل به أيضاً للجرء الأول من المدعى، أعني عدم بطلان الصلاة برؤية الجاسة المجهولة في الأثناء.

كموثقة داود بن سرحان عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلي فأنصرف في ثوبه دماً، قال: «يتم»^(١).

و ما رواه ابن إدريس في آخر السرائر من كتاب المشيخة - لحسن بن محبوب - عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إن رأيت في ثوبك دماً و أنت تصلي ولم تكن رأيت قبل ذلك فأتتم صلاتك، فإذا أنصرفت فاغسله، وإن كنت رأيت قبل أن تصلي فلم تغسله ثم رأيت و أنت في صلاتك فأنصرف واغسله وأعد صلاتك»^(٢).

و قد حكى عن الشيخ حمل الموثقة على ما إذا كان الدم ممّا يُعفى عنه، كالأقل من الدرهم^(٣).

و هو غير بعيد في مقام التأويل؛ جمعاً بين الأدلة.

هذا، مع إمكان تقييد الإتمام بكونه بعد الإزالة، وإن كان بعيداً.

و أمّا رواية ابن سنان: فلا تقبل لهذا الحمل؛ لمتافاته لما في ذيلها من وحبوب الانصراف و الإعادة لو رآه قبل أن يصلي، و لا للتفيد؛ لما فيها من التصريح بكون القتل بعد الانصراف، لكن لم يُعرف قائل مضمونها، فهي من

(١) التهذيب ١/٤٢٣، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٢) السرائر ٥٩٢:٣، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٣) حكاه عنه الشيخ الخزاعي في الوسائل، ذيل ح ٢ من الباب ٤٤ من أبواب النجاسات،

و البحراني في الحقائق الناضرة ٤٣٠:٥، وانظر: التهذيب ١/٤٢٣، ذيل ح ١٣٤٤

الأخبار الشاذة التي يحب ردّ علمها إلى أهلها، خصوصاً مع معارضتها بالمستقيمة
لمتقدمة الواردة في الرعاف، الدالة على عدم جواز المضي في الصلاة مع النجس،
ووجوب إزالته مع الإمكان، وقطع الصلاة لدى تعدّد الإزالة من غير فعل لماسي،
مع اعتصامها بالأدلة العامة الدالة على بطلان الصلاة في النجس.

و كيف كان فقد ظهر لك أن الأقوى بالنظر إلى الأدلة المتقدمة إنما هو
وجوب إزالة النجاسة التي رآها في الأثناء و المضي في الصلاة مع الإمكان في
جميع الفروض المتصورة في صدر العنوان، كما حكى القول به على إطلاقه عن
الأكثر.

لكن ربما يظهر من بعض الأخبار بطلان الصلاة و وجوب استئناؤها فيما لو
علم بسبق النجاسة على الصلاة، و لذا قوّى البطلان في هذه الصورة جماعة من
المؤخّرين على ما حكى عنهم

منها: صحيحة زرارة - الطويلة - حيث قال فيها: قلت له: إن رأيت في ثوبي و
أنا في الصلاة، قال: «تنقص و تعيد إذا شككت في موضع منه ثم رأيت، و إن
لم تشك ثم رأيت رطباً قطعت الصلاة و غسلته ثم بييت على الصلاة لأنك لا تدري
لعله شيء أوقع عليك فليس ينبغي أن تنقض اليقين أبداً بالشك»^(١) وإن ظهر هذه
الصحيحة التفصيل بين ما لو وقعت الصلاة من أولها في الثوب النجس و بين ما لو
عرصت النجاسة في الأثناء، و أنه إنما يجب عليه البناء بعد الغسل فيما لو رآه
رطباً، لقيم احتمال طروقه في الأثناء، فقوله عليه السلام: «و إن لم تشك ثم رأيت رطباً»

(١) التهذيب ٤٢١/٤٢٢، الاستبصار ١/١٨٣:٦٤١، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب

بحسب ظاهر مسوق لتحقيق مورد الاحتمال، كما أن قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ «إذا شككت في موضع منه ثم رأيت» لتحقيق الموضوع الذي لا يتطرق فيه احتمال طروقه في الأثناء و حكمي عن بعض توجيه الأمر بالإعادة بحملها على إرادة ما لو كان الثوب من أطراف الشبهة المحصورة، كما ربما يستأنس لهذا الحمل بقوله: «إذا شككت في موضع منه» إلى آخره، حيث يستشعر منه كون المراد بهذه الفقرة ما إذا كان وجود الجس و إصابته للثوب أو البدن معلوماً على سبيل الإجمال، وإنما تعلق الشك بخصوص موضع منه، لا بأصل الإصابة.

و فيه ما لا يحصى من التغد، و قد أشرنا إلى أن الظاهر أن فرض الشك في هذه الفقرة و فرض عدمه في الفقرة الثانية كفرض كونه رطباً إنما هو لتحقيق الموضوع الذي لا يتطرق إليه احتمال الطروقه في الأثناء أو يتطرق إليه هذا الاحتمال. فالإبصار أن الرواية كادت تكون صريحة في التفصيل بين صورة العلم بسبق الجاسة و عدمه.

و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إن رأيت المني قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك الإعادة إعادة الصلاة، وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه و صليت فيه ثم رأيت بعد ذلك فلا إعادة عليك، و كذلك البول»^(١).

و خبر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل صلى في ثوب فيه جابة ركعتين ثم علم به، قال: «عليه أن يبتدئ الصلاة»^(٢).

(١) تقدم تحريرها في ص ٢٠٥، الهامش (٥)

(٢) تقدم تحريرها في ص ٢٠٨، الهامش (١ و ٢).

و حيث لا يحتمل عادةً إصانة المني للثوب و هو في الصلاة لا يسعد من هاتين الروايتين أيضاً إلا وجوب الإعادة فيما لو علم بنجاسة سابقة عليها
لكن يمكن الحدّث في دلالتهما على وجوب الإعادة فيما هو محلّ الكلام
أمّا صحيحة ابن مسلم: فالظاهر أنّها مسوقة لبيان حكم من صلى مع
النجاسة، و المراد بها بحسب الظاهر أنّه إن رأى النجاسة قبل الصلاة و صلى معها
أو رآها في الأثناء و أتمّها، فعليه الإعادة، و إن رآها بعد الفراغ، فلا شيء عليه.
و أمّا رواية أبي بصير: فيحتمل قوياً أن يكون المقصود بالسؤال حكم من
علم قبل الصلاة بأنّ الثوب فيه جنابة، لكنّه غفل عن ذلك حين الدخول في الصلاة
أو نسيه أو اشتبه عليه فلم يعلم أنّ ما يصلي فيه هو ذلك الثوب النجس، فلما صلى
ركعتين علم بذلك، لا أنّه كان جاهلاً بالجنابة رأساً و حصل له ابتداء لعلم
بوجودها في ثوب في أثناء الصلاة، كما هو محلّ الكلام، فإنّه فرص بعيد ربما
ينصرف عنه وجه السؤال، كما يؤيّده تذكير الصمير، الظاهر في رجوعه إلى
الثوب.

و هذا الاحتمال لو لم نقل بأرجحيته من احتمال كون الرواية مسوقة لبيان
حكم الجاهل الذي حصل له العلم ابتداءً في أثناء صلاته بأنّ في ثوبه جنابة، و
مكافئة الموحية لسقوطها عن حدّ الاستدلال، فلا أقلّ من كونه توجيهاً قريباً
تحرّج به الرواية من صلاحية المعارضة لحسنة ابن مسلم، و غيرها من الأدلّة
المتقدّمة الدالّة على وجوب المضي مع الإمكان
و كذا ما ذكرناه في توجيه الصحيحة المتقدّمة عليها.

هذا، مع إمكان تقييد الأمر بالإعادة في هاتين الروايتين بما إذا تعددت الإزالة من غير إيجاب المصافي، كما هو الأغلب؛ جمعاً بينهما وبين الأدلة المتقدمة، فليتأمل

و كيف كان فعمدة ما يصح الاستناد إليه للقول بالبطلان و وجوب الاستئناف فيما لو علم في الأثناء بسبق الجاسة على الصلاة إنما هي صحيحة زرارة، المتقدمة^(١)، و يؤيده بل يشهد له أيضاً رواية سماعة، الآتية^(٢) في الباسي، ولا يعارضهما شيء من الأدلة المتقدمة.

أما ما ذكرناه في تقريب الاستدلال بأخبار الرعاف و الأخبار الدالة على معذوبة الجاهل، و أنَّ الطهارة الطاهرية شرط واقعي للصلاة من أنه يستفاد من مجموعها حكم هذا الفرع: فهو مما لا ينبغي الالتفات إليه في مقابلة الصحيحة المصرحة بحكمه؛ فإنه اجتهد في مقابلة النص.

و أما حنة ابن مسلم، الدالة على وجوب الإزالة و المضي مع الإمكان؛ فيمكن تقييدها بما إذا احتمل طرؤ الدم في أثناء الصلاة، جمعاً بينها و بين هذه الصحيحة.

و كذا موثقة داؤد بن سرحان و رواية عبد الله بن مسان، الدالتان على وجوب المضي؛ فإنهما - كالحسنة - قابلتان للتقييد.

هذا، ولكن الإنصاف أنَّ ارتكاب التقييد في مثل هذه الروايات - مع أنَّ الغالب أنَّ مَنْ رأى الدم في ثوبه في الأثناء يعلم بسبقه على الصلاة - بالصحيحة مع

(١) في ص ٢٢٣

(٢) في ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

إعراض المشهور عن طاهرها لا يخلو عن إشكالي، فالحكم في هذه الصورة موقع تردّد، فلا يسفي ترك الاحتياط بالغسل والبراء مع الإمكان ثمّ الإعادة، والله العالم
و أمّا إذا كان ناسياً بأن علم بالنجاسة قبل الصلاة فسيها و صلّى، فعليه الإعادة في الوقت وفي خارجه على الأشهر بل المشهور، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

و قيل: إنّه يعيدها في الوقت لا في خارجه^(١)، و ربما نُسب^(٢) هذا القول إلى المشهور بين المتأخّرين.

و عن غير واحد أنّه لا تجب الإعادة لا في الوقت ولا في خارجه.

حجّة المشهور: أخبار كثيرة:

منها: حسنة محمد بن مسلم، المتقدمة^(٣) أنفاً، الواردة في الدم، قال فيها: «و إن كنت قد رأيتّه و هو أكثر من مقدار الدرهم فضيبت غُسله و صليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه».

و رواية أبي بصير - في الدم أيضاً - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن أصاب ثوب الرجل الدم فصلّى فيه و هو لا يعلم فلا إعادة عليه، و إن هو علم قبل أن يصنّي فنسي و صلّى فيه فعليه الإعادة»^(٤).

و رواية سماعة عن الرجل يرى بثوبه الدم فينسى أن يعمله حتّى يصنّي،

(١) قاله الشيخ الطوسي في الاستبصار ١: ١٨٤، ذيل ح ٦٤٢.

(٢) الناسب هو البحراني في الحقائق الناضرة ٤: ١٨٥.

(٣) في ص ٢٢٠.

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٢٠٦، الهامش (٢).

قال: «يعيد صلاته كي يهتم بالشئ إذا كان في ثوبه عقوبة لسيأه» قلت فكيف يصنع من لم يعلم أيعيد حين يرفعه؟^(١) قال: «لا، ولكن يستأنف»^(٢).

و صحيحة الجعفي في الدم أيضاً، قال فيها: «وإن كان أكثر من قدر الدرهم وكان رآه ولم يغسله حتى صلى فليعد صلاته»^(٣).

و رواية جميل بن دراج^(٤)، الواردة في الدم أيضاً، الدالة عليه بالمفهوم، قال: «وإن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس ما لم يكن مجتمعاً قدر درهم»^(٥).

و صحيحة ابن أبي يعفور: في نقط الدم يعلم به ثم ينسى أن يغسله فيصلي فيه ثم يذكر بعد ما صلى أيعيد صلاته؟ قال: «يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم [مجمعاً] فيغسله و يعيد صلاته»^(٦).

و صحيحة زرارة، المتقدمة^(٧)، وفيها قال: قلت له: أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره أو شيء من مني فعلمت أثره إلى أن أصيب له الماء فأصب و حشرت

(١) في النسخ الخطية و الحجرية يرى فيه «بدل ويرفعه» و ما أثبتناه من المصدر.

(٢) التهذيب ١: ٢٥٤-٢٥٥/٧٣٨، الاستبصار ١: ١٨٢/٦٣٨ بدون الذيل، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، ح ٥.

(٣) التهذيب ١: ٢٥٥/٧٣٩، الاستبصار ١: ١٧٥-١٧٦/٦١٠، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٤) ورد في النسخ الخطية و الحجرية زيادة «في الدم أيضاً» قال: «وإن كان أكثر من قدر الدرهم وكان رآه و لم يغسله حتى صلى فليعد صلاته» و الظاهر أنها سهو حيث إنها عين ما هي صحيحة الجعفي، المتقدمة قبلها، مضافاً إلى عدم عثورنا عليها في المصادر الحديثة.

(٥) التهذيب ١: ٢٥٦/٧٤٢، الاستبصار ١: ١٧٦/٦١٢، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٦) التهذيب ١: ٢٥٥/٧٤٠، الاستبصار ١: ١٧٦/٦١١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ١، و ما بين المعرفين من المصادر.

(٧) تقدّم فيها في ص ٢٢٣.

لصلاة ونسيت أن بثوبى شيئاً و صليت ثم إنني ذكرت بعد ذلك، قال: «تعيد لصلاة و تغسله» قلت: فإنني لم أكن رأيت موضعه و علمت أنه قد أصابه فطلبت فلم أقدر عليه فلما صليت وجدته، قال: «تغسله و تعيده الحديث».

و رواية ابن مسكان، قال: بعثت بمسألة إلى أبي عبدالله عليه السلام مع إبراهيم بن ميمون، فقلت: سألته عن الرجل يبول فبصيب فخذله قدر نكتة من بوله فيصلّي فيه ثم يذكر أنه لم يكن غسلها، قال: «يفسلها و يعيد صلاته»^(١).

و صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن رجل احتجم فأصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى إذا كان من الغد كيف يصنع؟ قال: «إن كان رآه و لم يغسله فيقص جميع ما فاتته على قدر ما كان يصلّي، و لا ينقص منه شيء، و إن كان رآه و قد صلى فليعتدّ بتلك الصلاة ثم ليغسله»^(٢).

و الأخبار المستفيضة الأنبية الواردة في ناسي الاستنجاء، الأمرة بالإعادة، حجة لدفعين للإعادة مطلقاً. صحيحة العلاء عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يصيب ثوبه شيء ينجسه فينسى أن يغسله فيصلّي فيه ثم يذكر أنه لم يكن غسله أيعيد الصلاة؟ قال: «لا يعيد قد مضت الصلاة و كتبت له»^(٣).

و المستفيضة النافية للإعادة عمّن نسي الاستنجاء: كحمر هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يتوضأ و ينسى أن يغسل ذكره و قد نال، فقال: «يعسل ذكره و لا يعيد الصلاة»^(٤).

(١) الكافي ٦: ١٠/٤٠٦، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب النجاسات، ح ٣

(٢) تقدّم تفريغها في ص ٢٠٦، الهامش (٤).

(٣) تهذيب ٤٢٣٩ ٤٢٤/١٣٤٥، و ٣٦٠٢/١٤٩٢، الاستبصار ١: ١٨٣-١٨٤/٦٤٢،

الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٤) التهذيب ١: ٤٨٠/١٤٠، الاستبصار ١: ٥٤/١٥٧، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب أحكام =

و موثقة عمار بن موسى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لو أن رجلاً سسى أن يستنجي من العائط حتى يصلي لم بعد الصلاة»^(١).

و جبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن رجل ذكر وهو في الصلاة أنه لم يستنج من الخلاء، قال: «ينصرف ويستنجي من الخلاء و يعيد الصلاة، وإن ذكر وقد فرغ من صلاته فقد أجزأه ذلك ولا إعادة»^(٢).

و حمر عمرو بن أبي نصر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إني صليت وذكرت أنني لم أغسل ذكرتي بعد ما صليت أفأعيد؟» قال: «لا»^(٣).

و قد حكى عن الشيخ حمل هذه الرواية على عدم إعادة الوضوء، دون الصلاة^(٤).

ولا يخفى ما فيه من التبذ، لكن قد يقر به ما روي عن هذا الراوي بعينه أنه قال، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول و يسى أن يغسل ذكره و يتوضأ، قال: «يغسل ذكره و لا يعيد وضوءه»^(٥).

= الخلو، ج ٢.

(١) التهذيب ١: ٤٩/١٤٣، و ٢: ٢٠١/٧٨٩، الاستبصار ١: ٥٤-٥٥/١٥٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلو، ج ٣.

(٢) التهذيب ١: ٥٠/١٤٥، الاستبصار ١: ٥٥/١٦١، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلو، ج ٤.

(٣) التهذيب ١: ٥١/١٤٨، الاستبصار ١: ٥٦/١٦٣، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء، ج ٦.

(٤) حكاها عنه الشيخ الحر العاملي في الوسائل، ديل ج ٦ من الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء، وانظر: التهذيب ١: ٥١، ديل ج ١٤٨، والاستبصار ١: ٥٦، ديل ج ١٦٣.

(٥) التهذيب ١: ٤٨/١٣٩، الاستبصار ١: ٥٤/١٥٦، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء، ج ٥.

و يشهد له أيضاً صحيحته الآتية^(١).

و يتوجه على الاستدلال بأخبار ناسي الاستنجاء - مضافاً إلى إمكان لقول بالتفصيل فيه و بين غيره حيث يظهر من الحقائق^(٢) و غيره معايرة المسألتين - أنها معارضة في خصوص موردنا بأخبار مستفيضة معتقدة بغيرها من العمومات المعمول بها لدى الأصحاب.

منها صحيحة عمرو بن أبي نصر، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أبول و أتوضأ و أسى استنجاني ثم أذكر بعد ما صليت، قال: «اغسل ذكرك و أعد صلاتك، و لا تعد وضوءك»^(٣).

و مرسله ابن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يبول و ينسى أن يغسل ذكره حتى يتوضأ و يصلي، قال: «يغسل ذكره و يعيد الصلاة، و لا يعيد الوضوء»^(٤) و صحيحة زرارة، قال: توضأت يوماً و لم أغسل ذكرى ثم صليت، فسألت أبا عبدالله عليه السلام، فقال: «اغسل ذكرك و أعد صلاتك»^(٥).

و ما قيل في توجيه هذه الأخبار وكذا الأخبار المتقدمة الأمرة بالإعادة - من حميها على الاستنجاء؛ جمعاً بينها و بين الأخبار الباقية لها التي هي صريحة في

(١) ستأتي في هذه الصفحة.

(٢) راجع الحقائق الباقية ٤١٨:٥.

(٣) التهذيب ٤٦١ ٤٧/١٣٣، الاستنصار ١٥٠/٥٢١، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب نواقض

الوضوء، ح ٣.

(٤) الكافي ١٨٣ ١٩/١٦، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٢.

(٥) التهذيب ١٤٩/٥١١، الاستنصار ١٥٢/٥٣١، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب نواقض

الوضوء، ح ٧.

حوار الترك - مدقوع: بما تفلّمت الإشارة إليه مراراً من أنّ هذا النحو من الجمع في الأحبار المتناقضة بحسب الطاهر ما لم تشهد له قرية داخلية أو حارجية مشكل، بل الأظهر في مثل المقام هو الرجوع إلى المرجحات الحارجية، وردّ علم المرجوح إلى أهله.

و بهذا طهر لك الحواب عن الاستدلال بصحيحة العلاء من أنّها لا تنهض حجة في مقابلة الأخبار المتقدمة، خصوصاً مع شذوذها و سيرة العمل بها و اعتصاد ما يعارضها بالشهرة و نقل الإجماع

هذا، مع ما في بعضها من قوة الدلالة على الوحوب، و يُغدر ارتكاب التأويل فيها بالحمل على الاستحباب.

و استدللّ للنقل بعدم الإعادة أيضاً بأنّه صلى صلاة مأموراً بها، و الأمر يقتضي الإجزاء.

و بعموم ما دلّ على رفع الخطأ و النسيان^(١).

و فيه: أنّ استعادة ارتفاع الجزئية و الشرطية الثابتة بإطلاقات الأدلة من حديث الرفع مشكل، كما تقرّر في محله.

و أمّا الدليل الأول: ففي كلتا مقدّمتيه نظر بل منع؛ فإنّ ما يأتي به الساسي يتوهم كونه مأموراً به، و ليس كذلك، و على تقدير كونه مكلفاً في الطاهر بما يراه مأموراً به فهو لا يقتضي الاجتزاء به عمّا هو تكليفه في الواقع بحيث لا يجب عليه تداركه عند انكشاف خطئه، كما تقرّر في محله.

(١) كنز العبد ٤: ٢٣٣/١٠٣٠٧، نقلاً عن الطبراني في المعجم الكبير.

و من هنا صيغ للقتال بوجوب الإعادة أن يتمسك أيضاً بأن مقتضى إطلاق الأدلة عموم شرطية طهارة الثوب لحال السيان، والمشرط بعدم انعدام شرطه، فيجب عليه الإعادة في الوقت امتثالاً للأمر المتعلق بالصلاة، وفي خارجه عموم ما دل على قضاء الفرائض.

و دعوى قصور الأدلة عن إثبات شرطيتها في حال السيان، المقتضية لبطلان الصلاة بدونها؛ لكون أعدها لفظ الأمر الذي لا يتجزأ على الناسي قد عرفت ضعفها في صدر المبحث.

لكن يتوجه عليه أن المرجع في باب الصلاة إنما هو قوله ﷺ: «لا تعاد الصلاة إلا من حمسة: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود»^(١)، لورد على قاعدة انتفاء المشرط بانتفاء شرطه؛ لحكومته على إطلاقات الأدلة المثبتة للشرطية، و مقتضاه عدم الإعادة في المقام لو أعمص عن الأخبار الحاصّة الدالة عليها، أو فرض تعارضها و تكافؤها.

التهمة إلا أن يقال بإجمال لفظ «الطهور» و احتمال أن يكون المراد منه الأعم من الطهارة الحديثة و الحديثة، فليتأمل.

و كيف كان فلا مسرح للرجوع إلى المواعيد العامة في مثل هذا الفرع الذي ورد فيه الأخبار الحاصّة، و قد عرفت أن الأخبار الدالة على الإعادة أرحح، فالقول بعدمها و لو في خصوص ناسي الاستنجاء فصلاً عن غيره ضعيف

و أضعف منه القول بالتعصّل بين الوقت و خارجه، كما حكى عن

(١) المقيد ٢٢٥٠١/٩٩١، التهذيب ٥٩٧/١٥٢:٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب قواطع الصلاة.

بعض^(١) : جمعاً بين الأحرار بحمل الأحرار الأمرة بالإعادة على الوقت. و النافية لها على خارجها

و فيه ما لا يحصى. خصوصاً مع ما في حمل الأحرار النافية للإعادة على خصوص ما بعد الوقت من التقيد بل مما يُقْطَع بعدم إرادته بالخصوص من روايه علي بن جعفر و موثقة عمارة المتقدمين^(٢)، كما أن بعض الأحرار الأمرة بالإعادة صريح في إرادة ما بعد الوقت، كصحيحة^(٣) علي بن جعفر، الدانة على وجوب إعادة جميع الصلوات التي صلاها مع النحاسة، بل وكذا حسنة^(٤) ابن مسلم، الواردة في الدم، فإنها كادت تكون صريحة في الأعم.

فهم، ليست الصحيحة بل ولا الحسنة نصاً في الناسي، فيمكن تخصيصهما بالعمد لمصرط في غسل النحاسة و مَنْ بحكمه، أي الجاهل بالحكم على تقدير مساعدة الدليل.

و قد يستشهد لهذا الجمع بصحيحة علي بن مهزيار، قال: كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره أنه بال في طلعة الليل و أنه أصاب كفه برّد نقطة من البول لم يشك أنه أصابه و لم يره، و أنه مسح بخرقه ثم سبي أن يغسله و تمسح بدهن فمسح به كفيه و وجهه و رأسه ثم توضأ وضوء الصلاة فصلّى، فأجابه بجواب قرأته بحطه: «أما ما توهّمت ممّا أصاب يدك فليس شيء إلا ما تحقّق، فإن حققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلوات التي كتبت صليتهنّ بذلك الوضوء بعينه

(١) كما في جواهر الكلام ٢١٨٦، و راجع الهامش (١) من ص ٢٢٧.

(٢) في ص ٢٣٠.

(٣) تقدّم تحريرها في ص ٢٢٩، الهامش (٢).

(٤) تقدّم تحريرها في ص ٢٢٠، الهامش (١).

ما كان منتهى في وقتها، ومافات وقتها فلا إعادة عليك لها من قبل أن الرحل إذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاة إلا ما كان في وقت، وإن كان جنباً أو صلى على غير وصوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته، لأن الثوب خلاف الجسد، فاعمل على ذلك إن شاء الله^(١).

و نوقش فيه: بجهالة السائل والمسؤول عنه، واضطراب متن الرواية وإجمالها.

وأجيب: بأن جهالة السائل غير مضرّة بعد أن علي بن مهزيار الثقة قرأ لمكتوب ونقله.

وأما المسؤول عنه: فالظاهر أنه الإمام عليه السلام؛ لأن مثل علي بن مهزيار مع جلالة شأنه لا يسب مثل هذه العبارة إلى غير الإمام عليه السلام، بل ولا يعتمد على غيره وأما اضطراب المتن: فهو غير مخّل بالاستدلال؛ إذ لا تشويش في مورد الاستشهاد، وهو قوله عليه السلام: «من قتل أن الرجل» الحديث.

أقول: ليت شعري ما لم يعلم حال السائل وأنه ممن لا يسأل إلا عن الإمام عليه السلام من أين ينظهر أن المسؤول عنه هو الإمام لا غيره من فقهاء العامة أو الخاصة ممن يستفتى عنه؟ وكون علي بن مهزيار جليل الشأن لا ينافي نفيه حكاية صادرة عن شخص في قضية خاصة.

نعم، لو علم اعتماد علي بن مهزيار على هذه الرواية وعنه بها، كشف ذلك عن أن مقصوده الإمام عليه السلام، لكن من أين نعلم ذلك؟ غير أننا نجد الرواية

(١) التهذيب ١/٤٢٦-٤٢٧، الاستبصار ١/١٨٤: ١٦٤٣، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب

مدونة في الكتب المعتبرة في سلك الأخبار المأثورة عن الأئمة عليهم السلام، وهذه أمرة ظنية لا دليل على اعتبارها.

وأما من الرواية: فيشكل توجيهه على وجه ينطبق على القواعد الشرعية و يسلم من التنافي بين التعليل و المعلن له.

و لقد أجاد المحدث الكاشاني في الوافي - على ما حكى ^(١) عنه - حيث قال بعد نقل الرواية المذكورة: معنى هذه الرواية غير واضح، و ربما توجه بتكلفات لفائدة في إيرادها، و يشبه أن يكون قد وقع فيه غلط من السامع. انتهى.

فلإنصاف أن الرواية ضعيفة السند و مجملة المن لا تنهض حجة لإثبات حكم شرعي فضلاً عن صلاحيتها لصرف الأخبار الكثيرة التي قد عرفت إساءة جملة منها من التأويل.

فتلخص لك: أن القول بالإعادة مطلقاً هو الأقوى مع أنه أحوط.

تكملة: لو نسي النجاسة و ذكرها في أثناء الصلاة، استأنف، فإنه يستفاد من الأخبار المتقدمة أن نسيان النجاسة لا يوجب ارتجاع الحكم الوضعي، أعني شرطية الطهارة للصلاة.

مضافاً إلى أن هذا هو الذي تقتضيه إطلاقات الأدلة الدالة على مانعية النجاسة، السالمة من دليل حاكم عليها، بل مقتضى إطلاق بعض الأخبار المتقدمة الدالة على وجوب الإعادة على الناسي و ما في بعضها من تعليل الإعادة بكونها عقوبة لنسيانها، أطراد الحكم بحيث يعم الفرض.

(١) الحاكم عنه هو البحراني في الحقائق الناصية ٤٢٤.٥، وانظر الوافي ١٥٤٦

يل المتحذ ذلك و لو على القول بعدم وحبوب الإعادة لو تذكر بعد لفرع.
لما هي رواية^(١) عني بن جعفر - الواردة في ناسي الاستنجاء، النافية للإعادة لو ذكر
بعد الصلاة - من التصريح بالإعادة لو ذكر و هو في الأثناء.

مضاف إلى أنه لا دليل على المعدورية بالنسبة إلى الحرم الواقع في أول
آيات التذكر، والله العالم.

(و المربية للمصبي إذا لم يكن لها إلا ثوب واحد غسَلَتْه) من بوله
(كل يوم مرة) على المشهور؛ لرواية أبي حمص عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سئل
عن امرأة ليس لها إلا قميص واحد و لها مولود فيبول عليها كيف تصنع؟ قال:
«تغسل القميص في اليوم مرة»^(٢)

و عن صاحبي المدارك و المعالم و الذخيرة. الاستشكال فيه؛ نظراً إلى
ضعف الرواية، و عدم اتصافها بالصحة^(٣).

و فيه ما لا يحصى بعد انجارها بعمل الأصحاب بحيث لم يُعرف الخلاف
فيه، كما صرح به في الحدائق^(٤) و غيره^(٥).

نعم، يجب الاقتصار في الحكم المخالف للقواعد على مورد النص.

(١) تقدّم نخرجها في ص ٢٣٠، الهامش (٢).

(٢) التهذيب ١/٧١٩، و رواه الصدوق مرسلاً في الفقيه ١/٤١١، الوسائيل، الباب ٤
من أبواب الجلسات، ح ١.

(٣) حكاه عنهم المحراني في الحدائق الناصرة ٣٤٥:٥، و صاحب الجواهر فيها ٢٣١:٦، وانظر.
مدارك الأحكام ٣٥٥:٢، و المعالم (قسم الفقه) ٦٢٠، و ذخيرة المعاد ١٦٥.

(٤) الحدائق الناصرة ٣٤٥:٥.

(٥) جواهر الكلام ٢٣١:٦.

و قيل بإلحاق المرئي بالمرئية^(١) للاشتراك في العلة، وهي المشقة المقتضية للعموم.

و عن بعض^(٢) إلحاق البدن بالثوب؛ لغلة وصول البول إليه، و عدم الأمر بغسله في الرواية^(٣).

و عن آخر إلحاق العائط بالبول، فإنه يكفى بالبول عهد غالباً، و لم يستعمل في الجواب^(٤).

بل ربما يستشعر من المتش و نحوه إلحاق مطلق نجاسة الصبي و لو دمه بالبول.

و في ما عدا الأول ما لا يحصى بعد و صوح الفرق بين الثوب و البدن في تعمير التطهير و تيسره، و عدم مدخلية وحدة الثوب في العموم عن البدن، و عدم دلالة ترك الأمر بغسل البدن في الرواية على عدم وجوبه، و إلا لاقتضى سعي وجوبه رأساً.

و كذا و صوح الفرق بين البول و غيره في عموم الابتلاء به الموحى لعسر الاجتناب عنه، و عدم القرينة على إرادة الكناية من البول في السؤال

(١) قال به العلامة الحلبي في تذكير المتفتاه ٤٩٤٢، الصريح ج ٢ من المسائل ١٢١، و قواعد الأحكام ٨٠٩، و الشهيد في البيان ٤١، و الدروس ١٢٧١، و الذكرى ١٣٩١، و الشهيد الثاني في مسالك الأفيام ١٢٨:١

(٢) حكاه صاحب المعالم فيها (قسم ثمنه) ٦٢٣ عن بعض المتأخرين و هو السيد حسن ابن انسيه. جعفر أحمد مشايخ انسيه الثاني على ما نقله المحررين في المحدثات انصاري ٣٤٨:٥ من كتبه صاحب المعالم في حاشية عليها

(٣) أي و به في بعض المقتضية في ص ٢٣٧.

(٤) حكاه في بعض الأصحاب صاحب المعالم فيها (قسم ثمنه) ٦٢١

و أمّا الأول، فلا يحنو عن وجهه، بل ربما تعصده قاعدة الاشتراك وإن كان لوقوف على مورد انتض أحوط.

و حكى عن بعض الأصحاب: إلحاق المولود المتعدّد بالواحد؛ للاشتراك في العنة، و هي المشقة المقتضية للعفو، بل ربايتها^(١).

و نوقش فيه: باحتمال أن يكون لأقنية النجاسة دخل فيه.

و فيه نظر، بل لا يبعد دعوى استفادة حكم العرص من نفس الرواية؛ صدق المولود على كلّ منهما، فالقول بالإلحاق قويّ وإن كان عدمه أحوط.

ثم إن المولود - على الظاهر - يشمل الذكر والأنثى، كما صرح به غير واحد.

فما يظهر من بعض بل ربما يستظهر من المتن من اختصاص الحكم بالأول

ضعيف

و دعوى أن المتبادر من المولود هو الصبي ممنوعة

تنبيه: لو كان لها أكثر من ثوب واحد واحتاجت إلى ثبس الجميع ليزد و

بحوه، فالظاهر - كما عن الشهيد الثاني^(٢) - التصريح به - أن الجميع في حكم الثوب

الواحد؛ إذ ليس الحكم تعدياً محصاً بحيث لم نعرف حكم المعروض من المورد

الصوم عليه.

و لو لم يكن لها إلا ثوب واحد ولكن تمكّنت من تحصيل غيره بشره و

استحجار أو إغارة أو نحوها من غير مشقة بأن تيسر لها تحصيل ثوب طهر

(١) حكاه سحراني في الحقائق الناصرة ٣٤٧:٥ من الشهيد في الدروس ١٢٧:١، والذكرى

١٣٩٠، و شهيد الثاني في مسالك الأعيان ١٢٨:١

(٢) الحاكي عنه هو في سحراني في الحقائق الناصرة ٣٤٧:٥، وانظر: روض الجنان ١٦٧

لصلاتها، فهل يجب عليها حينئذٍ إمّا غسل ثوبها أو تحصيل ثوبٍ آخر ميسور لها. أم يحور لها الاقتصار على ثوبها الواحد، و غسله في كلّ يومٍ مرّةً؟ وجهان من إطلاق النص، فإنّ ظاهره أنّ الحكم فيها مع وحدة الثوب ما ذكر، و من أنّ مصاد الرخصة في الصلاة مع النجس بحسب الظاهر إنّما هو المشقة الناشئة من تكرير الغسل، و هي متفية في العرص؛ إذ المفروض تمكّنها من تحصيل ثوبٍ طاهر بلامشقة، و هذا هو الأطهر.

و لو قال قائل: إنّ المشقة عنّة مستنطة غير منصوصة لا يرفع اليد بها عن مقتضيات الأدلة إلا على تقدير القطع بدوران الحكم مدارها وجوداً و عدماً، و لا يحصل القطع بذلك حيث يحور عملاً أن تكون المشقة لدى الشارع حكماً لحكمه لم يعتبر فيها الاطراد.

قلنا: لاحاجة لنا إلى دعوى 'نقطع بالعباط حتى تقبل المنع، بل بقول: غبة تحقق المشقة فيما هو معروف السائل، و ماسبتها للعموم، و كونها على الظاهر هي التي أوقعت السائل في الحيرة في أمر المريّة حتى سأل عن حكمها - كما يشعر بذلك سوق السؤال - ماعة من أن يشادر من السؤال إلا إرادتها في هذا الفرص، فيبرّل إطلاق الجواب على ما هو مصرف السؤال، كما هو واضح

ثمّ إنّ المراد بـغسل الثوب - على الظاهر - هو الغسل المؤثّر في تطهيره، فيعتبر فيه العدد إن لم يكن البول من رصيع لم يطعم الطعام، و إن كان بول الرصيع، يكفي فيه الصّ و إن لم يصدق عليه اسم الغسل عرفاً.

و كذا يكفي في بول غيره أيضاً إصابة ماء المطر و الجارى و نحوهما ساء

على كراهيتها في التطهير، و عدم تحقق مفهوم الغسل عرفاً بمجرد الإصابة
 فما عن بعض - من عدم كفاية الصب على بول الرضيع في ثوب لرحصة
 وإن أثر في تطهير الثوب؛ لكونها معلقة في النص على الغسل دون التطهير^(١) -
 ضعيف، خصوصاً مع إمكان أن يقال. إنه يستكشف من بيان الشارع صهارته
 بالصب أن غسله يتحقق بذلك؛ لأن الغسل عرفاً ليس إلا تطيقه بالماء وقد حصل.
 وكيف كان فالمربية التي يشق عليها التحرز عن بول المولود و إيقع
 صلاتها في ثوب طاهر؛ لانهصار ثوبها في الواحد لم يوجب الشارع عليها في
 مقام تحصيل الطهارة المعتبرة في الصلاة أريد من غسل ثوبها في كل يوم مرة، فإن
 أفادها ذلك بالسبب إلى جميع صلواتها الخمس بأن لم يتفق - مثلاً - بعد الغسل
 إصابة البول لثوبها إلى العد، فهو، و إلا فهي معذورة قد عفاها الشارع عن ذلك،
 فيكون البول الذي يصيب ثوبها بعد الغسل إلى العد - كبول المسوس الذي يخرج
 بعد الوضوء، و دم المستحاضة، الذي يخرج بعد وضوئها و غسلها - معفواً عنه
 شرعاً غير منافي للصلاة.

و هل يبقى أثر العسلة الصادرة منها في اليوم - أي المصروع من النجاسة
 المتجددة - إلى ذلك الوقت من غده، مثلاً لو وقعت في اليوم قبل طلوع الشمس
 لصلاة الصبح، فيها تقديم صلاة الصبح في الغد على ذلك الوقت في ثوب نجس،
 أم يجب عليها في كل يوم ملاحظة تكليهما في ذلك اليوم من حيث هو، فإن
 وجدت في الصبح ثوبها نجساً، وحب عليها تطهيره قبل صلاة الصبح من غير فرق

(١) حكاة لحرابي في العداث الناضرة ٣٤٨:٥ عن العلامة الحلي في نهايه الإحكام ١ ٢٨٨

يس كونه الغسل الواقع في اليوم السابق قبل هذا الوقت أو بعده، أو أنه لا يجب عليها في كل يوم إلا إيجاد الفسلة الواحدة عليها لشئ من صلواتها، فلها تأخيرها إلى آخر اليوم الثاني لآخر فرائضها؟ وجوبه من إطلاق الدليل المقتضي لجواز إيجادها في أي جزء من أجزاء اليوم، لكن لما ثبت كون وجوبها مقدماً وجب تقديمها على شئ من صلواتها حتى تتصف بالمقدمة، لا على جميعها، ومن أن الأمر إنما تعلق بالغسل بلحاظ كون الطهارة الحاصلة منه شرطاً في الصلاة، فلا يتبادر من الأمر به في كل يوم إلا إرادة إيجادها قبل الأخذ في الصلاة مطلقاً، فكما أن شرطية الطهارة للصلاة اقتضت صرف الإطلاق إلى إرادة إيجاد الغسل قبل شئ من صلواتها، كذلك شرطيتها لمطلق الصلاة مقتضية لصرفه إلى إرادة إيجادها في كل يوم مقدماً لمطلق الصلوات الواقعة في ذلك اليوم، فيجب تقديمها على الجميع.

وهذا الوجه هو الأظهر خصوصاً مع أنه ليس لقوله طهارة : «تغسل القميص في اليوم مرة»^(١) قوة ظهور في الإطلاق، بل الطاهر وروده لبيان حكم آخر، وهو: عدم وجوب غسل ثوبها في كل يوم أريد من مرة. ولكن الأوفق بظواهر الفتاوى جواز التأخير، فليتأمل.

و أما الاحتمال الأول فمشوه دعوى أن المتبادر من قوله طهارة : «تغسل القميص في اليوم مرة» أن أثر الغسل الواقع في كل يوم باقي^(٢) إلى ذلك الوقت من بعده. وفيها منع ظاهر.

(١) راجع: منها مشر (٢) من ص ٣٣٧

(٢) هي «غير» ١١ «يبقى».

و يتمرّع على القول بجواز التأخير أنّها لو أُخِلَّت بالغسل لا تبطل من صلواتها الخمس إلا الأخيرة إن قلنا بأن المراد باليوم أعمّ منه و من الليل، كما سيأتي الكلام فيه، و هو فرض العشاء أو الصبح على احتمال، أو صلاة العصر و ما بعدها بناءً على أنّ المراد به خصوص اليوم، أو صلاة المغرب و ما بعدها على احتمال.

و أمّا على ما هو الأظهر من وجوب إيقاع الغسلة قبل الأحذ في الصلاة فتبطل جميع الفرائض الخمس، كما هو واضح
و ربّما ذهب بعض إلى جواز التأخير حتّى في اليوم الأوّل الذي اتّصفت المريّة فيه بكونها مريّة، و لكنّه مع ذلك التزم بطلان جميع فرائضها الخمس، نظراً إلى أنّ الغسل ليس واجباً نفسياً، و إنّما وجب لكونه شرطاً لصلاتها، لكن يجوز لها التأخير بمقتضى إطلاق الدليل، فيكون بالسبب إلى الصلوات المتقدّمة عليه من قبيل الشرط المتأخّر، و مقتضاه جواز التأخير عن جميع الفرائض، لكنّه لم يصرّح بذلك.

و كيف كان فيتوجّه عليه أنّ الشرط المتأخّر لو تعلّقناه فهو محتاج إلى دليل، و إطلاق الرواية - بعد العَصّ عمّا سمعته من وروده لبيان حكم آخر - لا يصح دليلاً لذلك؛ إذ ليس في الرواية تصريح بكون الغسل شرطاً في صلاتها، و إنّما جزمنا بذلك حيث علمنا أنّ الغسل ليس واحداً نفسياً، بل هو واجب مقدّم للصلوة، و إنّما أوجبه الشارع على المريّة - التي لم تجد ثوباً آخر - في كلّ يوم مرّة، لكونه ميسور المتعصّر، لا لكونه شرطاً آخر تعبدتاً مخصوصاً بالمريّة، و من

المعلوم أنَّ العسل المعروف مقدَّمته للصلاة هو الغسل المتقدِّم عليها، المؤثر في طهارة الثوب، المعتبره حال الصلاة، والذي يُفهم من الرواية أنَّ الشارع وسَّع الأمر على المربة، و لم يوجب عليها إلا إيجاب هذه المقدِّمة في الجملة، لا أنه جعل صلاتها شرطاً آخر معاً لهذا الشرط.

هذا، مع أنَّ الشرط المتأخَّر على تقدير إمكانه خلاف المتعارف لا يسبق إلى ذهن إرادته من الإطلاق.

الآثر هل يحتمل أحد متْن سمع بهذه الرواية أنه يجب على المربة لو حاضت في الظهر أن تغسل ثوبها لتحصيل شرط صلاة صحتها؟

نعم، قد يقال. إن مقتضى إطلاق الأمر بغسل ثوبها كل يوم مرة: جواز الإتيان به لأيّ فرض من فرائضها الخمس، فلها تخصيصه بالعرض الأخير و لو في اليوم الأول الذي انصفت فيه بكونها مربة، و مقتضاه إهمال شرطية الطهارة بالنسبة إلى الفرائض المتقدِّمة، لا تجعل تعقبها بتطهير الثوب شرطاً، كما ثوهم

وكيف كان فهل يُجتزأ بغسل ثوبها في الليل عن الغسل في يومه كما يُجتزأ بعكسه؟ فيه تردد يشأ من أنَّ المراد باليوم أعم منه و من ليلته، ولذا لا يجب غسل الثوب في الليل لصلاتها، مع أنَّ الحكم ليس تعدياً محضاً حتى يكون لخصوصية وفوق الغسل في اليوم دخل فيه، و من أنَّ الظاهر أنَّ اليوم في الرواية استعمل في حقيقته، وإنما استعيد منها الاجتزاء بالغسل في اليوم عن الغسل في الليل من عدم وجوب الغسل عليها إلا مرة في كل يوم، لا أنَّ اليوم في الرواية مستعمل في الملقق منه و من ليلته حتى يكون مقتضاه كفاية الغسل الواقع في أيّ جزء منهما، و ليس

الحكم اعتبارياً محصاً حتى نعلم بعدم مدخلة الحصوصية رأساً
هذا، مع أن الاعتبار ربما يساعد الاجتزاء عن غسل الليل بغسل اليوم في
مقدم التسهيل من غير عكس، فالوقوف على مورد النص أشبه بالقواعد
وعنى هذا فإن اتصفت بكونها مرتبة في الليل وبال المولود على ثوبها قبل
صلاة المغرب، غسلت ثوبها لصلاة المغرب، ولو بال أيضاً قبل فرض العشاء،
غسلت أيضاً لفرض العشاء، إلا إذا استلزم الغسل مشقة رافعة للتكليف بمقتضى
أدلة في الحرج.

وكذلك يجب عليها الغسل لصلاة الغداة لو فرض نجس ثوبها أيضاً في
الصبح، ومتى غسلته لفرض الصبح أعماها عن الغسل لسائر صلواتها إلى العدد إن
قلنا بأن المتبادر من اليوم في الرواية هو يوم الصوم، كما هو الأطهر، لا يوم الأجير،
وإلا فالغسل الواقع قبل طلوع الشمس بمنزلة الغسل الواقع في الليل في عدم
الاجتزاء به عن غسل اليوم.

نعم، لا يبعد أن يقال إنه يفهم من الرواية أن غسلها لصلاة المغرب يعنيه
عن الغسل لسائر صلواتها الواقعة في تلك الليلة بالفحوى والألوية القطعية
وكيف كان، فلو مال الصبي على ثوبها قبل الظهر أو قبل الصبح أيضاً (و)
قلنا بجوار تأخير الغسل عن صلاة الصبح (إن جعلت تلك الغسلة) الوجبة
عليها في كل يوم في (آخر النهار أمام صلاة الظهر) يرجأ أن تقع الصلوات
الأربع مع الطهارة (كان حسناً).

وعن العلامة في التذكرة احتمال وجوبه، فإنه - بعد أن ذكر أفصلية التأخير -

قل و في وجوبه إشكال ينشأ من الإطلاق، و من أولوية طهارة أربع على طهارة واحدة^(١) انتهى.

و لكك حبير بأن الأولوية الاعتبارية لاتصلح دليلاً لإثبات الوجوب خصوصاً مع الاعتراف بالإطلاق.

نعم، لا ريب في أولوية التأخير و كونه أحوط، لكن لو لم تكن النجاسة من أول الصبح، و إلا لأحوط - إن لم يكن أقوى - غسلها لصلاته خصوصاً مع احتمال بقاء الثوب على طهارته إلى العصر، كما لعنه العالب.

و حكى عن بعض القول بوجوب كون الغسل بعد دخول وقت الصلاة؛ لأن الأمر للوجوب، و لا وجوب قبل الوقت^(٢)

و فيه: أن الأمر بغسل الثوب في هذا المورد كغيره من الموارد التي لاتحصى مما ورد فيها الأمر بغسل الثوب و البدن إنما هو أمرٌ غيري موق لبيان لاشتراط

هذا، مع أن في ما قيل من أنه لا وجوب قبل الوقت كلاماً قد تقدّم تحقيقه في صدر الكتاب، ولأقوى جوار إيجاده قبل الوقت أيضاً.

نعم، لو علمت من عاداتها بأنها لو غسلته في سعة الوقت فصلاً عما قبله طراً عليه المجاسة قبل فعل الصلاة، لا يبعد الالتزام بوجوب التأخير حيثئذ؛ لأن معروفة ماط الغسل لدى النفس مانعة من فهم إرادة مثل الفرض من الإطلاق،

(١) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٣٤٩.٥، وانظر: تذكرة الفقهاء ٤: ٤٩٤، المعراج ٥٥ من المسألة ١٣٩.

(٢) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢٣٦٦ عن المحقق الكركي في جامع المقاصد ١٧٦١

خصوصاً مع ما عرفت آنفاً من إمكان المناقشة في الإطلاق، والله العالم
تذنيب: ذهب جمع من الأصحاب^(١) - على ما حكى^(٢) عنهم - إلى العفو
عن نجاسة ثوب الحصى الذي يتواتر بوله إذا غسله في النهار مرة.
واحتجوا لذلك بالخرج والمشقة.

و رواية عبدالرحيم القصير، قال: كتبت إلى أبي الحسن الأول عليه السلام، أسأله
عن خصى يبول فيلقى من ذلك شدة و يرى الببل بعد الببل، فقال: «يتوضأ و
ينصح ثوبه في النهار مرة واحدة»^(٣).

و فيه: أن الرواية ضعيفة السند، متروكة الظاهر، مائة للقواعد لشرعية
المقررة في باب النجاسات، فيجب رد علمها إلى أهلها.

نعم، لو أريد من نضح الثوب غسله على وجه الإجمال بحيث لا ينافي
اعتبار العدد في غسل البول، أتجه الاستدلال بها للمدعى على تقدير الإحصاء
عن سنده، لكنه لا شاهد على ذلك، فالاستدلال بها ضعيف

و أضعف منه التمسك بأدلة نفي الحرج، فإن مقتضاها دوران العفو مدر
الحرج و لمشقة الراجعة للتكليف، لا الغسل في كل يوم مرة.

و قد ظهر بما تقدم في مبحث المسلوس و المبطون، ما تقتضيه أدلة نفي
الحرج في مثل المقام، فراجع.

(وإن كان مع المصلي ثوبان و أحدهما نجس) و (لا يعلمه بعينه) و
تعذر غسل أحدهما ليقطع بطهارته، أو تحصيل ثوب آخر ظاهر بستر به عورته

(١) منهم الشهيد في الدروس ١٢٧:١، والذكرى ١٣٩:١.

(٢) للحاكي عنهم هو السيرواري في ذخيرة المعاد ١٦٥.

(٣) انتهى ١ - ٤٢٥ - ١٣٤٩/٤٢٦، الواسطي، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٨.

(صَلَّى الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِداً عَلَى الْأَظْهَرِ) تَحْصِيلاً
لِنَقْضِ بَفَرَاغِ الذِّمَّةِ مِمَّا اشْتَعَلَتْ بِهِ، وَهُوَ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ طَاهِرٍ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً: حَسَنَةُ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَنَّهُ كَتَبَ
إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَنِ الرَّحْلِ كَانَ مَعَهُ ثَوْبَانِ، فَأَصَابَ أَحَدَهُمَا بَوْلٌ وَلَمْ يَذَرْ أُيْتُهُمَا هُوَ وَقَدْ
حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَحَافَ فَوْتَهَا وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَاءٌ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: «يُصَلِّي فِيهِمَا
جَمِيعاً»^(١)

حَلَاةٌ لِلْحَلِيِّ^(٢) وَابْنُ سَعِيدٍ - عَلَى مَا حَكَى^(٣) عَنْهُ - فَأَوْجَبَا عَلَيْهِ طَرَحَهُمَا وَ
الصَّلَاةَ عَارِياً

وَعَنِ الشَّيْخِ فِي الْخِلَافِ نِسْبَةً هَذَا الْقَوْلِ إِلَى بَعْضِ عُلَمَائِنَا^(٤).

وَفِي مُحْكَمِ الْمَبْسُوطِ جَعَلَهُ رَوَايَةً^(٥).

قَالَ الْحَلِيُّ فِي السَّرَائِرِ: وَإِذَا حَصَلَ مَعَهُ ثَوْبَانِ أَحَدُهُمَا نَجِسٌ وَالْآخَرُ طَاهِرٌ
وَلَمْ يَتِمَّزِلْهُ الطَّاهِرُ وَلَا يَتِمَكَّنْ مِنْ غَسْلِ أَحَدِهِمَا، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يُصَلِّي فِي
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَجَوْناً وَقَالَ بَعْضُ مِنْهُمْ: مَرَّعُهُمَا وَيُصَلِّي عَرِياناً
وَهَذَا الَّذِي يَقْوَى فِي نَفْسِي، وَهَذَا أَقْنِي، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِيهَا خِلَافٌ، وَ
دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ فِيهَا مَقْهُودٌ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَالاحتياطُ يوجبُ مَا قُلْنَا.

(١) نقيه ١/١٦١، التهذيب ٢/٢٢٥: ٨٨٧، الوسائل، الباب ٦٤ من أبواب المجاسات،
ج ١.

(٢) راجع الهامش (١) من ص ٢٤٩.

(٣) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢/٢٤١٦، وانظر: الجامع للشرائع: ٢٤.

(٤) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٢/٣٥٦، وانظر للحلّ ١/٤٨١، المسألة ٢٢٤.

(٥) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٢/٣٥٦، وانظر: المبسوط ١/٣٩.

فإن قال قائل بل الاحتياط يوجب الصلاة فيهما على الانفراد؛ لأنه إذا صلى فيهما جميعاً تبين و تيقن بعد فرائعه من الصلاتين معاً أنه قد صلى في ثوب طاهر قدسا المؤثرات هي وجوه الأفعال تجب أن تكون مقارنة لها لا متأخرة عنها، والواحد عليه عند افتتاح كل فريضة أن يقطع على ثوبه بالطهارة، وهذا يجوز عند افتتاح كل صلاة من الصلاتين أنه يجس، ولا يعلم أنه طاهر عند افتتاح كل صلاة، فلا يجوز أن يدخل في الصلاة إلا بعد العلم بطهارة ثوبه وبدنه؛ لأنه لا يجوز أن يستفتح الصلاة وهو شك في طهارة ثوبه، ولا يجوز أن تكون صلاته موقوفة على أمر يظهر فيما بعد.

و أيضاً كون الصلاة واحدة وجه تقع عليه الصلاة، فكيف يؤثر في هذا الوجه ما يأتي بعدها و من شأن المؤثر في وجوه الأفعال أن يكون مقرباً لها لا متأخراً عنها على ما بيناه.

إلى أن قل: وليس لأحد أن يقول: إنه بعد الفراغ من الصلاتين يقطع على براءة ذمته، وأن العبادة مجزئة.

قلنا: لا يصح ذلك؛ لأن بعد الفراغ قد سقط عنه التكليف، و ينبغي أن يحصل له اليقين في حال ما وجب عليه، و ينبغي أن يتم له في حال ما وجب عليه حتى يصح منه الإقدام عليه، و يتم له، و ذلك يكون قبل فراغه من الصلاة^(١). انتهى.

أقول: قد تقدم الكلام في تحقيق النية - المعتبرة في صحة العبادة - في نية

الوضوء، وعرفت فيما تقدم أنه لا دليل على اعتبار المعرفة التفصيلية و الجرم في النية و تعيين وجه الفعل من الوجوب و الاستحباب في صحة العادة، بل الأدلة على خلافه خصوصاً في حال عدم التمكن، كما هو المعروف في المقام، بقوله: «المؤثرات في وجوه الأفعال تجب أن تكون مقارنة لها لا متأخرة عنها» فيه: أن هذا مسلم، لكن كون العلم بأن الثوب طاهر منها غير مسلم، بل هو طريق للقطع بحصول الفعل واجداً لشرطه الذي هو طهارة الثوب، لا العلم بها.

و قوله: «لا يجوز أن تكون صلاته موقوفة على أمر يظهر فيما بعده» فيه: أن الممتنع كونها موقوفة على أمر يوحد فيما بعده، و أما كونها موقوفة على طهارة الثوب، لتي تقاربها و تظهر فيما بعده فلا مانع منه.

و قوله: «كون الصلاة واجبة و جهة تقع عليه الصلاة» إلى آخره، ففيه: أنه متى حتمل طهارة ثوبه و صلى فيه باوياً بفعله الصلاة الواجبة على تقدير طهارة الثوب فقد صدر منه الفعل بعنوان كونه صلاة واجبة عن قصد و إرادة، فالصلاة وقعت على وجهها، لكن الاتي بها لم يكن عارفاً بوجهها على سبيل الجرم، و هو غير ضائر خصوصاً مع عدم التمكن من تحصيل الجرم، فما فرّعه على وجوب إيقاع الصلاة على وجهها من امتناع تأخر ما يؤثر فيه عنها بطاهره غير مستقيم.

التهمة إلا أن يريد إيقاعها على وجهها على سبيل الحزم.

و كيف كان فقد أتضح فيما تقدم في محله ضعف المبنى، و عدم استقامة البناء. حيث نبي عدم اشتراط الجرم في النية و غيره من التفاصيل التي لترم بها التقديماء - على ما اشتهر بينهم - في صحة العبدية. و على تقدير الاشتراط لو د

لأمر بين سقوط هذا الشرط وغيره من الأمور المعتبرة في العاهية، لتعين سقوط هذا الشرط المتأخر عن غيره في الرتبة، فراجع. فالقول بوجوب الصلاة عارياً رعاية لحصول هذا الشرط فاسد.

نعم، لو قلنا بحرمة الصلاة في المحس ذاتاً لا تشريعاً، تعدر الاحتياط حيث يدور أمر الصلاة الواقعة في كل من الثوبين بين الحرمة والوجوب، ومقتضى الأصل فيه: التخيير.

وقيل: بتعليب جانب الحرمة، فيتعين في الفرض وجوب الصلاة عارياً. لكنه ليس بشئ، كما تقر في محله.

هذا إذا لم يكن أحد التكليفين - أي وجوب إيقاع الصلاة في الثوب لظاهر الساتر للعبورة، وحرمة إيقاعها في الثوب المحس - أهم لدى الشارع، وإلا فهو أحق بالرعاية، فهو كان التكليف الوجوبي أهم، وجب الصلاة في كل من الثوبين حتى يحصل القطع بفراغ الدمة منه.

وقد ادفع بما أشرنا إليه - من أن الصلاة في كل من الثوبين في حد ذاتها موضوع مستقل لدى العقل مردد أمره بين الوجوب والحرمة - ما قد يتوهم من أن الصلاة في الثوبين لتحصيل القطع بفراغ الدمة من الواجب تستلزم ارتكاب الحرام اليقيني لأحد الاحتياط في الواجب، وهذا لا يستقل به العقل وإن كان لو حب في حد ذاته أهم.

توضيح الادفع أن القطع بارتكاب المحرم في الفرض إنما من الإتيان بالصلاة في كل من المحتملين لا من أحدهما فمعنى المعذور بحسنه

تفصيلاً حتى يقال: إن ارتكاب هذا الحرام اليقيني لأجل الاحتياط في الواجب لا يجوز، فالمكلف قبل شروعه في الصلاة يعلم إجمالاً بأنه يجب عليه أن يصلي في الثوب الطاهر، ويجتنب عن الصلاة في الثوب المجس، لكن التكليف الوحوي أولى بالرعاية عند الدوران، فلا يجوز ترك الصلاة في كل من الثوبين لأجل الاحتياط في الحرام، فمتى صلى في أحد الثوبين لاحتمال وجوبه احتمل كونه في الواقع هو الفرد المحرم، وأن الواجب عليه أن يصلي في الثوب الآخر، فيجب عليه الإتيان به ترجيحاً لاحتمال الوحوب، كما أنه وجب عليه الإتيان بالفرد الأول لذلك.

لا يقال: إن مقتضى القاعدة في مثل المقام هو الافتصار على الصلاة في ثوب واحد؛ لأن الموافقة الاحتمالية في كلا التكليفين أولى بنظر العقل في مقام الإطاعة من الموافقة القطعية في أحدهما والمخالفة القطعية في الآخر.

لأننا نقول: الموافقة الاحتمالية في كلا التكليفين يعارضها احتمال المخالفة في كليهما، المستلزمة لفوت الأهم وحصول نقيضه، فلا يستقل العقل بالأولوية، بل يحكم بترجيح جانب الأهم.

والحاصل: أن كل فرد فرد في مسألة دوران الأمر بين المحدورين منظر العقل موضوع مستقل للحكم بالتحجير أو وحب ترجيح الأهم.

وكون الإتيان بالفرد الثاني موجباً للقطع بحصول مخالفة في أحد الفردين لا يوجب توقف العقل عن حكمه بالسنة إليه مع كونه لديه كالفرد الأول في كون احتمال حرمة معارصاً باحتمال الوحوب الذي هو أحق بالرعاية على ما هو المعروض

إذا عرفت ما ذكرنا، فنقول: أمّا الحرمة الذاتية فلم تثبت للصلاة مع الجس، و مقتضى الأصل عدمها، فلا يجوز رفع اليد عمّا تقتضيه قاعدة الاشتغال من تكرير الصلاة في الثوبين لاحتمال الحرمة الذاتية، والأخبار الناهية عن الصلاة في الجس قاصرة عن إثباتها؛ فإنّ المتبادر منها إرادة المانع من الصلاة، لا الحرمة الذاتية، و على تقدير القول بها ومقتضى الأصل و إن كان التخيير - كما تقدّمت الإشارة إليه - لكن الحسنة المتقدمة^(١) واردة عليه.

و لو لم نقل بحجّة الحسنة أيضاً، أمكن الالتزام بمعادها بدعوى أنّ وجوده مانع من استقلال العقل بالتخيير حيث يدور الأمر بواسطتها بين التخيير أو تغليب جانب الوجوب، فليتأمل.

و تمام الكلام في ذلك و في أنّ مقتضى الأصل الأولي في اشتباه الواجب بالحرام، الناشئ من اشتباه الشرط بالمانع المحرّم - كما هو المعروف في لمقام - هو التخيير المقتضي لارتفاع الشرطيّة أو المانع بالنسبة إلى الصلاة التي لا تسقط بحاي، مع أنّ الصلاة عارياً - التي هي أحد طرفي التخيير - معلوم بالتفصيل كونهما فاقدة للشرط، دون الصلاة في أحد الثوبين الذي يتحقّق به الستر يقيناً و يحتمل طهارته و لم يتجزّز التكليف بالاحتساب عنه على تقدير النجاسة مقام^(٢) آخر، ولكن فيما أشرنا إليه في المقام غنّى و كفاية لمن تدبّر.

(و في الثياب الكثيرة) التي بعضها طاهر و بعضها نجس و لم يعرف الطاهر منها بعينه و لم تكن الشبهة غير محصورة أو بعض أطرافها خارجاً من

(١) في ص ٢٤٨.

(٢) قوله: «مقام» - جواب لقوله: «ولتمام الكلام» -

مورد ابتلاء المكلف بحيث لم يكن للعلم الإجمالي بوحود النجس أثرٌ في تنجيز الحطاب بالاجتناب عنه على التفصيل الذي عرفته في مسألة الإباء بين النديين اشتبه طهرهما بنجسهما أيضاً (كذلك) يصلي في كلٍّ منها منفرداً إلى أن يحصل له القطع بوقوع الصلاة في ثوبٍ محكوم بطهارته ولو بحسب الظاهر بمقتضى أصالة الطهارة، فلو علم إجمالاً بنجاسة ثلاثة منها لا أريد، صلى أربع صلوات في أربعة منها منفردة، فيعلم إجمالاً بصحة إحدى صلواته من غير فرقٍ بين ما لو علم بإحصار النجس في الثلاثة التي علمها بالإجمال أو احتمل نجاسة ما عداها، فإنَّ الزائد عن القدر المتيقن بنجاسته محكوم شرعاً بطهارته

و أمّا إذا كانت الشبهة غيرَ محصورة، أو كانت محصورة ولكن لم يكن بعض أطرافها على وجه يتجزأ التكليف بالاجتناب عنه على تقدير حصول العلم بنجاسته تفصيلاً بأن كان خارجاً من مورد ابتلاء المكلف، أو كان واجبَ الاجتناب بسبب سابقٍ على العلم بنجاسته، أو غير ذلك من الأمور التي تقدّمت الإشارة إليها في مسح الإباءين، أجرأته صلاة واحدة في بعض أطراف الشبهة؛ لما عرفت في محله من سلامة أصالة الطهارة - الجارية فيها - في هذه العروض عن المعارض.

و إذا كانت الشبهة محصورةً جامعةً لشرائط وجوب الاجتناب (إلا) أنّه تعدّر أو تعرّس في حقّه الاحتياط بتكرير الصلاة، الموحى للقطع ببرائة الدمة بـ (أن يتضيق الوقت) أو يحاف التحلف عن الرفقة في سفره أو غير ذلك من الأعداد المبيحة للمحظورات (فه) قيل: يتزع الثوبين و (يصلي عرياناً).

و هذا إنّما هو بعد البناء على عدم حوار الصلاة في الثوب النجس لدى

الضرورة مع التمكن من الصلاة عارياً، كما هو أحد القولين في المسألة، وستعرف تحقيقهما إن شاء الله، وإلا فمشكوك الحامة أولى بالجواز، كما هو واضح.

و أما على القول بالمنع. فوجه إلحاق المشتبه بالمتيقن أنه لا يتمكن في الغرض من إيقاع صلاته في ثوب طاهر على وجه يقطع ببراءة ذمته، فلا يتجر عليه التكليف به، ولكنه متمكن من إيقاع صلاته خالية عن المانع على وجه يقطع به، فيجب عليه ذلك.

و ينوجه عليه أن تعذر تحصيل القطع بحصول الشرط لا يقتضي إلغاء رأساً، وإنما يقتضي عدم وجوب الموافقة القطعية، لا جواز المحالمة القطعية حتى تجوز الصلاة عرياناً، فمقتضى القاعدة: وجوب الصلاة في الثوب المشتبه، فراراً من المحالمة انقطعية، لكن لما كان احتمال طهارته المقتضية للوجوب معارضاً باحتمال نجاسته المقتضية للمنع بدور الأمر بين المحذورين، و قد أشرنا في الفرع السابق أن مقتضى الأصل في دوران الأمر بين المحذورين هو التحجير، ولكنه إن قلنا بوجوب رعاية الحرم في النية مهما أمكن - كما هو المشهور - تعين عليه الصلاة عرياناً؛ لأنه على تقدير اختياره هذا الطرف من التخيير جزم بخصوها عن المانع، فيجب عليه ذلك تحصيلاً لهذا الشرط، فالقول بوجوب الصلاة عارياً لو لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط لكن بناءً على المسع من الصلاة في النجس.

و أما على القول بجواز الصلاة فيه و كون المكلف محيراً في مقام الضرورة بين الصلاة في الثوب النجس و الصلاة عرياناً، فالأحوط بل الأقوى هو الصلاة في

الثوب المشته، فراراً من المخالفة القطعية، وعدم صلاحية احتمال الحاسة في العرص للمزاحمة.

و هل يحتره صلاة واحدة في ثوب واحد من أطراف الشبهة وإن تمكن من غيرها أبصاً، أم يجب عليه الإتيان بما تيسر؟ وجهان، بل قولان: من أنه لما تعذر تحصيل القطع بالموافقة بحكم العقل بوجوب الإتيان ببعض المحتملات، فراراً من المخالفة القطعية، وهو يحصل بإيجاد فردٍ منها، فلا مقتضي لوجوب الأريد؛ لأن وجوب الإتيان بكل فردٍ لم يكن إلا لكونه مقدمةً علمية، والمعرض تعذر تحصيل العلم، فلا تجب مقدّمته. ومن أن مقتضى كون الشيء واجباً وجوب إيجاده في صمم محتملاته بحيث يحصل القطع بفراغ الدمة، وتعذر تحصيل القطع بالفراغ؛ لعدم القدرة على الاحتياط بإتيان جميع المحتملات إنما يقتضي معذورية المكلف في المخالفة إذا تحققت في ضمن ما تعذر عليه أو تيسر لا غير.

و هذا هو الأقوى، فيجب عليه تكرير الصلاة في الثياب المشبهة إلى أن يقطع بسقوط التكليف إما للحرج والضرورة الرافعة له، أو لحصول الامتثال، و ليس المقتضي لوجوب الإتيان بكل فردٍ فردٍ من المحتملات مجرد كونه مقدمةً علميةً حتى يسقط وجوبه بتعذر العلم، بل المقتضي له احتمال حصول الواجب به، وعدم كون جهله التفصيلي مانعاً من حسن عاقبه على المخالفة ما لم يكن له عذرٌ مقول، فيجب على القول بالمنع من الصلاة في الجس أيضاً تكريرها في ثياب التي يحتمل طهارتها مع الإمكان، لكن الأحوط على هذا القول إن لم يكن أقوى هو الصلاة عارياً، ثم الإتيان بما تيسر من الصلاة في الثياب المشبهة.

هذا إذا لم يقل بحرمتها ذاتاً، وإلا فلا يخلو الإتيان بما تيسر عن إشكال
 (ويجب) على المكلف (أن يلقي الثوب النجس ويصلي عرياناً إذا)
 لم يتمكن من غيره و (لم يكن) مضطراً إلى لبس النجس ضرورة شرعية أو عرفية
 و لو بأن يكون معه (هناك) شخص (غيره) ممن يشق عليه الصلاة بمحصره
 عارياً أو يحب عليه التستر منه؛ لكونه غير مماثل أو ممن يطلع على عورته، أو غير
 ذلك من الضرورات المانعة منه على المشهور، كما ادّعاء غير واحد، بس عن
 الخلاف^(١) دعوى الإجماع عليه؛ لإطلاق الهي عن الصلاة في الجس.

و مصمرة سماعة، قال: سألته عن رجل يكون في فلاة من الأرض و ليس
 عليه إلا ثوب واحد و أجب فيه و ليس عنده ماء كيف يصنع؟ قال: «يتيمم و
 يصني عرياناً فاعداً يومئ إيماء» هكذا رواها في محكي التهذيب^(٢)
 و عن الاستبصار روايتها نحوها، إلا أن فيه: «و يصلي عرياناً قائماً يومئ
 إيماء»^(٣)

و خبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أصابته جبانة و هو بالفلاة و
 ليس عليه إلا ثوب واحد و أصاب ثوبه مني، قال: «يتيمم و يطرح ثوبه فيجلس
 مجتمعاً فيصلّي فيومئ إيماء»^(٤).

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢٤٨:٦، وانظر: الخلاف ٣٩٨:١، المسألة ١٥٠.
 (٢) حكاهما عنه و عن الكافي البحراي في الحقائق الناصرة ٥: ٣٥٠، وانظر تهذيب
 ٨٨١/٢٢٣:٢، و الكافي ١٥/٣٩٦:٣، و الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب النجاسات، ح ١ و ٢
 (٣) حكاهما عنه البحراي في الحقائق الناصرة ٥: ٣٥٠، وانظر: الاستبصار ٥٨٢/١٦٨:١.
 (٤) لتهذيب ١٢٧٨/٤٠٦:١ و ٨٨٢/٢٢٣:٢، الاستبصار ٥٨٣/١٦٨:١، الوسائل، الباب ٤٦ من
 أبواب النجاسات، ح ٤.

و موقش في التمسك بإطلاق النهي عن الصلاة في السجس: بنصرافه عن مثل المرض، و معارضته بإطلاق أدلة اعتبار الستر و المص من الصلاة عارياً المعتضد بالاعتبار حيث إن فوات الساتر أسوأ من فوات صفته، و بإطلاقات أدلة الركوع و السجود.

و أُجيب عن المعارضة: بأن أدلة الستر قد قُيِّدت بالساتر الطاهر، و المفروض أنه غير متمكن منه، فيسقط، و لا معنى لمراعاة المطلق بعد العجز عن المقيد إلا إذا اختصت الشرطية و التقييد بحال الاختيار، و هو ممنوع في المقام؛ لإطلاق أدلة طهارة الساتر و غيره من لباس المصلّي.

مع أن وجود إطلاق في أدلة الستر بحيث ينفع في المقام ممنوع، و الإجماع على اعتباره كبعض الأخبار مختص بما إذا تمكّن من الطاهر و أمّا أدلة الركوع و السجود فهي محتصة بالمستور دون العاري، فالركوع الحقيقي مشروط بعدم المرأة.

و فيه: أنه يُفهم من النص و الإجماع اعتبار الستر في الصلاة، إلا أن يسمع منه مانع عقلي أو شرعي، و الطهارة ليست شرطاً في الساتر من حيث كونه ساتراً حتى يتفقد به إطلاق دليله، بل هو شرط في مطلق لباس المصلّي إذا كان ممّا تتم فيه الصلاة منفرداً، فتتحقق المعارضة في مثل المقام الذي يدور الأمر بين اعتبار أحد الأمرين، كما لا يخفى.

و ر شئت قلت. إن معروفة اعتبار الستر في الصلاة و لو في الحمة بل و كذا الركوع و السجود و وضوح أن الشارع لم يبلغ اعتبارها إلا في مقام الصرورة

مراجعة من اصـرف إطلاـق النـهى عـن الصـلاة فـي انـحـص إـلى إـرادة مـثل المـرص، كـما
لا نـحـى عـن مـن راجـع عـوام المـشـرعة الـدين أنـهى إـنـهم مـل هـذه المـطـلـقات
و الحـاصـل أن التـمـسـك بالإـطلاـق لـبـت حـوار الصـلاة عـارياً صـعـب
و أمـا الأـحـار هـي مـع صـعـب أسـانـدها و ما هـي الأـوـلـيـن مـنـها مـن الإـصـار
مـعارضة بما هو أقوى منها سنداً و أكثر عدداً

منها: صحـيـحة عـلي بن جـعـفر عـن أـحـيه مـوسـى ؓ، قال: سألته عـن رـجل
عـريـان و حـضـرت الصـلاة فأصـاب تـوباً بـصـعه دم أو كـنه دم يـصـلي فـيه أو يـصـلي
بـعـريـاً قال: «إن وجد ماء غسـله، وإن لم يـجـد ماء صـلي فـيه و لم يـصل عـريـاً»^١
و صحـيـحة مـحمـد بن عـلي الحـلـي أن سأل أبا عبد الله ؓ عـن الرـجل يـكون
لـه الثـوب لـواحد فـيه بـول لا يـقـدر عـلى غـسله، قال: «يـصـلي فـيه»^٢
و صحـيـحته الأـخرى، قال: سألت أبا عبد الله ؓ عـن رـجل أـحـنـب فـي ثـوبه و
لـيس مـعه ثـوب غـيره، قال: «يـصـلي فـيه قـبـلاً و جـد أـمـاء غـسله»^٣

و صحـيـحة عـبد الرـحـمـن بن أـبي عـبد الله عـن أـبي عبد الله ؓ، قال: سألته عـن
الرـجل يـحـب فـي ثـوب لـيس مـعه غـيره و لا يـقـدر عـلى غـسله، قال: «يـصـلي فـيه»^٤

(١) الفقيه ٧٥٦/١٦٠١، التهذيب ٨٨٤/٢٢٤:٢، الاستبصار ٥٨٥/١٦٩:١، قرب الإسناد:

٧١٨/١٩١، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب النجاسات، ح ٥.

(٢) الفقيه ٧٥٣/١٦٠١، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب النجاسات، ح ١

(٣) الفقيه ١٥٥/٤٠١، التهذيب ٧٩٩/٢٧١:١، الاستبصار ٦٥٥/١٨٧:١، الوسائل، الباب ٢٧

من أبواب النجاسات، ح ١١، وكذا الباب ٤٥ من تلك الأبواب، ح ١.

(٤) الفقيه ٧٥٤/١٦٠:١، التهذيب ٨٨٥/٢٢٤:٢، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب النجاسات،

و قد حمل الشيخ هذه الأحبار - على ما حكى^(١) عنه - على الضرورة من
بدن و نحوه، أو على صلاة الحائزة، و حيز علي بن جعفر على الدم المعقور عنه،
كدم السملك و نحوه.

و لا يخفى ما في الأخيرين من التعلد.

و أما حملها على الضرورة و إن أمكن ارتكابه في بعض لكان معصيا
كصحيحة علي بن جعفر آية عن ذلك.

و ربما يستشهد بجمع من الأخبار بحمل هذه الروايات على الضرورة
برواية مجلس، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحب في الثوب أو يصبه
بول و ليس معه ثوب غيره، قال: «يعلى فيه إذا اضطر إليه»^(٢) بدعوى ظهورها في
إرادة الاضطرار إلى ثوب الثوب.

و فيه: مع ظهورها في ذلك، بل المتأخر من الشرطية كونها مسوقة لتحقيق
مورد السؤال.

و حصل الجواب أنه تجوز الصلاة في الصورة المفروضة لمكان
ضروره.

هذا، مع ما عرفت من إساءة صحيحة علي بن جعفر عن ذلك
و عن حملة من الأصحاب انجمع بين الأحبار بالتحجير
و عن غير واحد منهم التصريح بأقصية الصلاة في الثوب المجسر.

١ - حكاه في عدة هو العاملي في مدرك لأحكامه ٣/ ٣٦١، وأخر - تهذيب ٢/ ٢٢٤، دريح ١٥.

٢ - ج ٨٨٦.

٣ - تهذيب ٢/ ٢٢٤، ١١، ٣، المصدر ١٦٩٦/ ١٤٤، بوحاشي، الباب ٤٥ من تهذيب.

محدث - ج ١.

و ربما يظهر من المدارك القول بتعيينه حيث قال. و يمكن الجمع بينهما
- أي بين الصائفتين من الأخبار - بالتخيير بين الأمرين و أفصلية الصلاة في الثوب،
كما احتاره ابن الحيد، إلا أن ذلك موقوف على تكافؤ السند، و هو خلاف الواقع.
و كيف كان فلا ريب أن الصلاة في الثوب أولى^{١١} انتهى

أقول: الجمع بين الأخبار بهذا النحو و إن أمكن بحمل الأمر لورده فيها
على الوجوب التخييري، أو كونها مسوقة لإرادة الحوار في مقام نوقم الحضر و
حمل بعضها - مثا يأتي عن ذلك - على الأفصلية، لكن لا شاهد له، و الأحار
بظاهرها مناقضة، و قد أثرنا غير مرة إلى أن المتعين في مثل المقام إنما هو
لترجيح أو التخيير على ما تقتضيه قاعدة التعارض. لا الجمع المستلزم لتأويل كل
من المتعارضين من غير شاهد.

اللهم إلا أن يحمل صحة الأخبار الأمرة بالصلاة في الثوب المجس و
استفادتها شاهدة له حيث لا يتطرق في مثل هذه الأخبار المستفيضة احتمال عدم
الصدور احتمالاً يعتد به، فهي في قوة المتواتر، و مع ذلك لا يمكن ترجيحها على
ما يعارضها. أي الأخبار الأمرة بالصلاة عارياً، لاشتهار العمل بهذه الأخبار قديماً و
حديثاً بحيث لم يجد من الأصحاب من طرحها رأساً، فإنهم على الظاهر بين من
أوجب العمل بمضمون هذه الروايات عيناً، و بين من حملها على التخيير؛ جمعاً
بينها و بين ما يعارضها، حتى أن بعض المتأخرين - الذين استقرت سيرتهم على
عدم العمل إلا بالروايات الصحيحة - لم يتحرزوا في المقام على طرح هذه

الروايات مع تصريحهم بضعفها، فيكون حال الطائفتين من الأخبار حال المتواترين المتعارضين، وقد تقرر في محله أن الجمع بين المتواترين ونحوهما مما كان قطعياً مهماً أمكن - و لو تأويل طاهريهما - أولى من الطرح.

و إن أبيت عن ذلك، فالمرجح الداخلي مع أخبار الصلاة في الثوب، و الحارحي مع ما يعارضها، فيتكافئان بحيث يشكل الترجيح، فالأقوى في المسألة هو التحجير إما لكونه أقرب المحتملات في مقام الجمع، أو لكونه حكماً ظاهرياً ناشئاً من التعارض و التكافؤ.

هذا إذا أمكنه إلقاء الثوب (فإن لم يمكنه) ذلك و لو لمشقة الترد أو نحوه (صلى فيه) قولاً واحداً؛ لعدم سقوط الصلاة بحال، و دلالة الصحاح المتقدمة عليه.

(و) لكن حكى عن الشيخ^(١) في جملة من كنه أنه (أعاد) الصلاة بعد ارتفاع الضرورة.

و حكى هذا القول عن ابن الجبيل أيضاً، لكنه لم يفيد جواز الصلاة في الثوب باضطرابه إلى ثبته.

قال في محكي مختصره: لو كان مع الرجل ثوب فيه نجاسة لا يقدر على غسلها، كانت صلاته فيه أحب إلي من صلاته عرياناً^(٢).

١، الحاكي عنه هو العاملي في مدارك الأحكام ٣٦٢:٢، وانظر: النهاية: ٥٥، و المبوط: ٣٩:١، و الخلاف ٤٧٥:١-٤٧٦، ذيل المسألة ٢١٨، و التهذيب ٤٠٧:١، ذيل ج ١٢٧٩، و ٢٢٤:٢، ذيل ج ٨٨٥، و الاستبصار ١٦٩:١، ذيل ج ٥٨٦.

(٢) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٣٣٠:١، ذيل (تذنيب) من المسألة ٢٤٥، وكذا البحراني في الحقائق الناضرة ٣٥٠:٥.

و قال في موضع آخر من الكتاب: و الذي ليس معه إلا ثوب واحد يحس
يصلي فيه، و يعيد في الوقت إذا وجد غيره، و لو أعاد إذا خرج الوقت كان أحسن
إلي^(١) انتهى.

و مسنده موثقة عمّار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام: أنه مثل عن رجل
ليس معه إلا ثوب ولا تحل الصلاة فيه و ليس يجد ماء يغسله كيف يصع؟ قال
«يتيمّم و يصلي فإذا أصاب ماء غسله و أعاد الصلاة»^(٢).

(و قيل: لا يعيد) كما هو المشهور (و هو الأشبه) لعدم صلاحية الموثقة
لإثبات هذا الحكم المخالف لقاعدة الإجراء، المعتضدة بظواهر الصحاح
للمتقدمة، مع تضمن بعضها الأمر بغسل الثوب خاصة، خصوصاً مع إغراض
المشهور عن ظاهر الموثقة، و عدم كونها نصاً في الوجوب، بل ليس التصرف فيها
بالحمل على الاستحباب أبعد من رفع اليد عن ظواهر الأخبار المتقدمة؛ فإنها وإن
كانت دلالتها على الاجتزاء بالصلاة في الثوب النجس من حيث السكوت في مقام
البيان و هي من أضعف الدلالات، لكنها لموافقها للقاعدة المغروسة في النفوس
و اعتضاد دلالة بعض الروايات ببعض لا تقصر عن دلالة الموثقة على الوجوب،
بل تترجح عليها خصوصاً مع قوّة احتمال أن يكون الأمر بالإعادة بلحاظ وقوع
الصلاة مع التيمّم أو اجتماع الأمرين.

و قد استشهد بها بعض لإعادة الصلاة الواقعة مع التيمّم بعد صيرورته

(١) حكاه عنه البحراني في المحلى في المأخوذة ٣٥٠:٥.

(٢) المهذب ١/٤٠٧، ٢/٢٢٤، الاستبصار ١/١٦٩، الوسائل، الباب ٤٥ من

أبواب التجمعات، ح ٨.

واحداً للعلماء، كما عرفت في محله^(١).

فالإبصار عدم صلاحية الوثيقة لإثبات استحباب الإعادة على إطلاقه فيما هو محل الكلام فصلاً عن وجوبها، فالأولى حملها على الاستحباب في خصوص موردها، والله العالم.

(و الشمس إذا جففت البول و غيره من النجاسات) و المتنحسات التي لا يبقى جرمها بعد الجفاف (عن الأرض و البواري و الحُصُر ظهر موضعه) على الأشهر بل المشهور.

(و [كذا]^(٢)) ألحق بالأرض (كل ما لا يمكن نقله كالنباتات) القائمة على أصولها، و الأشجار، بل و أثمارها ما دامت موصولة بأصولها (و الأبنية) و ما يتعلّق بها من الأبواب و الأحشاب و المسامير المركورة فيها، بل لا يعد اندراج المذكورات عرفاً في موضوع الأرض بالتبع.

و حكى عن بعض قصر الحكم على البول حاشيةً، دون سائر النجاسات التي تشابهه^(٣).

و عن بعض آخر تخصيص الموضوع - الذي تطهره الشمس - بالأرض^(٤).
و حكى عن المفيد و جماعة من القدماء و المتأخرين القول بالعفو عن

(١) راجع ج ٦، ص ٣٣١.

(٢) ما بين المقومين من كتاب الشرائع.

(٣) حكاة صاحب كشف اللثام فيه ٤٥٩:١ عن المقنعة: ٧١، و الخلاف ٤٩٥:١، المسألة ٢٣٦، و النهاية: ٥٣، و المراسم ٥٦، و إصباح الشيعة: ٥٥.

(٤) لم يثر - فيما بين أيدينا من المصادر - على من حكاة أو قال به، عدا ما حكاة العملي في مفتاح الكرامة ١٨٤:١ عن المحقق الحلبي في المعتبر ٤٤٧:١ من التردد فيما عدا الأرض ممّا لا يُعل.

التيَمُّ والسجود على الموضع الذي حَقَّقَهُ الشَّمْسُ مِنَ الْأَرْضِ وَالْحُضْرُ وَالْوَارِي، لَا الطَّهَارَةُ، فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ سَائِرُ أَحْكَامِ الطَّاهِرِ^(١)

و استجوده المصنَّفُ رحمته فِي مُحْكَمِي الْمُعْتَبَرِ^(٢).

و حَكِي عَنْ الشَّيْخِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْحِلَافِ إلْحَاقُ الرِّيحِ بِالشَّمْسِ فِي الْمَطْهَرَةِ حَيْثُ قَالَ: الْأَرْضُ إِذَا أَصَابَتْهَا نَجَاسَةٌ مِثْلُ الْبَوْلِ وَ مَا أَشْبَهَهُ وَ طَلَعَتْ عَلَيْهَا الشَّمْسُ أَوْ هَبَّتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ حَتَّى رَأَتْ عَيْنَ النِّجَاسَةِ، طَهَرَتْ^(٣) اِنْتَهَى.

لَكِنْ لِأَجْلِ مُخَالَفَتِهِ لِلْإِجْمَاعِ حُجِّلَ عَلَى إِرَادَةِ مَا لَوْ كَانَ لِهَوْبِ الرِّيحِ دُخُلٌ فِي التَّجْفِيفِ بِحَيْثُ لَا يَبَاقِي نَسَبَتُهُ إِلَى الشَّمْسِ، أَوْ عِبرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُحَاسِنِ.

و كَيْفَ كَانَ وَالْحِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ يَقَعُ فِي مَوَارِدَ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الشَّمْسَ هَلْ هِيَ كَالْمَاءِ مِنَ الْمَطْهَرَاتِ، أَوْ أَنَّهَا لَا تَوْثُرُ إِلَّا فِي الْعَفْوِ عَنِ النِّجَاسَةِ فِي بَعْضِ أَثَارِهَا؟

الثَّانِي: فِي أَنَّهُ هَلْ يَخْتَصُّ الْحُكْمُ بِالْبَوْلِ، أَمْ يَعْمُ كُلُّ مَا يَشْبَهُهُ مِنَ النِّجَاسَاتِ وَ الْمُتَنَجِّسَاتِ الَّتِي لَا تَقْفَى عَيْنُهَا بَعْدَ الْجَفَافِ؟

الثَّالِثُ: فِي أَنَّ مَوْضِعَهُ هَلْ هُوَ خُصُوصُ الْأَرْضِ، أَوْ أَعْمُ مِثْلِهَا وَ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمَذْكُورَاتِ؟

و أَمَّا كَوْنُ التَّجْفِيفِ بِالشَّمْسِ فِي الْجُمْلَةِ مُوجِباً لِرُتْقَانِ حُكْمِ الْمُتَنَجِّسِ فِي

(١) حِكَاةُ الْمُحَقِّقِ الْحَلِّيِّ فِي الْمَعْتَرِ ٤٤٦:١ عَنْ الرَّوَنْدِيِّ وَ صَاحِبِ الرُّوسِيَّةِ فِيهَا ٧٩-٨٠، وَ لَمْ يَحْثُرْ عَلَى مَا تُسَبِّحُ إِلَى الْمُفِيدِ فِي مَقْنَعَتِهِ وَ لَا عَلَى مَنْ حِكَاةُ عَنْهُ هَيْمًا بَيْنَ أَيْدِيهِ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٢) حِكَاةُ عَنْهُ صَاحِبِ الْفَتَاوَى فِيهِ ٤٦١:١، وَ انْظُرْ تَعْمِيرَ ٤٤٦:١.

(٣) حِكَاةُ عَنْهُ لُحْرَانِي فِي الْحَدَائِقِ الْبَاصِرَةِ ٤٣٠:٥، وَ انْظُرْ تَحْلِيفَ ٢١٨:١، الْمَسْأَلَةُ ١١٦.

الجملة على سبيل الإجمال فمما لا خلاف فيه على الظاهر، لكن به بعضهم على دوران النجاسة في الأرض و نحوها مما لم يرد فيه دليل تعبدّي مدار عيها، والتزم بطهارة الأرض - كدّن الحيوانات - بروال العين، بدعوى: أنه لا دليل على بقاء أثر النجاسة بعد روال عيها في غير الموارد الخاصة التي ورد فيها دليل تعبدّي. وكيف كان فمدرك المأنة أخيار مستقيمة.

منها: صحيحة زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي يصلّى فيه، فقال: وإذا جففته الشمس فصلّ عليه فهو طاهر^(١).

و المناقشة فيها بعدم ثبوت كون الطهارة حقيقة - في عرفهم - في المعنى المصطلح ممّا لا ينبغي الالتفات إليها.

و هذه الصحيحة كما تراها بض من السطح الذي هو من جملة الأبيّة، و ظاهر في مطلق المكان الذي يصلّى فيه أرضاً كان أو بناءً، لكنّ موردّها البول، فلا يستفاد منها حكم سائر النجاسات المشابهة له.

و يمكن الاستدلال بهذه الصحيحة لطهارة الحُصْر و البواري أيضاً، بدعوى أن المكان الذي يصلّى فيه يُطلق على المكان المعروف و الحالي من العراش إطلاقاً حقيقياً

و دعوى انصرافه إلى الأرض المحرّدة من العراش ممنوعة. لكن ثبت بالإجماع و غيره أن العراش إذا كان ثوباً أو شيئاً متحداً من

(١) الفقيه ١: ١٥٧/٧٣٢، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، ح ١.

الصوف أو القطر أو الكتان أو أشباهها لا يُصْطَرَّ إِلَّا بالماء، فيتقيد بذلك، طلاق الرواية بما إذا كان المكان الذي يصلي فيه حالياً عن العراش، أو معروشاً بالخضر و الواري و نحوها مما لم يعلم عدم طهارته بالشمس، كما هو الغالب في فرش المصلي، كما أنه يجب صرفها عن السرير و نحوه - مما من شأنه أن يصلي فيه - بغيرها من الأدلة لو لم نقل بانصرافها بنفسها عن المنقول

و منها: صحيحة أخرى عن زرارة وحديد بن حكيم^(١) الأزدي جميعاً قالوا: قلنا لأبي عبد الله عليه السلام السطح يصيب البول أو يبال عليه يصلي في ذلك المكان؟ فقال: «إن كان تصيبه الشمس و الريح و كان حافاً فلا بأس به إلا أن يكون يُتَّخَذُ مبالاً»^(٢)

و هذه لصحبة لا يستفاد منها أزيد من اشتراط نفي البأس بإصابة الشمس و الجفاف، و عدم كفاية مجرد الجفاف فيه، و أما الطهارة فلا ! لجوار كونه نجساً معفواً عنه، كما هو أحد القولين في المسألة.

و ما في الرواية من اعتبار إصابة الريح أيضاً - مع عدم مدخلتها في الحكم نصاً و إجماعاً، و عدم كونها بنفسها سبباً مستقلاً حتى تكون من قبيل عطب أحد السبب على الآخر - قلعله لكونها مؤثرة في البقاء بجذب الهواء ليمول مع ما فيه من الأجرام التي ربما تنقى عند حفاة نفسه أو بالشمس.

(١) في السبخ الخطيئة و الحجرية: حكمه. و ما أئتمناه من التهذيب و الوسائل، و كما في كتب الرجال.

(٢) الكافي ٣/٢٩٢، التهذيب ٢/٢٧٦: ١٥٦٧، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، ح ٢.

ومنها رواية أبي بكر الحصرمي عن أبي جعفر عليه السلام، قال «يا أبا بكر ما شرفت عليه الشمس فقد طهر»^(١).

وقد يناقش فيها بأنها صعبة السند، ومنروكة الظاهر
ويمكن دفعها بأنها حسب الظاهر من الروايات المشهورة المأخوذة عن
الأصول لموثوق بها، وأما ظاهرها فيتعين صرفه - شهادة الإجماع و غيره لو
تم نقل بانصرافه بنفسه بواسطة معروفة الحكم في الثياب و نحوها من
المنقولات - إلى ما من شأنه أن تشرق عليه الشمس من الأرض و ما حرى مجراها
من الخضر و البواري و غيرها من الأشياء المطروحة في الأرض أو المسوطة
عنها من شأنه ذلك، خرج منها ما دلّ الدليل على عدم طهرته بالشمس،
كالأواني و الأشياء المتحدة من الصوف و نحوها، و بقي الباقي.
و يعصدها الفقه الرضوي قال: «و ما وقعت عليه الشمس من الأماكن التي
أصابتها شيء من الحامسات مثل البول و غيره طهرتها، و أما الثياب فإنها لا تطهر إلا
بالغسل»^(٢).

لكن المتبادر من الأماكن في عبارة الفقه هي الأراضي و ما عليها من الأبنية،
لا الخضر و البواري، فلا يعد أن يكون المراد بعموم «ما أشرق عليه الشمس»
في الرواية المتقدمة^(٣) أيضاً ذلك، و حيث إن عمومها بإطلاقه غير مراد يُشكل

(١) الشهيد ١/٢٧٣، ٨٠٤، الاستبصار ١/١٩٣، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب
الجاسات، ح ٥.

(٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام، ٣٠٣.

(٣) أنفاً

استفادة حاتم الحفص و التواري منه بعد قيام حد، الاحمال

لهم لا نل نحمل عوى الاصحاب و عملهم حيرة لوهيه

و منها موقفة سمار من ابي عبد الله عليه السلام. قال. سئل عن الموضع القدر
يكون في البيت او غيره فلا تصيبه الشمس و لكنه قد يسى الموضع القدر. قال
لا يصلح عليه و نعم موضع حتى تعمله و عن الشمس هل تظهر الارض؟ قال
«ان كان الموضع قدراً من المول او غير ذلك فاصابه الشمس ثم يسى الموضع
فانصاله على الموضع جاز. و ان اصابته الشمس و لم يسى الموضع القدر و
كان رطبا فلا يحور انصاله حتى يسى. و ان كنت رطبا او جهت رطبة
و غير ذلك ما يعيب ذلك الموضع القدر فلا تصل على ذلك الموضع حتى
يسى و ان كان غير الشمس اصابه «حتى يسى فانه لا يحور ذلك»^(١)
و هذه الموقفة لا يستفاد منها اريد من سنية تجفيف الشمس لحوار انصاله.
بلا تدل على نظارة. بل ربما يستفهم من دخول الامام عليه السلام إلى النجف بجوار
انصاله سادتها. فتكون حينئذ شاهدة المقاميس بالعموم. كما ان قوله عليه السلام «و ان كان
رطب رطبة إلى آخره. ظاهر في ذلك بناء على رجوع ضمير حتى يسى إلى ما
ما سب رطبا. لا إلى «الموضع»

و يؤيده عن معص شيخ التديت من قوله عليه السلام «و ان كان عين الشمس»

(١) في نسخة لا. من الحفص و. قد عين الشمس عليه السلام و في نسخة من نسخة
الشيخ عليه السلام.

٢٦٩ ٢٦٣ ٢٦٢ ٢٦١ ٢٦٠ ٢٥٩ ٢٥٨ ٢٥٧ ٢٥٦ ٢٥٥ ٢٥٤ ٢٥٣ ٢٥٢ ٢٥١ ٢٥٠ ٢٤٩ ٢٤٨ ٢٤٧ ٢٤٦ ٢٤٥ ٢٤٤ ٢٤٣ ٢٤٢ ٢٤١ ٢٤٠ ٢٣٩ ٢٣٨ ٢٣٧ ٢٣٦ ٢٣٥ ٢٣٤ ٢٣٣ ٢٣٢ ٢٣١ ٢٣٠ ٢٢٩ ٢٢٨ ٢٢٧ ٢٢٦ ٢٢٥ ٢٢٤ ٢٢٣ ٢٢٢ ٢٢١ ٢٢٠ ٢١٩ ٢١٨ ٢١٧ ٢١٦ ٢١٥ ٢١٤ ٢١٣ ٢١٢ ٢١١ ٢١٠ ٢٠٩ ٢٠٨ ٢٠٧ ٢٠٦ ٢٠٥ ٢٠٤ ٢٠٣ ٢٠٢ ٢٠١ ٢٠٠ ١٩٩ ١٩٨ ١٩٧ ١٩٦ ١٩٥ ١٩٤ ١٩٣ ١٩٢ ١٩١ ١٩٠ ١٨٩ ١٨٨ ١٨٧ ١٨٦ ١٨٥ ١٨٤ ١٨٣ ١٨٢ ١٨١ ١٨٠ ١٧٩ ١٧٨ ١٧٧ ١٧٦ ١٧٥ ١٧٤ ١٧٣ ١٧٢ ١٧١ ١٧٠ ١٦٩ ١٦٨ ١٦٧ ١٦٦ ١٦٥ ١٦٤ ١٦٣ ١٦٢ ١٦١ ١٦٠ ١٥٩ ١٥٨ ١٥٧ ١٥٦ ١٥٥ ١٥٤ ١٥٣ ١٥٢ ١٥١ ١٥٠ ١٤٩ ١٤٨ ١٤٧ ١٤٦ ١٤٥ ١٤٤ ١٤٣ ١٤٢ ١٤١ ١٤٠ ١٣٩ ١٣٨ ١٣٧ ١٣٦ ١٣٥ ١٣٤ ١٣٣ ١٣٢ ١٣١ ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١ ١٢٠ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

- عن عبيدة و أنون يدل غير الشمس.

لأنها لا تطلع لمعارضه لصحيحة زرارة و غيرها مما دل على أن الأرض
تظهر حجبها بالشمس، لقصورها عن مكافئه، خصوصاً مع ما في هذه الموثقة
من احتجاب الشمس.

و استدلل بهذا نقول أيضاً بصحيحة محمد بن إسماعيل بن بريع، قال
سأله عن الأرض و السطح يصيبه انول و ما أشبهه هل تظهره الشمس من غير
ماء؟ دل. كيف ظهر من غير ماء؟^١

و فيه: أنه يستلزم من السؤال معروفة مظهرية الشمس إجمالاً لدى
سائل. ولكنه احتمال كون إشراق الشمس عنه و لو بعد الجفاف موحاً بصهارته.
كما هو المعروف في أدهان كثير من العوام، فإلّا دل على أنه هل تظهره الشمس من
غير ماء؟ أي مع جفافه، فتعجب منه الإمام عليه السلام.

و لو سلم ظهورها في المدعى، محالها حال الموثقة المتقدمة^٢ في عدم
صلاحيتها لمعارضه ما عرفت. فإنها - مع ما فيها من الإضمحار و موافقتها لمذهب
جماعة من العامة على ما قيل^٣، و قبولها للتوجيهات القرينة التي معها ما تقدمت
(إشارة إليه - قاصر، عن مكافئة صحيحة زرارة و رواية أبي بكر المستقدمين^٤)
لمصرح حسن بسنية بإشراق الشمس للظاهرة، المعتصدين بالشهرة و العفة

١. مسند ٢٧٣٠، ٨٠٥، لا سطر ١٧١/١٩٣١، نوسان، باب ٢٩ من أبواب

الحساب، ج ١

(٢) في ص ٢٦٩.

(٣) نقال هذا المصباح في آخر العمل على - ج ٧ من كتاب ٢٩ من أبواب الحساب

٢، في ص ٢٦٦ و ٢٦٨

الرضوي^(١)، والله العالم.

و استدللّ لطهارة الحُصْر و البواري أيضاً بصحيفة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن البواري يصيبها البول هل تصحّ الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تُغسل؟ قال: «نعم لا بأس»^(٢).

و صحيفته الأخرى عنه أيضاً، قال: سألته عن البواري يبّل قصبتها بماء قدّر يصلّي عليه؟ قال: «إذا ييسر فلا بأس»^(٣) نظراً إلى اشتراط طهارة موضع السجود في جواز الصلاة عليها، فلا بدّ من تزيل إطلاق الرواية على ما لو حصل الجفاف بالشمس.

و فيه لا يخفى؛ فإنّ كون الرواية بظاهرها مخالفة للإجماع أو غيره من الأدلّة لا تعين إرادة الجفاف بالشمس حتّى تنهض دليلاً لإثبات مطهرنة الشمس، و قد ورد نفي الأس عن الصلاة في الموضع الجس في صحيفه أخرى له أيضاً عن أخيه موسى عليه السلام؛ سأله عن البيت و الدار لا تصيبهما الشمس و يصيبهما البول و يعتسل فيهما من الجنابة يصلّي فيهما إذا جفّ؟ قال: «نعم»^(٤) فكلّ ما يقال في توجيه هذه الصحيحة يقال في توجيه الأوليين

نعم، ربما يستشعر من كلام السائل في هذه الصحيحة - ككلمات السائلين في بعض الأحبار المتقدمة - معروفة كون إشراق الشمس مؤثراً في التطهير أو في

(١) تقدّم في ص ٢٦٨.

(٢) التهذيب ١: ٢٧٣/٨٠٣ و ٣٧٣/١٥٥١، الاستبصار ١: ١٩٣/٦٧٦، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٣) التهذيب ٢: ٣٧٣-٣٧٤/١٥٥٣، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٤) العقيه ١: ١٥٨/٣٣٦، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، ح ١.

إزالة المص عن الصلاة إجمالاً لديهم، فهذا مما يؤكد الوثوق باستكشاف رأي المعصوم من فتاوى الأصحاب.

و كيف كان فعمدة مستند الحكم بطهارة الحُضُر و البواري عموم رواية^(١) أبي بكر، المسجور وَهـ بفتوى الأصحاب، و صحيحة زرارة - المتقدمة^(٢) - بالتقريب المتقدم.

و لا يحفى عليك أنه لو لا اشتهار الحكم فيما بين الأصحاب لأشكس استفادته بالنسبة إليهما من الروايتين بعد عدم مشاركة شيء من المنقولات لهما في الحكم، فإنه ربما يغلب على الظن أن المراد بعموم «ما أشرقت عليه الشمس» في رواية^(٣) أبي بكر هو الأرض و توابعها من الأبنية و الأشجار و نحوها مما جرى مجراها.

و أما الصحيحة فربما يدعى انصرافها إلى الأمكنة الخالية عن الفراش خصوصاً بعد التماس الذهن إلى عدم طهارة العرش - ما عدا الحُضُر و البواري - بغير الشمس، كما تقدّمت الإشارة إليه و إلى منعه، فالقول بطهارتهما بالشمس و إن لا يخلو عن قوة إلا أن الاحتياط مما لا ينبغي تركه.

تنبيهات:

الأول: صرح غير واحد بكون السفن و نحوها مما يجري في الماء و لا يتحوّل من مكان إلى مكان في خارجه بحكم الأرض. و هو لا يخلو عن تأمل، والله العالم.

(١) و (٣) تقدّمت في ص ٢٦٨.

(٢) في ص ٢٦٦.

الثاني: يكفي في مطهرية الشمس استناد الجفاف إليها عرفاً، فلا يقدح مدخلية الريح أو حرارة الهواء فيه على وجه لا ينافي الصديق العرفي
و في صحيحة زرارة، المتقدمة^(١) شهادة عليه، بل ظاهرها كفاية حصول الجفاف بها و بالريح على وجه يستند التأثير إليهما على سبيل المشاركة.
و هو غير بعيد؛ فإن مشاركة الريح غير مائة عرفاً من استناد الأثر إلى الشمس، إلا أن تكون الريح شديدة في العاية بحيث لا يطلق عليه عرفاً أنه جف بالشمس، و لعلها مصرفة عن مثل العرمس، والله العالم

الثالث: إذ سرت النجاسة إلى الباطن، كما هو العالب عند إصابة البول للسطح أو الأرض - كما هو مورد الأخبار - فأشرفت عليها الشمس و جففتها، ظهر الظاهر و الباطن، إلا أن يكون الباطن بظن العرف موضوعاً معياراً للموضوع الذي حققته الشمس، كما لو وصلت النجاسة إلى الجانب الآخر من السطح، فإن جفاف هذا الطرف غير مستند عرفاً إلى إشراق الشمس، فتختص الطهارة حينئذ بالسطح الظاهر و لا يتبعه في السببة، دون الطرف الآخر و ما يلحقه.

و لو أشرفت الشمس على حُصُر متعدّدة ملقى بعضها على بعض فجفنتها، احتضت الطهارة بالأعلى، فإن كلاً منها بحسب الظاهر لدى العرف موضوع مستقل يراعى فيه حكمه، فما علّا الأعلى جفافه مستند إلى الحرارة الحادثة بإشراق الشمس لا إلى نفسها.

الرابع: أجزاء الأرض و توابعها من الرمل و الحصى و الحجارة و التراب و

(١) في ص ٢٦٧.

المعدود و ما جرى محرامها كلها بحكم الأرض و إن كانت بنفسها لو لوحظت
مستقلة و سنة للقل. فكيف ما دامت تابعة للأرض محكومة بحكمها، و متى
استقلت أن أحدث الحجارة أو التراب - مثلاً - لعرض، كالسجود عليه أو التيمم
هـ. خرجت من حد التسمية، بحيث يراعى فيها حكمها من حيث هي، و إذا عادت
عنى حالتها الأولى لحقها حكمها

الحامس: لو كانت الجاسة ذات جرم، اعتبر زوال جرمها في التطهير
بالشمس كالتطهير بالماء بلا خلاف فيه على الظاهر، كما صرح به في الحدائق^(١).
لكن قد يتوهم أن مقتضى عموم قوله **عَلَيْهَا**: «كُلُّ مَا أَشْرَقَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ»
فهو ظاهره^(٢) عدم اعتبار هذا الشرط، فيكون اتفاق كلمة الأصحاب على اعتباره
من موهنات هذه الرواية.

و يدفعه: أن المبادر من كمال هذه العمومات بواسطة المناسبات المفروسة
في الذم ليس إلا إرادة الطهارة على تقدير زوال العين، فليس عموم هذه الرواية
إلا كعموم قوله **عَلَيْهَا**. «كُلُّ مَا يَرَاهُ مَاءُ الْمَطَرِ فَقَدْ طَهَرَ»^(٣) فكما لا يمتهم من تلك
الرواية طهارة ما يراه ماء المطر إلا على تقدير استهلاك الجاسة و زوال عيها،
فكذلك هذه الرواية.

و كيف كان فلا شبهة في اعتبار هذا الشرط، ولعمرك لذا فصل بعض^(٤) - عني

(١) لحدائق الناصره ٥١٥: ٥١٦.

(٢) التمهيد ٣٧٦٢/٣٧٦٣، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الجاسات، ج ٦.

(٣) نغمة مرجعه في ص ١٢٨، التمام (١).

(٤) هو شيخ الطبرسي في المبسوط ٩٣١ على ما حكاه عنه المحقق الحلي في المعتمد.

ما حكمي عنه - بين الحمر و سائر الجناسات التي لا سقى عليها بعد الجفاف. فقال
ضهارة الأرض من سائر الجناسات سقيتها بالشمس، دون الحمر، فكأنه رأى أن
الحمر لا تروى عليها بالجفاف، والله العليم.

السادس: مقتضى إطلاق رواه انحصري و موثقه عثمان، المعتصدين
بأنهم الرصوي طراد الحكم في سائر الجناسات و المنتجسات من غير فرق بين
البول و غيره، كما لعله المشهور، لكن يعبر في سائر الجناسات و المنتجسات
لتي لها جرم عدم بقاء حرمة بعد الجفاف، كما تقدمت الإشارة إليه.

و هل تكفي إزالة جرمها قبل الجفاف مطلقاً، أم يعتبر بعد زوال الجرم بقاء
الأرض رصة رصوبه يُعتمد بها بحيث يتحقق جفافها عرفاً بعد زوال الحمر؟ فيه
تردد.

و كيف كان فمتى حصل الجفاف لا على الوجه المعتبر إماماً لكونه بغير
الشمس أو بقاء الجرم، فأزيل الجرم ثم صب عليه الماء و جففته الشمس، ظهر
لإطلاق الدليل.

نعم، لو فسرنا اختصاص الحكم بالبول، اتجه إلحاق المنتجس بالبول بسائر
الجناسات، و إلحاق الأرض الجافة المنتجة بالبول عند صب الماء عليها
بالأرض المنتجة بالمتجس بالبول، لخروجها من مصرف الدليل، إلا أن يدعى
الأولوية القطعية. و عهدتها على مدعيها

(و تطهر السار) كفى (ما أحواله) دحماً أو رماداً من الجناسات و
امتنجسات على المشهور، بل عن غير واحد دعوى الإجماع على طهارة دحل

الأعيان النجسة ورمادها.

و ما عن الشيخ في المصنوع - من التحكم بنجاسة دخان الذهب النجس -
ليس خلافاً في المسألة؛ فإنه عليه بأنه يتصاعد بواسطة السحوة من حرانه شيء
قبل الاستحالة^(١)

و قد حكى عنه في الخلاف دعوى الإجماع على طهارة الأعيان النجسة
بصيرورتها رماداً^(٢)

و عن ظاهر بعض دعوى الإجماع على طهارة كل ما أحواله الدر من غير
فرق بين الحاميات والمنحسبات^(٣).

و عن المحقق النهيائي دعوى الإجماع على إلحاق المتخس بنجس في
هذا الحكم^(٤)

نكن يظهر من بعض المؤرخين التردد في طهارة ما استحيل إليه تمتحن
أو الحرم بعدم الإلحاق. لشبهة حصلت له. كما سيأتي التبيه عليها و على دفعها.
و كيف كان فعمدة مستند الحكم عدم تعدي الأحكام الثابتة للموضوعات
لنجسة عن موضوعاتها. فمتى صارت العذرة رماداً لحقها حكم الرماد. و ارتفع
حكم العذرة؛ إذ لا يعقل بقاء الحكم بعد ارتفاع موضوعه، و قد دلّ الدليل على
نجاسة العذرة، و الرماد ليس بعذرة. فلا يعمه الدليل.

١، كما في المصنوع (ص ٧٨٦) والحدائق الناصرة ٤٥٩:٥، وانظر المصنوع ٢١٣:٦
٢، حكاه عنه الخراساني في الحدائق الناصرة ٤٥٩:٥، وانظر الخلاف ٤٩٩-٥٠٠، المسألة
٢٣٩

٣، حكاه صاحب الجواهر فيها ٢٧٠:٦ عن ظاهر التذكرة ٧٤:١، ٧٥، المسألة ٢٤
(٤) حكاه عنه العامل في غير محتاج لذكره ١٨٧:١.

و نو شك في نجاسته و لم يكن لنا دليل يثبت على طهارته الرد مصنف
بحيث يعم تعرض، حكم طهارته، للأصل، و لا يجري استصحاب النجاسة بعد
عرض الاستحالة لأن بقاء الموضوع شرط في الاستصحاب.

و مما ذكرنا ظهر أن الاستحالة موحية للظاهرة و لو غير البار، و هذا إجمالاً
مما لا ريب فيه بل في أغلب الموارد من الضروريات، وإنما الإشكال في مقدمات
الأول: أنه ربما يستشعر من كلمات الأصحاب حيث أفردوا النار بالذكر و
عدوها من المظهورات كالشمس، و لم يستعوا عنها بعدهم الاستحالة من
لمظهورات أن يحصروصيتها دخلاً في ذلك.

و ربما يظهر من جملة من الأخبار كونها في حد ذاتها من المظهورات
و لا يعد أن يكون تحصيلها بالذكر في كلمات الأصحاب: لوقوع لتعرض
لها في الأخبار، فلا عبرة بما يستشعر من كلماتهم بعد أن علقوا مظهريتها بالإحالة،
و استدلالهم لها بحروح ما أحيل إليه من مسمى العين المجردة، فلا تضمنه أدلة
نجاستها.

و أما الأخبار.

فمنها: صحيحة الحسن بن محبوب، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن
الجفن يوقد عليه بالعدرة و عظام الموتى ثم يحضض به المسجد أو يسجد عليه؟
فكتب إليّ بحطه وإن الماء و النار قد طهراه^(١).

و مرسله لس أبي عمير عن بعض أصحابه عن رواء عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) نقله تخریجها في ص ١٤٧، تب مش (١).

في عجيين عجج و حُرز ثم عَنِم أن الماء كانت فيه ميتة. قال: «لا بأس أكلت النار ما فيه»^(١)

و رواية عبد الله بن زبير عن جده^(٢). قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البئر تقع فيها لعارة و غيرها من الدواب فتموت فيعجن من مائها أيؤكل دلت الحصر؟ قال: «إذا أصابته النار فلا بأس بأكله»^(٣).

و حمر زكريا بن آدم. قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قصرة خمر أو نبيذ مسكر قصرت في قِدْرٍ فيها لحم كثير و مرق كثير. قال: «يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة أو الكلب. و اللحم اغسله و كُلّه» قلت: فإنه قطر فيه الدم، قال: «الدم تأكله النار إن شاء الله» قلت: فحمر أو نبيذ فطرت في عجيين، أو دم، قال: فقال: «فسده» قلت: أبيع من اليهود و الصاري و أتبن لهم؟ قال: «نعم، فإنهم يستحلون شربه»^(٤) الحديث.

و لا يحى عليك أن هذه الأخبار بعد إعراس الأصحاب عنها و معارضتها بغيرها من الأدلة مما يجب ردّ علمه إلى أهله. خصوصاً الرواية الأخيرة التي يستشعر منها دوران محاسة الدم مدار عينه، و عدم كون الدم الواقع في المرق مؤثراً في تجييس المرق، و التفصيل بين الدم و بين غيره من الجاسات، و العرق

(١) التهذيب ١٣٠٤/٤١٤:١، الاستبصار ٧٥/٢٩:١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، ج ١٨.

(٢) كذا، و في المصدر: عن أحمد بن محمد بن عبد الله بن زبير عن جده.

(٣) التهذيب ١٣٠٣/٤١٤-٤١٣:١، الاستبصار ٧٤/٢٩:١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، ج ١٧.

(٤) تقدّم تحريره في ص ١٤٦، الهامش (٢).

بين وقع الدم في ثمرش أو في العجين، وشي منها لا ينطق على الموعد
الشرعة

وَأُف رَوَايَةُ ابْنِ دُرَّةٍ فَلَا مَانِعَ مِنَ الْإِلْتِزَامِ بِمَقَادِمِهَا؛ إِذْ لَمْ تَقُلْ بِنَجَاسَةِ مَاءِ
النَّارِ بِمَوْتِ الْبَدَنَةِ وَغَرِهَا مِنَ الدَّوَابِّ، وَإِنَّمَا التَّرْتِيبُ بِحُدُوثِ مَرْتَبَةِ مِنَ الْقَذَارَةِ
لَا يَجِبُ سَرَفُهَا وَبَرِينُهَا تَرْجُحُ الْمَقْدَرُ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ إِصَابَةُ النَّارِ أَيْضاً
كَالتَّرْجُحِ بِرَفْعَةِ تِلْكَ الْقَدَرَةِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالنَّارِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ مَيَّةٌ - فِي مَرْسَلَةِ^(١) ابْنِ أَبِي
عَمِيرٍ - أَيْضاً مَاءَ النَّارِ، وَإِلَّا يَعَارِضُهَا مَرْسَلَتُهُ الْآخَرَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي
الْعَجِينِ مِنَ الْمَاءِ الْحَسَنِ كَيْفَ يَصْبَغُ بِهِ^(٢) قَالَ: «يُبَاعُ مَنْ يَسْتَحِلُّ أَكْلَ الْمَيَّةِ»^(٣) وَ
فِي مَرْسَلَتِهِ الْآخَرَى أَيْضاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُدْفَنُ وَلَا يُبَاعُ»^(٤) إِذْ لَوْ
كَانَتْ إِصَابَةُ النَّارِ إِلَيْهِ عَدَمُ صِرُورِهِ خَبِراً مُظْهِراً لَهُ لَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ بِالنَّبِيْعِ مِنْ مَسْتَحِلِّ
الْمَيَّةِ، وَانْدَفَى

وَأَمَّا صَحِيحَةُ الْحَسَنِ^(٥) فَلَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى أَنَّ النَّارَ دَخَلَتْ فِي طَهَارَةِ الْحَبَسِ،
فَعَمَلُهُ لَكُونِهَا مُؤَثَّرَةٌ فِي احْتِرَاقِ الْأَجْرَاءِ الْذَهَبِيَّةِ وَالْأَجْرَامِ الْوَاصِلَةِ إِلَيْهِ حُلْ إِبْقَادِ
الْعَذْرَةِ، لِمَدَامَةِ مِنْ تَأْثِيرِ الْمَاءِ فِي تَطْهِيرِهِ، وَفَدَّ تَقْدِمُ بَعْضُ الْكَلَامِ فِي تَوْحِيهِ هَذِهِ
الصَّحِيحَةِ فِي مَحَلِّ التَّطْهِيرِ بِالنَّارِ الْعَلِيِّ، فَرَأَيْتُ^(٦)

(١) تَقْدِمَتٌ فِي ص ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) التَّهْدِيبُ ١/٤١٢، ١٣٠٥، الْأَمْسَارُ ١/٢٩٦، الْوَسَائِلُ، ص ١١ مِنْ أَبْوَابِ الْأَسَارِحِ ١

(٣) نَسَبٌ ١/٤١٤، ١٣٠٦، الْأَمْسَارُ ١/٢٩٦، الْوَسَائِلُ، الْبَابُ ١١ مِنْ أَبْوَابِ الْأَسَارِحِ ٢

(٤) أَيِ صَحِيحَةِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، الْمُنْتَظَمَةِ فِي ص ٢٧٧.

(٥) ص ١٤٧

و ربما يستدل بهذه الصحيحة لإثبات طهارة ما أحالته النار رماداً أو دخاناً،
 نظراً إلى أن مثل هذا الحَص لا ينفك من أن يتخلّف فيه شيء من رماد ما أوقد عليه.
 فلو لم يُطهر بالاستحالة لَمْ منه نجاسة الحَص عند إيصال الماء إليه، وكذا لا ينفك
 من أن يسميه الدخان حال الإيقاد، و الماء الذي يصل إليه لا يصلح لتطهيره على
 تقدير نجاسته، إذ لا يتحقّق به العسل المعبر شرعاً، فجواز السجود عليه دليل
 على عدم بفعاله بالدخان، و لأرمه أن لا يكون الدخان نجساً، فعلى هذا تكون
 سعة الطهارة إلى الماء لكونه مؤثراً في رفع القدرة الحكميّة الدسنة من ملاقات
 نجس العيس مع الجفاف، المقتضية لاستحباب الرشّ هي بعض المقامات، كما
 عرفته فيما سبق.

الثاني: قال شيخنا المرتضى رحمته في بحث الاستصحاب من أصوله: إن
 بعض المتأخّرين فزق بين استحالة نجس العين و المتنجس، فتحكم بطهارة لأوّل؛
 لزوال الموضوع، دون الثاني، لأنّ موضوع النجاسة فيه ليس عنوان الحشَب مثلاً، و
 إنّما هو الجسم، و لم يزَل بالاستحالة

و هو حسن في بادئ الرأي إلا أن دقيق النظر يقتضي خلافه، إذ لم يُعمم أن
 النجاسة في امتنّجات محمولة على الصورة الجنيّة و هي الجسم و إن اشتهر
 في المتأوى و معاقد الإجماعات أن كلّ جسم لاقى نجساً مع رطوبة أحدهما فهو
 نجس. لا أنّه لا ينحصر على المتأمل أن التعبير بالجسم لأداء عموم الحكم لجميع
 الأقسام من حيث سبب الملاقة.

و تقرير آخر الحكم ثابت لأشخاص الجسم، فلا ينافي ثبوته لكل واحد

منها من حيث نوعه أو صنفه المتقوم به عند الملاقاة، فقولهم «كل جسم لاقى نجساً فهو نجس» لبيان حدوث النجاسة في الجسم بسبب الملاقاة من غير تعرض للمحل الذي يتقوم به. كما إذا قال القائل «إن كل جسم له خاصية وتأثير» مع كون الحواشي والتأثيرات من عوارض الأنواع

وإن أبيت إلا على ظهور معقد الإجماع في تقوم النجاسة بالجسم. فنقول لأشأن أن مستند هذا العموم هي الأدلة الخاصة الواردة في الأشخاص الخاصة، مثل الثوب ولبدن والماء وغير ذلك، فامتناب القضية الكنية المذكورة منها ليس إلا من حيث عنوان حدوث النجاسة. لا ما يتقوم به، وإلا فاللازم إبطاء النجاسة في كل مورد بالعنوان المذكور في آخيه،

و دعوى أن ثبوت الحكم لكل عنوان خاص من حيث كونه جسماً ليس بأولى من دعوى كون التعبير بالجسم في القضية العامة من حيث عموم ما يحدث فيه النجاسة بالملاقاة، لا من حيث تقوم النجاسة بالجسم

نعم، لفرق بين المتنجس والنجس أن الموضوع في النجس معلوم الانتفاء في ظاهر الدليل، وفي المتنجس محتمل البقاء، لكن هذا المقدار لا يوجب الفرق بعد ما تبين أن العرف هو المحكم في موضوع الاستصحاب.

أرأيت أنه لو حكم على الحنطة أو العنب بالحلية أو الحرمة أو النجاسة أو النظارة هل يتأمل العرف في إحراء تلك الأحكام على الدقيق والريب؟ كما لا يتأملون في عدم حرياد الاستصحاب في استحالة الحطب دحائناً أو الماء لمتنجس بولاً بما كور اللحم. خصوصاً إذا اطلعوا على رواة النجاسة بالاستحالة.

كما أنَّ العلماء لم يفرّقوا أيضاً في الاستحالة بين المجسّس والمتنحّس، كما لا يحصى على المتنّح، بل جعل بعضهم الاستحالة مظهرَةً للمتنحّس بالأولوية النجّية حتّى تمسّك بها في المقام من لا يقول بحجّيته مطلقاً^(١) انتهى كلامه رُفع مقامه.

أقول: ما ذكره رحمته في غاية الجودة، إلّا أنّه يظهر منه تسليم مدّعى الحصص لو كانت لكلّية التي ادّعى عليها الإجماع مضمونٌ دليل معتبر، و لم تكن عوارضاً استراتيجياً من الأدلّة الخاصّة، مع أنّ التحقيق يقتضي خلافه؛ ضرورة أنّ لجلّاسة و لظّهارة و كذا الحليّة و الحرمة - كخواصّ الأدوية - إنّما هي من عوارض الجسم الخارجيّ، لا الطبيعيّة من حيث هي، فمعروض الأحكام إنّما هو مصاديق الجسم - أعني أفرادها - لا مفهومه، فحكم كل فرد فردٍ مخصوص به لا يتمّذاه، فلو كان الشارع مثلاً عذرة غير المأكول نجسة، فتعدّى حيوان بعدرة إنسان و صارت العذرة عذرة له، فحكم نجاستها لكونها بنفسها موضوعاً للحكم، لا لبقاء نجاستها السابقة؛ إذ لا يعقل بقاء نجاسة فردٍ متبدّل بفردٍ آخر، لاستحالة انتقال العرض.

فإذا قال الشارع مثلاً: كلّ ثوبٍ لاقى نجساً ينجس، و قلنا بأنّ المرجع في تشخيص موضوع الاستصحاب هو الأدلّة الشرعيّة لو لاقى ثوبٌ نجاسةً، كالقميص مثلاً، ثمّ تعيّن صورته و صار ثوباً آخر و شكّ في مدخلية عوارضه المشخّصة في بقاء نجاسته، لم يجز الاستصحاب.

و لو قال: كلّ كريّس لاقى نجساً ينجس، جرى الاستصحاب في مثل

المرض؛ لأنه يصح أن يقال: إن هذا الكرسي الذي صار ثوباً أحر حال ثوبه فمحصاً لاقى نجساً. و شك في بقاء نجاسته بعد أن تعيرت هيئته الخاصة، وليستصحب نجاسته، لكن لو تدل الكرسي بكرسي آخر بأن تغل و تسج من حيوطه كرسي آخر، لم ينجر الاستصحاب؛ إذ لا يصدق عليه حينئذ أن هذا الكرسي لاقى نجساً. ولو قال: كل جسم لاقى نجساً بحس، جرى الاستصحاب في هذه الصورة أيضاً؛ لأنه يصح أن يقال: هذا الجسم بعينه لاقى نجساً قبل صيرورته بهذه الكيفية الخاصة، فلم يتغير الموضوع. ولكن لو تعيرت ذات الجسم بأن صار الكرسي تراباً أو رمداً، لم ينجر الاستصحاب أصلاً، سواء قال: كل جسم، أو كل ثوب، أو كل شيء؛ إذ بعد الاستحالة لا يصدق عليه أن هذا الشيء بعينه لاقى نجساً حتى يستصحب حكمه؛ لأن الكرسي الذي لاقى النجاسة عقلاً و عرفاً شيء آخر معابر للتراب و الرماد، و مجرد مشاركتها في الجسمية لا يصحح جريان الاستصحاب ما لم يطلق عليه عرفاً أن هذا الشيء بعينه لاقى النجس، كما هو واضح.

نعم، لو لم تكن المعايير على وجه عَد العرد الآخر في أنظار العرف أمراً مغايراً لفرد الأول و إن كان الأمر كذلك بالتدقيق الحكمي بل كان بظر العرف من أنحاء وجود العرد الأول، جرى الاستصحاب، كما لو تدل سواد شديد بسواد ضعيف، و شك في بقاء حكمه، فإن أهل العرف يراعون أن هذا السواد بعينه هو اللون الأول و قد ذهبت شدته، فيستصحبون حكمه بعد أن علموا بحقيقة الاستصحاب، كما أنهم يستصحبون نجاسة الحطة المتنجسة عند صيرورتها طحيناً و الطحين عجينة و العجين حيزاً، إلى غير ذلك من الأمثلة التي يشهد العرف

بقاء الشيء الأول و عدم تعبره إلا من حيث الأوصاف التي لا مدخلتة لها في قوام ذاته التي هي لدى العرف معروض النجاسة.

و لعل من هذا القليل ما لو صارت الخشبة المنتجسة فحماً؛ إذ لا يعد أن يدعى أن الفحم لدى العرف هو بعينه ذلك الجسم الملاقي للنجس و قد تغيرت صفة، فينبغي حينئذ استصحاب نجاسته على تقدير الشك في بقائها، وإن أنكرنا ذلك، لم ينجر الاستصحاب.

وكذا لو شككنا فيه، فإن إحراز الموضوع شرط في جريان الاستصحاب، و استصحاب بقاء الموضوع لا يجدي في إثبات نجاسة الفحم، كما تقرر في محله، و بهذا ظهر لك وجه اختلاف الأصحاب في حكم الفحم

و لكن مقتضى ما ذكره شيخنا المرتضى رحمته من أن معروض النجاسة هو الجسم من حيث كونه جسماً، و ما ذكره الفقهاء - رضوان الله عليهم - أن كل جسم لاقى نجساً نجس كئي انتزاعي من العاويين الخاصة؛ عدم جريان الاستصحاب هي الفرض و إن صدق عرفاً كونه بعينه هو ذلك الجسم، فإن وصف الخشبة التي هي من العاويين الخاصة زال قطعاً، فلا مجال للاستصحاب

لكن هذا إذا بنا على مراجعة الأدلة الشرعية في تشخيص الموضوع، و إلا فلا يترتب على دعوى كون العموم كلياً انتزاعياً فائدة بناء على ما هو التحقيق و مرصني الشيخ رحمته من الرجوع إلى العرف، فإن الموضوع لدى العرف ليس إلا جسم الملاقي، فالثوب الملاقي للنجس مادام بقاء جسمه - الذي هو القطر لخاص - لو شك في بقاء نجاسته تستصحاب نجاسته، و كذا السرير و غيره من

الشيء لمتغيره من الحشيش مادام بقاء جسمها وهو الحشيش، بل لا يترك أحد من المتشعرة في بقاء الحشيش في مثل هذه الأشياء يروا العاوين الحاشية لمعنى سببها الحشيش في لادته التسمية ما دام جسم الملاقى بغيره باقياً، فالتشك في بقاء الحشيش عند خرواى الثوب و السرير و نحوهما و صيرورتها رماداً أو دجماً إنما هو للحصول الاستحالة و تبدل ذلك الجسم الملاقى بجسم آخر، و إلا فلو بقي ذلك الجسم بغيره بعد ارتفاع عنوانه الحاشى لا يترك أحد في بقاء حكمه فضلاً عن أن يترك في استصحابه

و ملخص الكلام أنه مهما أثرت الاستحالة في تبدل الجسم بجسم آخر بحيث عُدَّ صرُّه عرف شيئاً مغايراً للأول لا يجوز استصحاب شيء من أحكامه السابقة من سير فرق بين الحشيش و المتشعرة، ولا بين موضوعات سائر الأحكام الشرعية من العبيبة و العزقة و إباحة التصرف و نحوها.

و لا يكفي في بقاء الموضوع شهادة العرف بقاء جسمية الشيء المستحيل في ضمن انفراد المستحيل إليه، فإن العرف ربما يحكم ببقاء الجسمية المطلقة التي كانت بصورة العذرة أو الحشيش بعد صيرورتها رماداً، لكن لا يساعد على إطلاق أن هذا الجسم بغيره كان كذا، وهذا هو المسأله في جريان الاستصحاب، لا الأول، كما لا يحمى على المتأمل في دليله.

نعم، ربما يتخيل الفرق في بعض الموارد بين النجاسات العبيبة و المتشعرات، نظراً إلى مساعدة العرف على أحد الوصف العوائى، أما حدود موضوعنا في الأدلة الشرعية من مقومات الموضوع في النجاسات العبيبة، دون

المتنجسات، كما إذا حكم الشارع بنجاسة الحمر، فإنه يرى أهل العرف أن طبيعتها الحمريّة دخلاً لنجاستها العينيّة، فعند انقلابها حلاً يتبدّل موضوعها، وهذا خلاف ما لو عرضها نجاسة خارجيّة بأن لاقت نجساً قبل صيرورتها حمراً أو بعدها، فإنّ موضوع هذه النجاسة العارضة بنظر العرف هو جسمها الباقي بعد الانقلاب.

هذا، ولكن للنظر في هذه التفرقة مجال؛ نظراً إلى أن طهارة الحَلّ لمستحال إليه الحمر إنّما ثبت بالأدلة الاجتهاديّة، وإلا فلو لم يكن الحكم الشرعيّ نواصل إليها إلا نجاسة الخمر أو مطلق العصير عند غيبابه و اشتدادده لأشكل الحكم بطهارتهما عند انقلابهما حلاً أو دسماً؛ إذ الظاهر أن معروض النجاسة في النجاسات العينيّة أيضاً كالمتنجسات - على ما هو المفروض في الأدهان - ليس إلا الجسم الخارجيّ الصادق عليه عنوان النجس، فما دام ذلك الجسم دقياً يعيه يُحكم بنجاسته وإن تعيّر بعض أوصافه الموحدة لصدق العنوان، ولذا لا يتوهم أحد طهارة أحرأ الكلب أو الخنزير - كشعره و عظمه - بعد الانفصال، مع أنّه لا يصدق عليها بعد الانفصال اسم الكلب أو الخنزير.

وكيف كان فمتى استحيل الجسم^(١) إلى جسم بحيث صار لدى العرف شيئاً آخر معايير بالأول لا يجوز استصحاب شيء من أحكامه السابقة، وهذا ممّا لا ينبغي الترتيب فيه، وأمّا أن معروض الحكم في النجاسات العينيّة أيضاً كالمتنجسات هو جسمها من حيث هو، أو أنّ نوصفها العنواني دخلاً في قوام موضوعيّة

الموضوع فهو ممّا لا يهتمنا تحقيقه، و المرجع فيه العرف، و مع الشك يمتنع حريص الاستصحاب فيه، كما تقدّمت الإشارة إليه.

الثالث، تطيب الجس إذا طُح بالنار حتى صار حرفاً أو أجراً فقد حكى عن الشيخ في لحلاف، و العلامة في النهاية و موضع من المنتهى، و الشهيد في ليد، و المحقّق الشيخ حسن في المعالم القول بطهارته^(١).

و حرم جمع من المتأخّرين - على ما حكى^(٢) عنهم - بالعدم.
و عن المصنّف في المعتبر، و العلامة في موضع آخر من المنتهى، و صاحب المدارك: التوقّف فيه^(٣).

و استدلّ الشيخ للطهارة في معكّي خلافاً بالإجماع، و صحيحة الحسن ابن محبوب^(٤)، المتقدّمة^(٥).

و عن صاحب المعالم الاستدلال عليه بأصالة الطهارة بعد منعه قيم لدين على بقاء حكم النجاسة بعد روال عيها؛ نظراً إلى أنّ عمدة المستد في الإجماع، و هو مفقود في المقام، و الاستصحاب لا يجري في مثل المقام ممّا كان مدرّكه

(١) حكاه عنهم البحراني في الحقائق الناصرة ٤٦٣:٥، وانظر: الخلاف ٤٩٩:١، المسألة ٢٣٩، و نهاية الأحكام ٢٩١، و منتهى المطلب ٦١٣، الفرع الخامس، و البيان ٣٩، و معالم (قسم الفقه) ٧٧٨.

(٢) الحاكي عنهم هو البحراني في الحقائق الناصرة ٤٦٣:٥، وانظر: روض الجنان ١٧٠، و مسائل الأهمام ١٣٠:١.

(٣) حكاه عنهم البحراني في الحقائق الناصرة ٤٦٣:٥، وانظر: المعتبر ٤٥٢:١، و منتهى المطلب ٢٨٨:٣، القسم السادس من الأعيان النجسة إذا استعالت، و مدارك الأحكام ٣٦٩ ٢.

(٤) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٤٦٣:٥، وانظر: الخلاف ٤٩٩:١، المسألة ٥٠٠، المسألة ٢٣٩.

(٥) في ص ٢٧٧

الإجماع^(١).

و أما بوقف صاحب المدارك وغيره فمشنوه الشك في تحقق الاستحالة الموجبة لارتفاع الحكم.

ولا يحصى عليك مساعدة العرف على بقاء الموضوع في مثل هذه الموارد، فذاقوى هو القول ببقاء الحاسة للاستصحاب.

و ما عن صاحب المعالم - من مع الاستصحاب في ما إذا ثبت الحكم بالإجماع - فيه ما تقرر في محله من عدم مدخلية دليل المستصحب في قوام الاستصحاب.

و ما عن الشيخ - من دعوى الإجماع على الطهارة - فلا يهض حجة بعد تحقق الخلاف.

و أما الصحيحة فقد تقدّم الكلام فيها آنفاً، وعرفت عدم تمامية الاستدلال بها للمدعى.

هذا، ولكن ربما يتوهم في مثل هذه الموارد أنّ الشك في بقاء الحاسة ليس من قبيل الشك في الراجع، بل من قبيل الشك في المقتضي الذي لانقول بحجية الاستصحاب فيه.

و يدفعه: أنّه قد ثبت في الشريعة أنّ الطهارة والحاسة من الأمور القارة التي لا ترتفع إلا برافع، وحيث إنّ أهل العرف يزعمون بقاء الموضوع لو ثبت عندهم طهارته بالطبخ بالنار يرون الطبخ بالنار - كالعسل بالماء - من المطهرات،

(١) المعالم (قسم الفقه)، ٧٧٨، وأشار إليه البحراني في الحقائق الناضرة ٥: ٤٦٤ و ٤٤٠.

فمنى أوجب عليهم الشارع العمل بالاستصحاب في موارد الشك في الرفع يجرونه في مثل هذه الموارد، وكون الشك في الحقيقة ناشئاً من الشك في مدخية الوصف الرائل في قوام الموضوع الذي بقاؤه من إجراء المقتضي غير قاذح بعد أن كان أمر الاستصحاب موكولاً إلى أهل العرف قد ألقي إليهم دليلاً، و هم يعاملون في هذه الموارد معاملة الشك في الرفع، فليتأمل.

الرابع: العجين المصحون بماء نجس لو خُبر لا يظهر على المشهور.

و حكى عن الشيخ في النهاية في باب المياه أنه قال: فإن استعمل شيء من هذه المياه لنجسة في عجين يُعجن و يُخبز، لم يكن بأس بأكل ذلك الخبز؛ فإن النار قد طهرته^(١).

و عنه في باب الأطعمة من الكتاب المذكور، قال: وإذا نجس الماء بحصول شيء من النجاسات فيه ثم عجن به و خبز، لم يجر أكل ذلك الخبز، وقد رُويت رخصة في جواز أكله، و ذلك إن النار قد طهرته، و الأحوط ما قدمناه^(٢).

و اختلف كلامه أيضاً في كتابي الاستبصار و التهذيب - على ما حكى^(٣) عنهما - فافتي في الأول بالطهارة، و في الثاني بعدمها.

و ليس مستنده على الظاهر دعوى الاستحالة حتى يتوجه عليه قضاء العرف ببقاء الموضوع و عدم تحقق الاستحالة الموجبة لارتفاع الحكم، بل الحرمان^(٤)

(١) حكاه عنه صاحب المعالم فيها (قسم الفقه): ٧٧٩-٧٨٠، وانظر: النهاية ٨.

(٢) حكاه عنه صاحب المعالم فيها (قسم الفقه): ٧٨٠، وانظر: النهاية ٥٩٠.

(٣) الحاكي هو صاحب المعالم فيها (قسم الفقه): ٧٨٠، وانظر الاستبصار ٣٠: ١، دليل ح ٧٧، و التهذيب ٤١٤: ١، دليل ح ١٣٠٦.

(٤) أي مرسه بن أبي عمير و رواية عذافة بن زبير، المتقدمتان في ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

المتقدمان في صدر المبحث، الدالان عليه.

و قد عرفت فيما سبق عدم صلاحيتهما لإثبات الحكم بعد إعراصر المشهور عنهما، مع ما فيهما من ضعف السند، و ورود ثانيهما في ماء الشرب، الذي لا يقول بحاسته، و احتمال كون الأول أيضاً فيه، مع معارضتهما بغيرهما من الأخبار المعتبرة بالشهرة، فالقول بالطهارة ضعيف، مع أنه من الأقوال الشاذة التي لا يبعد دعوى الإجماع على حلقه، والله العالم.

الخامس: قد أشرنا آنفاً إلى أن عمدة المسند في الحكم بطهارة الخل المستحيل إليه الخمر و كذا العصير الذي ذهب ثلثاه هي الأدلة الخاصة، و إلا لأشكل لحكم بطهارتهما لأجل الاستحالة، كما تمسك بها غير واحد، خصوصاً على ما هو المشهور من كون المتنجسات الحالية من أعيان النجاسة^(١) مستحقة، فإن استعانة الحمر أو العصير إلى مانع آخر لا تقتضي طهارة إسانهما المتنجس بهما، و نجاسة الإناء مانعة من طهارتهما، ولعله لذا جعل الأصحاب - رضوان الله عليهم - انقلاب الخمر خلأً، و كذا ذهاب ثلثي العصير قسماً للاستحالة عند تعداد مظهرات.

و كيف كان بيدنا على طهارة العصير بذهاب ثلثيه. الأخبار الكثيرة الدالة على حقيقته بعد ذهاب اثنتين، فإنها أحصت من الطهارة، و قد تقدم جملة منها عند التكميم في إلحاق العصير بعد الغليان بالخمر في الحرمة و النجاسة، فراجع^(٢).

و قد أشرنا في ذلك المبحث إلى عدم التساهي بين القول بعدم مسية العليان

(١) في ص ١٠٠، الحساب.

(٢) ج ١، ص ٢٠٠ و ما بعدها.

نفسه للنجاسة ما لم يسكر، و بين الالتزام بكون ذهاب الثلث مضرراً له، و إن كان
الأوجه على هذا التقدير هو الالتزام بكون ذهاب الثلث - الذي هو سبب للحلّة -
كاشعاً عن طهارته، و أمّا كونه مؤثراً فيها فلا دليل عليه.

و كيف كان فطهارة العصير بعد ذهاب ثلثيه - سواء قلنا بنجاسته بعد العليان
مضافاً أو شرط أن يحدث فيه شدة مطربة - ممّا لا شبهة فيه.

و أمّا الحلّ المستحيل من الأحمر ممّا يدلّ على طهارته - مضافاً إلى
الإجماع - جملة من الأخبار:

منها: صحيحة زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الأحمر العتيقة
تُجعل خلّاً، قال: «لا بأس»^(١)

و موثقة عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأخذ الأحمر
فيجعلها خلّاً، قال: «لا بأس»^(٢)

و موثقة أخرى له أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل باع عصيراً فحبسه
السلطان حتى صار حمراً فجعله صاحبه خلّاً، فقال: «إذا تحول عن اسم الأحمر
فلا بأس»^(٣)

و صحيحة من المهدي، قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام: جعلت فداك، العصير

(١) الكافي ٦/٤٢٨ (باب الأحمر يُجعل خلّاً) ح ٢، تهذيب ٩/١١٧: ٥٠٤، الوسائل - الباب ٧٧
من أبواب النجاسات، ح ١.

(٢) الكافي ٦/٤٣٨: ٣، تهذيب ٩/١١٧: ٥٠٥، الوسائل، الباب ٧٧ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٣) لم يثبت ٩/١١٧-١١٨/٥١٧، الاستبصار ٤/٩٣: ٣٥١، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب
أسيرة المحرمة، ح ٥.

يصير خمر فيصب عليه الخل و شئ يعيره حتى يصير خلًا، قال «لا بأس به»^(١)
 و حر أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها الشئ
 حتى تحصص، قال: «إذا كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فيها فلا
 بأس»^(٢)

عن الشيخ أن هذا الخبر شاذ متروك؛ لأن الخمر نجس ينجس ما حصل
 فيها^(٣). انتهى.

ولعله محمول على الانقلاب، لا الاستهلاك و الامتزاج
 و المروي عن قرب الإسناد عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام. قال: سألته
 عن الخمر يكون أوله حمراً ثم يصير خلًا، قال: «إذا ذهب سكره فلا بأس»^(٤).
 و عن جامع الزنطي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سئل عن
 الخمر تدلج بالملح و يحرق لتحول خلًا، قال: «لا بأس بمعالجتها» قلت: فإنني
 عالجتها و طيبت رأسها ثم كسحت عنها فطرت إليها قبل الوقت فوجدتها حمراً
 أيحل لي إمساكها؟ قال: «لا بأس بذلك إنما إرادتك أن تتحول الخمر خلًا و ليس
 إرادتك الفساد»^(٥).

(١) التهذيب ٥٠٩/١١٨٩، الاستبصار ٣٥٩/٩٣:٤، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الأشرية
 المحرمة، ج ٨

(٢) الكافي ٤٢٨٦ (باب الخمر تجعل خلًا) ج ١، التهذيب ٥١١/١١٩٩، الاستبصار
 ٣٦٢/٩٤:٤، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الأشرية المحرمة، ج ٢.

(٣) حكاه عنه الشيخ الحر العاملي في الوسائل، ذيل ج ٢ من الباب ٣١ من أبواب الأشرية
 المحرمة، ومطرق التهذيب ١١٩:٩، ذيل ج ٥١١.

(٤) قرب الإسناد: ٢٧٢-٢٧٣/١٠٨٣، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الأشرية المحرمة، ج ٩

(٥) السرائر ٥٧٧٣، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الأشرية المحرمة، ج ١١.

و عن محمد بن أبي عمير و علي بن حديد جميعاً عن جميل، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام يكون لي على الرجل الدراهم فيعطيني بها حمراً، فقال: «خذها ثم أفسدها» قال علي: «واجعلها خلاً»^(١).

و هذه لأخبار ما بين مطلق و ظاهر و صريح في حلية الخل المستحيل من الحمر بالمعالجة.

و لا يعارضها المروي عن العيون عن علي عليه السلام: «كُلُوا [خَلَّ] الحمر ما انفسد، و لا تأكلوا ما أفسدتموه أنتم»^(٢) و خبر أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر تجعل خلاً، قال: «لا بأس إذا لم يجعل فيها ما يفسدها»^(٣) و خبره الآخر أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الحمر يجعل فيها الخل، فقال: «لا، إلا ما جاء من قتل نفسه»^(٤) فإنها مع ضعف سندها و إعراض الأصحاب عن ظهريها لاتصلح لمعارضة الأخبار المتقدمة، خصوصاً مع إمكان ارتكاب التوجيه في هذه الأخبار بالحمل على الاستحباب.

و قد حكى عن الشيخ حمل خبري أبي بصير عليه^(٥) جمعاً بينهما و بين

(١) التهذيب ٥٠٨/١١٨:٩، الاستبصار ٣٥٨/٩٣:٤، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٦.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٤٠:٣، ذيل ح ١٢٧، و عنها في البحار ٢/٥٢٤:٦٦، و وسائل، الباب ١٠ من أبواب الأطعمة المباحة، ح ٢٤، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) الكافي ٤/٤٢٨:٦، و فيه: «ما يفسدها» التهذيب ٥٠٦/١١٧:٩، و في الاستبصار ٤/٣٦١:٩٤ عن عبد بن رزق، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٤.

(٤) التهذيب ٥١٠/١١٨:٩، الاستبصار ٩٣:٤-٣٦٠/٩٤، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٧.

(٥) حكاه عنه الشيخ العنبري في الوسائل، ذيل ح ٧ من الباب ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة، و انظر: التهذيب ١١٨:٩، ذيل ح ٥١٠، و فيها حمل الخبر الأخير على «

غيرهما من الروايات.

ولا بأس به بعد البناء على المسامحة في السن.

و مفسى إطلاق بعض الأحبار المتقدمه و ترك الاستعصال في غيرها عدم الفرق بين ما لو بقي فيها عين ما عولجت به بعد ضرورتها تحلاً أو استهلك فيها قبل تحلل خصوصاً مع أنه كثيراً ما يتخلف من الملح و نحوه - كما في حر^(١) البرقي - بعض الأحرار الأرضية بعد الانقلاب. فتظهر بالتبع.

فما عر بعض - من التفصيل بينهما و اختصاص الطهارة بما إذا لم تبقى العين بعد الانقلاب؛ نظراً إلى أن نجاسة العين الباقية مانعة من الطهارة، و لا دليل على طهارتها بالتبع^(٢) - مما لا ينبغي الالتفات إليه، بل لو فرض كون المعالجة بما تبقى عليه بعد الانقلاب خلاف المتعارف الذي يصرف عنه الإطلاق، لا ينبغي الاستشكال فيه أيضاً، فإن عروجه من المتعارف لا يخرجه من الآلية؛ كي لا يفهم طهارته بالتبع مما دل على حلية الخل المستحيل من الخمر، بل لا ينبغي التشكيك في طهارة جسم خارجي طاهر من حجارة و نحوها لو وقع في الخمر و بقي فيها إلى أن تتخلل، أو ألقى فيها بعض الأجسام الظاهرة الطيبة الريح لطيب ريحها، فإن ما دل على حلية الخمر بعد أن ذهب سكرها و صارت حلاً لا يقصر عن شمول مثل العرص، و لذا لا يظن بأحد ممن سمع بأخبار الباب و لم يكن دمه مشوباً ببعض الشبهات أن يتردد في حكم المائلة في مثل هذه الموارد خصوصاً بعد

= الاستصحاب

(١) تقدم الخبر في ص ٢٩٢.

(٢) كما في مجمع الفائدة و البرهان ١١: ٢٩٤.

الانتفاع إلى أن الأحبار بأسرها مسوغة لبيك الحنّة، ودالّتها على الصّحارة إنّما هي بالمتبع، وربما لم يكن السائل ملتفتاً إلى نجاستها حتّى يمكن أن يدعى أن معروسيه نجاستها في المذهب توجب صرفها عن مثل هذه المروص. بل قد عرفت عند البحث عن نجاسة الحمر أن الذي يساعد عليه القرائن عدم كون نجاسة الحمر من الأمور المسنّمة عند السائلين حتّى تحمل معروفة نجاستها فريضة صارفة عن مثل هذه الموارد، لكنّ الحرم بذلك في غير ما جرت العادة بعدم التّحرّز عن مثله في مثل هذه الموارد كقليل من التراب أو الحجارة أو الحصى أو الأجرام المميّنة لبقية فيها و غيرها ممّا جرى هذا المجرى في غاية الجرأة.

و كيف كان فهذا إذا كان ذلك الجسم الباقي بعد الانقلاب من الجوامد، وأمّا إن كان من المانع فلا يخلو الحكم بتعيّنه للمستحيل - وإن كان مستعملاً في العلاج فصلاً عن غيره - عن إشكال؛ لعدم مساعدة العرف عليه في المانع حيث يرونها بمجرد الاتصال بالنجس - لصيرورتها لذاتها نجسة - كعين الجبس مستفنة بالأثر، بخلاف الجوامد الملاقية للنجس التي لا تغطّي النجاسة عن سطحها الملاصق للجسم، فلا يرون لها ما لم ينصل أثرها خاصاً، بل يرون نجاستها تابعة لنجاسة الجسم الملاصق لها [و] لا يتعلّقون بقاءها بعد انقلاب ذلك النجس و صيرورته طاهراً.

و الحاصل: أن مساعدة العرف على التّبعيّة في المانع محلّ نظر، ومقتضى الأصل بقاء نجاستها و مابقيتها من طهارة المستحيل.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

فما عن الشيخ - من انقول تطهارة الحمر القلبية المنقاة في حل كثير ١٥.
مضى عندها ما يعلم عادة باستحالتها^(١) - مشكل - لخروج مثل العرص من مصرف
الأدلة. و عدم كونه فرصاً متعارفاً حتى يدعى استعادة حكمه من إطلاق الأمر
بالتحليل، و عدم كون الحصوصية المعروضة من الحصوصيات الغير لمحذوفة
لدى العرف حتى لا تكون مدرتها موجبة للانصراف، فنيتمل.

و لا فرق بين الخمر و سائر المسكرات المانعة في حلبيتها و طهارتها عند
انقلابها حلاً؛ لما عرفت في محله من أن الحكم بنجاسة سائر المسكرات إنما هو
لاندراجها في موضوع الحمر حقيقة أو حكماً على أحد الاحتمالين، بل قد عرفت
في ذلك المبحث أن خمر أهل المدينة - التي هي بحسب الطاهر مورد الأحار
عالباً - لم تكن متحذة إلا من غير العصير الذي قد يقال باختصاص اسم الحمر به.
ولا ينبغي الارتياح فيه، كما أنه لا ينبغي الارتياح في طهارة العصير الذي غنى
بانقلابه حلاً؛ كطهارته بذهاب ثلثه إذا قلنا بأن نجاسته تدور مدار صيرورته
مسكراً، كما قوياه في محله، و إلا أشكل إلحاقه بالحمر في هذا الحكم المخالف
للأصل بعد خروجه من موضوعها، و قصور الأحار الدالة على حية الخمر
بالتحليل عن شموله.

لكن يظهر من بعض عدم الخلاف فيه، بل في الجواهر دعوى الإجماع
عنه بقسميه^(٢).

و كيف كان فمتى طهر العصير بانقلابه حلاً أو بذهاب ثلثه يتبعه إناؤه و

(١) حكاه عنه صاحب كشف اللثام ص ٤٦٨٦، وانظر النهاية ٥٩٢ ٥٩٣.

(٢) جواهر الكلام ٢٩١٦.

الآلات المصاحبة له المتصلة به حال الانقلاب و دهاب الثلثين، دون المصفاة عنه في هذا الحيز فصلاً عن ثياب المباشر و بدنه، لعدم الدليل عليه

لكن لو قنا بنجاسة العصير بمجرد العليان و إن لم يسكر، أشكس الالتزام بذلك؛ لعدم التحرر عنه، و قضاء العادة باستعمال الآلات قبل ذهاب لثبث و بعده لدى الحاجة إليه.

و من هنا اشتهر القول بتبعية الآلات مطلقاً ما دام بقاؤها على صفة الآلية عرفاً بين لقائلين بالنجاسة، و قد صرح غير واحد منهم بتبعية يد المباشر و ثيابه أيضاً.

و لعل هذا هو المشهور فيما بينهم، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه^(١). و في طهارة شيخنا المرتضى رحمته بعد أن صرح بطهارة الإباء و إن كانت أحزء العصير عالقة بأطرافه الفوقاية قال. و يظهر أيضاً الآلات التي يراولها العامل و إن كان العصير الغير المثلث عالقة بها، و كذا ثياب العامل إذا لاقت شيئاً من العصير قبل التثليث، كل ذلك لهم من الإطلاقات، و ترك الإمام عليه السلام لاستدراكها عند الحكم بطهارة نفس العصير مع عموم العلوى، و عدم تعرض السائلين للسؤال الكاشف عن فهم ذلك من الإطلاقات. و من ذلك يعلم أن الضابط في انتبعية الأمور انتي تلاقي العصير غالباً عند التثليث^(٢) انتهى

و قد عرفت في محله أن ما ذكره إنما هو من الأمارات التي يستكشف منها طهارة العصير، و أنه لا يجس ما يلاقيه حتى يجب غسله، لا أنه يظهر بالتبع، و

(١) حكاها صاحب الجواهر فيها ٢٩١:٦ من اللوامع.

(٢) كتاب الطهارة: ٣٨٧.

عدم تعرّص السائلين للسؤال كاشف عن عدم حطور المجاسة في أدهابهم، لأنهم فهموا من الإطلاقات المسوقة لبيان حكم آخر - أي: حلّة العصير بعد دهاب ثلثيه، التي يلزمها الطهارة على تقدير كونه نجساً - مثل هذا الحكم التعدي الذي لا يدخل في الأدهان إلا سقن صريح على وجه استغنوا بها عن المسألة عنه و عما يترتب عليه من الفروع الخفية، كما لا يحصى

و جعل بعضهم^(١) المدار في طهارة الثياب و نحوها على بقاء ما عليها من العصير حتّى يذهب ثلثاه بالهواء و نحوه، فتظهر تبعاً لما عليها من العصير، لا للعصير المعلي في القدر، فلو مسح ما عليها و أزال عنه قبل أن يذهب ثلثاه، بقي محصّه متنجساً، فلو لاقى العصير بعد دهاب ثلثيه، نجسه، فعلى هذا الاختصاصية للثوب و الآلات، بل حالهما حال سائر الأشياء الملاقية للعصير.

و القول بذهابها تبعاً لما عليها إنّما يتّجه على القول بعدم اعتبار كون ذهاب الثلثين بالمار، و هو لا يحلّو عن تأمل

و كيف كان فهاها مروع كثيرة متعرّعة على القول بالمجاسة لا يهنا التعرّص لها بعد البناء على ضعف المبني.

تذنيب: قال في الجواهر في تحديد دهاب الثلثين^٢ و المعتبر صدق دهاب ثلثين من غير فرق بين الوزن و الكيل و المساحة و إن كان الأحوط الأولين، بل قيل الأول^٣ انتهى

أقول: و هو كما قيل، فإنّ الوزن مقتضى الاعتبار أخصّ مطلقاً من غيره.

(١) هو سراج - بروحه كما صرح به الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٨٧.

(٢) جواهر الجواهر: ٢٩٢٦

ولاشبهة في كفايته، و فرص التخلف مجرد فرص لا تحقق له بحسب العادة
هَذَا، مصافاً إلى استعادته من رواية عقة بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام في
رحل أحد عشرة أرطال من عصير العنب، فصت عليه عشرين رطلاً ماء، ثم
صحبهما حتى ذهب منه عشرون رطلاً وبقي عشرة أرطال، أيسلح شرب تلك
لعشرة أم لا؟ فقال: «ما طُخ على الثلث فهو حلال»^(١).

و خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إذا راد المطلاع»^(٢) على
الثلث أوقية»^(٣) فهو حرام»^(٤) فإن في تحديد الرائد بالأوقية شهادة على أن العبرة في
المزيد عليه بالوزن.

و أما الكيل فليس لحصوصيته دُخْل في الحكم بلاشبهة، بل هو طريق
لإحراز ذهاب الثلثين من حيث المساحة، فلا وجه لجفله قيمياً لها، عدا أنه
أصط من سائر الطرق التي يعتمد عليها العرف في إحراز ذهاب الثلثين بحسب
لمساحة المسية على المسامحة والتقريب، بهذه الملاحظة جعل الكيل أحوط
و كيف كان فالظاهر كفاية التقدير بالمساحة أيضاً كالتورن من غير فرق بين
إحرازها بالكيل أو بغيره من الطرق، كالاختبار بعود و بحره، لما أشير إليه من
صدق تعريفه خصوصاً مع عفة اعتبار العصير عند الطبخ بالمساحة، و تعسر
احتداه بالتورن

(١) الكافي ٤٢١٦، ١١، تهذيب ٥٢١/١٢١٩، الوسائل، الباب ٨ من أبواب لأشربة المحرمة،

ج ١

(٢) «المطلاع» ما طُخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثه المصالح ٢٤١٤٦، طلاء.

(٣) لأوقية ربع سبعة مثاقيل وربع أربعين درهماً. لسان العرب ٤١٤٦٥، وهو.

(٤) بدعي ٤٢١٦، ٩، التبيين ٥٢١/١٢١٩، الوسائل، الباب ٢ من أبواب لأشربة المحرمة،

ج ٤

و لا ينافيه الحران المتقدمان^(١) كما هو واضح.

هذا، مع وقوع التصريح بالكيل في روايتي عمار، الواردتين في كيفية طح
نبيع الزبيب، المتقدمتين^(٢) في محث العصير

لكنك عرفت في ذلك المبحث قصورهما عن إعادة كون التشييث لزوال
التحريم، فلا يحلو الاستدلال بهما للمدعى عن مناقشة، فليتأمل.

و اعلم أنهم قد عدّوا من المظهرات الانتقال والإسلام، وقد أهملهما
لمصنّف رحمه الله، كما أنّه أهمل الاستحالة أيضاً، عدا قسم منها، وهو ما أحالته النار.
ولعل وجهه عدم كون هذه الأمور مظهرات حقيقة، بل هي مؤثرات في رفع
موضوع النجاسة، فينبع حكمه، مما صعبه غيره من عدّ مثل هذه الأمور من
المظهرات مبني على المساواة.

و أمّا وجه التمرّض لخصوص ما أحالته النار فهو ما تنهنا عليه أسفاً من
استشعار مظهرية النار بنفسها - كالشمس - أو استظهارها من بعض الأخبار، القاصر
عن إثباتها.

و كيف كان فالمراد بالانتقال هو حلول الجس في محل آخر حكم الشارع
بظهارته عند إضاوته إلى ذلك المحل، كانتقال دم ذي النفس إلى غير ذي النفس من
القتل والبق ونحوهما.

و قد مثل له أيضاً: بانتقال الماء المتخس إلى باطن النبات و الشجر.
و تنقيح المقام، أنّ الانتقال قد يكون موحياً لانقلاب الموضوع و استحالته

(١) أي: رواية عفة بن خالد و غير ابن أبي يعفور، المتقدمان في ص ٢٩٩.

(٢) في: ج ٧، ص ٢١٢ - ٢١٣.

عرفاً. كما في المثال الأخير، إذ المراد به صيرورة الماء نجس جرءاً من السات و
نشجر، لا مجرد رسوبه فيهما بحيث أمكن إخراجهما بغيره و نحوه بقاء على
حقيقته الأولى.

و من هذا القيل ما إذا صار دم ذي النفس أو غيره من المحاسن جرءاً من
غير ذي النفس من لحمه أو عظمه أو دمه الطبيعي و هذا النحو من الانتقال من
أقسام الاستحالة، فلا وجه لجعله قسماً لها.

و قد عرفت حكمها من أنها توجب الحكم بظهارة المستحيل مطلقاً من
غير فرق بين مواردّها، و لا بين كون ما أحبل نجساً أو متنجساً.

و قد لا يكون الانتقال موجباً للاستحالة، بل الموضوع بنظر العرف بقي
على حقيقته الأصلية، و لكنّه موجب لانقلاب السبب و إضافة الشيء المتقل إلى
لمحل المتقل إليه مسلوباً إضافته عما كان مضافاً إليه قبل الانتقال، كدم الإنسان،
لمنتقل إلى جوف البقّ و البرعوث و نحوهما قبل أن يستحيل، فإنّه بمجرد
الانتقال يُسمى عرفاً دم البقّ، و لا يُسمى دم الإنسان إلا بعلاقة ما كان.

و يحتمل أن تكون إضافته إلى الإنسان أيضاً كإضافة ما في المحجمة إليه
على سبيل الحقيقة؛ إذ لا تنافي بين الإصافتين، فما في جوف البقّ بمنزلة ما لو
جعل عظم إنسان جرءاً من حائط، فإنّه يصدق عليه أنّه عظم إنسان، و يصدق عليه
نّه جرء من الحائط، فهذا الدم أيضاً يصدق عليه أنّه دم إنسان بلحاظ أصله، و
يصدق عليه دم البقّ بلحاظ صيرورته جرءاً منه بنظر العرف

لكنّ الأظهر كون إضافته إلى الأول مجازاً، و إلى الثاني حقيقة، لصحة

سبب في الأثر، وعدمه في الثاني شهادة العرف

وكتبنا في عموم في توضيح مقام إنه إذا تعدى حيوان مما لا يمس له بدم
سبب، أو غيره من التحاسبات، واستقر في حوزة مثل أن تنصرف فيه معدته و
تحييه في حراره وفضائله على وجه عذ عرفاً شيئاً آخر غير ذلك الدماء الذي دخل
في حوزة، فإن له يوجب الانتقال بإضافته إلى ذلك الحيوان بإضافه حقيقة بأن يعض
عرفاً من دمه، كما لو شرب سمكة أو نحوها من دم إنسان وبقى ذلك الدم بعينه
في حوزة، فإنه لا يطلق عليه دم السمك، بل يصح السلب عنه، وإضافته إلى
الإنسان ففي مثل الغرض لا أثر للانتقال، بل الدم باقي على ما كان عليه من
استجاسة، لا لأجل الاستصحاب، بل لعموم ما دل على نحاسة دم الإنسان، الشامل
بإطلاقه لمثل المرض.

وكذلك الكلام فيما لو شك في تحقق الإضافة إلى المستقل إليه مع القطع
بصحّة إضافته إلى الإنسان.

و مع الشك فيها أيضاً حكم بحاسته لأجل الإطلاق، لكن بعد إحرار
الموضوع بالاستصحاب، فالمرجع على تقدير الشك في بقاء إضافته إلى الإنسان
هو استصحاب إضافته، فيتفرّع عليه حكمه.

و إن أوجب الانتقال صحّة إضافته إلى المستقل إليه، فإنما أن تصحّ إضافته إلى
الإنسان أيضاً، أو يشك في ذلك، أو يعلم بعدمه

فإن علم عدمه و كان لنا دليل مطلق دال على طهارة دم ذلك الحيوان أو
مطلق إحراره بحيث عمّ مثل هذا الدم الغير الطبيعي الموحود في حوزة، يرجع إلى

ذلك الدليل.

و - علم بصحة الإصافة و بقاء صفه السابقة أيضاً. وقعت المعارضة بين هذين دليلين و بين ما دل على نجاسة دم الإنسان. فحينئذ يعمل على ما تقتضيه قاعدة معارضة من تقدم ما هو الأظهر دلالة بالنسبة إلى مورد الاجتماع، و على تقدير المكافئة من حيث الدلالة. فالمرجح - على ما هو التحقيق في مثل المقام الذي تكون المعارضة بالعموم من وحيد - هو الأصول العملية التي ستعرفها.

و كذلك الكلام مع الشك في بقاء الصفه؛ لما عرفت من جريان الأصل الموضوعي. فيكون مشكوك البقاء بمنزلة معلومه، و لا يستلزم ذلك خفى الاستصحاب معارضاً للدليل، كما قد يتوهم؛ فإن المعارضة لم تتحقق إلا بين الدليلين، و تكن موضوع أحدهما أحرز بالأصل، و لا يصير فيه.

و إن لم يكن لنا دليلٌ احتجادي مطلق، و قلنا بأن ما دل على طهارة دم غير ذي النفس و أجرائه ينصرف عن ذلك، فمع العلم بقاء إضافته السابقة لحكم بنجاسته، لإطلاق ما دل على نجاسة دم الإنسان، و لو نُوقش في الإطلاق، جرى استصحابها، و مع الشك في بقاء الإضافة استصحابت، و حكم أيضاً بنجاسته، للإطلاق بعد إحراز موضوعه بالاستصحاب.

و على تقدير الحذشة في الإطلاق أو فرص الكلام في مورد لم يكن لنا دليلٌ لقصي مطلق اشكل للحكم بنجاسته لو احتملنا اختصاصها بما إذا لم يستقل الدم إلى خوف حيوان، فإن استصحاب بقاء الإصافة لا يكفي في الحكم بالنجاسة في الفرص؛ إذ المفروض أن النجاسة لم تثبت لدم الإنسان على الإطلاق، بل تثبت

له في الجملة، و استصحاب نجاسته السابقة فرع إحراز كونه دم الإنسان، و
استصحاب الموضوع - أعني كونه دم الإنسان - لا يرفع في جريان استصحاب
الحكم، كما تقرّر في محله.

لكن الإشكال مبي على القول بعدم الرجوع إلى العرف في تشخيص
موضوع الاستصحاب، وإلا فلا شبهة في مساعدة العرف على بقاء الموضوع في
المرجع، فلا مانع من جريان استصحاب الحكم، كما في الفرض الثاني، وهو ما لو
أضيف إلى ما انتقل إليه حقيقة، وصحّ سلب إصافته عن الإنسان، لكن لم يكن
دليل اجتهادي دالّ على طهارة دم الحيوان الذي أضيف إليه إمّا لانصراف ما دلّ
على طهارة دم ما لا نفس له أو مطلق أجزائه عن مثل هذا الدم الغير الطبيعي
المستقرّ في جوفه، أو لكونه من الشبهات المصادقية التي لا يتمسك فيها
بالعمومات، كالحية التي وقع الكلام في أنّ لها نفساً مائلة أم لا.

فإن قلنا بالرجوع إلى العرف في تشخيص موضوع الاستصحاب - كما هو
تحقيق - جرى الاستصحاب، و حكم بنجاسته؛ إذ المروض كونه بعد الانتقال
لدى العرف بعينه ذلك الدم الذي حكم بنجاسته عند إصافته إلى الإنسان، فيقال
عرفاً إنّ هذا الدم حين إصافته إلى الإنسان كان نجساً، و بعد سلب الإضافة عنه
شكّ في بقاء حكمه، فليستصحب.

و إن قلنا بأنّ المرجع في تشخيص الموضوع هو العقل أو عاوين الأدلة
المتلقاة من الشرع، لم يجر؛ لتبدّل الموضوع، فيحكم حينئذٍ بطهارته؛ لقاعدتها
فظهر لك بما ذكرنا حكم جميع صور الانتقال، و اتضح أنّ مقتضى القاعدة

بقاء المتقل على ما كان من الطهارة و النجاسة و الحليّة و الحرمة ما لم تتحقّق الاستحالة، إلّا أن يدلّ دليل احتشاديّ سالم من المعارض على خلافه، و قد يعي الأس عن دم الراغيث و البقّ و أشباههما في جملة من الأحرار.

منها: مكاتبة محمّد بن الرّيان، قال: كتبت إلى الرجل عليه السلام: هل يجري دم البقّ مجرى دم البراغيث؟ و هل يجوز لأحد أن يقيس دم البقّ على البراغيث فيصلّي فيه و أن يقيس على نحو هذا فيعمل به؟ فوقّع عليه السلام «تجوز الصلاة، و الظهر [فيه] أفضل»^(١).

و خبر غياث عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام، قال: «لا بأس بدم البراغيث و البقّ و بول الخشاشيف»^(٢).

و صحيحة ابن أبي يعقوب، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في دم البراغيث؟ قال: «ليس به بأس» قلت: إنه يكثر و يتعاضد، قال: «وإن كثر»^(٣).

و رواية لحلي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث في الثوب هل يمسحه ذلّت من الصلاة؟ قال: «لا»^(٤).

و لأريب في شعول دم البقّ و الراغيث و أشباههما للدم المحتشم في

(١) الكافي ٩/٦٠٣، التهذيب ١/٢٦٠: ٧٥٤، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، ح ٣، و ما بين المقومين من المصنوع.

(٢) التهذيب ١/٢٦٦: ٧٧٨، الاستبصار ١/١٨٨: ٦٥٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب النجاسات، ح ٥، و كذا الباب ٢٣ من تلك الأبواب، ح ٥.

(٣) التهذيب ١/٢٥٥: ٧٤٠، الاستبصار ١/١٧٦: ٦١١، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٤) الكافي ١/٦٠ ٥٩٣، التهذيب ١/٢٥٩: ٧٥٣، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، ح ١، و كذا الباب ٢٣ من تلك الأبواب، ح ٤.

جوفها الذي كثيراً ما يصيب الثوب أو البدن عند قتلها أو فذوها له، بل هذا هو القدر المتيقن الذي يسبق إلى الذهن إرادته من الروايات، دون دمه الأصلي
و يدل على طهارة ما انتقل إلى جوف النّ و الرعوث و نحوهما من دم
الإنسان و نحوه. استقرار السيرة على عدم التجف عنه، فلا ريب فيه، والله العالم.
و أمّا الإسلام: فلا شبهة في كونه موجباً لارتفاع نجاسة الكفر
و هل يقبل الإسلام من المرتد العطري^(١) أم لا يقبل؟ فيه خلاف، نسب إلى
ظاهر المشهور و صريح جملة منهم: العدم^(٢)

و عن جماعة من المتأخرين القبول مطلقاً^(٣).

و قيل يقبل باطلاً لا ظاهراً^(٤).

و عن ظاهر بعض^(٥): التفصيل بين إنكار الشهادتين أو إحداهما، و بين
إنكار شيء من الضروريات، فلا يقبل في الأول، و يقبل في الثاني.
و عن آخر التفصيل بين ما يتعلق بعمل نفسه و بالنسبة إلى ما يتعلق بالغير،
فالنسبة إلى نفسه يُعامل معاملة المسلم، فيسبى غنى طهارة بدنه و صحّة وضوئه و
غُسله، فيصنّي و يصوم، و بالنسبة إلى الغير فهو نجس العين^(٦)، بل لا يُظنّ بأحد

(١) م ع ١٠، ١١، زيادة: الدّخيرة.

(٢) نسبة إلى المشهور الشهيد الثاني في مسالك الأفهام ٣٥، ١٣، وكذا السيرواني في ذخيرة
معاد ٣٨٣.

(٣) نقل بقول المذكور عن ابن الجبيل، كما في الحقائق الناضرة ١٥٠١١.

(٤) مسالك الأفهام ٣٥، ١٣، الحقائق الناضرة ١٥٠١١.

(٥) لم سجنقه، وانظر: كشف المعطاء ١٨٣.

(٦) م ع عني فأنله، و زيادة صاحب البحار: عر فيها ٢٩٨٦.

من النجاس بعدة القول بالترام بحوار تركه ففعله و الصوم و غيرهما من الاشياء
تسرى عنه ظهور، التي تعدرت في حقه بقاء على كثره و نجاسته، و لذا جعل
مفاتيح القول كونه مكثفاً بالعبادات المشروعة بالظهور من أقوى أدلتهم عليه.
و الحق: قول إسلامه طاهراً و باطلاً بالاشارة ارياب فيه

و الدليل عليه أمران:

الأول. صدق المؤمن عليه بعد أن آمن بالله و برسوله، و صدق
رسوله ﷺ في جميع ما أنزل الله تعالى عليه، و اعترف بذلك و تدبى به، لعمرة و
عرفاً و شريعاً

أما الأولان: فواضح.

و أما شريعاً: فلما عرفت عند الكُفْم في كفر مكر الصروري من تحديد
الإيمان في الأخبار المتغيرة بذلك.

و لا ينافيه ما في جملة من الأخبار من أن المرتد العطري يقتل و لا يستتاب
كصحيحة محمد بن مسلم. قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد، فقال:
«من رغب عن الإسلام و كفر بما أنزل على محمد ﷺ بعد إسلامه فلا توبة له، و
قد وحب قتله، و مات منه امرأته، و يقسم ما ترك على ولده»^(١)

و روى عمار، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «كل مسلم بين مسلمين
أرند عن الإسلام و جحد محمداً نبوته و كذبه فإن دمه متاح لمن سمع ذلك منه، و

(١) في ص ١٠٠ رسول الله

(٢) الكافي ١/٢٥٦٧، التهذيب ١٠/١٣٦١٠، الاستبصار ٢/٢٥٦٤-٢٥٦٥، الوسائل

ص ١ من كتاب جزاء المرتد، ج ٢

مرتته ناسية منه يوم ارتد، و يقسم ماله على ورثته، و تعتد سراته غده نموتى عنها روحه، و على الإمام أن يقتله و لا يستبيحه^(١)

• حبر الحسين بن سعيد، قال: قرأت بخط رجل إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الإسلام ثم كفر و أشرك و حرج من الإسلام هل يُستتاب أو يُقتل و لا يُستتاب؟ فكُتب: «يقتل»^(٢)

فإن المراد بهذه الروايات على الظاهر عدم قبول توبته بالسنة إلى الآثار الشرعية لذيوبة المسببة عن كرهه، لا عدم قبولها في الواقع بينه و بين الله تعالى بالسنة إلى ما يتعلق بأمر الآخرة.

هذا، مع أن عدم قبول توبته معناه أن بدامته على كرهه الصادر منه غير موجبة لمحوه و صيرورته كلعنهم، و هذا لا يقتضي عدم قبول إسلامه الذي سيصدر منه فيما بعد، غاية الأمر أن إسلامه التلاحق لا يرجح الجب عما سبقه، كما يوحى في غير المرتد.

نعم، مقتضاه أن لا يكون مجرد إظهاره لندامة و الاستعفاء الذي يتحقق به التوبة كافياً في صيروره مسلماً، بل عليه أن يحدد إسلامه بإظهار الشهادتين بعد التوبة على تأملي

و الحاصل، أن عدم قبول التوبة لا يباهي الإسلام

(١) الكافي ٢٥٧٧ ١١/٢٥٨، التهذيب ١٣٦١٠ ١٣٧/٥٤١، الاستبصار ٢٥٣٤ ٩٥٧.

الوسائل، الباب ١ من أبواب حد المرتد، ج ٣.

(٢) التهذيب ٩٦٤/٢٥٤٦، الاستبصار ٩٦٤/٢٥٤٦، الوسائل، الباب ١ من أبواب حد

المرتد، ج ٦

و دعوى استرام عدم القبول للحلوة هي السار، و هو يسامي الاسلام، مدفوعة بأن مسلم إنما هو خلود من مات كافراً، لا مطلق من كفر بحيث عم مثل
معرض

و بما ذكرنا ظهر أن سمة القبول بعدم قبول إسلام المرتد المصري إلى المشهور لا تحو عن نظري، فإنهم - على ما حكى^(١) عنهم - لم يصرحوا إلا بعدم قبول توبته و هو لا يدل على المدعى، بل لا يبعد أن يكون مقصودهم عدم قبولها بالسنة إلى بعض الآثار - التي تقدم التبيه عليها في الصوص المتقدمة - في مقابل العامة و ابن الجيد^(٢) من الخاصة حيث حكى عنهم القول بقبول توبته مطلقاً، و عدم المرق بيه و بين المرتد الملى، والله العالم.

الثاني: ما تقدمت الإشارة إليه من أنه لا سعي الارتباب في كونه مكناً بالاسلام و شرائعه. و هذا يدل على كونه ممكناً في حقه و مجزئاً عنه

و دعوى أن التكليف لا ينافيه الامتناع بالاختيار، مدفوعة: بما تقر في محنه من مصادة الامتناع للتكليف مضافاً و إن كان عن اختيار نعم، لا امتناع الاختياري لا ينافي اتصاف العمل الذي صيره ممنوعاً بكونه مقدوراً و متمسكاً للتكليف قبل أن يجعله ممنوعاً، و كون تركه تركاً اختيارياً موجباً لاستحقاق العقاب عليه.

و دعوى سقوط التكليف عنه بصيرورته ممنوعاً في حقه، فحاله بعد الارتداد كحاله بعد الموت، مدفوعة - بعد الغصن عن إمكان دعوى القصد بأن الله

(١) راجع مصباح الكرامة ٣٨١٣.

(٢) لاحظ الهامش (٣) من ص ٣٠٦.

عالي لم يرفع القلم عنه - بأن مقتضى عموم أدلة التكليف المشروطة بالإسلام أو بالظهور، ووجوب الإسلام على كل مكلف. شمولها للمرتد، فيجب أن يكون الإسلام في حقه ممكناً، والرواية الدالة على أنه لا توبة للمرتد^(١) بعد تسليم ظهورها في المدعى لاتصلح قرينة لصرف هذه الأدلة، وتخصيصها بغير المرتد، فإن التصرف فيها بحملها على المعنى الذي تقدمت الإشارة إليه أهون من تخصيص هذه الأدلة.

وقد يقال بشمول هذه الأدلة للمرتد مع الالتزام بتعذر إسلامه، بدعوى أن توجيه الخطاب إليه من قبيل التكليف الصوري الذي أريد به التسجيل وإثبات العقاب عليه.

وفيه، مع أنه من أبعد التصرفات، يرد عليه أنه لا يعقل التسجيل وإثبات العقاب بإيجاب الممتنع؛ لكونه معدوراً في الامتثال، وإنما يعقل ذلك فيما إذا كان المأمور به في حد ذاته مقدوراً للمكلف ولم يكن المكلف ممثلاً، فحينئذ قد يقصد الأمر بصله - مع علمه بأن المأمور لا يمثل - إتمام الحجة للتسجيل وإثبات العقاب، فلا يقصد بصله في انفرص إلا التكليف الحقيقي المقصود به الإلزام بالعمل ووجوب إيجاده، ولا ينافيه علمه بأن العبد لا يمثل، فلو بدم العبد وعزم على الامتثال، أو فرص كون المولى مختطاً في اعتقاده، يأتي العبد بالفعل المأمور به بقصد امتثال أمره، فليس التكليف في الفرص صورياً، كما لا يحصى على المتأمل

(١) راجع المصادر في الهامش (٢) من ص ٣٠٧.

و قد يقال: إن مقتضى تكليفه بالعبادات تحقق الإسلام منه بالنسبة إلى صحة الصلاة، وكذا طهارته بالنسبة إلى نفسه، دون الإسلام المطلق المرحب للطهارة المطلقة.

و فيه: أن ما دلّ على اشتراط الصلاة و الصوم بالإسلام و الطهارة بما دلّ على اعتبار مطلقهما لا بالإضافة، فإن كان ولا بدّ من الالتزام بصحة عباداته مع بقائه كافراً، فيلزم بسقوط الاشتراط، لا حصول الشرط بالإضافة.

و كيف كن فلا ينبغي الارتياح في ضعف هذه الأقوال، و عدم صلاحية الأخبار الدالة على عدم قبول توبته لإثباتها

و يدلّ عليه أيضاً، بل و على قبول توبته و صحة عباداته، رواية [ردرة]^(١) عن أبي جعفر عليه السلام فيمن كان مؤمناً فحجّ و عمل في إيمانه ثم أصابته في إيمانه فتنة فكفر ثم تاب و آمن، قال: «يحب له كلّ عمل صالح [عمله]^(٢) في إيمانه، و لا يبطل منه شيء»^(٣) فإن المفروض في السؤال بحسب الظاهر أعمّ من لمرتب لمضري، و ظاهر الجواب تقريره في قبول توبته.

هذا كله، مضافاً إلى الأدلة الدالة على محووبة الإسلام و التوبة من كلّ أحد، الآية من التخصيص، المعتصدة ببعض المؤيدات العقلية و النقيّة.

كيف! مع أن من الأمور الواضحة أن من أكبر مقاصد الأمير و الحسين عليهما السلام

(١) يدلّ ما بين المعقوفين في النسخ المحقّقة و المحرّرة، «محمد بن مسلم» و ما أُنشده كما في المصدر

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر

(٣) ج ١ - ٤٥٩٥ - ١٥٩٧/٤٦٠ - الرسائل، الباب ٣٠ من أبواب مقدمة العبادات، ج ١

في حروبهم و غيرها استتابه المرتدّين من الحوارج و النواصب و العلّاء الذين
اعترفوا بإنهية أمير المؤمنين عليه السلام، و أنّهم عليه السلام كانوا بقلوب توبة من رجع منهم،
و يعاملون معه معاملة المسلم.

و توقم كون ذلك من باب المماشاة لبعض المصالح في غاية الضعف
و استدللّ بالتفصيل بين من أنكر الشهادتين و بين من أنكر ضرورياً بعدم
القبول في الأول دون الثاني. بالشك في شمول الأدلة النافية لمتوبة لمكري
الضروري، فتبقى عمومات التوبة بحالها.

و فيه نظر، مع أنك عرفت قصور الأدلة النافية عن إثبات الجزء الأول من
مدّعاء

تنبيه: عدّ بعض الأصحاب من جملة المضطّرات عيبة الإنسان، و روال
لعين من باطنه و من بدنه الحيوان.

أقول: أمّا طهارة بدن الحيوان بعد روال العين: فقد عرفت في محث
الأسار أنّه مسا لا يسفي الاستشكال فيه، لكس لو معينا سرابة السجاسة من
المتنجّسات الجامدة الخالية من العين - كما يفينا عنه التبعّد عند التكلّم في مسألة
السراية - أشكال استعادة طهارة الحيوان من الأدلة المتقدّمة في ذلك المبحث، فإنّها
لا تدلّ إلا على طهارة السور، التي لا ينافيها بقاء الحيوان على بحاسته على هذا
التقدير، فليس يحكم الحيوان حينئذ محالفاً لحكم سائر المتنجّسات، و مقتضى
الأصل ابعاده بالملاقاة، و بقاء بحاسته إلى أن يغسل، فلا يجوز اتّخاذ حنّده أو
صوفه ثوباً للمصلي ما لم يغسل.

وَأَمَّا بَاطِلُ الْإِنْسَانِ: فَلَا يَسْعَى الْإِزْتِيَابُ فِي طَهَارَتِهَا بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ وَإِنْ صَحَّتْهَا رَطُوبَاتُ مَلَاقِيَةِ الْعَيْنِ، كَمَا هُوَ الْعَالِبُ فِيهَا؛ لِقِصَاءِ الْفَرِيضَةِ بِهِ فِي الْجَمْعَةِ فَضْلاً عَنْ اتِّعَادِ الْإِحْمَاعِ عَلَيْهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ - مَصَافاً إِلَى ذَلِكَ - مَا رَوَاهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَبِي الدَّيْلَمِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ يَشْرَبُ الْخَمْرَ فَيَصْقُ وَأَصَابَ ثَوْبِي مِنْ بَصَاقِهِ، قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»^(١).

وَيُؤَيِّدُهُ الْأَحْبَارُ الْمُسْتَفِيزَةُ الْوَارِدَةُ فِي الْاسْتِجَاءِ، وَفِي دَمِ الرِّعَافِ، الْمُتَقَدِّمَةِ فِي مَحَلِّهَا، الَّتِي وَقَعَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَغْسِلُ الظَّاهِرَ لَا الْبَاطِنَ، وَلَا شَيْءَ فِي أَصْلِ الْحَكْمِ إِحْمَالاً، وَإِنَّمَا الْإِشْكَالُ فِي أَنَّهُ هَلْ تَنْجَسُ الْبُاطِنُ وَكَذَا بَدَنُ الْحَيَوَانَاتِ بِوُصُولِ النِّجَاسَةِ إِلَيْهَا، فَيَكُونُ زَوَالُهَا مَطْهُراً لَهَا، أَمْ لَا تَنْجَسُ مِنْ أَصْلِهَا، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ عَدَّةٌ مِنْ جُمْلَةِ الْمَطْهُرَاتِ مُبْتِئاً عَلَى الْمَسَامَحَةِ؟ لَكِنْ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى حَلِّ الْإِشْكَالِ فَائِدَةٌ مَهْمَةٌ عِداً اسْتِصْحَابِ نَجَاسَةِ الْمَحَلِّ عِدَّةَ الشَّئِ فِي بَقَاءِ الْحَالِ لِلْحَكْمِ سَجَاسَةً مَا يَلَاقِيهِ، كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي مَبْعَثِ الْأَسَارِ، وَعَرَفْتَ فِي ذَلِكَ الْمَبْحَثِ أَنَّ اسْتِصْحَابَ نَفْسِ الْعَيْنِ غَيْرُ مُجْبِرٍ فِي الْحَكْمِ بِنَجَاسَةِ الْمَلَاقِي، فَرَاجِعْ.

نَعَمْ، لَوْ قُلْنَا أَنَّ طَهَارَةَ الْبَاطِنِ أَيْضاً كَطَهَارَةِ الظَّاهِرِ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا، وَلَمْ نَقُلْ بِمَانِعِيَّةِ حَمْلِ النِّجَاسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، لَتَرْتَّبَتْ عَلَيْهِ ثَمَرَةٌ مَهْمَةٌ، لَكِنَّ الْمَبْنَى فَاسِدٌ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ.

(١) التَّهْدِيدُ ١/٢٨٢، ٨٢٧، الْأَمْتَحَارُ ١/١٩١، ٦٧٠، الْوَسَائِلُ، السَّابِقُ ٣٩ مِنْ أُسُوبِ

النَّجَاسَاتِ، ج ١، بَتَلَاوُتٍ يَسِيرُ.

و كيف كان فالإشكال إنما هو فيما لو أصابت البواطن نجاسة خارجية، و أما النجاسة الواصلة إليها من الجوف فضلاً عن النجاسة المتكوّنة فيها فلا ينبغي الاستشكال في عدم كونها مؤثّرة في تجسيها؛ لعدم الدليل على ثبوت الآثار لنجاسات قبل بروزها في الخارج؛ لانصراف مادّ عليها من النّص و الإجماع عمداً لم تحرج، بل ربما يدعى الإجماع على أنّه لا أثر لها ما دامت في الباطن، و لذا يحكم بظهرة ماء الحفصة أو الإبرة الباردة في الجوف، و يحوها إذا خرجت بقبّة، بل قد يقال بقصور ما دلّ على نجاسة ملاقيات المحس عن شمول البواطن الملاقية له و إن كانت النجاسة خارجية، لأنّ مستند الحكم بالنجاسة إمّا النّص أو الإجماع، و لا يحتمل أنّ النصوص الدالة عليه موردّها الثبوت و ظاهر البدن و الأواني و أشباهها، فلا يتحقّق عن موردّها إلا بالإجماع، و لا إجماع في العرص لو لم تدع الإجماع على خلافه.

و فيه ما عرفته عند التكلّم في قول بعض الأشياء - الغير القابلة للعصر - لتطهير من أنّ مقتضى الأصل الأوّلي المستفاد من تنبّع النصوص و المناوئ المعنّصة بمفروسيته في أذهان المشرّعة إنّما هو نجاسة الأحسام الملاقية لمحس مصفاً، و لذا لا يتوقّف أحد فرقاً في سائر الأشياء بين ظواهرها و باطنها، و إنّما نشأ الشكّ في خصوص المقام من العلم بأنّه لا أثر للنجاسات الملاقية للبواطن بعد روال عيها، فحيث لم يعهد كون روائ العين من المظهرات في لشرعية بشكّ في كون الكليّة المستفادة من النصوص و المناوئ محصّنة بالنسبة إليها، فالأوفق بالقواعد إبقاء القاعدة على عمومها، و الالتزام بكون روال العين من

المطهرات.

هذا، ولكن الإنصاف أن القاعدة وإن كانت في حد ذاتها مسلمة، لكن عمومها غير مُجَدٍ في ضائر المقام، لأن مسند العموم إنما القطع بمساطر الحكم، لمصافي للتردد في خصوص المورد، أو الاستقراء و نحوه من الأدلة اللبئية الغير اتراجعة إلى عموم لفظي حتى يتمسك في موارد الشك بأصالة عدم التحصيل، و وقوع التعبير به في فتوى الأصحاب و معاقد إجماعاتهم المحكية حيث عُرِوا فيها بأن كل جسم لاقى نجساً يحس، فيستكشف من ذلك كون القاعدة عمومها منقذة من اشترع على سبيل الكلية

و هـ بعد تسليم إنما يجدي بالنسبة إلى الموارد التي عمتها كلماتهم، و إنما ابواض فلم يُعمم إرادتها منها، بل الظاهر انصرافها عنها؛ إذ المتبادر من حكمهم بنجاسة كل جسم لاقى نجساً إرادة النجاسة التي لا تدوم مدار بقاء العين. و الحاصل أن النعم بأن الأصحاب مُجمعون على أنه لا أثر للملاقاة بالنسبة إلى السواطن بعد روال العين مانع من ظهور كلماتهم في إرادتها من العموم، و لذا لا يستكشف رأيهم فيها على وجه يجوز استنباده إليهم من عموم حكمهم بنجاسة ما يلاقى النجس.

هذا، مع أن استكشاف صدور عموم لفظي من المعصوم عليه من مآوى الأصحاب بحيث يُعامل معه بما تقتضيه قواعد الألفاظ معنوية، فالأشبه هو الحكم بعدم افعال لبر طر و بقائها على ما كان من الطهارة

و كذا في الكلام في بدن الحيوان على المشهور من القول بظهارته بعد رول

الحسين. والله العالم

و لو لاقى النجاسة الخارجة الواصلة إلى الحروف في الجوف جسماً ظاهراً خارجياً، كما لو شرب خمرًا أو دماً ثم ابتلع درهمًا فتلقا في الجوف، نجس الدرهم، ولا يطهر إلا بغسله. كما لو تلقا في الخارج، لإطلاقات الأدلة بدالة على نجاسة ما يلاقي الحمر أو الدم أو غيرهما من النجاسات، وعدم انصرافها إلى وقوع لملاقاة في مكان دون مكان، بل لو لاقى الجسم الخارجي نجاسة باطنية في بعض المواضع التي تطهر لمحسن، كالعلم ومقدم الأنف وباطن الأذن ونحوها، لا يعد لالتزام نجاسته، وإن ما ادعىناه انصافاً من انصراف ما دل على آثار انجاسات عن النجاسات الباطنية الكمية في الحروف قبل برورها بالنسبة إلى الدم لو اضر إلى مقدم الأنف أو المجتمع في العلم ونحوه - قابل للمع، فانقول بكون ملاقة الدم ونحوه في العلم وأشباهه كالملاقاة في خارجه قوي، مع أنه أحوط، والله العالم.

وأما غيبة الإنسان فهي معها ليست من المصطورات حرمًا، ولكنها توجب احكام بغيره و ضهارة ما يتعلق به من الثياب و نحوها مع احتمال طرق الطهارة، لا مع القطع بعدمها، بالاحلاف فيه في الجملة على الظاهر، بل عن بعض دعوى لإجماع عليه^(١)

و يشهد له استقرار البرء عليه، و كون اشتراط تحصيل العلم بضره من علم نجاسته أو نجاسة شيء مما يتعلق به من الثياب و نحوها في حوار مساورته و

(١) حكاه صاحب الجواهر فيها ٣٠١٦ من بعض شرائع منظومة الطباطبائي

الصلاة حمله أو نحوهما من الأشياء المشروطة بالطهارة موجباً للحرع
و يؤيده بل يشهد له الأخبار الدالة على كراهة سؤر الحائض و نجس
لغيره، و هي البأس عن سؤرها إذا كانتا مأمونتين، إلى غير ذلك من الشواهد
و الموائد.

و هل يكفي مجرد احتمال الظهارة، الناشئ من العيبة، أم يعتبر الطنُّ بها، أم
لا يكفي مطلق طنُّ أيضاً، بل الطنُّ الخاص الحاصل من شهادة حاله أو مقاله،
فيعتبر على حد التقدير علمه بالنجاسة وإحارته برؤاها، أو معاملته معاملة الظاهر
بحيث يظهر منه ذلك؟ وجوه بل أقوال، ذهب شيخنا المرتضى ^(١) إلى الأخير؛
نظر إلى أنه هو القدر المتيقن الذي يمكن إثباته بالإجماع و السيرة و دليل على
الحرع و غيرها، ولا يكاد يستفاد منها أزيد من ذلك، و أنه بحسب الظاهر من باب
تقديم الظاهر على الأصل، و لذا استشهد غير واحد بظهور حال المسلم في نزع
عن النجاسة، و بالأخبار الدالة على وجوب تصديق المسلم و عدم اتهامه، ولا يتم
نظوره إلا في الصورة المروضة، فالظاهر أن كل من تمتك له بظاهر الحال
لا يمول إلا بهذا نقول، بل هذا هو ظاهر كل من اشترط علمه بالنجاسة، كما
حكى ^(٢) من صريح الشهيدين و ظاهر غيرهما، فإن من المستبعد اشتراطهم لعلمه
بالنجاسة و عدم اعتباره تلبسه بما يشترط بالطهارة.

و المراد بالطنُّ الخاص بحسب الظاهر هو الطنُّ الشامي الحاصل من الأمانة

(١) كتاب الطهارة: ٣٨٩.

(٢) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٩٠، وانظر الذكرى ١: ١٣٢، و المقاصد

نحاسة، لا الظن الفعلي؛ فإن من المستبعد التزام أحد بذلك.

و كيف كان فهذا الوجه و إن كان قوياً لكن الأقوى هو الوجه الأول، أعني كفاية مجرد الاحتمال الناشئ من العيبة، و عدم اشتراط علمه بالنجاسة و لا تلبسه بها يستلزم بالظهور؛ فإن عمدة مستند الحكم هو استقرار السيرة من صدر الشريعة على المعاملة مع المسلمين و ما يتعلق بهم معاملة الطاهر بمجرد الاحتمال من غير فرق بين سبق علمهم بالنجاسة و عدمه. و لا بين كون من يعامل معه معاملة الطاهر ممن يظهر من حاله انتجبت عن النجاسة أو يظهر عدمه أو يشبه حاله، فإن الظاهر من حال العامة و كثير من الخاصة أنهم لا يجتنبون عن كثير من النجاسات، و ربما يعتقدون طهارتها، و يعمون طهارة الميتة بالدبابة، مع أنه لم يُعهد التحبث عنهم و لا عما عليهم من اللبس، كما أنه لم يُعهد التحبث عما في أيديهم و أسواقهم من الحلود و نحوها من الأشياء التي مقتضى الأصل فيها نجاسة، و يأنوهم على عدم انتجبت عنها مع حصول العلم عالياً إما تفصيلاً أو عاماً، مما سرتهم بالنجاسات و محاللتهم مع الكفار و عدم التطهر منها إلا من باب الأندى.

و يقول باشتراط الظن بالظهور فضلاً عن أن يكون من سبب حاض كونه شئ من جنس مما عليه من عامة الناس هي معاملاتهم و مساوراتهم مع العامة و نجاسة، مع أن من المعلوم أنه لو لم يكن الأمر في صدر الشريعة بأساً من ذلك لم يكن أحسن منه، بل لو لا الباء على الاكتفاء بالاحتمال لاحتل بضم عسهم فدعوى المدافع الحرج لدى العمل بظاهر الحال غير مسموعة.

لكن لا يحصى عليك أنه إنما يتم الاستشهاد بالسيرة ونهي الحرج لإثبات المدعى بقاءه على ما هو المشهور من كون المتجسس متجسساً على الإطلاق، ولا فلا يحل الاستدلال بهما عن نظريته. فالمتجه - بقاءه على ما نعيه عنه التقيد من عدم السراية - هو القول الأخير، والله العالم.

و هل يعتبر في الاعتماد على ظاهر الحال أو مطلق الاحتمال كون من يحكم بظهارته مكلفاً، أي عاقلاً بالغاً، كما يظهر من بعض، أم لا؟ وجهان، أظهرهما، العدم؛ لعدم كون السلوك ملحوظاً فيما جرت عليه السيرة، بل يكفي عسى الظاهر كونه ممن من شأنه مراقبة أخوانه في النظهر ونحوه، وأما غير المعتبر فليس مورداً لهذا الأصل، فلو لم يجر عليه يد الغير لايحكم بظهارته إلا بعد العلم بارتفاع الحاسة السابقة، وعند جريان يد الغير عليه هو بمنزلة سائر ما يستعق بذلك الغير مما ستعرف حكمه.

و هل يحتصر مورد الحكم بشخصه وثيابه وما هو بمنزلة، أو بعدم مطلق ما يتعلق به من أثاث بيته ونحوها؟ فيه تردد، لكن لو أحبر بظهارتها يقبل قوله على الأظهر، لما عرفت عند التكلم في إحار ذي اليد بالحاسة من أن الأقوى قول قول صاحب اليد في مثل هذه الأمور، والله العالم.

(و) يظهر التراب أي (الأرض) كما وقع التعبير بها في السامع^(١)، فإن المطهر هي الأرض التي وقع التعبير بها في أكثر الفتاوى ومفقد الإجماع لمحكي عن غير واحد، كما في الجواهر^(٢)

(١) المختصر السامع: ٢٠.

(٢) جواهر الكلام ٦: ٣٠٣.

و يشهد به النصوص المعتبرة الآتية.

فما في المتن و محكي المصنعة و التحرير^(١) من التعبير بالتراب، بل و كذا في السوييس الآتية^(٢) إنا لشيوع التعبير عنها به، أو لكون المقصود بيان مطهرته على سبيل الإجمال لـ (باطن الخُف و أسفل القدم و النعل) بلا حلاص على الظاهر في أصل الحكم إجمالاً، عدا ما حكي عن الخلاف مما يظهر منه المخالفة حيث قال: «إذا أصاب أسفل الخُف نجاسة فذلكه في الأرض حتى زالت، تجوز الصلاة فيه عندنا. ثم قال: دليلنا إنا بيننا فيما تقدم أن ما لا تتم الصلاة فيه بانفراده، جازت الصلاة فيه و إن كانت فيه نجاسة، و الخُف لا تتم الصلاة فيه بانفراده، و عليه إجماع الفرقة^(٣)، انتهى، فإنه يظهر منه القول بقاء النجاسة و العفو عنها، و لأجل مخالفة هذا الظاهر لظاهر أغلب النصوص و صريح الفتاوى لم يرض جملة من المتأخرين - الذين تعرضوا لنقل قوله - بسببه إليه، فأولوا كلامه إلى ما لا ينافي المشهور، حتى أن المحقق البهبهاني في حاشية المدارك تأمل في ظهور كلامه فيما ذكر، و قال: بل الظاهر أن استدلاله فيه غفلة منه^(٤)، و كيف كان فالظاهر عدم خلاف يعتد به في المسألة، كما أن الظاهر عدم خلاف يعتد به بالنسبة إلى المذكورات في المتن.

(١) الحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٣٠٣:٦، وانظر: المصنعة: ٧٢، و تحرير الأحكام ٢٥:١.

(٢) في ص ٣٢١.

(٣) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣٧٢:٢، وانظر: الخلاف ٢١٧:١ ٢١٨، والمسألة ١٨٥.

(٤) الحاشية على مدارك الأحكام ٣٧٨:٢.

فما عرّف بعض^(١) من تخصيص الأول بالذكر، أو الأخير، أو الأول والثاني، أو الثاني والثالث، أو الأول والثالث - بحسب الظاهر - حارٍ مجرى التمثيل. كما يشهد بذلك ما عرّف جامع المقاصد من دعوى الإجماع على المذكورات مع صفة كلّ ما نتعلّق به عادة، كالقبقاب ونحوه^(٢).

وعلى تقدير تحقق الخلاف في أصل المسألة أوفي شيء منها فضعيف محجوج بما ستسمعه.

و مستند الحكم أخبار كثيرة:

منها: البويّان العاقبتان:

أحدهما: «إذا وطن أحدكم الأذى تخفيه فظهرهما التراب»^(٣)

و الآخر: «إذا وطن أحدكم تنعله الأذى فإن التراب له ظهور»^(٤).

و منها: صحيحة الأئمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بطين ثم يطأ بعده مكاناً طينياً، قال: «لا بأس إذا كان خمسة عشر ذراعاً أو نحو ذلك»^(٥).

و رواية المعنى بن حنيس، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحزير يخرج من الماء يبرز على الطريق فيسيل منه الماء أمر عليه حافياً؟ فقال: «أليس وراءه

(١) راجع: جواهر الكلام ٣٠٧٦

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٠٧٦، وانظر: جامع المقاصد ١٧٩٠

(٣) من أبي داود ١٠٥٦/٣١٦.

(٤) من أبي داود ١٠٥٦/٣٨٥ المستدرک - للحاكم - ١٦٦:١

(٥) النكاهي ٣١٣، الوسائل - الباب ٣٢ من أبواب النجاسات، ج ١

سني حاف؟^(١) قلت: بلى، قال: «فلا بأس إن الأرض يظهر بعضها بعصاً»^(٢)
و صحيحه محمد الحلبي أو موثقته، قال: مر لنا في مكان بينا وبين المسجد
رفاق قدر، فدخل علي أبي عبدالله عليه السلام، فقال: «أين مررتم؟» فقلت: مررت في در
هالان. فقرر: «إن يسكنم وبين المسجد رقاقاً قدرأه أو قلنا له إن بينا وبين المسجد
رقاقاً قدرأه، فقال: «لا بأس إن الأرض يظهر بعضها بعصاً» قلت: فالسرقين الرطب
أطأ عليه؟ فقال: «لا يضررك مثله»^(٣)

و عن مستطرفات السرائر عن محمد الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:
قلت له: إن طريقي إلى المسجد في رفاق يسال فيه، وربما مررت فيه وليس عني
حداء، فيلصق برجلي من بداوته، فقال: «أليس تمشي بعد ذلك في أرض يابسة؟»
قلت: بلى. قال: «فلا بأس إن الأرض يظهر بعضها بعصاً» قلت: فأطأ على الروث
الرطب؟ فقال: «لا بأس أما والله ربما وطئ عليه ثم أصلي ولا أعسله»^(٤)
و رواية حمص بن أبي عيسى، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: «بني وطئت على
عدرة بخفي و مسحته حتى لم أر فيه شيئاً، ما تقول في الصلاة فيه؟» قال: «لا
أس»^(٥)

و صحيحة زرارة، قال: قلت لأبي حمزة عليه السلام رجل وطئ على عدرة
فساحت رجليه فيها، أينقص ذلك وضوءه؟ و هل يجب عليه غسلها؟ فقرر:

(١) النكاح ٥/٣٩٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب الحائضات، ج ٣.

(٢) النكاح ٣/٣٨٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب الحائضات، ج ٤.

(٣) السرائر ٥٥٥٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب الحائضات، ج ٩.

(٤) لتهديت ٢٧٤:١-٢٧٥/٨٠٨، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب الحائضات، ج ٦.

«لا يعملها إلا أن يقذرها، ولكنه يمسحها حتى يذهب أثرها و يصلى»^(١)
 و لا يخفى عليك أن وضوح دلالة أغلب الأحبار على الطهارة، المعتمدة
 بعهم الأصحاب و فتواهم يغنيان عن التكلم في دلالة كل واحدة منها على المدعى،
 وإن كان الإنصاف عدم قصور شيء منها عن إثباته و لو في الجملة حتى رواية
 حمص، الدالة على نفي البأس عن الصلاة في الحُفّ الذي لا يشترط فيه الطهارة
 حيث إن محطّ نظر السائل - بحسب الطاهر - هو السؤال عنه من حيث حصول
 الطهارة بالمسح، فالمقصود بنفي البأس عنه - بحسب الطاهر - بيان صيرورته
 طاهراً، و عدم الحاجة إلى غسله و لو بلحاظ كراهة الصلاة في الحُفّ الجس.
 و ربما يستدل له أيضاً بصحيفة ررارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «اجرت
 السنة في أثر العائط بثلاثة أحجار أن يمسح الجحاح و لا يغسله، و يجوز أن يمسح
 برجليه و لا يغسلهما»^(٢).

و فيه نظر؛ لقوة احتمال أن يكون المراد بـمسح رجليه في الوضوء، و كون
 هذا النحو من التعبير جارياً مجرى التقية.
 و كيف كان ففي ما عداها غنى و كفاية.

ثم إن مقتضى إطلاق صحيحة^(٣) الأحول و ترك الاستئصال في صحيحة
 الحبي، الأولى^(٤): أطراد الحكم في كل ما يتعارف المشي به من أسفل القدم و
 العل و ما جرى مجراهما.

(١) التهذيب ١ / ٢٧٥ / ٨٠٩ الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب النجاسات، ح ٧

(٢) التهذيب ١ / ٤٦١ / ١٢٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الحلوة، ح ٣

(٣) تقدّمت في ص ٣٢١.

(٤) المتقدمة في ص ٣٢٢.

و يؤيده فتوى الأصحاب و ما سمعته^(١) من جامع المقاصد من دعوى الإجماع عليه

و يؤيده أيضاً إطلاق العلة المصوصة في غير واحد من الروايات^(٢) من أن الأرض يظهر بعضها بعضاً.

و الظاهر أن المراد بالمعص الثاني هو المجاسة الواصلة إلى الرُّجُل أو العِل و نحوه

و تسميتها «بعض الأرض» لتبعيتها لها في الاسم فيما هو المفروض في الروايات.

و لمراد بتطهيرها إما إزالة نفسها بحيث لا يبقى لها أثر، أو إزالة أثرها، أي المجاسة الحاصلة من ملاقاتها، كما في قولنا: الماء يظهر البول، فإنه يستعمل في كلا المعنيين.

و احتمال بعض^(٣) أيضاً أن يكون المراد ببعض الأجزاء الأرضية المتنجسة التي تستصحىها الرُّجُل أو الحُفَّ بمصاحبة المجاسة، فيستفاد من ذلك طهارة الرُّجُل و الحُفَّ بالتبع.

و فيه - مع أنه غير مطرد - ما لا يخفى من التردد

نعم، لا يبعد أن يكون المراد به بعض الأرض حقيقة، و المقصود به بيان أن بعض الأرض يظهر بعضها الآخر بإدخال المجاسة عنه، أو تأثيره في استحالتها، أو تسهالكها الموجب لارتفاع الموضوع، فيكون الاستدلال بهذه القصيدة لطهارة

(١) في ص ٣٢٦

(٢) منها: رواية المصطفى بن حنبل و كذا رواية محمد الحلبي، المتقدمات في ص ٣٢١ و ٣٢٢

(٣) راجع مدرك الأحكام ٣٧٣:٢ - ٣٧٤، و الحقائق الناضرة ٤٥٨:٥.

لرّخل و الحف مسأ على تتريلهما مرله الأرض معلاقة المحاورة و المساسة
لمقتصة لمشاركة في الحكم

و من^(١) أيضا باحتمال أن يكون المراد بالعض الأول هو العض لظاهر
من الأرض، و بالعض الثاني شيئا منهما، فمعناها أن الأرض انطاهرة تطهر بعض
الأشياء، الذي من حملته مورد السؤال، فعلى هذا تحرح الرواية من صلاحيتها
للتأييد مضافاً عن أن يمكن الاستدلال بها للمدعى.

لكن لا يسمي الاعتناء بمثل هذا الاحتمال.

فالإصاف أن التعليق الوارد في الروايات و إن لا يحلو عن إجمال و إهمال
لكن لا يعد أن يدعى أن مورد الفتاوى الذي ادعى عليه الإجماع هو القدر المتيقن
الذي يفهم حكمه منه، فلا أقل من كونه مؤيداً للمدعى، فلا يسمي الاستشكل في
الحكم.

و ربما يستشعر من قوله عَلَيْهِ «إن الأرض يطهر بعضها بعضاً»^(٢) بء على
إرادة النجس من العض الثاني. اختصاص الحكم بالنجاسة الكائنة في الأرض،
كما هو مورد محل أخبار الباب بل كلها

و هو خلاف ظاهر الفتاوى أو صريحها، فلا يعد أن يكون التعبير جارياً
مجرى العلب من كون النجاسة ناشئة من المشي على الأرض، مع ما عرفت من
قوة احتمال أن يكون المراد به بعض الأرض حقيقة، فلا يتأتى حينئذ الاستشعار
المذكور.

(١) راجع مدارك الأحكام ٣٧٤ ٢، والحدائق الناضرة ٤٥٨:٥

(٢) تقدم تخريجه في ص ٣٢٢، انهامش (١ - ٣).

وكيف كان فاستعداد مدخلية مثل هذه الخصوصية في موضوع الحكم مابع
من أن يقع الدهس دونها وإن كان اللفظ مشعراً باعتبارها.

ولذا لم يفهم الأصحاب من هذه الروايات الاختصاص، بل لا يتأدر من
صحيحة^(١) ررارة بل وكذا من غيرها حتى هذه الأخبار المعللة والأخبار التي وقع
فيها التعبير بلفظ الاشتراط - كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى»^(٢) إلى آخره - إلا
أن يكون المسح أو المشي على الأرض طهوراً للرجل أو الخُف من العذرة من غير
أن يكون لكيفية وصولها إلى الرجل - ككونها برطنتها، أو كون محلها الأرض -
دُخِلَ في الحكم.

ولذا لا يتوهم أحد فرقاً بين كفيات الوصول، ولا بين أن تكون العذرة التي
يطأها برجله مطروحة على الأرض أو على الفراش و نحوه؛ فإن مثل هذه
الخصوصيات ليست من الخصوصيات الموجهة لتخصيص الحكم بنظر العرف،
كما في سائر الموارد التي وقع فيها السؤال عن أحكام النجاسات، مع كون
المعرض في موضوعها وصول النجاسة إلى الثوب أو البدن - مثلاً - بكيفيات
خاصة، فتكون هذه الروايات - بعد عدم التفات العرف إلى خصوصيات مواردّها -
بمزلة أحبر مطلق لا يرفع اليد عنها إلا بدلالة معتبرة؛ إذ لو كان لمثل هذه
الخصوصيات دُخِلَ في الموضوع، وجب التسيه عليه في مقام الجواب في مثل
هذا الحكم العام الابتلاء، وليس في المقام دليل على اعتبار الخصوصية، عدا
الاستشعار المتقدم^(٣) المبني على فرض غير ثابت.

(١) تقدّم تخريجها في ص ٣٢٣، انهامش (١).

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٣٢١، انهامش (٣).

(٣) في ص ٣٢٥

فالأظهر عدم الفرق بين كون الحاسة من الأرض أو من غيرها، والله العالم.
و هل يلحق بالقدم أو العلل الحرقَةُ الملفوفة بالرَّجُل أو الجورب و
بحرهما ممّا لم يتعارف استعماله لوقاية الرَّجُل عن الأرض؟ فيه تردد خصوصاً إذا
لم تنجر العادة في خصوص الشخص أيضاً على استعماله، فإنّ عدم الإلحاق في
هذه الصورة هو الأظهر

و هي أطراد الحكم بالسبب إلى خشة الأقطع و ركبتيه و فحذي المقعد و
يدي مَنْ يمشي على يديه و ما جرى مجراها، وكذا بالسبب إلى ما يوقى به هذه
للمواضع وجهان. من خروج مثل هذه العروض من منصرف الأخبار، و من إمكان
دعوى استفادته من الأدلة بسحو من الاعتار و تنقيح المناط الذي يساعد عليه
العرف.

و فيه تأمّن، فالأوّل إن لم يكن أقوى فلاريب في أنّه أحوط.
و حكى عن بعض إلحاق كلّ ما يستعان به على المشي، كأسفل العكاز و
عصا الأعمى و أسفل العربات و التحوت و نعل الدابة^(١).
و هو في غاية الإشكال، والله العالم.

و يلحق باطن النعل و القدم و ما جرى مجراها حواشيها التي يتعارف
إصابة النجس إليها حال المشي؛ لإطلاق الأدلة، بل المنادر من السؤل في
صحيحة^(٢) زرارة إرادة ما يعمتها، فهذه الصحيحة كادت تكون صريحة في
المدعى

(١) راجع: الحدائق الناضرة ٤٥١:٥ و ٤٥٢.

(٢) تقدّمت الصحيحة في ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

تنبيهات:

الأول: الطاهر أنه لا فرق في حصول التطهير بين كونه بالمشي أو المسح، كما صرح به في الحدائق^(١) وغيره^(٢).

و ندلّ عليه صحيحة زرارة و رواية حمص بن [أبي] عيسى، المتقدم^(٣).

و لا يعتبر في المشي أو المسح مقدار معين، بل الحد النقاء، كما يدلّ عليه الخبران المتقدمان^(٤).

و ما في صحيحة^(٥) الأحول من تحديد المشي بخمسة عشر ذراعاً بحسب الطاهر جارٍ مجرى العالب من كون هذا المقدار من المشي يوجب إزالة الجاسة، لا لا اعتبره بالخصوص، كما يؤمن إليه قوله عليه السلام: «أو نحو ذلك»

و على تقدير ظهورها في اعتبار هذا المقدار من حيث هو من باب التعبد يتمين صرفها عن ذلك بقريئة ما عرفت.

فما عن ابن الجنيد - من اشتراط المشي خمسة عشر ذراعاً و نحوها^(٦) - ضعيف، مع أنّ عبارته المحكيّة عنه قابلة للحمل على ما وجهنا به صحيحة

(١) الحدائق الناضرة ٤٥٦:٥.

(٢) الدروس ١٢٥:١، مسالك الامهات ١٣٠:١، المعالم (مسم الفقه) ٧٥٢، جواهر الكلام ٣٠٨:٦، كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٨٤.

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤ و ٥) في ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٦) تقدّمت الصحيحة في ص ٣٢١.

(٧) كما في الحدائق الناضرة ٤٥٦:٥.

الأحول، كما يشعر بذلك ما فيها من عطف «و نحوها» على «خمسة عشر ذراعاً»^(١)

و يؤيده أيضاً ما في دليل عبارته - على ما ذكره في الحدائق^(٢) - من التصريح بالاكتهاء بالمسح.

و قد اشتهر سبب القول بكفاية مطلق المسح و لو عبر الأرض إليه مستظهراً من هذه العبارة.

و بعله أراد المسح بالأرض لا مطلقاً بقريئة سابقة، كما ذكره في الحدائق^(٣)، و لا تحصرني عبارته كي أتتفق حال السبب.

و كيف كان فهذا يُعَدُّ الترامه باشتراط الخصوصية في المشي من باب التعبد، والله العالم.

و لو لم يكن للجامة جرم - كالبول و الماء - بعد الجفاف، كمي مجرد المسح.

و حكى^(٤) عن غير واحد التصريح بكفاية مطلق المماة فإن أريد به ما يتحقق به اسم المسح أو المشي، فهو حسن، وإلا فلا يحسن عن تأقّل بل منع.

ثم إن النقاء - الذي اعتبرناه حلاً للتطهير - إنما هو إزالة العيب، و أما الأثر

(١) كما في الحدائق الناصرة ٤٥٦:٥، و هي المعالم (قسم الفقه) ٧٥٣، و موطن بعدما يحو خمسة عشر ذراعاً أرضاً طاهرة ياسة طهره.

(٢) الحدائق الناصرة ٤٥٦:٥.

(٣) الحدائق الناصرة ٤٥٨:٥.

(٤) الحكي هو صاحب الجواهر فيها ٣٦١:٦، وانظر الذرة الفحشية ٥٣، و كشف العطاء ١٨١.

-الذي هو عبارة عن الرائحة و اللون و نحوهما - فقد عرفت في محله عدم عتباره في التطهير بالماء، فكيف في التراب^(١) المبني أمره على التسهيل.

مع أنه يظهر من صحيحة^(٢) الأحول - التي ورد فيها التحديد بحمسة عشر ذراعاً - عدم اعتبار الإكثار في المشي، مع أن من الواضح عدم كون هذا المقدار من المشي غالباً موجباً لإزالة الأثر.

بل ربما يستظهر من هذه الصحيحة و غيرها عدم البأس بالأجزاء الصغار المتحلقة بدعوى أن الغالب بقاؤها في حلال شقاق الرجل و الخُف و نحوه، و عدم زوالها إلا بالمشي الكثير.

و هو حسن إن أريد بالأجزاء الصغار ما لا يصدق عليها اسم القدر عرفاً، و إلا فلا نسلم بقاءها غالباً.

نعم، قد يتخفف مثل هذه الأجزاء في حلال الشقاق في بعض العروض ما لم يبالغ في المسح، لكن لا يصلح مثل هذه الإطلاقات لتحصيل ما دل على نجاسة الأعيان النجسة، خصوصاً مع ما في صحيحة^(٣) رزاردة من حقل إذهب الأثر غاية للمسح الموجب لظاهرة الرجل.

نعم، مقتضى الجمع بين الصحيحة و بين غيرها من الأدلة حمل الأثر في الصحيحة على مثل هذه الأجزاء التي تُسمى في العرف أثراً، و لا يصح سلب الاسم عنها حقيقةً، لا مثل الرائحة و اللون و نحوهما مما لا تُعتبر إرأته لدى التطهير بالماء.

(١) في «ص ١٠»: «بالتراب» بدل «في التراب».

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٣٢١، الهامش (٥).

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٣٢٣، الهامش (١).

فالأظهر إباطة الحكم بالنقاء، وعدم الاعتناء بالآثر المتخلف، كما هو الشأن في التطهير بالماء والاستنجاء بالأحجار.

ولكنك عرفت في مبحث الاستنجاء أنَّ دائرة الأثر المعفو عنه لدى العرف عند التطهير بالأحجار أوسع منها لدى التطهير بالماء، فحال ما نحن فيه حل المسح بالأحجار.

و ما يظهر من بعض^(١) - من العرق بينهما، والالتزام بوجود إزالة الأثر فيما نحن فيه، وعدم وجوبها في الاستجمار - ليس على ما ينبغي.

الثاني: يعتر في المطهر كونه أرضاً لا تنقل حلاط فيه، عدا ما حكى عن ابن الجنيّد من كفاية المسح بكلّ جسم قلع^(٢).
و عن نهاية الفاضل احتماله^(٣).

لكنك عرفت أمّا قول عبارة ابن الجنيّد - التي هي بحسب الظاهر منشؤ النسبة - لمحمّل على ما لا يخالف غيره.

و كيف كان فمستند الاشتراط اختصاص مورد أغلب الأحبار بالأرض، مع ما في أكثرها من التعليل، بأن الأرض يعثر بعضها بعضاً^(٤)، فإنّ ظاهره أنّ لحصو صيّة الأرض دخلاً في المعظّرة.

و أظهر من ذلك ما في النيوين^(٥) العاميين من قصر ظهور الحقيين والعين

(١) الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٣٨٤.

(٢) كما في الحقائق الناصرة ٤٥٨:٥.

(٣) حكاه عنه صاحب المعالم فيها (قسم العقه) ٧٥٧، وكذا البحراني في الحقائق بـ ص ٤٥٨:٥، وانظر: نهاية الأحكام ٢٩١:١.

(٤) راجع ص ٣٢٢.

(٥) نعمّما في ص ٣٢١.

على شراءه. وقد عرفت أن مقتضى الجمع بينهما وبين غيرهما من الروايات حمل التراب على إرادة مطلق الأرض، فاستعاد من ذلك كله أن المظهر هو خصوص الأرض. فيتقيد بذلك كله إطلاق صحيحة زرارة ورواية حمص. مستدتمس^(١) الداليتين بإطلاقهما على كفاية مطلق المسح.

هذا، ولكن الإنصاف عدم صلاحية ما عدا النويين لصرف إطلاق الحريين؛ فإن خصوصية مورد الأخبار لا تقتضي الاختصاص، واستعادة اعتبار الخصوصية من التعويل ليست إلا من باب فحوى الخطأ، القاصرة عن حد دلالة.

و أن النبويان عليهما ظهور يُعتمد به في اعتبار الخصوصية صانع لصرف إطلاق الحريين. خصوصاً بعد اعتصاده بفتوى الأصحاب، وصعب سددهما مجوز بمعهم. فما هو المشهور مع موافقته للأصل و الاحتياط هو الأشبه

و هل يكفي المسح بأحراء الأرض مطلقاً وإن كانت معصية عنها، كما لو أخذ حجراً أو مدرأ أو ترأناً فمسح به برخله. أو يعتبر اتصالها بها بالفعل؟ مقتضى طهر أكثر الفتاوى و النصوص التي وقع فيها التعبير بالأرض: هو الثاني، فإن الأحراء المنفصلة عن الأرض لا يطلق عليها اسم الأرض.

و عن طاهر كاشف العطاء^(٢) وغيره الأول.

و يمكن توجيهاه بعد البناء على عدم صلاحية الأحبار - التي وقع فيها تعبير بالأرض، و أنها يظهر بعضها بعضاً - لتعبد إطلاق الحريين الدالين على

(١) في ص ٣٢٢

(٢) كشف العطاء ١٨١

فيه مظهر المسح، و تمحصار ما بقيدهما بالسويين بدعوى أن مقتضى الجمع بينهما و من الأخبار الدالة على كفاية مطلق الأرض إنما هو تميم التراب بحيث يمشى سائر احرار الأرض، لا تخصيصه بخصوص ما يسمى أرضاً بالفعل

و فيه تأمل. خصوصاً مع أن الغالب في تطهير الحُفَيْن بالتراب مسحهم به حال اتصاله بالأرض، فاعتبار الاتصال إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط

الثالث: هل يعتبر في الأرض المطهرة أن تكون يابسة أم لا؟ و على الثاني هل يشترط أن لا تكون ذات رطوبة مسرية أم لا؟ و على الثاني هل يعتبر عدم بلوغها مرتبة الروح أم لا؟ وجوه بل أقوال على ما حكاه بعض، بسبب أولها - أي اشتراط اليبوسة - إلى ابن الجني^(١)

لكن عن ظاهر الروي دعوى عدم الخلاف في عدم قاذنية الرطوبة الغير لمسرية^(٢)، فكان من الجيد أيضاً لم يفصد باليبوسة إلا خلوصها عن الرطوبة المسرية.

و كيف كان فمستند الاشتراط رواية المعلّى و صحيحة الحلبي، المحكية عن مستطرفات السرائر، المتقدمين^(٣) الظاهريين في اشتراط الجفاف و اليبوسة فهي أولاهما قال «أليس وراءه شيء جاف؟» قلت بلى، قال «فلا بأس»، و هي ثانيتهما «أليس تمشي بعد ذلك في أرض يابسة؟» قلت بلى، و «فلا بأس»

(١) سته إليه صاحب المعاني فيها (قسم الغفر) ٧٥٣ و ٧٥٧

(٢) و من نجاة ١٦٠.

٣ في ص ٣٢١ و ٣٢٢

و إنكار دلالة الحريين على الاشتراط - بدعوى عدم كون ذكر الجفاف و
 يئوسة فيهما على وجه يفيد التقييد لعدم كونه بصيغة أحد المفاهيم المعتبرة -
 يشأ من العمدة عن جهاب الدلالة، فإن الخبرين أظهر في التعليق من القصيدة
 الشرطية، بل كاد أن يكونا بصين في ذلك.

و قد يقال، إنه يحتمل أن يكون المراد بالجاف في الرواية الأولى ما
 لم يصل إليه اللؤل الذي يسيل من الحنبر الذي مر في الطريق، لا الجفاف المقابل
 للرطب

أقول: و كذلك يحتمل أن يكون المراد باليابسة في الرواية الثانية الأرض
 النخالية من نداوة البول.

لكن لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذه الاحتمالات في رفع اليد عن ظواهر
 الأدلة، فمقتضى القاعدة تقييد ما في سائر الأخبار من الإطلاق بهاتين الروايتين.
 لكن المتأدر من الجفاف و اليئوسة في مثل هذه الموارد خصوصاً بعد
 الالتفات إلى ما في سائر الأخبار من الإطلاق و محاولة اعتبار اليئوسة الحقيقية
 لعنوى الأصحاب - كما يظهر من بعضهم - ليس إلا ما لم يكن فيه رطوبة يُعتد بها،
 أي الرطوبة المسرية، فالقول باعتباره هو الأظهر.

و مستند القول بعدم الاشتراط إطلاق سائر الأخبار مع دعوى عدم بهوص
 الحريين لتقييدها. و قد تبيّن ضعفه.

الرابع: هل يعتبر في مطهرة الأرض كونها طاهرة؟ قولان، أظهرهما:
 الأول، فإن المتأدر من قوله عليه السلام: «الأرض بطهر بعضها بعضاً»^(١) و كذا من سائر

(١) تقدم تحريره في ص ٣٢٢، الهامش (١ - ٣).

الروايات - بواسطة الماسة المعروسة في الفهر من اشتراط كون المطهر طاهراً - إنما هو إرادة الأرض الطاهرة.

و ربما يستدل له أيضاً بقوله في صحيحة الأحول: الرجل يطأ في الموضع الذي ليس بظريف ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً، قال: «لا بأس إذا كان خمسة عشر ذراعاً»^(١) فإن صمير «كان» يعود إلى ما فرضه السائل، فيستفاد منه اشتراط الخصوصية

و فيه: أن عود الصمير إلى ما كان معروضاً في السؤال لا يقتضي كون الخصوصية المعروسة فيه من مقومات موضوع الحكم، فهذه الرواية لا تصلح أن تكون مقيدة لغيرها من الروايات.

و أضعف من ذلك ما في الحديث من الاستدلال له بقوله ﷺ في الأحبار الكثيرة: «جئت لي الأرض مسجداً و طهوراً»^(٢) نظراً إلى أن الطهور لغة هو الطاهر المطهر، و هو أعم من أن يكون مطهراً من الحدث و الحبث^(٣).

و فيه - بعد تسليم العموم - أنه لا يستفاد من هذه الروايات إلا أن الله تعالى جعل الأرض في حد ذاتها كالماء طهوراً، و هذا لا يدل على ارتفاع وصف مطهرتها عند عروص صفة النجاسة لها بأسباب خارجية

و لو قيل إن جعل إنما تعلق بالأرض الطاهرة لا بدات الأرض، لأن

(١) تقدم تحريرها في ص ٣٢١، الهامش (٥).

(٢) العمدة ١/٧٢٤، الخصال ١/٢٠١، و ٥٦/٢٩٢، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التيمم، الأحاديث ٢، ٤، و كذا في صحيح البخاري ٩١:١ و ١١١، و سنن ابن ماجه ١/١٨٨:١، ٥٦٧، و سنن الترمذي ١٣٩:٢، ذيل ج ٣١٧، و سنن السهلي ٥٦:٢، و غيرها

(٣) الحديث الباصرة ٤٥٧:٥

طهارتها من حيث الذات كانت متحققة قبل الشريعة. فجعلت للنبي ﷺ طهوراً
 بأن أعطيت مرتبة الكمال من الظاهرة التي يُعبّر عنها بصيغة المبالغة. وهي الطهارة
 لمصرية إلى العبر، و تعبير الطهور بالظاهر المطهر بحسب الظاهر إنما هو بهذه
 الملاحظة، لا أن اللفظ مستعمل في المعنى المركب. كما تقدّمت الإشارة إليه في
 صدر الكتاب، فيحتضن مورد الجعل بالأرض الظاهرة: إذ لا معنى لشديد طهارة ما
 ليس بظاهر.

قلنا على هذا التقدير أيضاً متعلق الجعل بحسب الظاهر هي ذات الأرض
 التي هي طاهرة بالذات، لا الأرض المقيدة بكونها طاهرة بالمعل، فهي قضية
 طبيعية، غير «أحلّ الله العم» لا تدلّ على أنها بعد عروس وصف السجاسة،
 الموحب لارتفاع وصف طهور (بأنها لا تظهر) شيئاً حتى يختص بها غيرها من
 الأدلة المطلقة.

و لو سلم طهورها في تعلق الجعل بالأرض الظاهرة بالمعل، فهو أيضاً غير
 متخذ لإثبات المدعى؛ لأنه لا يعني مطهّرة غيرها؛ إذ لا اعتداد بمفهوم اللقب، إلا
 أن يقال إن ورودها في مقام الامتنان يجعلها طاهرة في الانحصار
 وفيه تأمل، كما أن في جميع مقدماته نظراً أو معاً.

تبييه لما أهمل المصنف رحمه الله حكم ماء المطر عند البحث عن أحكام
 المياه مع أن له حكماً خاصاً - وهو أن فطرته الباردة من السماء - مع كونها مياه
 فسة مقصده "بعضها عن بعض، متقوم" "بعضها ببعض، و معتصمة بوصفها

(١) كـ و الظاهر: متعلق.

٢١ في ص ١١١ مقوم.

العنبراني - كالماء الحار الممتص بمادته، بلا خلاف فيه في الجملة، كما تشهد له
الخصوص الآية - فيه عليه في المقام لأدنى مناسبة (و) قال: (ماء الغيث
لا ينجس في حال وقوعه).

أقول: بل يطهر كل ما يصيبه على تقدير قابليته المحل، كما تقدمت الإشارة
إليه عند التعرّض لكيفية تطهير الثوب ونحوه.

و تشهد له رسالة الكاهلي عن رحلي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال. قلت: أمر
في الطريق فيسيل عليّ الميراب في أوقات أعلم أنّ الناس يتوضّؤون، قل. قل:
«لا بأس، لا تسأل عنه» قلت: و يسيل عليّ من ماء المطر أرى فيه التغيّر و أرى فيه
آثار القذر فتقطر القطرات عليّ و ينتضح عليّ منه و البيت يتوصّأ على سطحه
فيكف^(١) على ثيابها، قال: «ما بدا بأس، لا تغسله، كل شيء يراه ماء المطر فقد
طهر»^(٢).

و المراد من التغيّر بحسب الظاهر هو التغيّر الناشئ من جريان الماء على
الأرض المشتعلة على القذر، لا تغيّره بخصوص لون القذر أو طعمه أو ريحه
لما ع من قبوله لتطهير مضافاً و إجماعاً؛ إذ ليس القذر مسبوقاً بالذكر في السؤال،
بقوله: «و أرى فيه آثار القذر» من قبيل عطف الخاص على العام أريد بها العلائم
الكاشفة عن ملاقات النجس، فالمقصود بالفقرتين على الظاهر هو السؤال عن الماء
الذي استكشف بالأمارات كونه معينه هو الماء الملاقي للنجس، و لو فرض

(١) وكف البيت: تهاطر. النهاية - لابن الأثير - ٢٢٠: ٢٢١ وكف.

(٢) الكافي ٣/١٣٣، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، ح ٥ وفيه ذيله، و صدره من
ح ٣ من الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل.

ظهورهم في إرادة ما يعمّ التغيير بأوصاف عين النجس، لوجب صرفهم عن ذلك بقرينة ما عرفت.

و كيف كان فما في ذيل الرواية شاهد على المدعى بمعمومه
و يدلّ عليه أيضاً في الجملة: رواية أبي بصير، قال، سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الكنيف يكون خارجاً، فتمطر السماء فتقطر على القطرة، قال: «ليس به
بأس»^(١).

و صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في السطح يسال عليه
فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب، فقال: «لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر
منه»^(٢).

و يظهر من هذه الصحيحة من إباطة طهارة السطح بأكثرية الماء ليس
مساهاً لإطلاق المرسلة^(٣)؛ لأنّ قابلية المحلّ للطهارة شرط عقليّ في طهارة ما يراه
ماء المطر، و لذا لا يفهم أحد من المرسلة طهارة عين التجسّ بإصابة المطر،
فكذلك المتجسّس ما دامت العين باقية، فاستهلاك القدر أو إزالته ممّا لا بدّ منه،
ولا يتحقّق الاستهلاك في شيء من المتنجّسات المضمّلة على العين حتّى البول
الذي هو ماء، إلّا على تقدير أكثرية الماء و قاهرته، و مقتضى إباطة الحكم
بالأكثرية كفاية مطلق الإصابة في تطهير المتنجّسات الحالية من العين، كما تدلّ
عليه المرسلة.

(١) التهذيب ١/٤٢٤: ١٣٤٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، ح ٨.

(٢) الفقيه ٤/٧: ١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، ح ١.

(٣) أي: مرسلة الكاهلي، المتقدمة في ص ٣٣٧.

و تدلّ عليه أيضاً: رسالة محمد بن إسماعيل عن بعض أصحابه عن أبي الحسن عليه السلام في طين المطر أنه ولا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام إلا أن يعلم أنه قد نجسه شيء بعد المطر، فإن أصابه بعد ثلاثة أيام فاعله، وإن كان الطريق نظيفاً لم تعسله^(١).

وكذا لا يجس بعد وقوعه واستقراره في المكان ما دام معتصماً - ولو من بعض بواحيه - بالقطرات النازلة من السماء، بل (ولا حال جريانه من ميزاب وشبهه) و دحوه في الأماكن المختلفة السطوح التي لا يرل عليه فيها ماء المطر، لكن بشرط اتصاله بأصله المعتصم بالقطرات النازلة من السماء، فإنه حينئذ يصره الماء الجاري المعتصم بمادته لا ينجسه شيء (إلا أن يتغيره النجاسة^(٢)) بلا خلاف فيه على الظاهر، بل إجماعاً كما ادّعاء بعض^(٣).

و يدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك - صحيحة هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام «هي ميرابيس سالا أحدهما بول و الآخر ماء المطر - فاحتلطا فأصاب ثوب رجل لم يصره»^(٤).

و الظاهر أن إطلاق الجواب جارٍ مجرى الغالب من أكثرية الماء، الموحدة لاستهلاك البول، و كون جريان الماء حال نزول المطر، لا بعد انقطاعه.

و رواية علي بن جعفر - المروية عن كتابه - عن أخيه موسى عليه السلام، قال:

(١) الكافي ١٣: ٢٣، التهذيب ٧٨٣/٢٦٧٦، و رواه الصدوق مرسلًا في العقيه ١٦٣/٤١١، الوسائل، الباب ٧٥ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٢) في الشرائع: «ولا أن يتغير بالنجاسة».

(٣) صاحب الجواهر فيها ٣١٣: ٦.

(٤) الكافي ١٢: ٣، التهذيب ١٢٩٥/٤١١: ١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، ح ٤.

سألته عن المطر يجري في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب أيصلي فيه قبل أن يغسل؟ قال «إذا جرى فيه المطر فلا بأس»^(١)

والظاهر أن العرض من الاشتراط الاحتراز عما لو أصاب الثوب بعد انقطاع لمطر، فإن حاله بعد وقوف المطر حال سائر المياه القليلة الملاقية بسدرة بلا خلاف فيه، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه^(٢)، فالمراد بحريان المطر المعتقد عليه نهي الناس إما تقاطره من السماء في مقابل وقوفه، أو جريانه العلوي الذي هو ملزوم عابثي لكونه في حال التقاطر.

و كيف كان فهذه الرواية أيضاً كادت تكون صريحة في المدعى، أي في كون ماء المطر الجاري على الأرض بمرلة الماء الجاري في الاعتصام، و كون بعضه مطهراً لبعض.

و يدل عليه أيضاً صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى ع^(٣)، قال: سألت عن ابنت يال على ظهره و يعتسل من الجانة ثم يصبه المطر أبوخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة؟ فقال «إذا جرى فلا بأس به» قال: و سألت عن الرجل يمر في ماء المطر و قد صب فيه حمر فأصاب ثوبه هل يصلي فيه قبل أن يغسله؟ فقال «لا يغسل ثوبه ولا رخله و يصلي فيه ولا بأس به»^(٤) فإن ما أحياه ثانياً صريح في اعتصام ماء المطر المجتمع في الأرض، و عدم انعاله بالخمر المصب عليه.

(١) مسائل علي بن جعفر ١١٥/١٣٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الماء المصنوع، ج ٩

(٢) حكاية صاحب الحواهر فيها ٣١٦٦ عن صاحب كشف الغم فيه ١/٢٦٠، و العلامة لطباطائي في مصابحه، و كتاب المصابيح مخطوط.

(٣) مفقه ٦/٧١ و ٧، التهذيب ٤١١: ٤١٢، ١٢٩٧، و ١٣٢١/٤١٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، ج ٢.

و ترك التقييد بكون الصب قبل انقطاع التقاطر مع كونه شرطاً لعمه لاستعادته من تعليق عبي الأس على الجريان في الحواب عن سؤاله الأول بانقريب الذي عرفته انفاً من أن المراد بحرمان المطر إفاً تقاطره من السماء في مقبل وفوقه، أو حريانه المعلي الذي هو ملزوم عادي لكونه في حال لتقاطر، فأريد بالاشتراط التسيه على شرطية التقاطر.

نكر قد يشكر ذلك فيما هو مفروض السائل بأن السطح الذي يبال عليه و يعتس فيه من النجاسة يظهر بإصابة المطر له، كما نطق به المستعينة للمتقدمة التي منها صحيحة^(١) هشام بن سالم. الدالة على إباطة طهارة السطح الذي يبال عليه بأكثرية الماء من البول؛ فإن من المعلوم حصول هذا الماس قبل وصول المصراً حذاً يمكن لأحد من مائه فيبقى ماؤه المجتمع على ظهره أو الحاري منه من ميراب و نحوه على صهارته، فلا مقتضي لاشتراط فعلية الجريان في جوار الأحد منه، إلا أن يكون قور لسائل «انيت يبال على ظهره» إلى آخره كناية عن كون ظهره معداً لقضاء الحاجة، فلم يقصد بالبول حصوصه حتى لا تنقضي عيبه بعد إصابة المصراً العزيز الذي يمكن لأحد من مائه للموصوء، بل أعم منه و من العذرة التي تبقى عيبها بعد انقطاع المطر، فيتجه حيث اعتار بقاء التقاطر في جوار الأخذ من مائه، و بحتمل بعيداً أن يكون المقصود بالمقرة الأولى هو الأخذ من ماء المطر بعد الانصاع، فيكون المقصود بالشرطية الاحتراز عن الماء المجتمع على السطح حيث لا ينفك عائلاً في مفروض السائل عن ملاقاته المجس، فالمراد بقوله عليه السلام «إذا جرى» أنه إذا تحقق له الجريان من ميراب و نحوه بحيث انقضى الماء عن

ذلك المكان القدر، فلا بأس، في مقابل ما لو بقي في ذلك المكان.

و يحتمل أيضاً أن يكون المراد بالاشتراط بيان ما هو مناط الحكم بأن يكون انمقشود أنه إذا تحقق الجريان لماء المطر، فلا بأس به، و ما لم يتحقق له هذه الصفة فهو ماء قليل لاقي نجساً فيجس، فعلى هذا تنهض الرواية دليلاً للقول المحكي عن الشيخ الذي سنده^(١).

و هذا الاحتمال وإن كان قريباً في حد ذاته بل هو أقرب الاحتمالات المتطرفة في الرواية بالنظر إلى بعضها مع قطع النظر عن سائر الأخبار، و أم بملاحظتها فلا بد من حملها على سائر المحامل، أورد علمها إلى أهلها، فإن ظاهر قوله: «إذا جرى» إرادة الجريان المعلى، و اختصاص الطهارة بالماء الذي حصل له صفة الجريان بالفعل.

و هذا مما ينافيه سائر الأخبار حتى ما رواه علي بن جعفر [عن أخيه] عليه السلام في ديل هذه الرواية من نفي البأس عن ماء المطر الذي صب فيه الحمر، و لذا حملها بعض المتأخرين على الجريان التقديري، أي بلوغ المطر حداً يكون من شأنه الجريان في الأماكن المعتدلة، جمعاً بينها وبين سائر الروايات و فيه - مع أنه ليس بأولى من حملها على بعض المحامل الأخر التي منها حملها على اعتبار الجريان في خصوص المورد لخصوصية فيه، ككونه ممّا لو استقر المطر فيه، أو لم يبلغ من الكثرة حداً يجري لتغير مجاورته، كما يشعر بذلك ظهور السؤال في كون السطح معداً لتوارد النجاسات عليه، فمثل هذا السطح لا يظهر عادة إلا بالمطر الغزير الذي يجري، أو لا يعتصم ماؤه عن التغير و الانفعال

(١) في ص ٣٤٣.

(٢) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطية و الحجرية. و هو و الصحيح ما أثبتناه.

لظهارة / أحكام النجاسات ٣٤٣

إلا على هذا التقدير، أو غير ذلك من المحامل التي تقدّمت الإشارة إليها - أن هذا الحمل لا يجدي في رفع التنافس بين هذه الصحيحة وبين صحيحة هشام بن سالم، الدالة على إناطة طهارة الماء بأكثرية من البول؛ ضرورة أن البول الكائن على السطح إنما مجرد الأثر أو ما هو بمنزلة بحيث لا تكون إصانة أضعافه من المطر موجهة لجريانه خصوصاً إذا كان المطر ناعماً

فما عن طاهر ابن حمزة - من اشتراط اعتصام ماء المطر و كونه كالماء الجاري بجريانه بالفعل^(١) - ضعيف.

و أضعف منه ما عن طاهر الشيخ و ابن سعيد من اشتراط جريانه من لميزاب^(٢).

لكن الذي يعلب على الطن أن غرضهم التنبيه على الفرع الذي نتهى عليه من أن الماء الجاري من الميزاب و نحوه مادام معتصماً بالقطرات النازلة من السماء بحكم الماء الجاري، لا أنه يعتبر في مطهارة ماء المطر الجريان مطلقاً أو من خصوص الميزاب، كما نسب إلى طاهر الأخيرين، فلا بد في تحقيق حال النسبة من مراجعة كتبهم؛ إذ الطاهر أنه قد حصل الخلط بين المبحثين، و لم يحضري كتبهم حتى أراجعها، و العارة المحكيّة عن ابن حمزة ليس فيها شعور بالاشتراط، فإنه قال - على ما حكى عنه^(٣) - و حكم الماء الجاري من

(١) حكاه عنه صاحب كشف اللثام في ٢٥٨:٢، و صاحب الجواهر فيها ٣١٣:٦، وانظر: الوسيلة ٧٣

(٢) حكاه عنهما صاحب كشف اللثام فيه ٢٥٨:٦، وانظر: التهذيب ١١١:٤، دبل ح ١٢٩٦، و المبسوط ٦:١، و الجامع للشرائع: ٢٠.

(٣) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣١٣:٦، وانظر: الوسيلة ٧٣.

المشعب^(١) من ماء المطر كذلك أي كالجاري، و المشعب - كما في المجمع^(٢) - الطريق

و هذه العبارة كما تراها عين ما تنها عليه، و لا منافاة بينها و بين مطهرة ماء المطر حال نزوله على الإطلاق.

نعم، ربما يستشعر ذلك من العبارة المحكية عن الشيخ لكن لا على وجه يصح الاستناد إليه.

قال في التهذيب و الاستبصار - على ما حكاه في المدارك^(٣) -: ماء المطر إذا جرى من الميزاب فحكمه حكم الجاري^(٤)؛ مستهداً عليه بحر هشام بن الحكم، المتقدم^(٥) الوارد في ميزابين سالاً، أحدهما بول، إلى آخره.

و أمّا عبارة ابن سعيد فلم أظفر بنقلها تعصيلاً فيما حضرني من الكتب. و كيف كان فإن أرادوا بقولهم ما يتناه، فنعم الوفاق، و إلا فقد تبين ضعفه بما لا مزيد عليه.

و يتلوه في الصنف ما عن المحقق الأردبيلي رحمته الله من اشتراط الجريان التقديري^(٦)، كما تقدمت الإشارة إلى وجهه مع ما فيه من النظر أبعاً

و ربما يستدل للقول باشتراط الجريان - مضافاً إلى الأخبار التي تقدمت الإشارة إليها و إلى توجيهها - بحر علي بن جعفر - المروي عن كتابه - عن أخيه

(١) في المصدر: «المشعب» بالثاء المثناة. والجمع: مسيل الوادي. لسان العرب ١: ٢٣٦، «شعب».

(٢) مجمع البحرين ٢: ٩٠ «شعب».

(٣) مدارك الأحكام ٢: ٣٧٦.

(٤) التهذيب ١: ٤١١، ذيل ح ١٢٩٦، و لم نجده في الاستبصار، بل في المسوط ٦: ٦١.

(٥) في ص ٣٣٩.

(٦) كما في جوهر الكلام ٦: ٣١٣، و نظره: مجمع الفائدة و البرهان ١: ٢٥٦.

موسى عليه السلام، قال: سألته عن الكنيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر فكيف فيصيب الثياب أيصلى فيها قبل أن تغسل؟ قال: إذا جرى من ماء المطر فلا بأس^(١).

و فيه ما لا يخفى، فإن الشرطية بحسب الظاهر مسوقة لبيان اشتراط كون ما يكف على الثياب من ماء المطر، لا من ماء الكنيف.

فتلخص من جميع ما ذكرناه أن الأقوى ما هو المشهور من أن ماء المطر لا يجس حال بروله مطلقاً، بل يظهر كل ما يلاقيه شرط قابلية المحل، كالماء الجاري.

لكن نُسب إلى المشهور أنهم اعتبروا فيه الكثرة والقوة في الجملة؛ احترازاً عما لو تقاطرت قطرات يسيرة.

خلافاً لما حكاه في الروض - على ما نقل عنه^(٢) - عن بعض^(٣) من القول بمطهرية القطرات اليسيرة^(٤).

و مستند إطلاق مرسله^(٥) الكاهلي وغيرها من الأدلة المتقدمة الدالة على سببية إصابة المطر للطهارة.

و مستند ما نُسب إلى المشهور من اشتراط الحرارة والكثرة في الجملة مع صدق اسم المطر عرفاً على القطرات اليسيرة.
و فيه تأمل

(١) مسائل علي بن جعفر ٣٩٨/١٩٢، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، ح ٣.

(٢) نقله عنه سرقني في مستند الشيعة ٢٨١-٢٩، وصاحب الجواهر فيها ٣١٣٦ و ٣١٩.

(٣) هو السيد حسن ابن السيد جعفر، كما في هامش بعض النسخ الخطية لكتاب روض الحجاب.

(٤) روض الحجاب، ١٣٩.

(٥) تقدمت المرسله في ص ٣٣٧.

و كيف كان فمرجع الخلاف في اعتبار هذا الشرط و عدمه بحسب الظاهر هو النزاع في الصغرى، و المتبع فيه حكم العرف، فمتى صدق عليه اسم المطر عرفاً لحقه حكمه، والله العالم.

(و الماء) القليل (الذي تُغسل به النجاسة نجس، سواء كان في الغسلة الأولى أو الثانية) فيما يحتاج إلى التعدد (و سواء كان متلوثاً بالنجاسة أو لم يكن، و سواء بقي على المفسول عين النجاسة أو نقي، و كذلك القول في الإناء على الأظهر) كما تقدّم الكلام فيه مفصلاً في مبحث الغسالة.

و تبين فيما تقدّم ضعف القول بطهارتها مطلقاً أو في خصوص الغسلة المظهرة أو التعميل بين الإباء و غيره، فلا يطيل بالإعادة.

لكن مقتضى ما نفينا عنه البقاء عند التكلم في كون المتنجس منجساً من منعه بالنسبة إلى المتنجسات الجامدة الخالية من عين النجاسة: هو التعميل بين غسالة النجاسات الحكيمة المحصنة و بين غيرها، فلو غُسل ثوب متنجس بالبول بعد جفافه و زوال العين، لانتجس غسالته مطلقاً، و لو كان قلبه، نجست من غير فرق بين العُستين.

أما في الأولى: فلأنها ماء قليل لاقي نجساً، فينجس.

و [أما] في الثانية: فلعلقاتها للرطوبة المتحلّمة من الغسلة الأولى التي هي كعين النجس في كونها منجّسة لما يلاقيها.

فعم، لو حصلت الغسلة الثانية بعد جفاف المحلّ و خلوصه من عين النجاسة و ما يحكمها من الرطوبة المتنجّسة، أتجه حينئذٍ طهارتها بناءً على إنكار السراية، والله العالم.

(و قيل في الذنوب) بفتح الدال، وهو - كما في مجمع البحرين^(١) - في الأصل الدلو العظيم، ولا يقال لها: ذنوب، إلا وفيها ماء (إذا أُلقي على نجاسة) على (الأرض، تظهر الأرض مع بقاءه على الطهارة) بل في مطلق الماء القليل المنقى على الأرض النجسة.

و القائل بذلك الشيخ في محكي الخلاف.

قال في المدارك ناقلاً عبارة الخلاف: إذا بال على موضع من الأرض، فتطهيرها أن يصب الماء عليه حتى يكثره و يغمره [و يقهره]^(٢) فيربل لونه و طعمه و ريحه، فإذا زال، حكما بطهارة المحل و طهارة الماء الوارد عليه، و لا يحتاج إلى نقل التراب و لا قلع^(٣) المكان.

ثم قال: دليلنا قوله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج)^(٤) و نقل التراب [من الأرض]^(٥) إلى موضع آخر بشق.

و روى أبو هريرة، قال: دخل أعرابي المسجد فقال: اللهم ارحمني و محمدًا ﷺ و لا ترحم معاً أحداً، فقال رسول الله ﷺ: «عجرت واسعاً» قل: فما لبث أن بال في ناحية المسجد و كأنهم عجلوا إليه، فنهاهم النبي ﷺ، ثم أمر بذنوب من ماء فأهريق [عليه]^(٦) ثم قال: «علموا^(٧) و يروا و لا تعروا»^(٨)

(١) مجمع البحرين ٦٠، ٢ و ذنب.

(٢) ما بين المحققين من المصدر.

(٣) في السخ الحطية و الحجرية و المدرك: «قطع» بدل «قلع»، و ما أشتاء من الخلاف.

(٤) الحج ٢٢ ٧٨

(٥ و ٦) ما بين المحققين من المصدر.

(٧) في السخ الحطية و الحجرية: «اعلموا»، و ما أشتاء من المدارك و الخلاف

(٨) صحيح البخاري ٣٧٨، سنن أبي داود ١٠٣١/١، ٣٨٠، مستد أحمد ٢٣٩، ٢ تفاوت.

قال الشيخ رحمته و النبي صلى الله عليه وآله لا يأمر بظهارة المسجد بما يريد تنجساً^(١)،
فلزم أن يكون الماء أيضاً على طهارته.

و تشكل المصنّف رحمته في الاعتبار بضعف الحصر، و منافاته الأصل، لأن
الماء المعصل عن محل النجاسة نجس، تغير أو لم يتغير^(٢). انتهى.

و لا يحى عليك أن أدلة في الحرج على تقدير تحقق موضوعها لا تقتضي
إلا العفو عن نجاسة المسجد، لا طهارته بصب الماء عليه.

و أما الرواية فهي مع ضعف سندها لا تنهض حجة لإثبات حكم محالٍ
للقواعد؛ لكونها إخباراً عن قضية في واقعة مجتمعة الوجه، فلعل المكان الذي أمر
النبي صلى الله عليه وآله بصب الماء عليه مما يسجد عنه غسلته إلى خارج المسجد أو في
بالوعة و نحوها، أو كان رملاً يُطهر ظاهره بإجراء الماء عليه، و لم يكن الواجب إلا
تطهير ظاهر المسجد، أو كان الأمر بالصّب لتوفير البلة و استهلاك العين لأن
تجففها الشمس، إلى غير ذلك من الاحتمالات.

فلأظهر أنه لا فرق بين الأرض و بين غيرها مما شابهها - من الأشياء الغير
القابلة للعصر - في كميّة التطهير، و لا بين غسلتها و غسالة سائر الأشياء، فإن كانت
الأرض رخوة يرسب الماء فيها و لا تنفصل عسالتة عنها، أشكل تطهيرها بالماء
القليل، كما عرفته عند البحث عن أحكام النجاسات و كيفية تطهير المتنجّسات
الغير القابلة للعصر، والله العالم.

(١) في المصدر: «تنجيساً».

(٢) مدارك الأحكام ٣٧٧: ٢-٣٧٨، وانظر: الخلاف ١- ٤٩٤- ٤٩٥، المسألة ٢٣٥، والمعتبر

(القول في كيفية تطهير الأواني).

و قد حرت عادة الفقهاء - رضوان الله عليهم - على التعرض لما يتعلق به
(الأنية) من حيث الحرمة و الكراهة في هذا المبحث استطراداً، فنقتفي - تبعاً
للمصنف رحمته - أنزههم (و) نقول:

(لا يجوز الأكل و الشرب في أنية من ذهب أو فضة) ملاحاف فيه
على الظاهر عندنا، بل في الجواهر: إجماعاً منا و عن كل من يُحفظ عنه النعم - عند
داود، محرّم الشرب خاصة^(١) - محضلاً و مقولاً مستفيضاً إن لم يكن متواتراً^(٢)
انتهى

و عن جماعة من الأصحاب التصريح باتفاق المسلمين على حرمة الأكل و
الشرب فيها.

لكن في الوسائل حكى عن الأصحاب أنهم بقوا القول بعدم الحرمة عن
جمع من العامة، و لذا احتمل حري بعض الأخبار الآتية - التي وقع فيها التعبير

(١) حلية العلماء ١: ١٢١، المجموع ١: ٢٤٩.

(٢) جواهر الكلام ٦: ٣٢٨.

دلكراهة - معجزي التقيّة^(١).

(و) كيف كان فالظاهر - كما صرح به غير واحد - عدم الحلاف فيه بيسا، بل عن طاهر جماعة من الأصحاب أو صرحهم دعوى الإجماع على أنه (لا) يجوز (استعمالها) مطلقاً ولو (في غير ذلك) ممّا لا يدرج في الأكل أو الشرب، إلّا أنّه حكى عن الشيخ في الحلاف أنّه قال بكره استعمال أواني الذهب و الفضة، و كذا المنقّض منها^(٢).

و ظاهره إرادة الكراهة المصطلحة.

لكن عن جماعة من المتأخّرين التصريح بأن مراده الحرمة^(٣).
و يؤيده ما حكى عنه في زكاة الحلاف من التصريح بالحرمة^(٤)
و كيف كان فمستند الحكم أحوار مستفيضة من طرق الخاصة و العامة:
فمن الجمهور: أنّهم رووا عن السيّد^(٥) أنّه قال: «لا تشربوا في آنية الذهب و الفضة، و لا تأكلوا في صحافها»^(٦) فإنّها لهم في الدنيا و لكم في الآخرة^(٧).
و ربما يستشعر من التعليل الواقع في هذا الخبر أنّ المراد بالهي المنع من

(١) الوسائل، ذيل ج ١١ من الباب ٦٥ من أبواب المجاسات.

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٩١، وانظر الحلاف ٦٩:١، مسألة ١٥.

(٣) حكاه في كشف اللثام ٤٨٢:١ من المعتمد ٤٥٤:١، و مختلف الشعة ٣٣٥:١، المسألة ٢٥٣، و الذكرى ١٤٥:١.

(٤) حكاه عنه صاحب كشف اللثام فيه ٤٨٢:١، الهامش (٧) و كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٩١، وانظر الحلاف ٩٠:٢، المسألة ١٠٤.

(٥) صحاح جمع، مردها صحفة و هي إزاء كائنة المسوطة و نحوها. النهاية - لاس الأثر - ١٣٣، صحف.

(٦) صحيح بخاري ٩٩٧، صحيح مسلم ٥/١٦٣٩٣، مسر السهفي ٢٨:١.

مطلق استعمالها. وكون تخصيص الأكل والشرب بالذكر، لعموم الإبلاء بهما. كما يؤيد ذلك تخصيص الشرب بالأواني والأكل بالصحاف، مع أنَّ الخصوصية بالسبب إليها غير مقصودة بلاشبهة، والتخصيص جارٍ مجرى التعارف، فليتأمل
و عن عليٍّ عليه السلام أنه قال: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جرًّا^(١) في بطنه ناراً»^(٢).

و من طريق الحاضرة. صحيحة محمد بن إسماعيل بن بريع، قال. سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة، فكرههما، فقلت: قدروى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن عليه السلام مرآة ملسة فضة، فقال «لا والله، إنما كنت لها حلقة من فضة وهي عندي» ثم قال. «إن العباس حين عذر عمل له قضيب ملس من فضة من نحو ما يعمل للصبان تكون فضته»^(٣) نحواً من عشرة دراهم، فأمر به أبو الحسن عليه السلام فكرر^(٤)

في الحقائق: العذر بالعين المهملة ثم الدال المعجمة، بمعنى الاحتتن^(٥).
و حسنة الحلبي أو صحيحته عن أبي عبد الله عليه السلام. قال: «لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة»^(٦).

(١) الحرجة صوب وقوع انماء في الحروف أو الحلق. العربيين - للهروي - ٣٣٢١ ج ١.
(٢) كما في الحديث الناصره ٥٠٥-٥٠٤:٥، ولم نجده عن عليٍّ عليه السلام في المصدر بحدسبه لأبي العاصم، و رواه البخاري في صحيحه ١٤٦٧، وكذا مسلم في صحيحه ٢٠٦٥/١٦٣٤٣، وأبصار ما جاء في سنة ٣٤١٣/١١٣٠:٢ عن النبي ﷺ.

(٣) في ص ١٠ و ١١ و التهذيب: فضة.

(٤) الكافي ٢/٢٦١٦، التهذيب ٣٩٠/٩١٩، الوسائل، الباب ٦٥ من أبواب الجاسات، ح ١.

(٥) الحديث الناصره ٥٠٥:٥، وانظر: مجمع البحرين ٣٩٩٣، عذر.

(٦) الكافي ٣/٢٦٧٦، التهذيب ٣٨٦/٩٠٩، الوسائل، الباب ٦٦ من أبواب الجاسات، ح ١.

و عن داؤد بن مرحان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا تأكل في أنية الذهب و الفضة»^(١)

و عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه نهى عن أنية الذهب و الفضة^(٢)

و عن موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السلام قال: «أنية الذهب و الفضة متاع النذير لا يوقنون»^(٣)

و عن العقبة روايته مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله^(٤)

و رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لا تأكل من أنية الذهب و الفضة»^(٥)

و موثقة سماعة بن مهران عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا ينبغي الشرب في أنية الذهب و الفضة»^(٦)

و رواية بوس بن يعقوب عن أخيه يوسف، قال: كنت مع أبي عبدالله عليه السلام في الحجر يستسقى ماءً، فأتي بقدر من صفر، فقال رجل: إن عاد بن كثير يكره الشرب في الصفر، فقال: «لا بأس» و قال عليه السلام للرجل: «ألا سألت أدهم هو أم فضة؟»^(٧)

(١) الكافي ١/٢٦٧، الوسائل، الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح ٢

(٢) الكافي ٤/٢٦٧، الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح ٣

(٣) الكافي ٧/٢٦٨، الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح ٤

(٤) العقبة ١٠٣٣/٢٢٢٣، الوسائل، الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح ٨

(٥) العقبة ١٠٣١/٢٢٢٣، الوسائل، الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح ٧

(٦) الكافي ٣/٣١٥، العقبة ١٠٣٠/٢٢٢٣، الوسائل، الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح ٥

(٧) الكافي ٦/٣٨٥، التهذيب ٣٩٣/٩٢٩، الوسائل، الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح ٦

و حر الحسين بن زيد عن جعفر بن محمد عن ابائه عليهم السلام في حديث
لما هي قال «يُهي رسول الله ﷺ عن الشرب في أنية الذهب والفضة»^(١)
و رواية قرب الإسناد عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن
أبيه عليه السلام «أن رسول الله ﷺ نهاهم عن سبي، منها: الشرب في أنية الذهب و
الفضة»^(٢)

و المروي عن الكافي - في الموتى - عن ثعلبة بن ميمون عن يزيد عن
أبي عبد الله عليه السلام أنه كره الشرب في الفضة و في القدح المفضض، و كذلك أن
يدهن في مذهب مفضض، و المشطة كذلك^(٣).

و عن الصدوق بإساده عن ثعلبة مثله، و زاد «فإن لم يجد بدأ من الشرب
في القدح لمفضض عدل نعمه عن موضع الفضة»^(٤).
في الحديث و هذه الريادة محسنة لأن تكون من كلامه، أو من أصل
الخبر^(٥).

هذه جملة ما وصل إلينا من الأحبار الواردة في الباب، و هي بأسرها تدل
على مروحية استعمال أنية الذهب و الفضة في الجملة، أمّا بالنسبة إلى الأكل و
الشرب فهي نص فيهما، و بالنسبة إلى ما عداهما من الاستعمالات فبعضها يدل
عليه بالإطلاق، و قد يدل عليه أيضاً بعضها بالصراحة، كما سنشير إليه، و هذه

(١) الفقيه ١/٤:٤، الوسائل، الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح ٩
(٢) قرب الإسناد، ٢٢٨/٧١، الوسائل، الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح ١١.
(٣) الكافي ٥/٢٦٧٦، الوسائل، الباب ٦٦ من أبواب النجاسات، ح ٢
(٤) العنقه ١٠٣٢/٢٢٢٣، الوسائل، الباب ٦٦ من أبواب النجاسات، ح ٣.
(٥) الحديث المصنوع ٥٠٦٥.

لأخبار ما بين ما وقع فيه التعبير بصيغة الهي أو لفظ الهي أو التعبير بلفظ الكراهة،
و في بعضها التعبير بلفظ «لا يسغي».

أما الطائفة الأولى: فظاهرها الحرمة

و أما الطائفة الثانية: وهي ما ورد فيها التعبير بلفظ الكراهة - فلا صهور لها إلا
في المرحوحية المطلقة الغير المنافية للحرمة أو الكراهة، فإن الكراهة المستعملة
في كلمات الأئمة عليهم السلام بحسب الظاهر ليست مستعملة إلا في معانيها اللغوية و
العرفية، لا الكراهة المصطلحة عند المسترعة، و هي بمقتضى معناها العرفي
تجتمع لحرمة و الكراهة، فلا مضافة بين هذه الأخبار و بين الأخبار الدالة بظاهرها
على الحرمة، كما قد ينوهم.

و أما ما وقع فيه التعبير بلفظ «لا يبغى» و هو مؤنثة^(١) سماعة فظاهره
الكراهة؛ فإن لفظة «لا يسغي» و إن حاز استعمالها على سبيل الحقيقة في
المحرّمات، لكن الشائع المتعارف استعمالها في الأمور الغير المناسبة، لا
المحرّمة، فيها ظهور عرفي في الكراهة، كما أن رواية^(٢) موسى بن بكر مشعرة بها
و ظاهرة فيها، لكن لا عني وحده يصلح لضرف الأخبار الدالة على الحرمة عن
ظاهرها، خصوصاً مع استفاضة تنبث الأخبار، و اعتصاد بعضها ببعض، و قوة
صهور بعضها في الحرمة. كالعامة^(٣) المروية عن علي عليه السلام، و هو و إن كان عامياً
لكنه المعروفيته عند الأصحاب و اشتهاار مصمونها بين الخاصة و العامة ليس موقع
ريئة، فلا بأس بالعمل بمثلها

(١ و ٢) المتقدمة في ص ٣٥٣

(٣) تقدّم في ص ٣٥١.

هذا، مع أنَّ فيما عدلها غنى و كفاية.

و لو سُلم صلاحية الخبر الظاهر في الكراهة في حد ذاته لُصرف الأحرار الدالة على الحرمة عن ظاهرها، فلا ينبغي الالتفات إلى ظاهره بعد مخالفته لعتوى الأصحاب وإجماعهم، فلا إشكال في أصل الحكم.

لكنَّ موردَ حُلِّ الأخبار الظاهرة في الحرمة خصوصُ الأكل و الشرب، بل ربما يظهر من بعض الأخبار اختصاصه بإناء الشرب.

كصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن المرأة هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضة؟ قال: «نعم، إنما يكره استعمال ما يشرب به»^(١)

و عن قرب الإسناد روايتها مثلاً، إلا أنه قال: و سألت عن المرأة هل يصلح العمل بها إذا كان لها حلقة فضة؟ قال: «نعم، إنما يكره ما يشرب فيه استعماله»^(٢).
لكنَّه لابد من تأويلها بعد مخالفة ظاهرها لعتوى الأصحاب و للأخبار الناهية عن الأكل بخجل الحصر إضافياً أريد به الاحتراز عما ليس بآنية، كالمرأة و نحوها.

و يحتمل أن يكون قوله عليه السلام: «ما يشرب به» كنايةً عن مطلق الأنبة حيث إنَّ من شأنها غالباً أن تُستعمل في الشرب، كما أنه يحتمل أيضاً بل لعلَّ الظاهر من الرواية إرادة الإناء المفصّض، لا الفضة.

و كيف كان فما يصلح الاستناد إليه لتعميم الحكم بالنسبة إلى سائر

(١) المحاسن ٦٩/٥٨٣، الوسائل، الباب ٦٧ من أبواب الجاسات، ح ٥.

(٢) قرب الإسناد ١١٥٥/٢٩٣، الوسائل، الباب ٦٧ من أبواب الجاسات، ذبح ح ٥

الاستعمالات بعد الإجماعات المحكيّة المعتضدة بالشهرة و عدم نقل الخلاف في المسألة ليس إلا خبر^(١) محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه نهى عن أنية الذهب و العضة، الدالّ بإطلاقه على النهي عنها مطلقاً في سائر استعمالاتها.

و أما ما عداه من الروايات و إن كان بعضها نصّاً في إرادة سائر الاستعمالات - كصحيحة^(٢) محمد بن إسماعيل، التي ورد فيها قضية المرأة - لكنّها لا تدلّ على الحرمة؛ لما أشرنا إليه من أن الأخبار المتضمنة للفظ «الكراهة» لا تدلّ إلا على مطلق المرجوحية الصادقة على الحرمة و الكراهة.

و ما يقال - من أن مبالغة الإمام عليه السلام في تنزيه فعل أبي الحسن عليه السلام عن إمساك المرأة الملبسة بالفضة قريبة على إرادة الحرمة من الكراهة - ففيه ما لا يخفى، خصوصاً مع أن المرأة بحسب الظاهر غير مندرجة في موضوع الآية و إن أوهمه كلام السائل و جواب الإمام عليه السلام، كما يشهد بذلك العرف و اللغة، بل صحيحة علي بن جعفر - المتقدمة^(٣) - على بعض احتمالاتها.

فالظاهر أن منشأ ما ذكره السائل من نقل رواية المرأة مجرّد المناسبة بينها و بين الآية، أو أنه فهم لبعض المناسبات أن المراد بالآية التي كرهها الإمام عليه السلام ما يعمّ مثلها، لا خصوص ممّاها عرفاً، كما يشهد لذلك نقل الإمام عليه السلام لقضية العتاس و أمر أبي الحسن عليه السلام بكسر القصيب، مع أن القصيب ليس من الآية

(١) تقدّم تخريجه في ص ٣٥٢، الهامش (٢).

(٢) المتقدمة في ص ٣٥١.

(٣) في ص ٣٥٥.

بلاشبهة، فالمراد بالكراهة الشاملة لمثل هذه الأمور ليس إلا مطلق المرجوحية.
والحاصل، أنه لا يستفاد من الروايات التي ورد فيها التعبير بالكراهة أريد
من المرجوحية، وثبت حرمة بعض الاستعمالات - كالأكل والشرب - بدليل
خارجي لا يصلح دليلاً لحمل الكراهة في هذه الروايات على خصوص لحرمة،
بل لإبصار أنه لو لا اعتضاد إطلاق خبر محمد بن مسلم بالفتاوى، لأشكس
استعادة الإطلاق منه أيضاً؛ لكونه إخباراً إجمالياً عن نهى صادر عن الإمام عليه السلام
متعلق بالآية لم يعرف صورته حتى يؤخذ بظاهره، وليس لعبارة ابن مسلم ظهور
- يُعتمد به - في كون متعلق النهي الصادر عنه عليه السلام مطلق استعمالها وإن اقتضاه
حذف المتعلق وإضافة النهي إلى نفس الآية، لكن الاعتماد عليه لا يخلو عن
إشكال، فعمدة المستند في التعميم هو الإجماع.

و من هنا قد يقوى في النظر جوار اقتنائها؛ إذ لا إجماع على المنع منه، فإن
فيه قولين، كما ستعرف، بل ربما يستشعر من الأخبار الناهية عن الأكل والشرب
عدم حرمة الاقتناء، بل وكذا التزيين بها، فإنه لا يمد استعمالاً لها عرفاً
و لو قيل بأن التزيين أيضاً محو من استعمالها.

قلنا: كلمات المجمعين منصرفة عن هذا المحو من الاستعمال
نعم، لا يسغي التأمل في كراهته بل وكراهة الاقتناء أيضاً؛ لقوله عليه السلام في
خبر موسى بن بكر: «آية الذهب والعصاة متاع الدين لا يوقنون»^(١)

(١) تقدم تخريجه في ص ٣٥٢، الهامش (٣).

و في أمر الإمام عليه السلام بكسر القضيب في صحيحة^(١) محمد بن إسماعيل أيضاً شهادة عليها، والله العالم.

تنبيه: مقتضى ظاهر النصوص المستفيضة الباهية عن الأكل و الشرب في آنية الذهب و الفضة كظاهر المتن و غيره و صريح بعض^(٢) متأخري المتأخرين: حرمة نفس الفعلين من حيث ذاتهما، فأبصال ما في الأنية إلى الجوف على وجوه صدق عليه عرفاً الأكل أو الشرب في الأنية - بأن يكون بمباشرة الفم للأنية، كما هو العال في الشرب، أو بآلية اليد و ما جرى مجراها من الوسائط الغير المنافية للصدق العرفي - محرمٌ وإن لم يكن نفس الإبصال - الذي به يتحقق مفهوم لأكل و الشرب - إذا لوحظ من حيث هو استعمالاً للأنية؛ إذ المدار - بمقتضى هذه الأخبار - على صدق الأكل و الشرب في الأنية، سواء صدق عليهما استعمال الأنية أم لا، غاية الأمر أن حصول العنوان المحرم - الذي هو عبارة عن الأكل أو الشرب في الأنية، كما في معظم الأخبار، أو من الأنية، كما في بعضها - ملزوم لتحقيق الاستعمال إما لكونه من مقدمات وجوده، أو من مقومات ماهيته، فلو لم يكن لنا دليل دال على حرمة استعمال آنية الذهب و الفضة عدا الأخبار الدهية عن الأكل و الشرب فيها، لكننا ملزم بإباحة سائر الاستعمالات حتى المصمصة و الاستنشاق، بل كنا نقول لو تناول الشيء من الأنية و وضعه في فمه بقصد الأكل فمَنَعَهُ ما عَمَّ من الازدراء، لم يصدر منه إلا التجري، وإنما التزمنا بحرمتها؛ للإجماع و غيره مما دل على حرمة استعمالها مطلقاً.

(١) تقدّم تحريرها في ص ٣٥١، الهامش (٤).

(٢) لم نتحققه.

و الحاصل: أنَّ مقتضى ظواهر النصوص حرمة نفس الأكل و الشرب، لا مجرد تناول من الإناء، كما ذهب إليه جماعة من الأصحاب على ما فهمه منهم صاحب الحقائق^(١)، بل ربما نسب غير واحد إلى ظاهر المشهور. و لكنك ستعرف ما في هذه النسبة من النظر.

و قد حكى عن المفيد القول بحرمة ذات المأكول و المشروب ما دام في آنية الذهب و العضة^(٢).

و مآله إلى ما قويناه؛ لأن إضافة الحرمة إلى الذوات إنما هي بمحاطة النفس المتعلقة بها، فالمراد بحرمة المأكول ما دام في الأنية ليس إلا حرمة أكله فيها، فالاعتراض عليه بأن النهي عن الأكل لا يتعدى إلى المأكول ليس على ما ينبغي. و أصعب من ذلك المناقشة في الاستدلال لمذهبه بحديث «يجرجر في بطنه ناراً»^(٣)؛ بأن الحقيقة غير مرادة، و المتبادر من المعنى المجازي كون ذلك سبباً في دخول النار في بطنه، و هو لا يستلزم تحريم نفس المأكول و المشروب^(٤)؛ ضرورة أن المتبادر منه كون الأكل بنفسه سبباً لجرجرة النار في البطن لا مقدمته التي هي أحبيّة عن البطن، فالمشادر إلى الدهن من التشبيه ليس إلا حرمة المأكول، التي مآله إلى حرمة الأكل، كما أن هذا هو المتبادر من الأحبار الناهية، فهذا هو الأقوى، بل لا يبعد الالتزام بذلك مع قطع النظر عن السواهي المتعلقة بهما

(١) الحقائق الباصرة ٥٠٧:٥-٥٠٨.

(٢) كما في مدارك الأحكام ٣٨١:٢، وانظر المقنعة ٥٨٤.

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٣٥١، الهامش (٢).

(٤) المناقشة للعالملي في مدارك الأحكام ٣٨١:٢.

اتحاده مع الاستعمال للآنية حقيقةً لمسامحةً، و اتّصاف مثل هذه الأفعال - التي لا تتحقّق ماهيّتها إلّا بعد تناول الشّيء من الآنية - بكونها استعمالاً للآنية ليس إلّا من باب التوسعة و المسامحة العرفيّة، و إلّا فنفس هذه الأفعال لو لوّحطت بنفسها لاتّصف عرفاً بكونها استعمالاً لها، لكن الأحبار المستفيضة دلّت على حرمة الأكل و الشرب، فلتزم بها، و أمّا الوضوء و نحوه فلم يتعلّق به بعنوانه الخاصّ نهياً شرعيّاً، و إنّما دلّ الدليل على حرمة استعمال الآنية، فما لم يتحقّق الاستعمال بنفس الوضوء من حيث هو لا يحرم.

فما عن المشهور من الحكم بصحة الوضوء لا يغلو عن قوّة ما لم تكن الآنية من المقدّمات المنحصرة المانعة من تنجّز التكليف، و كان الوضوء بالاغتراف منها، لا بالارتماس فيها.

و عن كشف اللثام التصريح بصحّته في صورة الارتماس أيضاً^(١).
و هو صعيّف؛ لاتّحاده حيثنّذ في الوجود مع الاستعمال المحرّم، فلا يصحّ و المرجع في تشخيص الإناء و الآنية و الأوامي هو العرف، كما عن جماعة التصريح بذلك^(٢).

و عن جُلّ اللّعويّين إيكال معرفة الإناء إلى العرف، فلم يذكروا في تفسيره

(١) لم نعتز على المحاكّي عنه فيما بين أيدينا من المصادر، و لا على المحكّي في كشف اللثام، بل فيه ج ١، ص ٤٩٤ - هكذا: (لو تطلّع من آنية الذهب أو الفضة أو الآنية (المنصوبة) بالاغتراف منها أو الصبّ منها في اليد ثمّ التطهير بما في اليد، لا بوضع الأعضاء فيها بطهارة، أو الصبّ منها على أعضاء الطهارة (أو جعلها مصبّاً لماء الطهارة، صحت طهارته) كما في المبسوط... إلى آخره.

(٢) حكاه عنهم صاحب الحولعر فيها ٢٣٤:٦.

إلا أنه «معروف» عدا أنه حكى عن المصباح المنير أنه قال: الإباء و الأنية كانوا وعاء و الأوعية لمطاً و معنى^(١).

و هو ممّا لا يساعد عليه العرف؛ إذ الطاهر عدم ترادف الوعاء و الإباء عرفاً، و قد ذكر بعض^(٢) أنّ الطاهر أنّ ما هي المصباح تفسير بالأعم؛ لأن الإباء وعاء خاص لا مطلقه.

أقول: و لعنه تفسير بالمباين، فإن تسمية الإباء من حيث هو وعاء لا يحلو عن تأملي؛ إذ العالب أنه إنما يطلق على الإباء الوعاء بالإضافة إلى ما يوضع فيه، فيقال مثلاً: وعاء السم، و أوعية الماء، و غير ذلك، كما يقال: موضع لسمن و مقره و مكانه، و لا يُسَمَّى باسم الوعاء إذا لوحظ الطرف في حد ذاته شيئاً مستقلاً كما يُسَمَّى باسم الإباء.

و كيف كان فلا وثوق بهذا التفسير، و لا نقول بحجّة قول الدعوي من باب التعبد.

هذا، مع أننا لم نعث على ما يكون إطلاق اسم الوعاء عليه أوضح من إطلاق اسم الإباء؛ لما أشرنا إليه من أنه لا يكفي في تسمية الشيء وعاءً على الإصلاق إطلاق اسم الوعاء عليه بالإضافة إلى شيء.

فما جرم به بعض^(٣) - من صدق اسم الوعاء على بعض الأشياء، الذي وقع الكلام و الاشتباه في اندراجه في موضوع الأنية، كالمكحلة و نحوها - كأنه جزم

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٣٤:٦، ونظر. المصباح المنير ٣٦

(٢) راجع: كشف الغطاء ١٨٣، و جواهر الكلام ٣٣٤:٦

(٣) كالحراشي في الحقائق الناصرة ٥١٤:٥.

في غير محته، فالمرجع في تشخيص ما يُطلق عليه اسم الأنية ليس إلا العرف، و في الموارد المشتبهة يُرجع إلى أصالة الإباحة، و القدر المتيقن مما يصح إطلاق الاسم عليه هي الأدوات المعدة شأنًا لأن تُستعمل ظرفًا لدى الحاجة إليه و إن لم تكن نافعل معدة له، بل مصنوعة لغرض آخر، و ما عداها إما مشتبه الحال أو معلوم العدم.

نعم، لا فرق فيما كان من شأنه الاستعمال في الوعائية بين صغيره و كبيره، فممكن التشويق^(١) و نظائره بحسب الظاهر مدرجة في موضوعها، بخلاف وعاء الحروز و التعويذات و الرقي و نحوها، فإنها لا تُعد أنية في العرف.

كما يؤيده صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن التعويد يُعلّق على الحائض، فقال: «نعم، إذا كان في جلد أو فضة أو قصبة حديد»^(٢).

و خبر حرز الجواد^(٣).

و يظهر من بعض أنها داخلة في موضوع الأنية و لكتها خارجة من حكمها؛ للصحيحة المتقدمة^(٤).

و فيه: أن جعل الصحيحة شاهدة لخروجها من الموضوع - كما يشعر به سوق الرواية و يشهد به العرف - أولى.

(١) التشويق: سحوط يُجعل أو يُصب في الأنف. لسان العرب ١٠: ٣٥٣، شوقه.

(٢) الكافي ١٠٦٣/٤، الوسائل، الباب ٦٧ من أبواب التجمعات، ح ٢.

(٣) مهج الدعوات ٥٢ و ما بعدها، و عنه في بحار الأنوار: ٩٤: ٣٥٤-١/٣٦١.

(٤) أنفًا.

و ربما يستشهد بصحيفة محمد بن اسماعيل، المتقدمة^(١) المشتملة على قصيدة المرأة، على أنَّ الأنية أعمّ ممّا يطلق عليه اسمها بالتقريب الذي تفلّمت الإشارة إليه وإلى ضعفه.

و حكى عن كاشف الغطاء^(٢) في تشخيص موضوع الإناء أنّه قال: يُعتبر فيه اجتماع قيود أربعة.
الأول: الطريقة.

الثاني: أن يكون المظروف معرضاً للرفع والوضع، فموضع فخذ الحاتم و عكوز الرمح و خبّة السيف و المجوّف من حلّي المرأة المُعدّ لوضع شيء فيه للتلذّذ بصوته، و محلّ العوذة و قاب الساعة و أنية جُمعلت لطاهر أخرى بمنزلة الثوب مع الوضع على عدم الانفصال ليلٍ منها.

الثالث: أن تكون موضوعة على صورة متاع البيت الذي يعتاد استعماله عند أهله من أكل أو شرب أو طبخ أو غسل أو نحوها، فليس القليان ولا رأسها و رأس الشطب ولا ما يجعل موضعاً له أو للقليان ولا قراب السيف و الحنجر و السكين و بيت السهام و بيت المكحلة و المرأة و الصندوق و السُفط^(٣) و قوطي النشوق و العطر و محلّ القبلة و المباخر و نحوها منها.

الرابع: أن يكون له أسفل يمسك ما يوضع فيه و حواشي كذلك، فلوحلا عن ذلك - كالتناديل و المشبّكات و المخرّمات و الطبق - لم يكن منها، و المدار

(١) في ص ٢٥١

(٢) السُفط. ما يعبى فيه الطيب و ما أشبهه من أدوات النساء لسان العرب ٣١٥٧ «سُفط».

على الهيئة لا العلية^(١). انتهى.

أقول: في اعتبار بعض ما ذكره من القيود تأمل، و في كثير من أمثله التي جعلها خارجة من الموضوع نظر أو منع، والله العالم.

(و يكره) الأكل والشرب في الإثناء (المفَضُّض) بل مطلق استعماله على المشهور، بل في الجواهر: لا أجد فيه خلافاً إلا ما يحكى عن الخلاف حيث سوى بينه وبين أواسي الذهب والفضة في الكراهة التي صرح غير واحد من الأصحاب بإرادته الحرمة منها هناك^(٢). انتهى.

بل لا بعد كراهة استعمال مطلق الآلات المفَضُّضة حتى مثل القضييب و نجام الفرس و المرأة الملبسة بالفضة.

و مستند الحكم أخبار بـتـفـيـضة:

منها: قوله عليه السلام في رواية الحلبي، المتقدمة^(٣): «لا تأكل هي أنية من فضة و لا في أنية مفَضُّضة».

و خبر بريد، المتقدم^(٤): أنه كره الشرب في الفضة و في القدح المفَضُّض، و كذلك أن يدهس في مدهس معَضُّض، و المشطة كذلك.

و صحبة محمد بن إسماعيل، المشتملة على قصبة المرأة و القصيب الملبسين بالفضة^(٥).

(١) كشف بغطاء: ١٨٣، و حكاه عنه مختصراً صاحب الجواهر فيها ٣٣٦:٦.

(٢) جواهر بكلام ٣٤٠:٦، وانظر الخلاف ٦٩:١، المسألة ١٥.

(٣) في ص ٣٥١.

(٤) في ص ٣٥٣.

(٥) تقدم تخريجها في ص ٣٥١، الهامش (٤).

و صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن المرأة هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضة؟ قال: «نعم، إنما يكره استعمال ما يشرب به» قال وسألته عن السرج واللجام فيه الفضة أيركب به؟ قال: «إن كان مموها لا يقدر على نزعها منه فلا بأس، وإلا فلا يركب به»^(١).

و عن مستطرفات السرائر نقلاً من جامع البرنطلي، قال: سألته عن السرج واللجام^(٢)، وذكر مثله.

و الطاهر أن الأواني والآلات التي لها حلقة فضة غير مندرجة في موضوع المفَضُّض، أو أن إطلاقه منصرف عنها، و على تقدير الاندراج و عدم الانصراف فهي خارجة من الحكم، كما تدل عليه صحیحتنا^(٣) ابن هزيع و علي بن جعفر، الدالّان على نفي البأس عن المرأة التي لها حلقة فضة، و أنه كان لموسى بن جعفر عليه السلام امرأة كذلك، و ما روي من أنه كان للبي عليه السلام قصعة فيها حلقة من فضة^(٤)، و لدرعه عليه السلام حلقة من فضة^(٥).

و يحتمل قوياً اختصاص الكراهة بما إذا كانت الأواني والآلات ملبسة بها أو مشتملة على مقدار معتد به منها، كما حكى عن المعتبر للتصريح بنفي البأس

(١) تقدّم تفريغها في ص ٣٥٥، الهامش (١ و ٢).

(٢) السرائر ٥٧٤٣، الوسائل، الباب ٦٧ من أبواب النجاسات، ذيل ح ٥ و ٦.

(٣) تقدّمنا في ص ٣٥١ و ٣٥٥.

(٤) المعتبر ٤٥٧:١.

(٥) الكافي ٤/٤٥٧:٦، المقية ٤: ١٣٠-١٣١/٤٥٤، الأمالي - المصدر - ٢/٦٧ (المجلس السابع عشر) الوسائل، الباب ٦٤ من أبواب أحكام الملابس، ح ٢، وكذا الباب ٦٧ من أبواب النجاسات، ح ٧.

عن اليسير من الفضة، كالحلقة لل سيف و القصعة، أو كالفضة و السلسلة التي
تُشعب بها الإباء^(١).

و يشهد له صحيحة معاوية بن وهب قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الشرب
في القدح فيه ضبة من فضة، قال: «لا بأس إلا أن تكره الفضة فتزعمها»^(٢).

و قد روي أنه كان حلقة قصعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخبثها من الفضة^(٣).

و لا يافيه رواية عمرو بن أبي المقدام، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام قد أتى
بقدح من ماء فيه ضبة من فضة فرأيت يزرعها بأسنانه^(٤)، لأنه حكاية فعل لم يُعرف
وجهه، كما أن ما حكى من اشتغال قصعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم و درعه على جلق من فضة
أيضاً لا يحلو عن إجمال من حيث الوجه، بل قد أشرنا آنفاً إلى عدم اندراج مثل
هذه الأمور عرفاً في موضوع المفضض. و الصحيحة المتقدمة^(٥) - النافذة لبأس
عن القدح الذي فيه ضبة من فضة - قابلة للحمل على إرادة نفي الحرمة و إن كان
محالاً للظاهر، فتعميم الكراهة بالنسبة إلى مطلق ما يُسمى مفضضاً خصوصاً
بالنسبة إلى لآنية - كما يقتضيه إطلاق النصوص و الفتاوى - أحوط و أنسب
بالمسامحة في دليلها.

(١) حكاة عنه الصيمري في كشف الالتباس ٤٧١:١، وكذا السرواري في ذخيرة المعاد. ١٧٤،
وانظر: المعتبر ٤٥٧:١.

(٢) التهذيب ٩: ٣٩١/٩١، الوسائل، الباب ٦٦ من أبواب الجاسات، ح ٤.

(٣) راجع. المعتبر ٤٥٧:١.

(٤) الكافي ٦: ٣٦٧/٦، المحاسن: ٦٤/٥٨٢، التهذيب ٩: ٣٨٨/٩١، الوسائل، الباب ٦٦ من
أبواب الجاسات، ح ٦.

(٥) آنفاً

نعم، ينبغي استثناء السيف من الآلات، كما يدلّ عليه خبر ابن سنان ليس بتحلية السيف بالذهب و الفضة بأس^(١) فإن لهذه الرواية موع حكومة على الأحبار الساهية.

وما عن الفريقين^(٢) روايته من أن قبضة سيف رسول الله ﷺ و قبعته^(٣) و حلية ذات العقار كانت من فضة^(٤).

و روي أيضاً أنه كان نعل^(٥) سيف رسول الله ﷺ و قائمته^(٦) فضة، و بين ذلك حلق من فضة^(٧). والله العالم.

ثم إن مقتضى طاهر رواية^(٨) الحلبي: حرمة الأكل في أنية المفضض كالفضة، ولكن مقتضى الجمع بينها و بين ما هو صريح في الجواز - كصحيفة ابن وهب، المتقدمة^(٩) بناء على أطراد حكم المفضض بالنسبة إلى موردها، و حسنة

(١) الكافي ٥/٤٧٥:٦، الوسائل، الباب ٦٤ من أبواب أحكام الملابس، ح ١.

(٢) الحاكي عن الفريقين هو صاحب الجواهر فيها ٣٣٧:٦.

(٣) قبعة السيف: ما على مقبضه من فضة أو حديد. مجمع البحري ٣٦٧:٤ و قبحه.

(٤) الكافي ٥/٢٣٤:١، و ٥/٤٧٥:٦، و ٣٩١/٢٦٧:٨، الأمالي - للصدوق - ١٠/٢٣٨ (المجلس

الثامن و الأربعون)، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٥٠٢-١٩٥/٥١، و منها في الوسائل، الباب ٦٧

من أبواب استجاسات، ح ٣ و ٨، و كذا الباب ٦٤ من أبواب أحكام الملابس، ح ٤، سنن أبي

داود ٣٠٣-٣١/٢٥٨٣ و ٢٥٨٤، سنن السائي ٢١٩:٨، سنن الترمذي ١٦٩١/٢٠١:٤، سنن

الدارمي ٢٢١:٢.

(٥) نعل السيف: الحديد التي تكون في أسفل القراب. النهاية - لابن الأثير - ٨٢٥:٥ «نعل».

(٦) هي النسخ الحطية و الحجرية: «قوائم» بدل «قائمته». و ما أثبتناه من المصدر.

(٧) الكافي ٤/٤٧٥:٦، الوسائل، الباب ٦٤ من أبواب أحكام الملابس، ح ٢، سنن السائي

٢١٩:٨

(٨) المتقدمة هي ص ٣٥١.

(٩) في ص ٣٦٧.

ابن سنان أو صحيحته عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا بأس أن يشرب الرجل في القدح المفضّص، واعزل فمك عن موضع الفضة»^(١) - هو حمل النهي على الكراهة، كما يؤيده بل يشهد له رواية بريد، المتقدمة^(٢) المصرّحة بكراهة الشرب في القدح المفضّص على ما رواها الصدوق من زيادة قوله: «فإن لم يجد بُدّاً من الشرب في القدح المفضّص عدل بعمه عن موضع الفضة»^(٣) فإن المتبادر منها إرادة الضرورة العرفيّة، لا الضرورة المبيحة للمحظورات، كما لا يخفى.

و ما تقدّم^(٤) نقله من صاحب الحقائق من احتمال كون الريادة من كلام الصدوق لا ينافي الاستشهاد؛ فإنه وإن كان احتمالاً قوياً لكنه مخالف للظاهر. ولا يستلزم من حمل النهي على الكراهة بالنسبة إلى المفضّص دون آنية الفضة استعمال المشترك في معنیه، كما زعمه صاحب الحقائق، واستشهد بهذه الرواية و نظائرها على جوازه^(٥)؛ لإمكان إرادة القدر المشترك من باب عموم المجاز الذي هو من أقرب المجازات. مع أنّ التحقيق أنّ جواز الترك الذي هو فصل الكراهة أمر خارج من ماهية النهي قد ثبت بدليل خارجي، فلو حُلّي النهي و نفسه لكان مقتضاه لزوم ترك الفعل، و حيث دلّ الدليل على الرحمة في الفعل رُوع اليد عمّا يقتضيه صرف النهي من حيث هو بمقدار دلالة الدليل، فليتأمل. و لتمام التحقيق مقام آخر.

(١) التهذيب ٣٩٢/٩١:٩، الوسائل، الباب ٦٦ من أبواب النجاسات، ح ٥.

(٢) في ص ٣٥٣.

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٣٥٣، الهامش (٤).

(٤) في ص ٣٥٣.

(٥) الحقائق الماصرة ٥١٢:٥.

و كيف كان فلا إشكال في عدم الحرمة بعد عدم الخلاف فيه، و دلالة الخبرين عليه.

(و) لكن مقتضى ظاهر الخبرين هو ما (قيل) بل نسب^(١) إلى المشهور من أنه (يجب اجتناب موضع الفضّة) بأن يعدل بضمه عنه، بل في الجواهر: لم أجد فيه خلافاً بين القدماء و المتأخرين، إلا من معتبر المصنف فاستحبّه، و تبعه الطباطبائي في منقولته، و استحسنته في المدارك و الذخيرة؛ لظاهر الأمر في الصحيح السابق و زيادة الصدوق في خبر بريد، المتقدم، معتضداً بما عرفت من عدم الخلاف، و سالماً مما يصلح للمعارضة^(٢). انتهى، و هو حسن

و هل يلحق بالمفضّض المذهب في الكراهة و وجوب عزل المم عن موضع الذهب؟ فيه تردّد: من غلبة الظن بمساواتهما في الحكم إن لم يكن أولى بالاجتناب، و من خروجه من مورد النصوص و الفتاوى.

و قد حكى عن العلامة في المنتهى^(٣) أنه قال: لم أعثر لأصحابنا فيه على قول، ثم ألحقه بالمفضّض في الكراهة؛ معلّلاً له: بأنه لا ينزل عن درجة الفضّة^(٤).

(١) التامس هو السبزواري في كفاية الأحكام: ١٥.

(٢) جواهر الكلام ٣٤١:٦، ونظراً للمعتبر ٤٥٥:١، و الدرّة النجفيّة: ٦٢، و مدارك الأحكام ٣٨٣:٢، و ذخيرة المعاد: ١٧٤.

(٣) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: والمصنف في المعتبر، و الصحيح ما أثبتناه. حيث لم نعثر على الحاكم من المحقّق في المعتبر فيما بين أيدينا من المصادر، و لا على المحكي عنه فيه - وفاقاً لما في ذخيرة المعاد: ١٧٤، و كشف الكام ٤٨٥:١، و الحدائق الناضرة ٥١٣:٥، و كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٣٩٢.

(٤) منتهى المطلب ٣٢٩:٣، المرجع الثاني.

و استظهره في المدارك - تبعاً لما حكى^(١) عن شيخه الأردبيلي رحمته - فقال:
والأظهر: أن الآية المدهنة كالمعضضة في الحكم، بل هي أولى بالمنع^(٢).
و في الحدائق - بعد أن صرح باحتصاص مورد الأحبار بالمفضض - قال: و
هل يكون الإباء المدهب أيضاً كذلك؟ الظاهر نعم إن لم يكن أولى بالمنع؛
لاشتراكهما في أصل الحكم^(٣). انتهى.

و لا يخفى عليك أن الجزم بذلك في غير محله؛ إذ لم يُعلم أن صاط المسح
لدى الشارع مجرد علو درجة التقدين في أعين الناس حتى يتجه دعوى أن
الذهب لا ينزل عن درجة العضة، و لذا لانقول بحرمة الأواني المتخذة من
الجواهرات التي هي أعلى درجة مهما، فعمل المفسدة المقتضية للمنع من العضة
لدى الشارع أقوى منها في الذهب، فقياس المذهب على المفضض؛ لا اشتراك آنية
الذهب و العضة في الحكم قياس مبتني على العلة لانعول عليه في الشرعيات و لا
على الأولوية الطينية التي هي أيضاً من مصاديق القياس المنهي عنه، فالتسوية
بيهما و إن كانت أحوط و أقرب إلى الاعتناء لكن الاقتصار على مورد النص و
الفتوى في الأحكام التعبدية أشبه بالقواعد، و ليس المقام مقام المسامحة في دليل
الكراهة بعد وضوح المستند خصوصاً مع الالتزام بوجوب عزل الفم الذي
لا يتسامح في دليله، كما لا يخفى.

(١) الحاكم هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٣٩٢، ونظر: مجمع الفائدة و البرهان

(٢) مدارك الأحكام ٢: ٣٨٣.

(٣) الحدائق الناضرة ٥: ٥١٣.

نعم، لا يبعد دعوى استعادة كراهة مطلق الآلات المذهبة من الإناء وغيره من رواية فضيل بن يسار، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن السرير فيه الذهب أ يصلح إمساكه في البيت؟ فقال: «إن كان ذهباً فلا، وإن كان ماء الذهب فلا بأس»^(١) فإنه يستشعر منها كون إمساك الأواني المذهبة وما جرى مجراها مخالفاً للصالح أمراً مفروضاً منه لديهم.

و كيف كان فسيل الاحتياط غير خفي.

و بما ذكرنا ظهر ضعف ما حكى عن الموجز من القول بحرمة المذهب مطلقاً و لو في غير الأواني^(٢)؛ لما عرفت من أنه لم يقم دليل - يعتد به - على الكراهة فضلاً عن الحرمة.

و احتمال في محكي الذكرى حرمة الفضة من الذهب في الإناء؛ استناداً إلى عموم النبوي، «هذان محرمان على ذكور أمتي»^(٣) مشيراً إلى الذهب و الحرير، و فيه - بعد العنى عن أن المراد منه بحسب الظاهر هو التلبس بهما، لا مطلق استعمالهما - أن مقتضاه اختصاص المنع بالرجال لا مطلقاً. و أضعف منه الاستدلال له بكونه إسرافاً و إضاعةً للمال، كما لا يخفى.

(١) الكافي ٤٧٦: ١٠، الوسائل، الباب ٦٧ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٢) حكاه عنه الصيمري في كشف الالتباس ٤٧٢: ١، وانظر الموجز (ضمن الرسائل العشر) ٦٣.

(٣) سنن ابن ماجه ١١٨٩: ٣، و ٣٥٩٧/١١٩٠، سنن أبي داود ٥٠٠: ٤، سنن النسائي ٨: ١٦٠، سنن البيهقي ٢٥٠: ٣، مسند أحمد ٩٦: ١ و ١١٥، مسند أبي يعلى ٢٣٥١/٢٧٢.

(٤) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٤٢: ٦، وكذا الصيمري في كشف الالتباس ٤٧١: ١-٤٧٢، والبحراني في الحقائق الناضرة ١٣: ٥، وانظر: الذكرى ١٤٩: ١.

تذنيب: قال المحدث المجلسي في محكي البحار: إن المعصض أقسام الأول: الظروف التي يكون بعضها فضةً وبعضها نحاساً أو غيره متغيراً كل منهما عن الآخر، كما تستعمل ظروف أصلها [من] ^(١) الخزف أو غيره ومنها ^(٢) من الفضة.

الثاني: ما كان جميعه ممزجاً بالفضة، وهو قسمان أحدهما ما طلي بماء الفضة، وإذا عرض على النار، لا يفصل عنه شيء. و ثانيهما: ما تلبس بالسبائك وشبهها بحيث إذا عرض على النار، انفصلت الفضة عن غيرها.

الثالث: ما عُلق عليه حلقة أو قطعة من سلسلة ^(٣) من الفضة.

الرابع: أن تخلط الفضة بغيرها وتُصنع منهما الأنية.

الخامس: ما نُقش بالفضة.

ثم قال: و ظاهر أخبار المفصض شمولها للأول والثالث.

و أما الثاني: فالظاهر في القسم الأول منه: الجواز. وفي الثاني: المنع؛ لصدق الأنية على اللباس، بل يمكن ادعاء صدق أنية الفضة [على الجميع عرفاً، و للأخبار السابقة وإن وردت في غير الأواني.

و يحتمل القول بالجواز فيه؛ لأصل الإباحة و عدم صراحة الأخبار في

(١) ما بين معقوفين من المصدر.

(٢) في ١٠، ١١، و ظاهر الطبعة المبررة: هو فيها بدل هو قمها. و الصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٣) كذا، و هي المصدر: «ما عُلق عليه قطعة أو حلقة أو سلسلة».

المع...

و أما الرابع: فلا يبعد اعتبار صدق الاسم، فإن صدق آنية الفضة عليه، مع [١] وإلا فلا، وكأنه لا اعتبار للعلبة مع عدم صدق الاسم.

و أما الخامس: فلا يبعد التفصيل فيه كالثاني، بأن يقال: إن حصل [منهما] [٢] بالعرض على النار شيء، كان في حكم المفضض، وإلا فلا [٣]. انتهى.

أقول: إطلاق اسم الإناء المفضض على ما فيه حلقة من فضة أو قطعة من سلسلة لا يحلو عن تأمل، كما تقدمت الإشارة إليه آنفاً.

وكذا على الممتزج؛ فإنه مع استهلاك أحد الحليطين يُسمى باسم الآخر، وإلا فيطلق عليه اسم المفضوش، لا المفضض، ولذا لا يطلق عرفاً على الأثمان المفضوشة اسم المفضض، والله العالم [٤].

(و لا يحرم استعمال غير الذهب و الفضة من أنواع المعادن و الجواهر و لو تضاعفت أثمانها) بلا خلاف فيه على الطاهر، بل عن كشف اللثام الاتفاق عليه [٥]؛ لأصالة الإباحة السالمة من دليل حاكم عليها.

(و أواني المشركين) و غيرهم من أصناف الكفار كأواني غيرهم

(١) ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

(٢) بدل ما بين المعقوفين في «ض» ١٠، ١١ و الطبعة الحجرية: «لهاء» و ما أئبناه من المصدر أو أن الصحيح: «منه» بدل «لهاء».

(٣) كما في كتاب الشهادة - للشيخ الأنصاري - : ٣٩٢، وانظر: بحار الأنوار ٦٦: ٥٤٧-٥٤٨.

(٤) نلعت النظر إلى أنه ليس في السخ الخطيئة و الحجرية المتمرض لقول المصنف (ع) : «و في جوار اتخاذها لغیر الاستعمال ترد، و الأظهر: المنع» و كنا شرحه.

(٥) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٦: ٣٤٤، وانظر: كشف اللثام ١: ٤٨٦.

(طاهرة) في مرحلة الطاهر (ما لم يُعلم نجاستها) ولو بطريق شرعي أو أصل معتبر، كأصالة عدم التدكية فيما كان متخذاً من الجلود ولم تُجر عليه يد مسلم، أو ما جرى مجراها من الأمارات الحاكمة على الأصل.

(و لا يجوز استعمال شيء من الجلود) - إذا كانت من ذوي الأنفس - في الأكل و الشرب و غيرهما من الأشياء المشروطة بالطهارة بل مطلقاً حتى هي إيقاد الحمام و إطعام الكلب و نحوه على ما صرح به بعض^(١) و نسب إلى ظاهر المشهور و إن ناقشنا فيه في محله (إلا ما كان طاهراً في حال الحياة ذكياً) تدكية شرعية؛ إذ هو بدون ذلك ميتة نجسة لا يجوز استعمال جلده، سواء ذُبغ أم لم يُدبغ؛ لأنَّ جلد الميتة لا يُطهر بالدباغ، خلافاً لما حكى عن العامة^(٢) و ابن الجنيّد^(٣) من الخاصة، فرعموا أنَّ ذكاة الجلد دباغه.

و قد حكى عن ابن الجنيّد أنه قال: إنَّ جلد الميتة يُطهر بالدبغ إذا كان من حيوان طاهر في حال حياته، فيجوز الانتفاع به بعد ذلك في كل شيء عدا الصلاة^(٤). انتهى.

و قد عرفت ضعفه في محله.

(١) صاحب الجواهر فيها ٣٤٥:٦.

(٢) الأم ٩١، حية العلماء ١١٠:١ و ١١١، المجموع ٢١٥:١ و ٢١٧، العزيز شرح الوجيز ٨١:١، المفني ٨٤:١، الشرح الكبير ٩٥:١.

(٣) حكاه عنه المحقق الحلبي في المعتبر ٤٦٣:١، و العلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء ٢٢٣:٢، المسألة ٣٢٨، و مختلف الشيعة ٣٤٢:١، المسألة ٢٦٢، و الشهيد في الذكرى ١٣٤١.

(٤) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٣٨٦:٢، و الشيخ حسن في المعالم (قسم الفقه)، ٧٨٩.

و يعتبر في جوار استعمال الجلود وكذا في إباحة أكل اللحوم إحراز التذكية بالعلم أو بأمارة معتبرة شرعاً، كالبيّنة وإخبار ذي اليد و يد المسلم و سوقه، وإلا فيحكم بنجاستها و حرمة الانتفاع بها؛ لأصالة عدم التذكية.

ولا يعارضها أصالة عدم الموت حتف الأنف كما تُوهّم؛ إذ لا يثبت بأصالة عدم الموت حتف الأنف كونه مدكّي حتّى تتحقّق المعارضة، فإنّ نفى أحد الضدين بالأصل لا يثبت الصّد الآخر، كما تقرّر في محلّه.

هذا، مع أنّه لا مضادة بين الأمرين؛ لأنّ حرمة لحم الحيوان و نجاسته من آثار زهاق روحه بغير الوجه الذي اعتبره الشارع سبباً للحليّة و الطهارة، سواء مات حتف أنفه أو قُتل بغير ذلك الوجه.

و إن أريد بأصالة عدم الموت أصالة عدم زهاق روحه بغير ذلك الوجه، فلا يتحقّق موضوع النجاسة و الحرمة، ففيه: أنّ عدم الموت بهذا المعنى ليس موافقاً للأصل؛ لأنّ وقوع زهاق الروح بذلك الوجه يحتاج إلى أسباب و جوديّة، مثل: ذكر اسم الله عليه، و استقبال القبلة، و فري الأوداج، فمتى شكّ في تحقّق شيء من تلك الأسباب، يُنفي ذلك الشيء بالأصل، فيُحرز بذلك موضوع الحرمة و النجاسة؛ لأنّ الميّنة - التي هي موضوع الحكمين في عرف الشارع و المنشرعة - عبارة عمّا زهق روحه لا بشرائط التذكية، لا خصوص ما مات حتف أنفه، كما يشهد لذلك - مضافاً إلى وضححه - تعليق حليّة الأكل - في ظواهر الكتاب و السنة - على كونه مدكّي، و تعليق طهارة الجلود في مكاتبه الصيقل على كونها ذكيّة، قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام إني أعمل أغماد السيوف عن جلود الحُمُر الميّنة فتصيب

ثيابي فأصلي فيها [فكتب] ^(١) إلی «أَتُخَذُ ثَوْباً لصلواتك» فكتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام، إني كتبت إلى أیک عليه السلام بكذا و كذا، فصعب ذلك عليّ، فصرت أعملها من جلود الحُمُر الوحشيّة الذکيّة، فكتب عليه السلام إلیّ «کُلْ أَعْمَالِ الْبِرِّ بِالصَّبْرِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِنْ كَانَ مَا تَعْمَلُ وَحْشِيّاً ذَکِيّاً فَلَا مَأْسَ» ^(٢) فَإِنْ مَقْتَضَى التَّعْلِيقُ كَوْنُ مَوْضُوعِ الْحَرَمَةِ وَالْمَجَاسَةِ هُوَ غَيْرُ الْمَذْكُورِ.

و يؤيده أيضاً مفهوم التذكية؛ إذ المظاهر أنّها كانت في الأصل بمعنى التطهير و التنزيه، ثمّ غلب استعمالها في الذبح المعهود الذي جعله الشارع سبباً لطهارة المينة و زوال البفرة الحاصلة لها بالموت، كما يرشدك إلى ذلك التتبع في موارد استعمال ما ذنتها بظورها المختلفة.

مثل: «كُلْ يَابِسَ ذَكِيٍّ» ^(٣) و «ذُكَاةُ الْأَرْضِ يَبْهَاءُ» ^(٤) و «ذُكَاةُ الْجِدِّ دِبَاعُهُ» ^(٥) و في الموثقة الآتية: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ ذَكِيٌّ وَ قَدْ ذُكَّاهُ الذَّبْحِ - إِلَى أَنْ قَالَ - وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ نُهِيتَ عَنْ أَكْلِهِ وَ حُرِّمَ عَلَيْكَ أَكْلُهُ فَالصَّلَاةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ فَاسِدَةٌ ذُكَّاهُ الذَّبْحِ أَوْ لَمْ يَذْكُهُ» ^(٦) إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة التي تشهد على أنّ الذكاة هي

(١) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) الكافي ٤٠٧:٣ - ٤٠٨/١٦، التهذيب ١٤٨٣/٣٥٨:٢، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب المجاسات، ح ٤، وكذا الباب ٤٩ من تلك الأبواب، ح ١.

(٣) تقدّم تحريره في ص ١٩٦، الهامش (٤).

(٤) كشف الخفاء ٥٠٢:١.

(٥) سنن النسائي ١٧٤:٧ نحوه.

(٦) الكافي ١/٣٩٧:٣، التهذيب ٨١٨/٢٠٩:٢، الاستبصار ٣٨٣:١ - ٣٨٤/١٤٥٤، الوسائل، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، ح ١، و يأتي بعضها في ص ٣٨٤.

أصلها هي النظافة و المنزاهة، فالمراد بالميتة في عرف الشارع ليس إلا ما لم يدركه الدبع من المقدارة المسيبة عن الموت.

و لا ينافي هذا ما تقدم في مبحث الميتة من عدم تسليم كون مطلق غير المدكّي ميتة. لأن الغرض في ذلك المبحث مع اطّراده بحيث يُحكم على الأجراء الصغار المنفصلة عن الحي بأنها ميتة بواسطة صفة إطلاق غير المدكّي عليها؛ نظراً إلى صفة إطلاق غير المدكّي على ما ليس من شأنه الموت أو الانفعال بالموت. وكيف كان فالميتة من اللحم ليست لإعباراً عن اللحم الذي رفق روحه لا بشرائط التذكية، فمتى أحرز زهاق روح لحم و شك في أنه هل وجد شرائط التذكية حال رهاق روحه؟ مقتضى الأصل. عدمها، فترتب عليه آثار عدم كونه مدكّي.

لكن لقائل أن يقول، إنه لا يثبت بهذا الأصل كون اللحم غير مدكّي حتى يُحكم بحرمنه و نجاسته، كما أنه لا يثبت بأصالة عدم صيرورة المرأة حائضاً، أو أصالة عدم رؤية المرأة دم الحيض كون الدم المرثي دم غير الحيض حتى يُحكم بكونه استحاضة، إلا على القول بالأصل المثبت، و هو خلاف التحقيق، فمقتضى القاعدة هو التعكيك بين الآثار، فما كان منها مرتباً على عدم كون اللحم مدكّي - كعدم حلّيته، و عدم جوار الصلاة فيه، و عدم طهارته، و غير ذلك من الأحكام العدمية المترعة من الوجوديات التي تكون التذكية شرطاً في ثبوتها - ترتب عليه، فيقال. الأصل عدم تعلق التذكية بهذا اللحم الذي زفق روحه، فلا يحل أكله و لا الصلاة فيه و لا استعماله فيما يشترط بالطهارة، و أمّا الآثار المترتبة على كونه

غير مدكّي - كالأحكام الوجودية الملازمة لهذه العدميات، كحرمة أكله و نجاسته و
 تنحيس ملاقيه و حرمة الانتفاع به ببيعه أو استعماله في سائر الأشياء الغير
 المشروطة بالطهارة، كسقي البساتين و إحراقه على القول بها و غير ذلك من
 الأحكام المعنّقة على عنوان الميتة أو غير المذكّي - فلا.

نعم، لو قلنا بالرجوع إلى الأدلة الشرعية في تشخيص موضوع
 المستصحب، اتجه إلحاق بعض الوجوديات - المعلقة في الأدلة الشرعية على فقد
 شرط من شرائط التذكية - بالعدميات إذا كان الشك ناشئاً من الشك في حصول
 ذلك الشرط، مثل: ذكر اسم الله عليه، حيث قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا
 لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١) فكما يُرتّب على استصحاب عدم ذكر اسم الله عليه
 عدم الحلّة، كذلك يُرتّب عليه حرمة الأكل، التي علّقها الشارع في لسان الدليل
 على ذلك العدم.

و هذا بخلاف سائر الشرائط، كقزّي الأوداح و نحوه ممّا لم يرد فيه مثل هذا
 الدليل، بل ثبت بالخص و الإجماع اشتراطه في الحلّة، و كون السموت المقترن
 بفقده موجباً للحرمة، فإنّه لا يثبت بأصالة عدم حصول ذلك السبب حين موته كون
 موته فاقداً لذلك الشرط، إلّا أن نقول بالأصل المثبت، فيتّجه حينئذٍ ترتيب جميع
 الآثار، كما تقدّمت الإشارة إليه.

كما أنّ المتّجه ذلك أيضاً لو قلنا بقاعدة المقتضي، لا للاعتماد على أصالة
 عدم التذكية، بل لكفاية الشك فيها بقاء على هذا القول؛ لما أشرنا إليه من أنّ

مقتضى جعل الشارع التذكية شرطاً للحلّة والطهارة و تسميته الدبّح الخاصّ تذكية: كون موت ذي النفس بنفسه مقتضياً لحرمة و نجاسته، و التذكية مانعة منهما، فمتى أحرز المقتضي و شكّ في المانع حكم بثبوت المقتضي.

لكن لا نقول بشيء من المباني، فالمتّجه حينئذ هو التفصيل بين الأحكام المترتبة على عدم كونه مذكّياً، كالأحكام السلبية التي تقدّمت الإشارة إليها، و بين الأحكام المترتبة على كونه غير مذكّياً، كالأحكام الثبوتية الملازمة لهذه العدميّات، مثل الحرمة و النجاسة.

إن قلت: لا يمكن التفكيك بين عدم الحلّة و الطهارة و بين ما يلازمهما من الحرمة و النجاسة، لا لمجرد الملازمة العقلية حتّى يتوجّه عليه أنّ التفكيك بين اللوازم و الملزومات في مقتضيات الأصول غير عزيز، بل لقوله عليه السلام: «كُلُّ شيء لك حلال حتّى تعلم أنّه حرام»^(١) و «كُلُّ شيءٍ يظيف حتّى تعلم أنّه قذر»^(٢) و المفروض أنّه لم يحرز قذارته و حرمة بأصالة عدم التذكية حتّى يقال بحكومتها على أصالتي الحلّ و الطهارة، فالقول بأنّ هذا شيء لم يُعلم حرمة و نجاسته و لكنّه ليس بحلال و لا طاهر مافض للخبرين.

قلت: الشيء المأخوذ موضوعاً للحكمين هو الشيء المشكوك الحلّة و الطهارة، لا المقطوع بعدمهما، كما هو الشأن في جميع الأحكام الظاهرية المجعولة للشكّ، و حيث ألقى الشارع احتمال الحلّة و الطهارة، و تركه منزلة العدم بواسطة

(١) الكافي ٥/٣١٣، التهذيب ٩٨٩/٢٢٦، الوسائل، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، ج ٤.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ١٦٢، الهامش (٣).

أصالة عدم التذكية، خرج المفروض من موضوع الأصلين حكماً، فكما أنَّ استصحاب نجاسة شيء حاكم على قاعدة الطهارة، كذلك استصحاب عدم طهارته أيضاً حاكم عليها، وكذلك الأصل الموضوعي الذي يترتب عليه هذا الأمر العدمي، كما هو واضح.

لا يقال: إن مقتضى عدم القول بالأصل المثبت: عدم ترتيب الأحكام السيئة أيضاً لأنَّ ترتيب تلك الأحكام على اللحم الحاص موقوف على إحراز عدم كون هذا اللحم مدكئ، ولا يحرز هذا بأصالة عدم التذكية؛ لأنه إن أريد بأصالة عدم التذكية العدم الأزليّ المجامع لحياة الحيوان و موته، فليس من آثارها عدم طهارة هذا اللحم و لا عدم حليته، فإنَّ هذا العدم كان حاصلًا حال حياة اللحم و لم يكن له شيء من الأثرين.

أما الأول. فواضح؛ لأنَّ اللحم لم يكن حال حياته غير طاهر. و أما عدم انصافه بالحلية الفعلية في حال حياة حيوانه: فبعدم صلاحية الحيوان الحي غالباً للأكل حتى يصحَّ انصافه بها، لا لكونه فاقداً للتذكية. و أما ما كان صالحاً لأنَّ يُبتلع حياً، فالحكم بحرمة ابتلاعه كذلك؛ لكونه فاقداً للتذكية يحتاج إلى مزيد تتبع و تأمل.

و الحاصل: أنَّ الحكمين العدميين ليسا من آثار مطلق عدم التذكية، بل من آثار قسم خاص، و هو: العدم المقارن لزهاق الروح، و هذه الخصوصية لا تثبت باستصحاب العدم الأزلي.

و إن أريد بها أصالة عدم اقتران زهاق روحه بشرائط التذكية، فهذا من قبيل

تعيين الحادث بالأصل ليس له حالة سابقة.

لأننا نقول: انتهاء المستب من آثار عدم حدوث سببه، لا من آثار عدم سببه
الشيء الحاضر، فعدم حلّة اللحم الذي زهق روحه من آثار عدم حدوث ما يؤثر
في حلّيته بعد الموت، أي الموت المقرون بالشرائط، وهذا المعنى المركّب شيء
حدث مسوق بالعدم، لا من آثار كون الموت فاقداً للشرط حتّى لا يمكن إحراره
بالأصل، فلو بيع شيء بعقد يشكّ في صحّته، يُحكم بعدم انتقال المبيع إلى
المشتري؛ لأصالة عدم صدور عقد صحيح مؤثّر في النقل، لا لأصالة عدم كون
العقد الصادر صحيحاً؛ لأنّ هذا غير موافق للأصل، كما هو واضح، فيترتب على
أصالة عدم حدوث سبب النقل عدم دخول المبيع في ملك المشتري، وعدم
جواز تصرّفه فيه، وأمّا كونه غير داخل في ملكه - الذي هو من لوازم هذا الأمر
العدمي، و يتعرّع عليه حرمة الاستعمال - فلا يثبت بهذا الأصل، وإنّما نحكم به
بواسطة الأصل الجاري فيه بنفسه؛ لأنّه في السابق لم يكن ملكاً له، وكان حراماً
عليه، فيُحكم ببقائه على ما كان.

ولو فرض عدم جريان الأصل فيه بنفسه، لأشكّل تفريع حرمة على أصالة
عدم سبب النقل، كما فيما نحن فيه.

وإن شئت مثلاً مطابقاً للمقام ممّا لم يكن هو بنفسه مجرى الأصل وكان
الأصل الجاري فيه أصالة عدم حدوث ما يوجب حلّيته، فنقول: لو حلّ أمته لحُرّ
و شرط عليه رقبة ولدها، فولدت بتاً و شكّ في كون الشرط مخالفاً للكتاب و
السنة، نقول: مقتضى الأصل: عدم جواز وطنها؛ لأصالة عدم حدوث سببه، وهو

رقية الست، لكن لا يشت بهذا كونها غير مملوكة، فلو وطئها، يشكل الحكم باستحقاقه للحد؛ إذ لم يثبت بهذا الأصل كونها أجبية حتى يثبت الاستحقاق للحد.

والحاصل: أن ترتيب الآثار الثابتة لعنوان الميتة أو غير المدكّي - كالحكم بتنجاسته الموجبة لتنجيس ملاقه، أو بحرمة الانتفاع به واستعماله في سائر الأشياء الغير المشروطة بالطهور - على أصالة عدم التذكية في غاية الإشكال ألهم إلا أن يدعى خفاء الواسطة، وأن العرف بمجرد عدم الاعتناء باحتمال حدوث سبب الحلّ و الطهارة - الذي هو عبارة أخرى عن أصالة عدم التذكية - يثبتون على الشيء الذي يشك في تذكينه آثار كونه غير مدكّي من غير التفتت إلى كون الآثار آثاراً لهذا العنوان المشكوك التحقق الذي لا يحرز بالأصل.

هذه مع إمكان أن يدعى أن عدم جواز الانتفاع بالميتة مطلقاً من الأحكام السلبية المترتبة على أصالة عدم التذكية من غير واسطة؛ لما يظهر من بعض الأخبار من اشتراط حلّة الانتفاع بها مطلقاً بالتذكية.

كمصرة سماعة، قال: سأله عن جلود السباع يتبع بها؟ قال: إذا رميت و سئيت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا^(١).

فعلى هذا تنحصر ثمرة التفكيك بين الآثار - إن قلنا به - في تنجيس الملاقى و في الآثار الخاصة التي هي من خواص ذات الحرمة من حيث هي، كاستحقاق الحد لو كان لأكل الميتة أو استعمالها حد، وإلا فلا فرق في مقام العمل بين أن

(١) التهذيب ٩: ٧٩/٣٣٩، الرسائل، الباب ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٤.

يُحكم بحرمة الانتفاع به أو يُحكم بعدم حوازه.

و كيف كان فلا تأمل في جريان أصالة عدم التدكية و لزوم ترتيب الآثار المترتبة على هذا العنوان المُحرز بالأصل، و أمّا كون الحكم بنجاسة الشيء الذي شك في تدكيته و حرمة الانتفاع به من تلك الآثار فهو لا يخلو عن تأمل و يشهد لا اعتبار هذا الأصل - مصافاً إلى عموم أدلة الاستصحاب - خصوصاً ما في ذيل موثقة ابن بكير، الواردة في باب الصلاة: «و إن كان معاً يؤكل لحمة فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و كل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي و قد ذكاه الذبيح»^(١).

و بعض^(٢) الأخبار الدالة على عدم حلية الصيد الذي أرسل إليه كلاب و لم يعلم أنه مات بأخذ المعلم، محللاً بالشك في استناد موته إلى المعلم. و الأخبار^(٣) المستفيضة الدالة على اشتراط العلم باستناد القتل إلى الرمي، و النهي عن الأكل مع الشك فيه.

خلافاً لصاحب المدارك، فلم يعتمد على هذا الأصل؛ اعتماداً على ما بني عليه من عدم حجية الاستصحاب رأساً، فإنه - بعد أن ذكر أن مرجع أصالة عدم التدكية إلى الاستصحاب، و أنه ليس بحجة، و أنه لو سلم العمل به فهو دليل طئي، و النجاسة لا تثبت إلا باليقين أو الظن الحاصل من البيّنة لو سلم عموم دليها - قال. و الحاصل: أن الجلد المطروح لما جاز كونه متزعاً من الميتة و المذكي

(١) تقدّم تخريجها في ص ٣٧٧، الهامش (٦).

(٢) الكافي ١٩/٢٠٦: ١٩، التهذيب ١٠٥/٢٦٦: ١٠٥، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الصيد، ح ٢.

(٣) راجع: الوسائل، الباب ١٨ من أبواب الصيد.

لم يكن اليقين بنجاسته حاصلًا؛ لانتفاء العلم بكونه مترعًا من الميتة، فيمكن القول بطهارته، كما في الدم المشتبه بالطاهر والنجس.

و يشهد له قول الصادق عليه السلام في صحيحة الحلبي: «صلّ فيه»^(١) حتى تعلم أنه ميت بعينه»^(٢).

وفي رواية أخرى: «ما علمت أنه ميتة فلا تصلّ فيه»^(٣). انتهى.

وفي: ما عرفت من أنا لو لم نقل بحجّة الاستصحاب أيضاً، لتعين الالتزام بما تقتضيه أصالة عدم التذكية بالنسبة إلى الأكل والصلاة بمقتضى الأخبار الخاصة الدالة على عدم جواز الصلاة فيه و أكله إلا بعد إحرازها بالعلم.

و أما الخبران اللذان استشهد بهما فهما أجنيان عمّا ادّعاء؛ لورودهما فيما كان مقروناً بأمانة شرعية؛ فإنّ الأول منهما ما رواه الحلبي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الخفاف التي تُباع في السوق، فقال: «اشتر و صلّ [فيها] حتى تعلم أنه ميتة بعينه»^(٤) إدا الطاهر أنّ المراد بالسوق هو سوق المسلمين، و هو من الأمارات المعتبرة شرعاً.

كما يشهد له - مضافاً إلى هذه الصحيحة - الأخبار الآتية.

و ثانيهما: رواية علي بن أبي حمزة أنّ رجلاً سأل أبا عبدالله عليه السلام - و أنا عنده - عن الرجل يتغلّد السيف و يصلّي فيه، قال: «نعم» فقال الرجل: إنّ فيه

(١) في المصدر: «فيها».

(٢) التهذيب ٢/٢٣٤: ٩٢٠، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٣) التهذيب ٢/٣٦٨: ١٥٣٠، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، ح ٤.

(٤) مدارك الأحكام ٢/٣٨٧-٣٨٨.

(٥) راجع الهامش (٢)، و ما بين المعقوفين من المصدر.

الكيمخت، قال: «و ما الكيمخت؟» قلت: جلود دوات منه ما يكون دكياً و منه ما يكون ميتة، فقال: «ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه»^(١).

و نحوها رواية سماعة أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن تقليد السيف في الصلاة و فيه العراء^(٢) و الكيمخت، فقال: «لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة»^(٣).

و مقتضى ترك الاستفصال و إن كان عدم الفرق بين ما لو كان السيف واحداً إليه من يد المشركين و لم يعلم بجريان يد مسلم عليه أو على ما عيه من الكيمخت، لكن إطلاق السؤال منزل على الغالب من كون السيف متلقًى من مسلم أو مشترى من سوق المسلمين، فإطلاق الجواب منصرف عن مثل الفرض. و على تقدير عدم الانصراف لا بد من صرفه عنه، كما يشهد له بعض الأخبار الآتية الدالة على وجوب المحصر و السؤال عن كونه مذكياً في مثل الفرض.

و كيف كان فلا يستعاد من مثل هذه الأخبار أزيد من جواز المعاملة مع ما يوجد في سوق المسلمين و في أيديهم معاملة المذكى ما لم يعلم بكونه ميتة، و هذا إجمالاً ممّا لا شبهة فيه.

كما يشهد له فيما صنعه مسلم احتّمَل في حقّه التدكية أو حرى عليه يد مسلم احتّمَل صحّة يده .. مضافاً إلى الأخبار الآتية الدالة على عموم المدعى - خصوصاً قاعدة أصالة الصحّة و اليد الحاكمة على الاستصحابات المتنافية

(١) راجع الهامش (٣) من ص ٣٨٥.

(٢) العراء: هو الذي يُلصق به الأشياء و يُتخذ من أطراف الجلود و السمك الهاية - لابن الأثير - ٣٦٤٣ غراه.

(٣) الفقيه ١/١٧٢، التهذيب ٢/٢٠٥: ٨٠٠، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب المجامات، ج ١٢.

لهماء، كما قرّرناه مراراً و بيّنا في محلّه أنّهما من القواعد العقلانيّة المقرّرة لدى الشارع إرفاقاً بالعباد، و توسعةً عليهم، و لو لا ذلك لضاق عليهم العيش، و أنّ اعتبارهما ليس من باب الظهور و الظنّ النوعي، كما زعمه غير واحد، فاستشكل في الحكم بطهارة الجلد المأخوذ ممّن يرى طهارته بالدين.

كما يشهد له - مضافاً إلى السيرة القطعيّة و غيرها من الأدلّة الدالّة عليه، التي تقدّمت الإشارة إليها^(١) عند البحث عن ثبوت الطهارة بمعاملة المسلم مع ما يتعلّق به ممّا هي يده معاملة الطاهر - خصوصاً الأخبار الآتية الدالّة على جواز الصلاة فيما يشتري عنهم، فإنّ المراد بالمسلمين هي أخبار الباب أعمّ من العمّة الدين يرون طهارة المينة بالدين بلا شبهة.

و يشهد لا اعتبار سوق المسلمين - مضافاً إلى استقرار السيرة عليه، و عدم الخلاف فيه بحسب الظاهر - جملة من الأخبار:

منها: الصحيحة المتقدّمة^(٢).

و منها: ما عن الكليني^(٣) بإسناده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سأله عن الرجل يأتي السوق فيشتري جنة فراء لا يدري أدكيّة هي أم غير ذكيّة، أيصليّ فيها؟ قال: «نعم، ليس عليكم المسألة، إنّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول: إنّ الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم، إنّ الدين أوسع من ذلك»^(٤).

(١) ما بين المعقوفين يقتضيه السياق.

(٢) أي صحيحة الحلبي، المتقدّمة في ص ٣٨٥.

(٣) كذلك، و الحديث في التهذيب.

(٤) التهذيب ٢: ٣٦٨/١٥٢٩، و عنه في الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب المجاسات، ح ٣.

و عن الصدوق بإسناده عن سليمان بن جعفر الجعفري عن العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام مثله ^(١).

و عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام، قال: سألت عن لحفّاف يأتي السوق يشتري الحُفّ لا يدري أذكّي هو أم لا، ما تقول في الصلاة فيه و هو لا يدري أيصلي فيه؟ قال: «نعم، أنا أشتري الحُفّ من السوق و يصنع لي و يصلي فيه، و ليس عليكم المسألة» ^(٢).

و رواية الحسن بن الجهم، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: أعترض السوق فأشتري حُفّاً لا أدري أذكّي هو أم لا، قال: «صلّ فيه» قلت: فالتعل؟ قال: «مثل ذلك» قلت: إنّي أضيق من هذا، قال: «أترغب عما كان أبو الحسن عليه السلام يفعل؟» ^(٣).

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في الجبن و نحوه ^(٤).
و الظاهر أنّ اعتبار السوق ليس لكونه بنفسه كاليد حجةً معتبرة، بل لكونه أمانةً يُستكشف بها كون البائع مسلماً، فالعبرة أولاً و بالذات إنّما هي بيد المسلم، و السوق إنّما اعتُبر لكونه طريقاً للحجة، لا لكونه بنفسه حجةً، فلا عبرة به لو علم كون البائع مشركاً و إن احتمل تلقّيه المبيع من مسلم، فيجب في مثل الفرص الفحص عن حال المبيع و إحراز كونه مذكّي و لو باستكشاف كونه متلقياً من مسلم.

(١) نقيه ١/١٦٧: ٧٨٧، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، دبل ح ٣

(٢) تهذيب ٢/٣٧١: ١٥٤٥، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، ح ٦.

(٣) الكافي ٣/٤٠٤: ٣١، التهذيب ٢/٢٣٤: ٩٢١، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات،

ح ٩.

(٤) راجع الوسائل، الباب ٦١ من أبواب الأطعمة المباحة.

كما شهد لذلك: خبر إسماعيل بن عيسى، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن جلود العراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل أيسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلماً غير عارِف؟ قال: «عليكم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، وإذا رأيتم يصلّون فيه فلا تسألوا عنه»^(١).

و رواية إسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام أنه «لا بأس بالصلاة في العراء اليماني وفيما صنع في أرض الإسلام» قلت: فإن كان فيها غير أهل الإسلام؟ قال: «إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس»^(٢).

و يظهر من هذه الرواية عدم اختصاص الحكم بما يشتري من السوق، بل يعرّد فيما صنع في أرض الإسلام، بل في أرض يكون غالب أهلها المسلمين و يشهد لذلك: خبر السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام: «أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سعة وجدت في الطريق مطروحة، كثير لحمها و خبزها و جسيها و يبصها و فيها سكّين، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «يَقُوم ما فيها ثم يؤكل، لأنّه يفسد وليس له بقاء، فإذا جاء طالبها عزموا له الشمس، قيل له: يا أمير المؤمنين لا يدري سعة مسلم أم سعة مجوسي، فقال: هُم في سعة حتّى يعلموا»^(٣).

بل ربما يظهر من هذه الرواية أنّه متى وجدت شي مطروح في أرض الإسلام أو ما كن غالب أهلها المسلمين - كما هو منصرف إطلاق السؤال، أو يصرف إليه

(١) الفقيه ١/١٦٧، التهذيب ٢/٣٧١: ١٥٤٤، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب الجاسات،

ح ٧

(٢) التهذيب ٢/٣٦٩-٣٦٨، الوسائل، الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلّي، ح ٣

(٣) نكاهي ١/٢٩٧، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب الجاسات، ح ١١.

بشهادة الرواية المتقدمة^(١) - يُعامل معه معاملة المذكي وإن كان محموقاً بأمانة غير معتبرة تورث الظن بكون من جرى عليه يده غير مسلم، كوضع السكين في السفرة، الذي هو أمانة كون صاحبها من المشركين.

وكيف كان فالذي يقوى في النظر أن كل ما يُشك في ذكاته إذا علم به جريان يده مسلم عليه و تصرفه فيه تصرفاً مشروطاً بالتذكية - كما إذا وجدنا جلدأ مطروحاً على الأرض و علمنا بأنه كان يصلي فيه مسلم - عُومل معه معاملة المذكي وإن علم بكونه مسبقاً بيد كافر أو ملحوقاً بها، فصلاً عما لم يُعلم شيء منهما، من غير فرق بين كونه في أرض المسلمين أو غيرها، فإن يده المسلم حجة قاطعة لأصالة عدم التذكية.

و إن لم يُعلم ذلك ولكن كان ذلك الشيء في سوق يكون غالب أهله المسلمين، أو أرض كذلك و لو في الصحاري و البراري، فكذلك يُعامل معه معاملة المذكي إن لم يُعلم بكون من كان متصرفاً فيه كافراً بأن كان في يده مجهول الحال، أو مطروحاً على الأرض و كان عليه أثر الاستعمال بأن كان جلدأ مدبوغاً أو لحماً مطبوخاً أو مقطوعاً بسكين و نحوه بحيث تميز عن فعل السباع و نحوه، بُني على كون من تصرف فيه مسلماً، و كون عمله محمولاً على الصحيح.

و أما إن تلقاه من كافر أو من مجهول الحال في أرض يكون غالب أهلها الكفار، أو كان مطروحاً على أرض كذلك أو على أرض المسلمين و لم يكن عليه أثر الاستعمال و احتمال كونه من فعل السباع و نحوه، عُومل معه معاملة غير المذكي؛ لأصالة عدم التذكية، والله العالم.

(و يستحب اجتنب) جلد (ما لا يؤكل لحمه) من ذي الفس الذي تشترط التدكية في طهارة جلده (حتى يدبغ بعد ذكاته) تعصياً عن شبهة الخلاف الذي ستمعه عن الشيخ وغيره كما تبه عليه في محكي المعتبر^(١).
و مرجعه إلى الاحتياط في الشبهة التحريمية، الذي دل على رجحانه العقل والنقل، والاعتراض عليه - بأن الاستحباب حكم شرعي يتوقف إثباته على الدليل، والخروج من شبهة الخلاف لا يصلح أن يكون دليلاً عليه و لو على القول بالمسامحة في دليله - في غير محله.

و استدلل له أيضاً بالمرسل المروي في كشف اللثام عن بعض الكتب عن الرضا عليه السلام أن دباغة الجلد طهارته^(٢).

وفيه: أنه لا يختص بغير المأكول، بل طاهره أن جلد الميتة يطهر بالدبغ، فهي رواية مرسلة مهجورة معارضة بالمعتبرة الدالة على أن جلد الميتة لا يطهر وإن دبغ سبعين مرة^(٣).

و حكى عن الشيخ في المبسوط والخلاف، والمرتضى عليه في المصباح: المنع من استعمال جلد ما لا يؤكل حتى يدبغ بعد ذكاته^(٤).

(١) الحاكي عنه هو صاحب كشف اللثام فيه ٤٨٦:١، وكذا صاحب المحاور فيها ٣٥٠:٦، وانظر: المعتبر ٤٦٦:١.

(٢) كشف اللثام ٤٨٦:١.

(٣) الفقيه ١/١٦٠، التهذيب ٢/٢٠٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب لباس المصنعي،

ح ١

(٤) حكاه عنهما المحقق المحلي في المعتبر ٤٦٦:١، وكذا العامل في مدارك الأحكام ٣٨٨:٢، وانظر المبسوط ١٥:١، والخلاف ١/٦٣-٦٤، المسألة ١١.

و في كشف اللثام: نسبة القول بحرمة استعماله قبل الدبغ إلى الأكثر^(١)،
وعن الذكرى نسبته إلى المشهور^(٢).

و ربما استظهر^(٣) من بعضهم القول بتوقف طهارته على الدبغ بعد التذكية،
و عن آخرين القول بحرمة من باب التحند.

و استدلى في محكي الخلاف: بأن الإجماع واقع على حواز استعماله بعد
الدبغ و لا دليل قبله^(٤).

و فيه: أنه كفى دليلاً لطهارته و جواز الانتفاع به - بعد إحراز قبوله للتذكية و
صبروته مدكّي - أصالتها الإباحة و الطهارة، فإن ما دلّ على نجاسة الميتة و حرمة
الانتفاع بها لا يعمّ المدكّي الذي هو مقابل الميتة، فمتى اندرج شيء في موضوع
المدكّي، فنصي الأصل إباحته و طهارته.

نعم، لو شك في قبول حيوان للتذكية و لم نقل بأن مقتضى الأصل أو
القاعدة المتنافاة من الشرع - المستعادة من استقرار الموارد مع ما فيها من
الإشعارات - هو قبول كلّ حيوان للتذكية، عدا ما استثنى، اتجه الحكم بعدم
طهارته و لو بعد الدبغ؛ لأصالة عدم التذكية، لكنّه خارج من موضوع المسألة؛ لأن
الكلام إنما هو بعد فرض قبوله للتذكية.

و يشهد للمدعى أيضاً: موثقة سماعة - المصمرة - قال: سألت عن حلود

(١) كشف اللثام ٤٨٦:١.

(٢) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٣٥١:٦، وانظر: الذكرى ١٣٥:١.

(٣) المستظهر هو صاحب الجواهر فيها ٣٥١:٦.

(٤) حكاة عنه العامل في مدارك الأحكام ٣٨٨:٢، وانظر: الخلاف ٦٤:١، ديل المسألة ١١.

السباع يتنعم بها؟ قال: «إذا رميت وسميت فانتفع بجلده»^(١).

و يؤيده الأخبار^(٢) المستفيضة الدالة على جواز الانتفاع بجلود السباع و غيرها مما لا يؤكل لحمه. وربما يستشهد له بها.

و فيه نظر؛ لأنها مسروقة لبيان أصل الجواز على سبيل الإجمال، و لذا ليس في حُلِّها التعرض لأشراط التذكية، فلا يصح التمسك بإطلاقها لنفي اشتراط الدبغ، كما لا يحفى.

و كيف كان فالقول بكون الدبغ شرطاً للطهارة أو لجواز الاستعمال ضعيف؛ لعدم الدليل عليه، بل الموثقة المتقدمة^(٣) شاهدة على خلافه.

و لتنظيم الكلام في تشخيص الحيوانات القابلة للتذكية و تحقيق أن مقتضى الأصل هل هو قبول كل حيوانٍ للتذكية إلا ما استثنى، كما يظهر من بعض، أو عكسه، كما يظهر من غيره؟ و أن تذكية عبر المأكول هل هي كتذكية المأكول؟ مقام آخر، والله الموفق و المعين.

(و) يجوز أن يستعمل من أواني الخمر ما كان صلباً لا يرسب فيه الحمر، كما إذا كان من نحاس أو رصاص أو زجاج و نحوها، أو كان (مقبراً أو مدهوناً) بالزجاج المستقى في العرف بالكاشي، و نحوهما (بعد غسله).

(و يكره) أن يستعمل (ما كان خشبياً أو قرعاً أو خزفاً غير مدهون) أو نحوها مما ينفذ فيه الخمر.

(١) تقدّم تخريجه في ص ٣٨٣، الهامش (١).

(٢) راجع: الوسائل، الباب ٥ من أبواب لباس المصلي.

(٣) أنما

و حكى عن الشيخ في النهاية وابن الجنيد وابن المراح الممنوع من استعمال ما ينعد فيه الخمر، **حُلْ أَمْ لَمْ يُغَسَّلْ**^(١).

و استدلل له بصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما **عليه السلام**، قال: سألت عن نبيذ قد سكن غليانه، قال: «قال رسول الله **ﷺ** كل مسكر حرام» قال: و سألت عن الطروف، فقال: «نهى رسول الله **ﷺ** عن الدُّبَاءِ و المزفت و زِدْتُمْ أَنْتُمْ الخِثْمَ» يعني الغضار و المرفت: يعني الرفت الذي يكون في الزَّقْ و يصب في الخواهي^(٢) ليكون أجود للخمرة. و سألت عن الجرار الحضر و الرصاص، فقال: «لا بأس بها»^(٣).

و رواية أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله **عليه السلام**، قال: «نهى رسول الله **ﷺ** عن كل مسكر، فكل مسكر حرام» قلت: فالطروف التي يصنع فيها منه؟ قال: «نهى رسول الله **ﷺ** عن الدُّبَاءِ و المرفت و الخِثْم و النقيير» قلت: و ما ذلك؟ قال: «الدُّبَاءُ: القُرْع^(٤)، و المزفت: الدنان، و الخِثْم: جِراز حُضْر. و النقيير: خشب كان أهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها أجواف يتندون فيها»^(٥).

و استدلل له أيضاً: بأن للخمرة حدة و نفوداً في الأجسام الملاقية له، فإذا

(١) حكاها عنهم صاحب كشف اللثام فيه ١/٤٩٧، وكذا حكاها عن ابن الجنيد المحقق الحلبي في المعتمد ١/٤٦٧، وانظر النهاية: ٥٩٢، والمهذب ١/٢٨١، و ١٣٤٠٢.

(٢) الحواشي، جمع خابية، وهي الخبث، الصحاح ٦/٢٣٢٥ «خباء».

(٣) الكافي ٦/٤١٨، التهذيب ١/٢٨٣، و ٥٠٠/١١٥٩، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب المجاسات، ح ١، وكذا الباب ٢٥ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ١.

(٤) القُرْع حُمْرُ اليَظْطِين. الصحاح ٣/١٢٦٢ «قرع».

(٥) الكافي ٦/٤١٨-٣/٤١٩، التهذيب ٥٩٩/١١٥٩، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب المجاسات، ح ٢.

لم تكن الآية صلبة، دخلت أجراء الخمر باطنها، ولا ينالها الماء.

و في الأخير ما لا يخفى؛ فإنه - بعد الفحص عن أنه كثيراً ما تقطع بوصول الماء إلى جميع المنافذ التي وصل إليها الخمر خصوصاً لو وصعت الآية في كُرٍّ أوجارٍ إلى أن ارتوت من الماء - يتوجه عليه: أن غاية ما ذكر عدم قول الأجراء الباطنية - التي لا يصل إليها الماء - للتطهير، وهذا لا يمنع من طهارة ظهرها بالغسل، ولا يوجب نجاسة ما يصب فيها وإن وصلت إليها مداوته، كما عرفت في محلّه، وإنما يقتضي نجاسة ما يترشح منها، وهذا لا يقتضي المنع من استعمالها، كما هو واضح.

و أمّا الرويتان: فيتوجه على الاستدلال بهما:

أولاً: أنه ليس فيهما تصريح بمناط الهي حتى يجعل ضابطاً للحكم، فسلّ النهي عن الأواني المذكورة فيهما لكونها ممّا تخلف فيه غالباً أجراء الخمر، فتمتزج مع ما يصب فيه، أو أنها تتأثر بالخمر على وجه تؤثر في فساد ما يصب فيها بالنشيش والعليان وانقلابه خمراً إن كان نبيذاً ومحوه ممّا يتأثر بإدائه، أو غير ذلك من المحتملات، لا عدم قبولها للطهارة كما زعمه المستدلّ.

و ثانياً: أن الجامع بين الأمثلة المذكورة في الرويتين ليس كونهما رحوةً يرسب فيها الخمر، فإن المزفت - على ما فسره غير واحد - هو الإساء المظلي بالرفق الذي هو من أقسام المقيّر الذي لاخلاف على الطاهر في قوله للتطهير، و جواز استعماله بعد الغسل.

و لا ينافيه ما في الرويتين من تفسيره؛ فإن أولاهما لا تخلو عن تشبه، و أمّا

ثبتيهما فلا يعد أن يكون المراد بالذنان المذكورة فيها قسماً خاصاً معهوداً لديهم لا مطلقاً، وإلا لعارضها الأخبار المستفيضة الآتية الصريحة في نفي الأس عنها وكذلك الختم - بالحاء المهملة والنون الساكنة والتاء المثناة الفوقانية - على ما فسره بعض^(١) هو من الأواني التي لا ينعقد فيها الماء، وظاهر الصحيحة أن رسول الله ﷺ لم يثمه عن الختم، فيتحقق التماسي بينها وبين الرواية الثانية في هذه الفقرة.

و عن الهية أنه قال: الختم جرار حُضِرَ مدهونة كاست تُحمل فيها الخمر إلى المدينة، ثم أُسْع [فيها] فقبل للحرف كله ختم، واحده ختمة. وإنما هي عن الانتاذ فيها، [لأنها تُسرّع الشدة فيها] لأجل دهنها. وقيل: إنها تُعمل من طين يُعجن بالدم والشعر، فهي عنها يُستنع من عملها^(٢) انتهى فالهي المتعلق به على الظاهر لخصوصية أخرى غير عدم قوله لتطهير، فلا بد من حمله على الكراهة؛ إذ لا قائل بحرمة استعمال آنية الخمر من غير هذه الجهة.

و ثالثاً: أنه يعارضهما الأخبار المستفيضة التي كادت تكون نصاً في بعض ما تضمنه الخبران.

كموثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام. قال: سألته عن الدُّن يكون فيه الخمر

(١) لم تتحققه.

(٢) حكاه عنها البحرائي في الحقائق الباصرة ٥٠٠ هـ، وانظر: النهاية - لابن الأثير ٤٤٨ هـ، وما

بين المعقوفين من المصدر.

هل يصلح أن يكون فيه خلُّ أو ماء أو كامخ^(١) أو زيتون؟ قال: «إذا غسل فلا بأس»
و قال في قدح أو إباء يشرب فيه الخمر قال: «تغسله ثلاث مرّات»^(٢)
و موثقة أخرى له عن أبي عبدالله عليه السلام في الإباء يشرب فيه السيد، قال:
«تغسله سبع مرّات، وكذا الكلب»^(٣).

و حبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الشرب في
الإباء يشرب فيه الخمر [قدح] عيدان^(٤) أو باطية^(٥)، قال: «إذا غسله فلا بأس»
قال: و سألت عن دَنّ الخمر يجعل فيه الخلّ و الزيتون أو شبهه، قال: «إذا غسل
فلا بأس»^(٦).

و رواية حمص الأعور، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إني أحد الركوة^(٧)
فيقل: إنه إذا جعل فيها الخمر و غسلت ثم جعل فيها البخت^(٨) كان أطيب له،

(١) الكامخ، الذي يؤتد به، معرب مجمع البحرين ٢: ٤٤١ «كامخ».

(٢) الكافي ٦/٤٢٧، التهذيب ١/٢٨٣: ٨٣٠ و ١١٥: ١١٦-٥٠١، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب تنجيسات، ح ١، وكذا الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ١.

(٣) التهذيب ٩/١١٦: ٥٠٢، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ٢.

(٤) بدل ما بين المعقوفين في السخ الخطيّة و الحجرية، وكذا نسخة الأصل بقرب لإسناد، و الوسائل «قدح» و الظاهر ما أنشأه من البحار، لاحظ المصادر في الهامش (٧).

(٥) عيدان جمع عود، و هو الخشب.

(٦) الباطية: هو لناجود، و هو كلّ إناء يُجعل فيه الشراب. الصحاح ١: ٥٤٣، و ٢٢٨١٦ «مجد» و «طاء».

(٧) قرب لإسناد: ٢٧٢ و ٢٧٣/١٠٨٢ و ١٠٨٤، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب لأشربة المحرّمة، ح ٥ و ٦، بحار الأنوار ١٠: ٢٧٠ و ٢٨٠: ١/١٦٠ و ٢.

(٨) الركوة: رِق يُتحد للخمر و الخلّ. مجمع البحرين ١: ١٩٤/١٩٥ «ركاء» نقلاً عن القاموس المحيط، و لم يجد فيه.

(٩) البخت العصير المطروح و أصله بالفارسيّة: «مى پخته» - النهاية - لاسن لأثير - ١٠١: ١ «بخت».

فأحد الركوة فنجعل فيها الخمر فنخضخصه ثم نصبه فنجعل فيها البختج، قال.
«لا بأس به»^(١).

و خبره الآخر، قال. قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الدُّنَّ يكون فيه الخمر ثم يجفف
بجعل فيه الخل، قال: «نعم»^(٢) بناءً على أن يكون المراد أنه يجعل فيه الخل بعد
غسله، وإلا فهذه الرواية مما يدل بظاهره على طهارة الخمر، وقد تقدّم في محله
أنه لا بد من ردّ علم مثل هذه الروايات إلى أهله.

و كيف كن فلا شبهة في قبول أواني الخمر مطلقاً للتطهير، و جواز
استعمالها بعد الغسل كسائر النجاسات.

نعم، ربّما يتعذّر تطهير بعض الأواني بالماء القليل ؛ لخصوصيّة فيه، من
غير فرق بين أن يتنجّس بالخمر أو بغيره، كما لو كان داخله من قيل الثيب قابلاً
لأن يستخرج غسالته بذلك و نحوه و تعذّر ذلك لضيق فمه، كما أنه كثيراً ما يتفق
ذلك في القرع حيث إنّ باطنه ربما يكون كالقطن قابلاً للعصر، فيشكل تطهيره
بالماء القليل.

و لكن هذا أجيب عن محلّ البحث، لأنّ الكلام إنّما هو في جواز استعمال
آنية الخمر بعد غسلها على الوجه المعتبر في التطهير، فالأشبه حمل السهي في
الحبرين^(٣) على الكراهة في خصوص مواردّها من باب التعدّد من غير إسالتها

(١) الكافي ٥/٤٣٠-٦، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ٣.

(٢) الكافي ٤٢٨، ٦ (باب الأواني يكون فيها الخمر...) ح ٢، التهذيب ٥٠٣/١١٧، ٩، الوسائل،

الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرّمة، ح ٤.

(٣) أي: حبري محمد بن مسلم و أبي الربيع الشامي، المتفقين في ص ٣٩٤.

يكون الآية رحوه أو صلبة.

ولا يبعد الالتزام بكراهة مطلق الأواني التي يرسب فيه الخمر؛ للخروج من شبهة الخلاف الذي عرفت آنفاً أن مرجعه إلى الاحتياط، مع قوة احتمال أن يكون هذا هو المحاط في تعلق النهي ببعض الأمثلة المذكورة في الروايتين^(١)، والله العالم.

(و يُغسل الإناء من ولوغ الكلب) وهو - كما عن الصحاح - شربه مما في الإناء بطرف لسانه^(٢) (ثلاثاً أو لاهنً بالتراب على الأصح).

وقد اختلفت كلمات الأصحاب في كيفية تطهير الإناء من ذلك، فذهب الأكثر - كما في المدارك^(٣) - بل المشهور - كما في الجواهر^(٤) - إلى ما عرفت.

وعن المفيد في المغنعة أنه قال: يُغسل ثلاثاً وُسْطاهنً بالتراب ثم يجفف^(٥).

وأطلق السيد في محكي الانتصار والشيخ في محكي الخلاف: أنه يُغسل ثلاث مرّات إحداهن بالتراب^(٦).

ولا يبعد انصرافه إلى المشهور.

(١) المتقدّمين في ص ٣٩٤.

(٢) حكاه عنه العلامة الحلي في منتهى المطلب ٣: ٣٣٣، والعامل في مدارك الأحكام ٢: ٣٩٠، وانظر: الصحاح ٤: ١٣٢٩ ولغ.

(٣) مدارك الأحكام ٢: ٣٩٠.

(٤) جواهر الكلام ٦: ٣٥٦.

(٥) حكاه عنه المحقق الحلي في المعبر ١: ٤٥٨، والعامل في مدارك الأحكام ٢: ٣٩٠، وانظر: المغنعة: ٦٨.

(٦) حكاه عنهما العامل في مدارك الأحكام ٢: ٣٩٠، وانظر: الانتصار ٩، والخلاف ١: ١٧٨، المسألة ١٣٣.

و أولى بذلك ما عن الصدوق في العتية أنه قال: يُغسل مرةً بالتراب،
ومرتين بالماء^(١) بل لا يبعد دعوى ظهور مثل هذه العبارة - المسوقة لإعطاء
الحكم - في إرادة الترتيب.

و عن ابن الجنيّد أنه قال: يُغسل سبعاً إحداهنّ بالتراب^(٢).

و كيف كان فالظاهر عدم الخلاف في اشتراط التعفير بالتراب، و عدم
الاجتراء بما دون العسلات الثلاث التي إحداهنّ بالتراب.

نعم، تردّد في المدارك، بل قوى الاكتفاء بفسلة واحدة بعد التعفير - تبعاً
للمحكي عن شيخه الأردبيلي^(٣) - لو لم ينعقد الإجماع على تعدّد الغسل بالماء،
فدل بعد نقل الأقوال بالترتيب المتقدّم: و المعتمد: الأوّل.

لنا: ما رواه أبو العباس الفضل عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال في الكلب:
«رجس نجس لا تتوضأ بفضله، و أصيب ذلك الماء، و اغسله بالتراب أوّل مرة ثمّ
بالماء»^(٤).

كذا وجدته فيما وقعت عليه من كتب الأحاديث، و نقله كذلك الشيخ رحمه الله
في مواضع من الخلاف، و العلامة في المختلف^(٥)، إلا أن المصنّف رحمه الله نقله بزيادة

(١) حكاه عنه العلامة الحلي في منتهى المطلب ٣: ٣٣٤، و العاظمي في مدارك الأحكام ٢: ٣٩٠،
وانظر: الفقيه ٨: ١، ذيل ج ١٠.

(٢) حكاه عنه المحقق الحلي في المعتبر ١: ٤٥٨، و العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١: ٣٣٦،
المسألة ٢٥٤، و منتهى المطلب ٣: ٣٣٤، و العاظمي في مدارك الأحكام ٢: ٣٩٠.

(٣) الحاكسي منه هو صاحب الجواهر فيها ٦: ٣٥٥، وانظر: مجمع الفائدة و البرهان
٣٦٦ ٣٦٧.

(٤) التهذيب ١: ٢٢٥/٦٤٦، الاستبصار ١: ١٩٠/٤٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأسارى، ج ٤.

(٥) الخلاف ١: ١٧٧، المسألة ١٣١، و ١: ١٨٨، المسألة ١٤٤، مختلف الشيعة ١: ٦٤، المسألة ٣٢،
و ٣: ٣٣٦، المسألة ٢٥٥.

لفظ «مرتين» بعد قوله: «اغسله بالماء»^(١) وقلده في ذلك مَنْ تأخر عنه

ولا يبعد أن تكون الريادة وقعت سهواً من قلم الناسخ.

و مقتضى إطلاق الأمر بالغسل: الاكتفاء بالمرّة الواحدة بعد التعفير، إلا أن

طاهر المنتهى و صريح الذكري^(٢): انعقاد الإجماع على تعدّد الغسل بالماء، فإن تمّ

فهو الحجّة، وإلا أمكن الاجتزاء بالمرّة؛ لحصول الامتثال بها^(٣). انتهى.

واعترضه جُلّ مَنْ^(٤) تأخّر عنه باحتمال اطلاعه على كون الرواية كذلك في

أصلي معتبر لم يصل إلينا، فإنّه - بحسب الظاهر - كان عنده بعض الأصول التي ليس

في هذه الأزمنة إلا أسماؤها.

و يؤيده معروفة العتوى بذلك في الأعصار المتقدّمة و وقوع التصريح به

في الفقه الرضوي^(٥).

أقول: و لو لا احتمال اطلاعه على أصلي غير واصل إلينا، لجزمنا بكون

الريادة سهواً أو بحكمه، ككونها نقلاً بالمعنى باعتقاد الناقل حيث اعتقد بواسطة

الإجماع و غيره جري الإطلاق مجرى العادة، فأريد به الغسل مرتين، كما هو

الغالب المتعارف في غسل الإناء المتلطّح بالتراب حيث يتخلّف بعد الفسلة

الأولى بعض الأجزاء الأرضيّة أو أثرها، فتزال مغسلة ثانياً.

(١) المعبر ١: ٤٥٨.

(٢) منتهى المطلب ٣: ٣٣٣-٣٣٤، الذكري ١: ١٢٥.

(٣) مدارك الأحكام ٢: ٣٩٠-٣٩١.

(٤) كالشيخ النهائي في الحبل المتين: ٩٨.

(٥) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٣.

و كيف كان فاحتمال وقوع الزيادة سهواً أو عملاً بالمعنى قوي.
 و لا ينافيه معروفة الفتوى باعتبار المرتين فيما سبق، بل تؤكد: لكونها
 موجهة لأنس الذهن بالزيادة، فتجري على القلم من غير التعاطي.
 فالاعتراض على صاحب المدارك باحتمال اطلاعه على كون الرواية كذلك
 بظاهره غير وجيه.

إلا أن يوجه بأنه متى حاز ذلك، وجب البناء على عدم وقوع الزيادة سهواً؛
 لأن الأمر دائر بين كون الريادة سهواً أو بحكمه و بين كون النقص كذلك.
 و قد تقرّر في محله أن مقتضى القاعدة في مثل الفرص هو البناء على كون
 الاختلال في طرف النقيصة، فاستدلال صاحب المدارك - بإطلاق الأمر بالنقل
 بمجرد نفي التعدد عن وقوع الزيادة سهواً - في غير محله.

اللهم إلا أن يقال. إن الاعتماد على القاعدة، و ترجيح أصالة عدم وقوع
 الزيادة سهواً على أصالة عدم كون النقص كذلك في مثل المقام - مما كان النقص
 في مواضع متعددة من الخلاف و في سائر كتب الحديث على ما ذكره في المدارك
 و الريادة في بعض الكتب المصنفة في الأعصار المتأخرة - في غير محله.
 فالإنصاف أن إثبات اعتبار المرتين بهذه الصحيحة اعتماداً على هذا النقل
 في عاية الإشكال.

فعلمة مستنده إنما هو نقل الإجماع المعتضد بالشهرة، و عدم نقل الخلاف
 فيه، و وقوع التصريح به في الرضوي المجبور ضعفه بما عرفت.
 قال في الفقه الرضوي - على ما حكى عنه -: «إن وقع الكلب في الماء أو

شرب منه، أهريق الماء و غُسل الإناء ثلاث مرّات: مرّة بالتراب و مرّتين بالماء، ثمَّ يجفّف»^(١) انتهى.

و ربما يظهر من بعض الأخبار: كفاية مطلق الغُسل في تطهير الإناء من غير حاجة إلى التعفير، كصحيفة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الكلب يشرب من الإماء، قال: «اغسل الإناء»^(٢) فيجمع بينها و بين الصحيفة المتقدمة^(٣) بتقييدها بكون الغُسل بعد التعفير، أو يُحمل الغُسل على إرادة ما يعمّ التعفير.

هذا، ولكنّ الإنصاف أنّه لو لا اعتضاد الصحيفة الأمرة بالتعفير سفتري الأصحاب و إجماعهم لأمكن أن يقال: إنّ ارتكاب هذا النحو من التقييد في صحيفة ابن مسلم، المستلزم لحملها على الإهمال مع كونها بظاهرها مسوقة لبيان الحكم الفعلي، أو ارتكاب التجوّز فيها بإرادة المعنى الأعمّ ليس بأهون من حمل الأمر بالتعفير في تلك الصحيفة على الاستحباب، بل لا يبعد أن يكون هذا هو الأولى، كما أنّ مقتضى الجمع بين الصحيحتين و بين موثقة حمّاد عن أبي عبدالله عليه السلام في الإناء يشرب فيه النبيذ، قال: «تغسله سبع مرّات، و كذا الكلب»^(٤) و النبوي العامّي: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً أولاً»

(١) حكاها عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٤٧٤.٥-٤٧٥، وانظر: الفقه الميسر للإمام الرضا عليه السلام: ٩٣.

(٢) التهذيب ١: ٢٢٥/٦٤٤، الاستبصار ١٨٠.١-٣٩/١٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب الأسأر، ح ٣، وكذا الباب ٢ من تلك الأبواب، ح ٣.

(٣) أي: رواية أبي العباس الفضل، المتقدمة في ص ٤٠٠.

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٣٩٧، الهامش (٣).

بالتراب»^(١): حمل الأمر بالسبع على الاستحباب، فإنه أهون من تقييد الغسل في الصحيحتين بسبع مرّات، فإنه تصرف بعيد.

بل لا يبعد أن يدعى القطع بعدم إرادة المعنى المقيد من الروايتين خصوصاً الصحيحة الأولى على ما رواها في المعتبر من زيادة لفظ «مرّتين»^(٢) فإنها على هذا التقدير في قوة التصريح بعدم اعتبار ما راد عن المرّتين، فتكون المعارضة بينها وبين الموثقة من باب معارضة النص و الطاهر، فيرفع اليد عن الظاهر بواسطة النص.

و ممّا يؤيد كون الأمر بالسبع نديناً - مضافاً إلى ما عرفت - السويان المرويّان عن طرق العامة: «إن ولع الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاث مرّات» مع زيادة أحدهما: «أو خمساً أو سبعا»^(٣) فإن مقتضى التحديد بالثلاث - كما في أحدهما - والتخيير بين الأقل و الأكثر في الآخر: كون الرائد مستحباً.

فما عن ابن الجبيل - من إيجاب سبع غسلات أو لاهنّ بالتراب^(٤) - ضعيف. و أضعف منه ما عن المفيد من إيجاب ثلاث غسلات و سطاهنّ بالتراب^(٥)، إذ لم نعرف مستنده، كما اعترف به غير واحد، عدا ما حكى عن [الوسيلة]^(٦) من

(١) سنن الدارقطني ١٥/٦٤:١، سنن البيهقي ٢٤٠:١، ٢٤١، و ٢٤٧ و ٢٤٨.

(٢) المعتبر ٤٥٨:٦.

(٣) السويّ الأوّل في سنن الدارقطني ١٦/٦٦:١، و النبويّ الثاني أيضاً في سنن الدارقطني ١٣/٦٥:١ و ١٤، وكذا في سنن البيهقي ٢٤١:١.

(٤) تقدّم تخريج قوله في ص ٤٠٠، الهامش (٢) و قد سبق هناك قوله: «وأحدهما». و ما هنا من قوله: «أولاهنّ» موافق لما حكاه عنه في كشف اللثام ٤٨٧:١.

(٥) تقدّم تخريج قوله في ص ٣٩٩، الهامش (٥).

(٦) بدل ما بين المعقوفين في النسخ المحطّية و الحجرية: «الخلاف». و ما أثبتناه هو الصحيح =

نسبته إلى الرواية^(١).

تنبيهات:

الأول: صرح المعيد في ذيل عبارته المتقدمة^(٢) بتجفيف الإناء بعد

الغسلات

و عن الصدوقين أيضاً التصريح بذلك^(٣).

و عن جملة من المتأخرين و متأخريهم اختياره.

و يشهد له ما تقدمت^(٤) حكايته عن العقه الرضوي.

لكن لا اعتماد على الرضوي خصوصاً مع مخالفته للمشهور، فالأقوى عدم اشتراط التجفيف، كما يشهد له الأخبار المتقدمة الدالة بظاهاها على طهارة الإناء بعد غسله من غير اعتبار هذا الشرط، والله العالم.

الثاني: ظاهر المتن و غيره بل المشهور شهرة كادت تبلغ الإجماع - كما ادّعاء في الجواهر^(٥) - قصر الحكم على الولوغ، فلا يتعدى منه إلى مباشرة باقي أعضائه، عدا اللطع باللسان المساوي للولوغ، بل أولويته منه فيما يحتمل مدخليته في التنجيس أو الحاجة إلى التعفير.

«وفقاً لكشف الثام و رياض المسائل و جواهر الكلام، مضافاً إلى عدم العثور على الحاكي عن الخلاف و لا على المحكي منه فيه.

(١) حكاهما عنها صاحب كشف الثام فيه ٤٨٧:١، و السيد الطباطبائي في رياض المسائل ١٥٥٢، و صاحب الجواهر فيها ٣٦١:٦، وانظر: الوسيلة: ٨٠.

(٢) في ص ٣٩٩.

(٣) حكاه عنهما المحراني في الحقائق الناضرة ٤٨٣:٥ - ٤٨٤، وانظر الفقيه ٨:٦، ذيل ح ١٠.

(٤) في ص ٤٠٣.

(٥) جواهر الكلام ٣٥٦:٦.

قال في محكي المعالم: والمشهور بين الأصحاب قصر الحكم على الولوع وما في معناه وهو اللطع، والوجه فيه ظاهر؛ إذ النص إنما ورد في الولوع، وادعاء الأولوية في غيره مطلقاً في حيز المنع، وبدوها يكون الإلحاق قياساً^(١) انتهى
وعن الأردبيلي رحمه الله منع التعدية إلى مباشرة لسانه أيضاً مما لا تسمى ولوعاً حتى اللطع^(٢).

وهو بالنسبة إلى مجرد مباشرة اللسان وجيه، دون اللطع الذي لا يفقد شيئاً مما يتضمنه الولوع من الأمور المناسبة للتنجيس أو التعفير، ودون ما لو شرب من الإناء على وجه لم يصدق عليه اسم الولوع، كما لو كان مقطوع اللسان أو ممنوعاً من تحريك لسانه، فإن مستند الحكم إنما هو الصحيحة المتقدمة^(٣) التي وقع فيها التعبير عن موضوع الحكم بفصل الكلب، الصادق على ما شرب منه في جميع الصور. وانصرافها إلى كون شربه على وجه صدق عليه اسم الولوع؛ لكونه هو المتعارف في شرب الكلب انصراف بدوي مشؤ غلبة الوجود.

وعن العلامة في النهاية إلحاق اللعاب - لو حصل بغير الولوع - بالولوع؛ مستنداً عليه بأن المقصود قلع اللعاب من غير اعتبار السبب.

ثم قال: وهل يجري عرفه و سائر رطوباته و أحزانه و فضلاته مجرى لعابه؟ إشكال، الأقرب: ذلك؛ لأن فمه أنظف من غيره، ولهذا كانت نكهته أطيب من غيره من الحيوانات؛ لكثرة لهثته^(٤). انتهى.

(١) حكاه عنه البحراني في المحقائق للناصرة ٤٧٦:٥، وانظر: المعالم (قسم الفقه): ٦٦٩.

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٥٦:٦، وانظر: مجمع الفائدة والبرهان ٣٦٧:١.

(٣) في ص ٤٠٠.

(٤) حكاه عنه البحراني في المحقائق للناصرة ٤٧٥:٥، وانظر: نهاية الإحكام ٢٩٤:١.

و يتوخَّه عليه ما حكى عنه في المنتهى أنه قال: لا يُغسل بالتراب إلا من الولوغ خاصة، ولو أدخل الكلب يده أو رجله أو غيرهما، كان كغيره من النجاسات ثم نقل عن الصدوقين التسوية بين الوقوع والولوغ، و سقن أقوال بعض العامة، ثم أجاب بأنه تكليف غير معقول، فيقف على النص، و هو إنما دلَّ على الولوغ. ثم نقل حجة المخالف بأن كل جزء من [الحيوان]^(١) يساوي بقية الأجزاء في الحكم. ثم أجاب: بأن التساوي ممنوع، و الفرق واقع؛ إذ في الولوغ تحصل ملاقات الرطوبة اللزجة للإناء، المفتقرة إلى زيادة في التطهير^(٢). انتهى

أقول: ما أشار إليه من أن الحكم توقفي لم نتعلل بماطه حق، و مقتضاه: عدم التخطي إلى اللعاب أيضاً، فإن كون مناط الحكم ملاقات الرطوبة اللزجة للإناء غير معوم، كيف! و ربما نقطع بعدم صيرورة الماء الذي شرب منه الكلب لزجاً، و عدم اكتساب الإناء من لزوجة مفتقرة إلى التغير، فلا يجوز التعدي إليه.

و الحاصل: أن التخطي عن مورد النص لا يجوز إلا مع القطع بالمساط، و عدم مدخلية خصوصيات المورد في الحكم.

و أتى ك القطع بذلك في مثل هذا الحكم التعدي الذي لم يعرف وجهه بعد دهاب استهور إلى قصر الحكم على الولوغ أو اللطع الذي هو بمعناه، كما صرح به غير واحد، حيث إنه مشتمل على جميع الخصوصيات التي يتضمنها لولوغ بحيث لو كن الإناء مشتملاً على الماء لتحقق به اسم الولوغ

(١) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: «الحيوانات». و ما أثبتته من المصدر

(٢) حكاه عنه البحراني في الحلائق الماصرة ٤٧٥:٥-٤٧٦، وانظر: منتهى المطلب

٣٣٩.٣-٣٤٠، الفرع الثامن.

و عن بعض متأخري المتأخرين موافقة الصدوقين في إلحاق الوقوع بالولوغ^(١)، واختاره في الحقائق^(٢)؛ مستدلاً عليه بعبارة الفقه الرضوي، المتقدمة^(٣)

و فيه: أنه لا اعتماد على الرضوي خصوصاً مع مخالفته للمشهور، فما حكى عن المشهور هو الأضرب، ولكن الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه، والله العالم.

الثالث: هل يعتبر مزج التراب بالماء أم لا؟ قولان حكى أولهما عن الحلّي والراوندي^(٤).

و عن العلامة في المنتهى حاصّة تقويته^(٥).

و تبعه في ذلك كاشف اللثام حيث قال: ودليل ابن إدريس أنّ الغسل حقيقة في إحراق المائع، فظاهر قوله عليه السلام «اغسله بالتراب»^(٦) اغسله بالماء مع التراب، نحو: اغسل الرأس بالدر و الخطمي، و حمّله على ذلك [بالتراب] مجاز بعيد، وهو قويّ كما في المنتهى^(٧). انتهى.

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٣٩٥٠، وانظر أيضاً جواهر الكلام ٣٥٧:٦، و مال إليه السيّد الطباطبائي في رياض المسائل ١٥٦:٣.

(٢) الحقائق الناضرة ٤٧٦:٥.

(٣) في ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

(٤) حكاه عنهما البحراني في الحقائق الناضرة ٤٧٨:٥، و صاحب الجواهر فيها ٣٦١:٦، وانظر: «سرائر» ٩١:٦.

(٥) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٤٧٨:٥، و صاحب الجواهر فيها ٣٦١:٦، وانظر: منتهى المطلب ٣٣٩:٣، الفرع السادس.

(٦) تقدّم تخريجه في ص ٤٠٠، الهامش (٤).

(٧) كشف اللثام ٤٩٥:١، و ما بين المعقوفين من المصدر.

و اختاره بعض^(١) متأخري المتأخرين من المعاصرين
و نسب^(٢) إلى المشهور القول بعدم اعتباره

لكنهم - على ما في الحقائق - بين ساكت عن حكم المزج، وبين مصرح
بجوازه و إجزائه في التطهير. و ممن صرح بالإجراء الشهيد في الدروس و البن،
و هو ظاهر الشهيد الثاني في المسالك أيضاً، إلا أنه اشترط أن لا يخرج التراب
بالمزج من اسمه^(٣).

أقول: فهو بحسب الطاهر [لا]^(٤) يكر الاجتزاء بالمرتج، لكنه لا يشترط
اليوسنة في التراب.

و استدلل القائل بالاشتراط: بأن الوارد في النص هو الغسل بالتراب، و
حقيقة الغسل جريان المانع على المحل، و لا يتحقق هذا المعنى حقيقة ما
لم يمتزج.

قال ابن إدريس - على ما حكى عنه -: الغسل بالتراب غسل بمجموع
الأمرين منه و من الماء لا يفرد أحدهما عن الآخر؛ إذ الغسل بالتراب لا يسمى
غسلاً؛ لأن حقيقة جريان المانع على الجسم المفسول، و التراب وحده غير
جاري^(٥). انتهى.

و فيه: أن اعتبار المزج لا يوجب العمل بحقيقة الغسل، فإن الغسل عرفاً

(١) راجع. رياض المسائل ١٥٦:٢.

(٢) المناسب هو البحراني في الحقائق الناصرة ٤٧٨:٥.

(٣) الحقائق الناصرة ٤٧٨:٥، وانظر: الدروس ١٢٥:١، والبيان ٤٠، و مسائل الافهام ١٣٣:١.

(٤) ما بين المعقوفين يقتضيه السياق.

(٥) حكاه عنه العلامة الحلي في منتهى المطلب ٣٣٩:٣، الفرع السادس، وانظر. السرائر ٩١١.

عبارة عن إذهاب الوسخ باستعمال الماء و ما جرى مجراه في الميعان، دون مطلق المانع الذي يكون كالوخل و الدبس و نحوهما، و لا يُظنّ بأحد أن ينترم باعتباره هذا الحدّ من الميعان الموجب لصيرورته ماءً أو شبهه و إن أشعر كلام العلامة في محكي التذكرة بكونه مفروغاً منه لدى القائلين باشتراط المزج حيث قال: إن قلنا بمرح [التراب بالماء]^(١) فهل^(٢) يجرى لو صار مضافاً؟ إشكال، و على تقديره هل يجرى عوض الماء ماء الورد و شبهه؟ إشكال^(٣).

و كيف كان فإن أراد القائل باعتبار المزج هذه المرتبة من الامتراح، فهو واضح الفساد؛ إذ لم يقصد بقوله طهارة «اغسله بالتراب»^(٤) الغسل بالماء الغير الصافي المشتمل على بعض أجزاء ترابيّة بلا شبهة.

و إن أراد ما دون هذه المرتبة، فلا يتحقّق معه حقيقة الغسل، فيكون إطلاق الغسل عليه بلحاظ كونه مؤثراً في التطيف، فقوله طهارة: «اغسله بالتراب أول مرة ثمّ بالماء»^(٥) يعني نظفه به أولاً قبل استعمال الماء، فلا مقتضي حيثنّ لصرف^(٦) لفظ «التراب» عن ظاهره و ارتكاب التجوّز فيه.

و أمّا ما في الكشف - من تنظيره بالأمر بغسل الرأس بالسدر و الحطمي^(٧) - ففيه: أنّه إن أراد غسله بهما بعد امتزاجهما بالماء مزجاً مصحّحاً لحصول الغسل

(١) يدل ما بين المعقوفين في السخ الحطّية و الحجرية: والماء و ما أثبتناه كما في الحدائق، و في التذكرة: والماء و التراب.

(٢) في السخ الحطّية و الحجرية: هل. و ما أثبتناه من المصدر.

(٣) حكاه عنه المحرّاني في الحدائق الناضرة ٥: ٤٨٠، وانظر: تذكرة الفقهاء ١: ٨٧، المرح التاسع

(٤ و ٥) تقدّم تحريره في ص ٤٠٠، الهامش (٤).

(٦) في الطبعة الحجرية يدل حيثنّ لصرف: وفي تصرف.

(٧) راجع: الهامش (٧) من ص ٤٠٨.

بالممتزح كما في تغسيل الأموات بالسدر و الكافور، فقد أشرنا إلى أنه غير مراد بالرواية قطعاً.

وإن أراد غَسَّله بهما كغسله بالطين و الصابون من استعمال ما يستعان به في الإزالة من الصابون و الطين و السدر و نحوها أولاً ثم تنطيعه بالماء على حسب ما يتعارف في استعمال مثل هذه الأشياء، ففيه: أنَّ الغَسْل بالطين - مثلاً - في القرص اسم لمجموع العمل الذي هو عبارة عن إعمال الطين و إزالته مع ما انتقل إليه من الوسخ باستعمال الماء، فمتى أُطلق الغَسْل بالطين و أُريد به مجموع العمل الذي يتحقق به نظافة المغسول، يكون الإطلاق حقيقياً، و الباء فيه للاستعانة.

و أما لو أُريد به خصوص الجزء الأول من المركب الذي هو عبارة عن إعمال الطين فقط - كما لعنه المتبادر من قول القائل: اغسل رأسك بالطين أولاً ثم بالماء - يكون الاستعمال مجازياً، و العلاقة المصححة للاستعمال إما كونه الجزء المقوم للمجموع المركب المسمى بالغَسْل بالطين، أو بلمحظ إرادة التنظيف من الغَسْل، و تجريده عن الخصوصية المعتبرة فيه، فمعناه نظفه بالطين أولاً ثم بالماء، و كلاهما من أقرب المجازات.

و اعتبار مزج الطين أو السدر و نحوه بمقدار قليل من الماء الموحب لتلطخ الرأس به حين الاستعمال و إن كان بحسب الظاهر من مقومات حزيئته لمركب الذي يصدق عليه الغَسْل بالطين أو السدر، لكنه ليس من مقومات إرادة المعنى المجازي بناءً على تجريد الغَسْل من الخصوصية، بل هو من شرائط استعماله بحسب المتعارف.

و لا يتبادر من قوله **غُسلًا** في الصحيحة: «اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء»^(١) إلا إرادة غَسْلَة واحدة بالماء بعد تعفيره، لا غسليتين إحداهما بالماء القراح و الأخرى بالماء الذي يتحقق في ضمنه التعفير، فتسمية التعفير غَسْلًا مبنية على تجريده عن الخصوصية و إرادة التنظيف منه، فحيث لا مقتضي لصرف لفظ «التراب» عن طاهره، و حمله على إرادة الممتزج الذي يخرج بالمرج من مسماه، بل مقتضى أصالة الحقيقة في لفظ «التراب» اعتبار عدم خروجه بالمرج من مسماه، كما اعتبره الشهيد الثاني^(٢) و غيره^(٣).

و ما قد يتوهم من أن إرادة التنظيف بالتراب الممتزج بالماء لا مطلقه أقرب من حيث الاعتبار بالطر إلى تسميته غَسْلًا، فيه - بعد التسليم - أن هذا لا يصلح قرينة لحمل لفظ «التراب» على إرادة الممتزج الذي لا يصدق عليه اسم التراب. فما نُسب إلى المشهور من عدم اعتبار المرح لا يخلو عن قوة و إن كان الأحوط - إن لم يكن أقوى - الجمع بين استعمال مسمى التراب و استعمال الممتزج وإزالته بالماء على نحو غُسل الرأس بطين البصرة و نحوه، فإن إرادة هذا المعنى من الأمر بغُسله بالتراب غير بعيدة و إن كان الأسبق إلى الذهن المعنى الأول، أعني خصوص التعفير، والله العالم.

الرابع. هل يعتبر في العسلة الأولى استعمال خصوص التراب، أم يجزأ بغيره مما يشبهه في قالعة النجاسة و الأجزاء اللعابية، كالأشنان و الصدر و

(١) تقدّم تخريجه في ص ٤٠٠، قهامش (٤).

(٢) مسالك الافهام ١: ١٣٣.

(٣) كصاحب الحواهر فيها ٦: ٣٦٢.

نحوهما؟ وجهان، بل قولان، نسب^(١) أولهما إلى المشهور، وهو الأشبه؛ وقولاً في الحكم التعبدّي التوقيفي على مورد النص.

و حكى عن ابن الجنيد الاجتزاء^(٢). و عن بعض الأصحاب موافقته عند الضرورة^(٣)

و ربما حكى عنه أيضاً القول بذلك في حال الضرورة^(٤)
و استدللّ له: بمساواة غير التراب للتراب في قالعية المجاسة، بل أولوية بعضه منه.

و فيه - مع اقتصائه الاجتزاء به في غير حال الضرورة أيضاً - ما أشربا إليه مراراً من عدم وضوح مناط الحكم، بل غلبة الظن بعدم كون الماسط إزالة أجزاء حسية تتوقف إزالتها على التعفير، فهو حكم تعدي توقيفي لايجوز التخطي عن مورده، فعمل لخصوصية التراب - الذي جعله الله أحد الطهورين - دخلاً في ذلك، والله العالم.

الخامس: لو تعذر التراب و ما قام مقامه على القول به، قيل: يجتزأ بنفسه بالماء^(٥).

(١) الناسب هو العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٣٣٨:١، المسألة ٢٥٩.
(٢) حكاه عنه المحقق الحلّي في المعتبر ٤٥٩:١، والعلامة الحلّي في مختلف الشيعة ٣٣٨:١، لمسألة ٢٥٩.
(٣) الشيخ الطوسي في المبسوط ١٤٠:١، والعلامة الحلّي في قواعد الأحكام ٩١، والشهيد في البيان ٤٠، والدروس ١٢٥:١، والذكرى ١٢٥:١، وحكاه عنهم التراقي في مستند الشيعة ٢٩٨:١، وصاحب الجواهر فيها ٣٦٣:٦.
(٤) كما في جواهر الكلام ٣٦٣:٦، وانظر أيضاً المعتبر ٤٥٩:١.
(٥) قال به العلامة الحلّي في قواعد الأحكام ٩:١، ومختلف الشيعة ٣٣٨:١، المسألة ٢٥٩، والشهيد في الدروس ١٢٥:١.

و ضعفه ظاهر؛ فإن مقتضى الدليل الدال على اعتبارة: كون الغسل بالتراب كالغسل بالماء شرطاً في طهارة الإناء مطلقاً، فتعذره ليس إلا كتعذر الماء.

نعم، قد يتجه ذلك بناءً على ما راعمه غير واحد من المتأخرين من التفصيل بين الشرائط الثابتة للتكاليف بصيغة الأمر أو بجملة خبرية و نحوها بتحصيل الأولى بحال القدرة؛ نظراً إلى عدم تنجر التكليف بالشرط إلا معها، فإن مقتضاء الأحد بإطلاقات الغسل، و عدم الالتزام بتقييدها بالتعفير إلا مع القدرة، فإن عمدة مستنده صحيحة^(١) الفصل، التي وقع فيها التعبير بصيغة الأمر، أو الإجماع القاصر عن شمول مورد الخلاف.

لكنك عرفت مراراً ضعف المبنى، فالمتجه ما عرفت.

السادس: لو تعذر التعفير؛ لعدم قابلية الإناء، إما لصيق فمه، أو لرقته و كونه ممّ يفسده التعفير، أو غير ذلك، قيل^(٢) يجترأ في تطهيره بالغسل بالماء، وإلا للزم تعطيل الإناء، و هو صرر و مشقة، فينبغي أدلة نفي الحرج و الضرر.

و فيه: التقص بما لو تعذر غسله بالماء، فإنه لا يقول أحد بصيرورته طاهراً بدونه.

و ربما يُوجه هذا القول بقصور ما دلّ على اعتبار التعفير عن شمول مثل العرض؛ فإن المتبادر من مثل قوله عليه السلام «اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء»^(٣)

(١) تقدّم تخريجها في ص ٤٠٠، لهامش (٤).

(٢) راجع تذكرة الفقهاء ٨٦:١، المرقع الثالث، و منتهى المطلب ٣: ٣٣٨، المرقع الرابع.

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٤٠٠، لهامش (٤).

ليس إلا إرادته بالنسبة إلى ما أمكن فيه ذلك، كما هو الغالب فيما يتحقق فيه الولوغ، فلاواني التي ليس من شأنها ذلك خارجة من مورد الرواية.

و دعوى أن مثل هذه الأوامر مسوقة لبيان الاشتراط، فلا يختص مورها بصورة التمكن من تحصيل الشرط، فهي بمنزلة الإخبار عن أن طهارة الإباء المتنجس بالولوغ مشروطة بالتعفير، سواء أمكن فيها تحصيل الشرط أم لا، غير مجدية بالنسبة إلى المصاديق الخارجة من منصرف الرواية، فحال مثل هذه الأواني حال سائر الأشياء المتنجسة بالولوغ مما لم نقل فيها بوجوب التعفير، فليتأمل.

السابع: لا يسقط التعفير في الغسل بالماء الكثير والجاري وما يحكمه من ماء الحميم والمطر على الأطهر، كما حكى عن المشهور^(١)؛ لإطلاق النص.

و لا يعارضه عموم مرسلة الكاهلي «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر»^(٢) و قوله «طهر» مشيراً إلى عذير ماء: «إن هذا لا يصيب شيئاً إلا وطهره»^(٣) فإن النسبة بينهما وإن كانت عموماً من وجه، لكن اندراج المورد في موضوع الخبر الأمر بالتعفير أظهر من اندراجه في موضوع الخبرين، بل المتأدّر من الخبرين إنما هو كهيبة إصابة ماء المطر والكثرة في طهارة ما من شأنه التطهير بالغسل، فكما أنهما لا يعمّان النجاسات العينية والمتنجّسات التي لا تزول عنها عين النجاسة بالإصاة، فكذلك لا يعمّان لما يحتاج إلى التعفير الذي هو بمنزلة إزالة العين.

(١) نسبه إلى المشهور البحراني في العتائق الناصرة: ٤٨٩:٥.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٣٣٧، الهامش (٢)، وكذا في ص ١٢٨، الهامش (١).

(٣) تقدّم تخريجه في ص ١٢٨، الهامش (٢).

نعم، بعد التعير و صيرورته قابلاً لأن يُطهَّر بالغسل بالماء يسدرج في موضوع الحبرين، فيسقط اعتبار التعدد في غَسْله في الفرض؛ لسلامة الحبرين من المعارض؛ فإن عمدة مستند اعتبار التعدد هو الإجماع المقصور على ما لو غُسل بالماء القليل، و أمّا لو غُسل في الكثير و الجاري و ما بحكمه، فالمشهور بين الأصحاب - على ما ذكره في الحقائق^(١) - إنما هو سقوط التعدد.

و أمّا الرصوي الأمر بغسله بالماء مرّتين^(٢) و كذا صحبة أبي العباس الفضل على ما رواها في المعتبر من زيادة لفظة «مرّتين» بعد الأمر بغسله بالماء^(٣) فعلى تقدير صحة الاستدلال بهما و إن كان مقتضى إطلاقهما اعتبار العدد مطلقاً لكن تقييدهما بما إذا كان الغسل بالماء القليل أولى في مقام الجمع من تخصيص الحبرين بهما؛ فإن ظهور المطلقين في الإطلاق أصعب من ظهور العامّين في العموم بالنسبة إلى مورد الاجتماع، بل قد يدعى انصراف المطلقين في حدّ ذاتهما إلى إرادة الغسل بالماء القليل؛ لكونه هو الغالب في مكان صدور الإطلاق.

والحاصل: أن قوله عليه السلام «اغسله بالتراب أول مرّة»^(٤) له قوّة ظهور في إرادة الاطراد بحيث لا يعارضه عموم «كلّ شيء يراه ماء المطر فقد طهر»^(٥) بل له نوع حكومة على هذا العموم بنظر العرف حيث يروونه بمنزلة الأمر بإزالة العين و أمّا قوله عليه السلام «ثمّ بالماء مرّتين» فليس له ظهور - يُعتدّ به - في الإطلاق بالنسبة إلى

(١) الحقائق الناضرة ٤٨٩:٥.

(٢) راجع: الهامش (١) من ص ٤٠٣.

(٣) المعتبر ١: ٤٥٨.

(٤) تقدّم تخريجه في ص ٤٠٠، الهامش (٤) و ص ٤٠١، الهامش (١).

(٥) تقدّم تخريجه في ص ١٢٨، الهامش (١).

مصاديق المياه بحيث يكافئ ظهور المرسله في سببته رؤية الشيء للمطر لطهارته على الإطلاق، فمقتضى الجمع بين الروايتين. تخصيص عموم المرسله بالفقرة الأولى من الصحيحة، وتقييد الفقرة الثانية منها بعموم المرسله

و خروج إناء الولوغ في بعض أحواله من العموم لا يستلزم خروج مطلقاً حتى يمتنع تقييد الفقرة الثانية به؛ لأن معاد المرسله إنما هو سببته مطلق رؤية الشيء للمطر لطهارته، فخرج فرد في بعض أحواله لا يقتضي إلا تقييد إطلاق سببته بغير تلك الحال، كما لا يخفى.

ثم إنه حكى عن غير واحد^(١) أنه أوجب الغسلتين بعد التعفير مطلقاً، ولكنه جعل تعاقب جريات الماء الجاري و نزول المطر بمنزلة غسلات متعدده. وفيه أن العمل لا يتعدّد بذلك صرفاً حتى يجتزأ به بعد البناء على اعتبار التعدّد، كما لا يخفى.

الثامن: حكى عن الشيخ في الخلاف إلحاق الخنزير بالكلب؛ مستدلاً عليه بتسميته كلباً لفظة^(٢).

وفيه: منع صدق الاسم حقيقة. و على تقدير التسليم فلا ينصرف إليه الإطلاق صرفاً.

و أظهر. وجوب غسل الإناء الذي شرب منه الخنزير سبع مرّات، كما

(١) مهم المحقق العلّي في المعتبر ٤٦٠:١، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام، ٣٩٤-٣٩٣:٢.

(٢) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣٩٤:٢، وانظر: الخلاف ١٨٦:١-١٨٧، المسألة ١٤٣.

صرّح به غير واحد من المتأخرين، بل لعلّه المشهور بينهم كما عن بعض^(١)
 ادّعاؤه؛ لصحيفة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن خمرير
 شرب من الإباء كيف يصنع به؟ قال: «يغسل سبع مرّات»^(٢).

و عن المصنّف في المعتبر حملها على الاستحباب؛ معتذراً عنها بقلة
 العامل بظاهرها^(٣).

و لعلّ إعراص أكثر القدماء عن ظاهرها - كما يظهر من اعتداد المصنّف -
 نشأ ممّا فيه من الاستبعاد؛ فإنّ إيجاب الغسل سبع مرّات لنجاسةٍ حكميّة مع
 وصوح عدم كون الغسل واجباً تعبدياً.

و كفاية مطلق الغسل لإزالة العضلات العينية المتقلّبة من الخنزير إلى الثوب
 الذي أحوج إلى تكرير الغسل في تنظيفه من الإباء، كما يشهد له صدر هذه
 الصحيفة فضلاً عن غيرها من الأدلّة حيث قال: سألته عن الرجل يصيب ثوبه
 خنزير فلم يغسله فذكر و هو في صلاته كيف يصنع به؟ قال: «إن كان دخل في
 صلاته فليمض، و إن لم يكن دخل في صلاته فليتنصّل ما أصابه من ثوبه، إلّا أن
 يكون فيه أثر فيفسله»^(٤) في غاية التّبّد.

فلا يبعد أن يقال: إنّ هذا الاستبعاد العقليّ مانع من مساعدة العرف على
 تقييد ما يمكن الاستدلال به لكفاية مطلق الغسل في إزالة النجاسة و ماورد في

(١) البحراني في الحدائق الناضرة ٤٩٢:٥.

(٢) التهذيب ١/٢٦١:٧٦٠، و عنه في الوسائل، الباب ١٣ من أبواب النجاسات، دليل ح ١.

(٣) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٣٩٥:٢، وكذا البحراني في الحدائق الناضرة ٤٩٣:٥،
 وانظر: المعتبر ١/٦٠:٦.

(٤) الكافي ٣/٦١:٦، التهذيب ١/٢٦١:٧٦٠، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب النجاسات، ح ١.

حصوص الإناء - كالموثقة الآتية^(١) - بهذه الصحيحة.

و الإنصاف أن إعراض أكثر القدماء عن ظاهر الصحيحة السالمة من معارض مكافئ مع ما أشرنا إليه من الاستبعاد يورث غلبة الظن بعدم ردة الوجوب منها.

لكن الظن لا يغني من الحق شيئاً ما لم يثبت اعتباره. فالجمود على ظاهر الصحيحة هو الأشبه بالقواعد خصوصاً بعد أن ثبت الفرق بين الإناء وغيره في الولوغ وغيره مما ستعرفه.

(و) يجب غسل الإناء (من الخمر) ثلاثاً، كما يدل عليه - مصافاً إلى الموثقة الآتية^(٢) الدالة عليه في غسل الإناء من مطلق النجاسات - خصوصاً موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الدُّ يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه حلٌّ أو ماء كامخ^(٣)؟ قال: «إذا غسل فلا بأس» و عن الإسريق وغيره يكون فيه الخمر يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: «إذا غسل فلا بأس» وقال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر قال: «تغسله ثلاث مرّات» و سنل أيجزئه أن يصب فيه الماء؟ قال: «لا يجرئه حتّى يدلكه يده و يغسله ثلاث مرّات»^(٤) فيتقيد بهذه الموثقة إطلاق الأخبار الكثيرة الدالة على جواز استعمال أواني الخمر بعد غسلها، مع أن المتأمل فيها يرى ورودها لبيان حكم آخر كما في صدر هذه الموثقة، فلا تعارض ما في ديلها من وجوب الغسل ثلاثاً، كما أنه لا تعارضه موثقته الأخرى

(١ و ٢) في ص ٢٣٤.

(٣) في الكافي «أو ماء أو كامخ» كما سبق في ص ٣٩٧.

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٣٩٧. الهامش (٢).

عن أبي عبد الله عليه السلام في الإتياء يشرب فيه البيذ، قال: «تفسله سبع مرّات، وكذا الكلب»^(١) نقول هذه الموثقة للتوجيه بالحمل على الاستحباب، كما يؤيده ما في الرواية من تشبيه الكلب به، مع أنّ الغسل سبعاً من الكلب ليس إلّا على سبيل الاستحباب.

و ربما ناقش بعض القائلين بوجوب السبع في هذا الجمع: بعدم كون لموثقة الأولى نصّاً في كفاية الثلاث حتّى يجمع بينهما بتأويل الطاهر بالنص؛ فإنّ دلالتها إمّا بالمفهوم أو بالسياق، فلا تكون نصّاً في المدعى، فمقتضى القاعدة بعد تكفؤ الخبرين: الرجوع إلى استصحاب النجاسة

و فيه ما لا يخفى؛ فإنّه قد يكون الكلام نصّاً في إرادة المفهوم كما في المقام، فإنّ مَنْ سمع بهذه الرواية لا يحتمل إلّا أنّ المتكلّم أراد بها طهارة الإتياء بنفسه ثلاثاً، وهذا بخلاف رواية السبع، فإنّ مَنْ سمع بها يحتمل بها إرادة الاستحباب، بل ربما يظنّ بها بواسطة الفرائض الداحلية والخارجية. فالقول بوجوب السبع ضعيف.

و أضعف منه القول بكفاية الواحدة إمّا للبناء على عدم حجّية الموثق، أو عدم صلاحيته لتقييد المطلقات الكثيرة. و هي كلا البناءين ما لا يخفى.

(و) يجب غُسل الإتياء من موت (الجرذ) - بالجيم و الراء المهملة و الذال المعجمة على ما في المجمع: كقمر: الذكر من الميراث يكون في العلوات، و هو أعظم من اليربوع أكثر في دنيه سواد. و عن الجاحظ الفرق بين الجرذ و العارة

(١) تقدّم تحريره في ص ٣٩٧، الهامش (٣).

كالمرق ما بين الجواميس و البقر، و البخاتي و العرب، و الجمع جردان بالكسر
كعلمان^(١) - سبعا على المشهور على ما نسب^(٢) إليهم.

و قيل: (ثلاثاً) كما في المتن و النافع^(٣) و كشف الرموز على ما حكى^(٤)
عنه.

و عن آخرين إلحاقه بسائر النجاسات.

هَجَّة القول بوجوب السبع. موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «اغسل
الإبء الذي نصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرات»^(٥).

و مستند القول بكونه كسائر النجاسات تضعيف هذه الرواية، و منع
صلاحيتها لإثبات مثل هذا الحكم التعبدى و تقييد ما دلّ على كفاية الغسل في
سائر النجاسات، و خصوص موثقة عمار - الآتية^(٦) - في كيفية غسل الإباء.

مع ما في هذه الرواية من الاستبعاد - الذي تقلعت الإشارة إليه عند البحث
عن غسل الإباء من شرب الخنزير من عدم كون الحكم تعبدياً محضاً و عدم
خصوصية للإباء مقنصية لهذه المرتبة من التكرير، مع أنه لم يجب مثله لما هو
أعظم منه نجاسة، كموت الكلب و الخنزير و نحوهما، فهذا النحو من الاستبعاد
مانع من ظهور الرواية في الوجوب و صلاحيتها لتقييد غيرها من الأدلة.

(١) مجمع البحرين ١٧٩:٣ - جرذ. وانظر الحيوان ١٤٥:٣، و ١٧٦:٧

(٢) السب هو الكركي في جامع المقاصد ١٩١:٩.

(٣) المختصر السميع: ٢٠.

(٤) حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١٩٦:١، وانظر كشف الرموز ١٢١:١.

(٥) لتهذيب ٨٣٢/٢٨٤:١ الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٦) في ص ٤٢٣.

و أما القول بوجوب الثلاث فيه بالخصوص - كالخمر - فلم يُعرف له مستند يُعتدّ به، كما اعترف به غير واحد^(١).

نعم، أرسل بعض^(٢) - على ما حكى عنه - أن عليه رواية.

لكن لم يثبت ورودها فيه بالخصوص، بل قد يغلب على الظن أن يكون المراد بها الموثقة الآنية^(٣) الواردة في غسل الإناء من مطلق النجاسات. فالقول باعتبار الثلاث فيه و كفاية الواحدة في غيره كما في العتن ضعيف

و يتلوه في الصعف القول بكونه كسائر النجاسات؛ لما تقدّمت الإشارة إليه آنفاً من أن الأشبه بالقواعد هو الجمود على ظاهر النص في الأحكام التوقيفية، وعدم الالتفات إلى مثل الاستبعادات المذكورة وإن كانت مورثة للظن بعدم إرادة الوجوب من الرواية؛ إذ لا اعتماد على مثل هذا الظن الغير المستند إلى دليل معتبر. و أما الخدشة في مثل هذه الرواية الموثقة المعمول بها؛ بضعف السند فليست من دأبنا. فالأقوى وجوب السبع من موت الجرذ.

نعم، لو قيل بحجّة نقل الإجماع، اتجه الالتزام بكفاية الثلاث (و) تنزيل الأمر بـ (السبع) في الرواية على أنه (أفضل) كما هو الشأن في إناء الخمر على ما عرفته آنفاً؛ لما حكى عن الشيخ في الخلاف من دعوى الإجماع على طهارة الإناء بنفسه ثلاثاً من جميع النجاسات عدا البول^(٤).

لكّك عرفت مراراً ضعف المبني، فالأقوى ما عرفت، والله العالم.

(١) كالعالملي في مدارك الأحكام ٣٩٦:٢، والسيد الطباطبائي في رياض المسائل ١٥٧٢.

(٢) لم تتحقّق.

(٣) في ص ٤٢٣.

(٤) حكاه عنه العالملي في مدارك الأحكام ٣٩٧:٢، وانظر: الخلاف ١: ١٨٢، المسألة ١٣٨.

(و) قيل يُغسل الإباء (من غير ذلك) أي ما ذكره من المجاسات لحاصة (مرة واحدة) بل عن كشف اللثام نسبه إلى الأكثر^(١)، و عن الحلّي دعوى الإجماع عليه^(٢).

(و) عن جماعة القول بوجوب (الثلاث).

وهذا (أحوط) بل أقوى؛ لمؤتقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سئل عن الكوز أو الإباء يكون قدراً كيف يغسل وكم مرة يغسل؟ قال: «ثلاث مرّات يصبّ فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد طهر»^(٣).

حجّة القائلين بكفاية الواحدة. تضعيف الرواية، و منع صلاحيتها لإثبات الخصوصية للإباء، و الرجوع في حكمه إلى الأدلة الدالة على كفاية مطلق الغسل في إزالة تلك النجاسات.

و قد عرفت ضعفه فيما تقدّم، فالأقوى وجوب الثلاث، عملاً بظاهر المؤتقة، والله العالم.

قد فرغ من كتاب الطهارة من الكتاب المسمى بـ «مصباح الفقيه» مصنفه أقلّ الطلبة محمّد رضا الهمداني في ليلة الحادي عشر من شوال سنة إحدى وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة السوية على مهاجرها آلاف النحّة، وفقاً لله تعالى لإتمام الكتاب بمحمّد وآله الأطياب.

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٧٣:٦، وانظر: كشف اللثام ٤٩١:١.

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٧٣:٦، وانظر: السرائر ٩٢:١.

(٣) التهذيب ٨٣٢/٢٨٤:١ الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب المجاسات، ح ١.



فهرس الموضوعات

أحكام النجاسات

٧	سراية النجاسة من كل ما حكم بنجاسته إلى ملاقيه
١٤	فيما يستدل به لسراية النجاسة
٣٥	وجوب إزالة النجاسة عن الثياب و البدن للصلاة
٤٤	أيضاً وجوب إزالة النجاسة للطواف
٤٥	أيضاً وجوب إزالة النجاسة لدخول المساجد
٤٨	جواز إدخال النجاسة غير المتمذية إلى المسجد
٥٦	وجوب إزالة النجاسة عن المسجد على الفور
	هل يلحق بالمساجد في وجوب إزالة النجاسة عنها المصاحف و الصرائح المقدسة
٥٧	و المشاهد المشرفة؟
٥٨	وجوب إزالة النجاسة عن الأواني لاستعمالها فيما علم اشتراطه بالطهارة
	في أنه حفي في الثوب و البدن عما يشق التحرز منه من دم الفروج و الجروح التي لا ترقأ
٥٩	و إن كثر..
٦٠	اختلاف الفقهاء في اعتبار المشقة و السيلان معاً في المعو
٦٨	حكم ما لو أصاب هذا الدم للمعفو عنه نجاسة أخرى أو جسم طاهر فتنجس به
٦٩	في المعفو عما دون الدرهم البفلي سعة من الدم المستفوح
٧٤	وجوب إزالة الدم فيما إذا كان مقداره درهم قمازاد

٤٢٦ مصباح العقيده / ج ٨

٧٧ حكم ما لو عفي عن مقدار الدرهم و كانت الدراهم المتعارفة مختلفة المقدار

٧٧ بيان المراد بالدرهم

٨٠ بيان المراد بمقدار الدرهم

٨٤ هي أنه لا فرق في العفو عما دون الدرهم بين أن يكون دم نفسه أو غيره

٨٥ هي أن العفو عما دون الدرهم إنما هو في غير دم الحيض والاستحاضة والناس

فيما حكى عن بعض الفقهاء من إلحاق دم الكلب والخنزير بل مطلق نجس العين بدم

٨٩ الحيض

٩٤ في عدم الفرق بين دم ما يؤكل لحمة و ما لا يؤكل

٩٦ حكم ما لو زاد الدم عن ثقل الدرهم مجتمعا أو متفرقا

فروع

١٠٤ ١ - حكم ما لو أزيل عين الدم المعفو عنه من الثوب بفرك و نحوه

١٠٤ ٢ - لا يلحق بالدم المائع المتنجس به

٣ - حكم ما لو ترصد الدم الذي رؤي في الثوب بين كونه مما عفي عنه أو من دم الحيض

١٠٥ و نحوه

١٠٦ ٤ - حكم ما لو اجتمع الدم و تراكم بعضه على بعض

١٠٧ ٥ - حكم ما لو تعلق الدم من أحد جانبي الثوب إلى الآخر

١٠٧ يجوز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه منفردا و إن كان فيه نجاسة لم ينف عنها في غيره

١٠٨ فيما حكى عن الصدوق من هذه المسألة من جملة ما لا تتم فيه الصلاة وحده

تنبيهات:

١ - مقتضى إطلاق متن الشرائع و غيره عدم الفرق فيما لا تتم الصلاة فيه وحده بين كونه

١١٠ ملبسا أو محمولا

٢ - مقتضى إطلاق النصوص و العتوى عدم الفرق في النجاسة الكائنة فيما لا تتم الصلاة

١١٢ فيه وحده بين كونه من فصلات غير المأكول و بين غيرها

٣ - فيما يستظهر من المشهور من إطلاق العفو عما لا تتم الصلاة فيه و إن كان متحدا

١١٣ من أعيان النجاسات

فهرس الموضوعات ٤٢٧

وجوب عصر الثياب ونحوها مما يوسب فيه الماء و يقبل العصر من الجاسات كلها ١١٨

تحقيق مفهوم القُتل ١٢٢

هل يختص اعتبار العصر بما إذا غسل الثوب بماء غير معتصم؟ ١٢٨

حكم ما لا يوسب فيه الماء ولا يتعارف العصر فيه ١٢٩

حكم بعض الأشياء التي لا تستعمل عنها المسألة نفسها ولا بالعصر أو الدق أو التغمير ١٣٢

هل يعتبر في التطهير بالماء القليل ورود الماء على المتنجس أم لا؟ ١٤٧

عدم وجوب عصر الثياب المتنجسة بيول الصبي الذي لم يأكل ١٥١

تنبيهات:

١ - بيان المراد بالوضيع ١٥٥

٢ - عدم كفاية الرأس وإن عم الموضع الجس و تعد الماء إلى المحال التي رسب فيه

الماء ١٥٦

٣ - عدم اعتبار انفصال الفضالة ولا جريان الماء على الموضع الجس في يول الرصيع ١٥٧

كفاية القُتل مرة واحدة في يول الصبي ١٥٨

٤ - حكم مساة يول الصبي ١٥٩

وجوب غسل موضع النجاسة فقط إذا علم ذلك الموضع ١٥٩

حكم ما إذا جهل موضع النجاسة و ترد بين موضوعين فما زاد و لم تكن أطراف الشبهة

غير محصورة ١٥٩

عدم ثبوت النجاسة والطهارة وغيرهما إلا بالعلم أو ما قام مقامه من الأصول والأمارات

المعتبرة شرهاً ١٦١

هل تثبت النجاسة بإخبار غُذٍ واحد أم لا؟ ١٦٨

هل تشترط حجية قول الثقة بإفادته الوثوق بالمعل؟ ١٧١

في اعتبار قول الثقة في غير مورد الخصومات و بظايرها ١٧٠

ثبوت النجاسة بإخبار صاحب اليد ١٧٢

هل يجب غسل الثوب واليد من البول مؤتين؟ ١٧٣

هل يختص وجوب القُتل بخصوص الثوب واليد أم نعم مطلق ما أصابه البول؟ ١٧٧

تنبيهات.

- ١ - كفاية الغسل مرةً هي الكثر والجاري. ١٧٩
 - ٢ - عدم اعتبار وقوع المسلتين بعد إزالة غير النجاسة ١٨١
 - ٣ - اعتبار تحقق الغسلين بالفعل وعدم كفاية التقدير فيهما ١٨٢
 - ٤ - هل يختص وجوب العدد بغسل البول أم يحوي في سائر النجاسات؟ ١٨٤
- في أنَّ مقتضى إطلاق المساوي و النصوص عدم الفرق بين بول الإنسان و بول غيره مست لا يترك كل لحمه في وجوب غسله مرتين ١٨٩
- تنبيه: في عدم العبء بأثر النجس بعد إزالة عيه بالغسل ١٩٠
- حكم الأجزاء المنطوية المتعلقة من أعيان النجاسات بحيث لو استخرجت منها ببعض المعالجات صدق عليها الاسم ١٩٢
- حكم ما إذا لاقى الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوب الإنسان رطباً أو يابساً ١٩٣
- حكم يبدد إذا كان ملاقياً للكافر و أخويه رطباً أو يابساً ٢٠٠
- حكم ما إذا أحل المصلّي بإزالة النجاسة عن ثوبه أو يده ٢٠١
- حكم ما إذا لم يعلم بوجود النجاسة ثم علم بعد الصلاة ٢٠٣
- حكم ما لو رأى النجاسة و هو في الصلاة ٢١٥
- حكم ما إذا كان سائياً بأن علم بالنجاسة قبل الصلاة فسيها ٢٢٧
- حكم ما لو سبي النجاسة و ذكرها في أثناء الصلاة ٢٣٦
- في أنَّ المرتبة للصبي إذا لم يكن لها إلا ثوب واحد غسلته كل يوم مرةً ٢٣٧
- فيما قيل من إحقاق المرتبة بالمرتبة و البدل بالثوب و الغائط بل مطلق نجاسة الصبي بالبول ٢٣٨
- في أنَّ المولود يشمل الذكر والأنثى ٢٣٩
- تنبيه. فيما لو كان لها أكثر من ثوب واحد و احتاجت إلى ثمن الجميع لتبزيذ و نحوه ٢٣٩
- حكم ما لو لم يكن لها إلا ثوب واحد ولكن تمكنت من تحصيل غيره ٢٣٩
- هل يبقى أثر الغسلة الصادرة منها في اليوم إلى ذلك الوقت من عده أم يجب عليها في كل يوم ملاحظة تكليفه في ذلك اليوم أم لا يجب عليها في كل يوم إلا إيجاد الغسلة الواجبة عليها؟ ٢٤١

٤٢٩ مهر من الموصوعات

٢٤٤ هل يجتزأ بفعل ثوبها في الليل من الغسل في يومه كما يجتزأ بعكسه؟

٢٤٥ هل يجب غسل القبلة الواجبة عليها أحر النهار أمام صلاة الظهر؟

٢٤٧ حكم ما إذا كان للمصلي ثوبان وأحدهما نجس لا يعلمه بعينه

حكم ما إذا كانت الثياب الكثيرة بعضها طاهر وبعضها نجس ولم يعرف الطاهر منها بعينه

٢٥٤ حكم ما إذا كانت الشبهة محصورة وتمذر أو تعسر في الاحتياط بتكرير الصلاة

وجوب إلقاء الثوب النجس و الصلاة عارياً إذا لم يتمكن من غيره و لم يكن مضطراً

٢٥٧ إلى لبس النجس

٢٦٢ حكم ما إذا لم يمكنه إلقاء الثوب و لو لمشقة البرد و نحوه

بأقي المطهرات

١ - تطهير الشمس البول و غيره من النجاسات عن الأرض و البواري و الحضر و كل

٢٦٤ ما لا يمكن نقله

تنبيهات:

٢٧٢ ١ - فيما قبل يكون السمن و نحوها ممّا يجري في الماء بحكم الأرض

٢٧٣ ٢ - كفاية استناده بجفاف إلى الشمس عرفاً في مطهرتها

٢٧٣ ٣ - حكم ما إذا سرت النجاسة إلى الباطن فأشرفت عليها الشمس و جففتها

٢٧٣ ٤ - أجزاء الأرض و نواتجها بحكم الأرض

٢٧٤ ٥ - اعتبار زوال جرم النجاسة في التطهير بالشمس

٦ - مقتضى إطلاق بعض الروايات أطراد الحكم المذكور في سائر النجاسات

٢٧٥ و المتنجسات من البول و غيره

٢٧٥ ٧ - تطهير النار كل ما أحالته دخاناً أو رماداً من النجاسات و المتنجسات

٢٧٧ هل النار مطلقاً من المطهرات؟

٢٨٠ هل يفرق بين استحالة نجس العين و المشجس بطهارة الأول دون الثاني؟

٢٨٧ حكم الطين النجس إذا طح بالنار حتى صار خرقاً أو أجراً

٢٨٩ حكم المعجين المعجون بما نجس لو خبز

- في أنَّ عمدة المستند في الحكم بطهارة الحنَّال المستحيل إليه الخمر وكذا المصير للذي ذهب ثلثاه هي الأدلة الخاصة لا الاستحالة ٢٩٠
- في أنه لا فرق بين الخمر و سائر المسكرات المائعة في حليتها و طهارتها عند انقلابها خلاً ٢٩٦
- فيما قيل من اعتبار صدق ذهاب الثلثين من غير فرق بين الوزن و الكيل و المساحة ٢٩٨
- في أنَّ من المظهرات الانتقال و بيان المراد منه ٣٠٠
- في أنَّ من المظهرات الإسلام و كونه موجباً لارتفاع نجاسة الكفر ٣٠٦
- هل يقبل الإسلام من المرتد الفطري؟ ٣٠٦
- فيما عُدَّ من جملة المظهرات من غيبة الإنسان و زوال العين من باطنه و من بدن الحيوان ٣١٢
- هل يكفي مجرد احتمال الطهارة الناشئ من الغيبة أم يعتبر الظنُّ أم لا يكفي مطلق الظنُّ ٣١٧
- هل يعتبر في الاعتماد على ظاهر الحال أو مطلق الاحتمال كون من يُحكم بطهارته مكلفاً أم لا؟ ٣١٩
- هل يختص مورد الحكم بشخصه و ثبائه أو يعمُّ مطلق ما يتعلق به؟ ٣١٩
- ٣ - تطهير الأرض باطن الحُفِّ و أسفل القدم و النعل ٣١٩
- هل يلحق بالقدم أو النعل الخرقَةُ الملفوفة بالزَّجَل أو الجورب و نحوهما؟ ٣٢٧
- هل يطرد الحكم بالنسبة إلى خشبة الأقطع و ركبنيه و فخذي المقعد و يدي من يمشي على يديه؟ ٣٢٧
- في أنه يلحق بباطن النعل و القدم و ما جرى مجراهما حواشيها ٣٢٧
- تنبيهات:
- ١ - عدم الفرق في حصول التطهير بين كونه بالمشي أو المسح ٣٢٨
- في أنه لا يعتبر في المشي أو المسح مقدار معين ٣٢٨
- فيما لو لم يكن للنجاسة جرم بعد الجفاف كفي مجرد المسح ٣٢٩
- في أنَّ المراد من النقاء - الذي اعتُبر حداً للتطهير - إنما هو إزالة العين فقط ٣٢٩
- ٢ - هل يكفي المسح بكلِّ جسم قالح أم يعتبر في المظهر كونه أرضاً؟ ٣٣١
- هل يكفي المسح بأجزاء الأرض مطلقاً و إن كانت منفصلة عنها أو يعتبر اتصالها بها بالفعل؟ ٣٣٢

- ٣ - هل يعتبر في الأرض المطهرة أن تكون يابسة أو لا؟ و على الثاني هل يشترط أن لا تكون ذات رطوبة مسربة أم لا؟ و على الثاني هل يعتبر عدم بلوغها مرتبة الوحل أم لا؟ ٣٣٣
- ٤ - هل يعتبر في مطهرة الأرض كونها طاهرة؟ ٣٣٤
- ماء الفيث لا ينجس في حال وقوعه بل يظهر كل ما يصيبه على تقدير قابلية المحل ٣٣٧
- عدم نجاسة ماء المطر بعد وقوعه واستقراره في المكان مادام معتصماً بل و لا حال جريانه من ميزاب و شبهه إلا أن تغيّر النجاسة ٣٣٩
- نجاسة ماء الفسالة ٣٤٦

أحكام الأواني والجلود

كيفية تطهير الأواني

- عدم جواز الأكل و الشرب في أنية من ذهب أو فضة ٣٤٩
- عدم جواز استعمال أواني الذهب و الفضة مطلقاً ٣٥٠
- تنبيه: في أن مقتضى ظاهر النصوص الناهية عن الأكل و الشرب في أنية الذهب و الفضة حرمة نفس الفعلين من حيث ذاتهما ٣٥٨
- حكم الوضوء في أنية الذهب و الفضة ٣٦٠
- في تشخيص موضوع الإباء ٣٦٤
- كراهة الأكل و الشرب في الإباء المفضض بل مطلق استعماله ٣٦٥
- وجوب اجتناب موضع الفضة ٣٧٠
- هل يلحق بالمفضض المنقّب في الكراهة و وجوب عزل الفم عن موضع الذهب؟ ٣٧٠
- تذويب: في أقسام المفضض ٣٧٣
- عدم حرمة استعمال غير الذهب و الفضة من أنواع المعادن و الجواهر ٣٧٤
- طهارة أواني المشركين و غيرهم من أصناف الكفار ما لم يعلم نجاستها ٣٧٤
- عدم جواز استعمال شيء من الجلود إلا ما كان طاهراً في حال الحياة ذكياً ٣٧٥
- اعتبار إحراز التنكية بالعلم أو بأمارة معتبرة شرعاً في جواز استعمال الجلود و إباحة أكل اللحوم ٣٧٦
- استحباب اجتناب جلد ما لا يؤكل لحمه حتى يذبح بعد ذكاته ٣٩١

٤٣٢ مصباح الفقيه / ج ٨

جواز استعمال أواني الخمر إذا كانت صلياً أو مقبلاً أو مدهوناً بعد غسلها ٣٩٣

كراهة استعمال ما كان خشباً أو قرعاً أو خزفاً غير مدهون ٣٩٣

كيفية تطهير الإناء من ولوغ الكلب ٣٩٩

تنبيهات:

١ - تجفيف الإناء بعد الغسلات ٤٠٥

٢ - قصر الحكم على اللوغ و عدم تعذبه إلى مباشرة باقي أعضاء الكلب ٤٠٥

٣ - هل يعتبر مزج التراب بالماء أم لا؟ ٤٠٨

٤ - هل يعتبر في الفسلة الأولى استعمال خصوص التراب أم يجتزأ بغيره مما يشبهه في
قالعية النجاسة؟ ٤١٢

٥ - حكم ما لو تعذر التراب و ما قام مقامه ٤١٣

٦ - حكم ما لو تعذر التعفير ٤١٤

٧ - عدم سقوط التعفير في غسل بالماء الكثير و الجاري و ما يحكمه ٤١٥

٨ - هل يلحق الخنزير بالكلب؟ ٤١٧

وجوب غسل الإناء من الخمر ثلاثاً ٤١٩

فيما يجب في غسل الإناء من موت الجرذ ٤٢٠

فيما يجب في غسل الإناء من غير الخمر و موت الجرذ ٤٢٣

فهرست الموضوعات ٤٢٥

